الدكتور حسين عباس الرفايعة
جامعة الحسين بن طلال

ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي

دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com



الدكتور حسين عباس الرفايعة

جامعة الحسين بن طلال



www.darjareer.com

الطبعة الأولى 1426هـ - 2006م

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر (١٣١١/٦/٢٠٠٥)

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (١٣٧٥/٦/٢٠٠٥)

٤١٥

الرفايعة، حسين

ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي /. حسين عباس الرفايعة - عمان: دار جرير، ٢٠٠٥

(٣٤٤) ص

ر. أ (١٣٧٥/٦/٢٠٠٥)

الواصفات: /اللغة العربية// قواعد اللغة/

* تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من دائرة المكتبة الوطنية

دار جرير للنشر والتوزيع

عمّان-شارع الملك حسين- مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 6 962-

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

www.darjareer.com - E-mail: info@darjareer.com

ISBN - 9957 - 38 - 037 - 0 ردمك

الفهرس

المقدّمة

كثيراً ما تطالعنا المظانّ الصرفيّة بتذييل لجملة من المفردات الـتي غُيّرت عـن أصل بابـها، دون أن تشـير إلى كُنْـه ذلـك الخـروج، إذ تذهـب إلى القـول إنّ تلـك المفردات الشاذة تحفظ، ولا يقاس عليها، ممّا يغري النشء بالقول إنّ تلك المفـردات الشاذة ضَرْبٌ من الخطأ؛ لأنه يطلب علّة الشذوذ فـلا يجدهـا، وهـذا بيِّـن في أثنـاء الدرس الصرفيّ عند كثيرٍ من طُلاّبنا؛ لهذا لم يَعُد القول كافياً بأنَّ تلـك الألفـاظ قـد سـمعت عن العرب، فالفكر المستنير يذهب إلى التسـاؤل عـن علّـة ذلـك الخـروج؛ ليتثبّت منها ويطمئن إليها.

وظاهرة الشذوذ تكاد تكون غامضة في كثيرٍ من المسائل الصرفيّة التي تطالعنـا بها المصنّفات الصرفيّة. وهذا الغمـوض بيِّـن في تناسـي الدارسـين هـذه الظـاهرة، وقصور الدراسات التي تناولت بعـض المسـائل الصرفيّـة، حيـث أوردت شـذرات صرفيّةً شاذة لم تحْظَ بالاهتمام، فهذا القصور وذاك الغمـوض كـان لهمـا الأثـر في دفع رغبة الباحث إلى تناول هذه الظاهرة، وإعادة جمع مسائلها، وترتيبها، وتعليلها، ومن هنا تبرز أهميّة هذا الموضـوع الـذي يُعَـدّ دراسـة طريفـة في ميـدان الصـرف العربيّ في حدود ما أعلم.

وتقتضي الأمانة العلميّة ألاّ ينكرَ الباحث تلك المحاولات التي قام بـها بعـض المهتمّين بالمادة الصرفيّة، ولكنّ المتتبع لها يجدها دراسات عامةً، يمسّ بعضها ظـاهرة الشذوذ مسّاً خفيفاً. وممّا عَنّ للباحث في أثناء مطالعاته حول هـذه الظـاهرة كتابا الدكتور رمضان عبد التوّاب (بحوث ومقالات في اللغة)[1]، و(التطور اللغـويّ)[2]،

---

(1) عبد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مطبعة المدني بمصر، ط1، 1982.

(2) عبد التواب، د. رمضان، التطور اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1983.

ذهب فيهما إلى أنّ الشاذ يفسّر على ثلاثة أوجه: فإمّا أن يكون بقايا حلقة مفقودة ماتت واندثرت، وهو ما يسمّى اليوم بالركام اللغويّ، أو أن يكون تطوّراً جديداً لظاهرة ما، أو أن يكون مستعاراً من نظام لغويّ آخر[٣]، إلاّ أنّ تطبيقاته، وتوزيعه للمسائل الصرفيّة لم يكن بيّناً.

أمّا الدكتور عبدالفتاح الحموز فقد عَرَض بعض المسائل الصرفيّة الشاذة في أثناء حديثه عن بعض الظواهر اللغويّة، حيث أخضع بعض ما عَنّ له منها إلى إرادة تحقيق أمْن اللبس، أو التخفيف، أو التعادل، وهذا بيّن في كتبه، وبحوثه الثرّة الّتي تطالعنا، نحو: (ظاهرة التغليب في العربيّة)[٤]، و (ظاهرة التعويض في العربية)[٥]، و (مواضع اللبس في العربيّة وأمْن لبسها)[٦]، و (باب التصغير في مظانّ النّحو واللغة)[٧]، و (التعادل في العربيّة)[٨]، و (اللبس وأمْنه في النسب في الكلام العربيّ)[٩].

وقد استوقفني كتابان، أحدهما للدكتورة منى ألياس (القياس في النّحو)[١٠]، ذكرت فيه باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي عليّ الفارسيّ، حيث حقّقت

---

(٣) عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة: ٥٧ وما بعدها، والتطور اللغوي: ١٢.

(٤) الحموز، د. عبد الفتاح ظاهرة التغليب في العربية ، منشورات جامعة مؤتة ١٩٩٣.

(٥) الحموز، د. عبد الفتاح، ظاهرة التعويض في العربية، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٧.

(٦) الحموز، د. عبد الفتاح، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثاني العدد الأول، ١٩٨٧: ٩.

(٧) الحموز، د. عبد الفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٨: ١٤٧.

(٨) الحموز، د. عبد الفتاح، التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني ١٩٩٣: ٣٣.

(٩) الحموز، د. عبد الفتاح اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي، بحث مجاز للمجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.

(١٠) الياس، د. منى، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق ١٩٨٥.

ذلك الباب، ولم تكن لها زيادة تستحق الذكر، على أنّ أبا عليّ الفارسـيّ قد قسّم الشاذ في العربيّة إلى ثلاثة أضرُب، وهـذا ما أورده تلميذه ابن جنّي في مصنّفاته اللغويّة كما يتبيّن لنا فيما بعد.

أمّا الكتاب الآخر فللدكتور فتحي الدّجني (ظاهرة الشذوذ في النّحو العربيّ)[11]، الذي ذهب فيه إلى تعريف الشذوذ، ودراسته في مسائل نحويّة شاذة.

وثمّة بحثان تناولا ظاهرة الشذوذ، أحدهما تناولها تناولاً عامّاً، والآخر تناولها تناولاً جزئيّاً، أمّا البحث الأول الموسوم بـ (الشذوذ اللغويّ وقراءات القرآن الكريم)[12] فقد قَصَر الباحثُ الحديث فيه على تعريف الشذوذ، والقراءة الشاذة، ولم يكن للجانب الصرفيّ فيه نصيب.

أمّا البحث الآخر الموسوم بـ (تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ)[13]، فهو دراسة جزئيّة تناول الباحث فيها بابي (اسم الفاعل والمفعول)، حيث جمع المفردات التي زعم القدماء أنّها شاذة، وردّ عنها ذلك الشذوذ بعد أنْ عرضها على المعجمات اللغويّة، فإن لم يجد مبتغاه فيها فَزِع إلى القول إنّ أصلاً قد ضاع، وأهملته المعجمات اللغويّة.

وارتأيت أنْ تكون هذه الدراسة في بابين، يحتوي كُلّ باب منهما على أربعة فصول.

الباب الأوّل: الموسوم بـ (ظاهرة الشذوذ لغةً واصطلاحاً، ودواعي المصير

---

(11) الدجني، د. فتحي ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، من منشورات جامعة الكويت ١٩٧٤.

(12) سعد، د. محمد عبد الحميد، الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم، منشورات مجلة كلّية آداب جامعة الرياض، العدد الثالث ١٩٧٤: ١٢٧.

(13) الأثري، د. محمد بهجة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، منشورات مجلة المجمع اللغوي بدمشق، العدد (٤٩) ١٩٧٤ : ٣٩١ .

إليها، وتفسيرات القدامى والمحدثين لها): تناولت في الفصل الأوّل فيه تعريف الشذوذ لغةً واصطلاحاً في ميدان النّحو والصرف، والقراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، وعلم الاجتماع والنفس، مُعْتمدتي في ذلك المعجمات اللغويّة، والمظانّ اللغويّة، حيث تتبعت لفظ الشذوذ وما دار في معناه، أو حلَّ محلّه، نحو: النادر، والشارد، والمسموع، والمحفوظ، والقلّة، والمعدول على غير قياس، والمحدود عن البناء، وليس بمطّرد، والضرورة الشعريّة.

والفصل الثاني أفردته لمسوّغات ظاهرة الشذوذ، ودواعيها، كتحقيق أمْن اللبس، والتخفيف، والشهرة، والحمل على النظير، والحمل على المعنى، والتعادل، والحمل على لغة بعض الأقوام، والضرورة الشعريّة، التي عددتها من المسوّغات؛ لكون اللفظ الشاذ في النظم الشعريّ يُفسّر بها. وقد جعلت هذه المسوّغات محدّدات لهذه الدراسة. فاقتضت أن تكون سابقة على التفسيرات عند القدامى والمحدثين.

أمّا الفصل الثالث فتناولت فيه نظرة القدامى إلى الشاذ، وتعليلاتهم لبعض ما عَرَض لهم من المسائل الشاذة المتناثرة في أثناء مصنّفاتهم.

وأفردت الفصل الرابع لتفسيرات المحدثين، وتعاملهم مع الشواذ الصرفيّة، حيث كشفت عن أنّ المحدثين أربعة فرقاء. منهم مَنْ جارى القدامى في نظرتهم، واكتفى بما قالوه. وفريق نقل عن القدامى بأمانة. ولكنّه توسّع في دائرة التعليل، وثالث أخضع بعض الشواذ إلى تفسيرات صوتيّة مستعيناً بمعطيات علم اللغة الحديث، ورابع ذهب مذهباً جديداً؛ إذ ردّ على القدماء ما ذهبوا إليه من الشذوذ.

ووسمت الباب الثاني بـ (ميادين الشذوذ في الصرف العربيّ)، حيث كشفت في الفصل الأوّل عن أبنية الأسماء الشاذة، نحو: المثنى، وجمع التكسير بنوعيه، والمصادر (الثلاثيّ، والمرّة، والهيئة، والميميّ)، والمشتقات (اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبّهة، واسم المكان، والزمان، والآلة)،

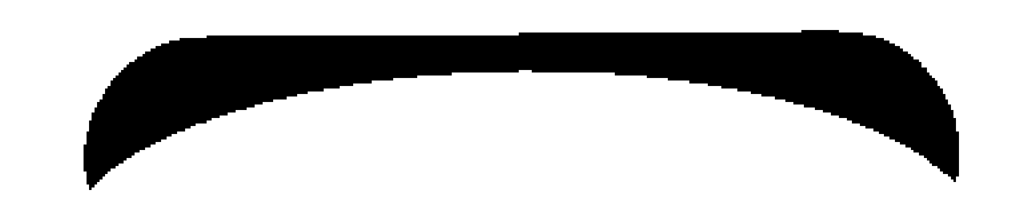
وعرضت في التصغير ما جاء شاذاً بالحذف أو الزيادة، وتصحيح الاسم المعتلّ، وتصغير الاسم المبهم، وما صُغّر من الجمع على لفظه، وما صُغّر من الفعل، وختمت هذا الفصل بحديث عن مسائل النسب الشاذة، بتعاقب الحركات الصرفيّة، وما يدور في بعض الأوزان، والزيادة والحذف، وما جاء معَلاً، أو مبدلاً بغير موجب إبدال، والنسب إلى الجمع، والاسم المنحوت، وعرضت في الفصل الثاني لأبنية الأفعال والشذوذ، نحو استعمال الفعل الممات، والمضاعف، وصيغ الأفعال.

وأفردت الفصل الثالث للإعلال، لكثرة شواذه، على نحو ما جاء شاذاً من: تصحيح الفعل الأجوف في الثلاثي، والمزيد، وتصحيح اسم المكان، وإعلال المصادر المختومة بزيادة الألف والنون، والتصحيح والإعلال في بعض مسائل جمع التكسير.

ودرست في الفصل الرابع ما شذّ في الأصوات من وجهة نظر صرفيّة، نحو: فكّ الإدغام الواجب، وإدغام الممتنع، وإبدال حرف في مكان آخر دون توافر موجب الإبدال، كإبدال النون لاماً، والباء ياءً، والألف همزة، والياء همزة، والياء المخفّفة جيماً، والهمزة ألفاً. ووقفت على ما شذّ في باب الوقف، نحو الوقف بالهاء شذوذاً على الأسماء غير المتمكنة، وحذف هاء السكت والألف، والياء من الاسم المنقوص المعرفة، وختمت هذا الفصل بحديث عن الإمالة وما شذّ فيها من الأسماء الثلاثيّة، وغير الثلاثيّة، والأسماء غير المتمكنة، والحروف.

وبعدُ فإنّني أنبّه على أنّ تناول ظاهرة الشذوذ لم يكن دراسة معجميّة تُعنى بمطاردة الألفاظ الشاذة جميعها؛ لأنّ المعجمات قد ضمّت كثيراً من الألفاظ الشاذة التي لم يوردها اللغويّون القدامى، فلا نعرف شيئاً عن تاريخها، ولكنّني عرضت بعضها رغبة في الإشارة والإفادة، وأرجو اللّه أنْ يكون تناولها في دراسة مستقلّة أخرى تزاد على ما انتهى إليه هذا البحث.

واللّه أسألُ التوفيق إنْ أصبت، والمغفرة إنْ زللت.



الباب الأول

ظاهرة الشذوذ لغة واصطلاحاً، ودواعي المصير إليها، وتفسيرات القدامى والمحدثين لها

الفصل الأول: الشذوذ لغة واصطلاحاً.

الفصل الثاني: مسوغات ظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ.

الفصل الثالث: تفسيرات القدامى وظاهرة الشذوذ.

الفصل الرابع: المحدثون وظاهرة الشذوذ من حيث التصنيف فيها وتفسيرها.

الفصل الأول

الشذوذ لغةً واصطلاحاً

تطالعنا المعجمات اللغويّة بأنّ (الشذوذ) مصدرٌ للفعل الثلاثيّ (شذّ) بمعنى انفرد، وتفرّق، وذلك بيّن في قولهم: شذّ الرجل مِنْ أصحابه بمعنى انفرد عنهم[1]، وقالوا: شذّ الشيء يَشُذ بضم الشين وكسرها شذوذاً، إذا انفرد وتفرّق[2]، وقال ابن سيده: شذّ الشيء يَشُذُّ شذّاً بمعنى ندر عن جمهوره وانفرد[3].

ويبدو لي أنّ الفعل (شذ) يستعمل لازماً، ومصدره (الشذوذ)، ومتعدّياً، ومصدره «الشذ» بوزن فَعْل، قالوا: شذّ الشيء شذوذاً في اللزوم، وشذّه هو في التعدّي[4]، إلاّ أنّ مصدرَ اللازم أكثرُ شيوعاً من مصدر المتعدّي، وهذا واضح فيما نطالعه في المظانّ النحويّة، والصرفيّة، ومعجمات اللغة.

وذكرت المعجمات الفعل (أشذ)، قالوا: أشذّ الرجل إذا جاء بقول شاذٍّ نادر، وأشذّ الشيء نحّاه، وأقصاه، وعليه قول الشاعر[5]:

فاشذّني لِمُرورهم فكأنّني   غُصْنٌ لأوّل عاضدٍ أو عاسفِ

وجاء من مشتقّات الفعل (شذ) اسم الفاعل (شاذ)، نُقِل عن ابن الأعرابيّ

---

(١) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، ت. مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافية العامة، ط٢، ١٩٨٦.

(٢) ابن فارس، أحمد ، معجم مقاييس اللغة، ت. عبد السلام محمد هارون، شركة وطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٧٠.

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، دون ٥/ ٢٨، وانظر الزبيدي، تاج العروس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دون ٢.

(٤) الزبيدي، تاج العروس.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، وانظر الزبيدي، تاج العروس ٢: ٥٦٦.

«يقال: ما يدع فلان شاذاً ولا نادّاً إلاّ فعله، إذا كـان شـجاعاً لا يلقـاه أحـد إلاّ قتلـه، ويقال: شاذ أي متنحٍ، وكُلّ شيء منفرد فهو شاذ، وكلمة شاذة»[6].

وجُمعَ (شاذ) على (شُذاذ)، و (شُذان)، جاء في معجـم العـين «وشُـذاذ النـاس متفرقوهـم»[7]. وذهـب ابـن فـارس إلى أنّ «الشُـذاذ، يكونـون في القـوم، وليسـوا في قبائلهم ولا منازلهم»[8]، أمّا الشُذان فمِثْل شُبّان جمـع (شـاب)، ومنـه شُـذان النـاس، وشُذان الحصى، وشُذان الإبل، وعلى هذا قول امرىء القيس[9]:

تُطَـايرُ شُـذّانَ الحصـــى بمناســـم صلابِ العُجَى مَلْثُومُها غَيْرُ أمْعَرا

وجُمِع (شـاذ)، و (شـاذة) علـى (شـواذ) إن دلّ (شـاذ) علـى مـا لا يعقـل، وتطالعنا المظانّ النحويّة والصرفيّة بهذا الجمع، قالوا: «أمّا مـا جـاء عنـهم مـن شـواذّ الأبنية وغرائب التصريف فلا»[10]، و«هذه شواذّ كلّها»[11].

وبعد فيتّضح لنا ممّا سبق، أنّ الشذوذ في المعنى اللغويّ يدور في فلـك (الانفـراد والتفرّق)، وليس ثمّةَ ما يشير إلى أنّ الشذوذ بمعنى الوهم أو الخطأ.

وفي المظانّ النحويّة والصرفيّة ألفاظ أخرى يُمكِن أنْ تحمل على معنـى لفـظ (الشذوذ) منها: (النادر)، وذلك واضح في قولهم: نَدَر بمعنى سـقط، وشـذّ، ومنـه

---

(٦) الفراهيـدي، معجـم العين، ٦: ٢١٥؛ وابـن منظـور، لسـان العـرب، ٥: ٢٩، وانظـر الفيروزابـادي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، دون ١: ٣٥٤، والزبيدي، تاج العروس ٢: ٥٦٦.

(٧) الفراهيدي، معجم العين ٦: ٢١٥.

(٨) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣: ١٨.

(٩) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٦٦، ابن جني، الخصائص، ت. محمد علي النجار، دار الهدى، بـيروت، لبنان ط٢، ١/ ٩٦.

(١٠) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، ت. د. مصطفـى الشـويمي، مؤسسـة أ. بـدران، بـيروت، لبنان ١٩٦٣: ٦٤.

(١١) ابن جني، المنصف ت. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلـبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٤، ١: ٢٩٦.

نوادر الكلام، وهي ما شذّ وخرج من الجمهور[١٢]، وقد وُسِمَت بعض المصنّفات اللغويّة بـ (النوادر)، من ذلك (نوادر أبي زيد الأنصاري)، و(نوادر ابن الأعرابي).

ومن الألفاظ التي تحمل على معنى الشذوذ، الفعل (نَدَّ)، قال أبو عليّ الفارسيّ: «نَدَّت الكلمة إذا شذت»[١٣]، إلاّ أنّ (ندّ) قليل الاستعمال، قال أبو علي الفارسيّ: «وليست بقويّة في الاستعمال ألا ترى أنّ سيبويه يقول شَذّ هذا ولا يقول (ندّ)»[١٤].

وذهب السيوطيّ إلى أنّ لفظة (شَرَد) تدور في فلك معنى الشذوذ «والشوارد جمع شاردة، أصل التشريد التفريق، فهو من أصل باب الشذوذ»[١٥].

ومن الألفاظ التي تدور في المظانّ اللغويّة، وتحمل على معنى (الشذوذ) قولهم: قَلّ، بمعنى ندر وشذّ «قالوا: قلّ الشيء بمعنى نَدَر، وجاؤوا شذاذاً، أي قِلالاً»[١٦].

وكثيراً ما يطالعنا لفظ السماع، أو المسموع، أو السمع، أو ما يسمع عن العرب بمعنى ما ينقل عنهم على وجه الشذوذ، وذلك بيّن فيما تطالعنا به المصنّفات النحويّة والصرفيّة «وليس كُلّ شيء نحوهما يفعل به ذا إنّما يؤخذ بالسَمْع»[١٧]، «والقياس في (فَعْل) ما ذكرنا، وأمّا ما سوى ذلك فلا يعلم إلاّ بالسمع ثم تطلب النظائر»[١٨]، ونقل أبو عليّ الفارسيّ فيما حكاه سيبويه «إلاّ أنّ الاستعمال إذا ورد بشيء أخذته، وترك

---

(١٢) ابن منظور، لسان العرب، ٧: ٥٣، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط، ٣: ١٤.

(١٣) ابن منظور، لسان العرب، ٤: ٤٢٩.

(١٤) ابن منظور، لسان العرب، ٤: ٤٢٩.

(١٥) السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة، ت. محمد أحمد جاد المولى، دار الجيل، بيروت، دون ١: ٢٢٦، وانظر: الصغاني، الحسن بن محمد، كتاب الشوارد، ت. مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط١، ١٩٨٣.

(١٦) ابن منظور، لسان العرب ٥: ٢٨ وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٥٦٦.

(١٧) سيبويه، الكتاب، ت. عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب. ط٣، ١٩٨٣، ٣: ٥٥٥.

(١٨) المصدر السابق نفسه ٣: ٥٦٨.

القياس؛ لأنّ السماع يبطل القياس»[19]، وجاء في الأشباه والنظائر «ألا ترى أنّك إذا سمعت استحوذ، واستصوب أدّيتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع إلى غيرها»[20].

وممّا يمكن عدّه من هذه المسألة لفظ (ما يحفظ) أو (المحفوظ)، قال المازنيّ: «ورُبَّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تقسه، فإنّ مجرى بابه على خلاف ذلك»[21].

وجاء في شرح ابن عقيل «وممّا يحفظ ولا يقاس عليه قولهم في النسب إلى البصرة بِصْريّ، وإلى الدهر دُهْريّ»[22]، «ويحفظ فُعُول في فَعَل، نحو: أسد»[23].

أمّا لفظ (ليس بمطّرد) فيطالعنا كثيراً في المظانّ اللغويّة، إذ يدور في معنى الشذوذ -على ما يفهم من كلام النحويّين والتصريفيّين- جاء في الكتاب «إنّ الفكاهة لمقْوَدَة إلى الأذى، وهذا ليس بمطّرد»[24]، وقال: «وقالوا: داران من دار يدور... وهذا ليس بالمطّرد كما لا تطّرد أشياء كثيرة ذكرناها»[25]، وجاء في المنصف «الإلحاق غير المطّرد بزيادة الواو والياء، والألف في الأسماء والأفعال»[26].

وتطالعنا المظانّ اللغويّة بلفظ (المعدول، والمحدود عن البناء) ممّا يدور في معنى لفظ الشذوذ، ويقوم مقامه: «ومن المعدول الذي هو على غير قياس، قولهم: في هذيل هُذَلِيّ، وثقيف ثَقَفِيّ»[27]، «وممّا جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين، ياء

---

(19) ابن جني، المنصف ١: ٢٧٩.

(20) السيوطي، الأشباه والنظائر، ت. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ط١، ١٩٨٥، ١: ١٧٧.

(21) ابن جني، المنصف ١: ٢٧٩، وانظر: ابن عصفور الممتع في التصريف، ت.د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان ط١، ١٩٨٧، ٢: ٤٦٠.

(22) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ت. محمد محي الدين عبد الحميد بدون ٢: ٥٠٧.

(23) المصدر السابق نفسه ٢: ٤٦٦.

(24) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٥٠.

(25) المصدر السابق نفسه ٤: ٣٦٣.

(26) ابن جني، المنصف ١: ٣٤.

(27) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٥.

الإضافة قولهم في الشأم شآم»[٢٨]، ومثل هذا قولهم: «على غير قياس».

ومن التعبيرات التي تدور في معنى الشاذ، قولهم: «للضرورة» إلاّ أنّ هذا متعلقٌ بالمنظوم دون المنثور، وذكر سيبويه ذلك تحت «هذا باب ما يحتمل الشعر»[٢٩].

وبعد فيتبيّن لنا أنّ ما ذُكِرَ من ألفاظ يدور في معنى لفظ (الشذوذ) أو يحلُّ في محلّه، على الرغم من بعض الاختلاف اليسير بين تلك الألفاظ، إلاّ أنّ ما ورد في أثناء المظانّ النحويّة والصرفيّة، يؤكّد لنا أنّ تلك الألفاظَ محمولةً على معنى الشذوذ، وإنْ كانت أقلّ استعمالاً من لفظ الشاذ.

أمّا الشذوذ في الحدّ الاصطلاحيّ، فيبدو لي أنّ ثمّةَ علاقةً واضحةً بين المعنى الحقيقيّ الوارد على حَسْبِ وضع الواضع له في المعجمات اللغويّة، والمعنى الاصطلاحيّ الذي نُقِل إليه ذلك اللفظ، ولم يقتصر ذلك النقل على العلوم اللغويّة، بل جاوزه إلى القراءات القرآنيّة، والأحاديث النبويّة.

فمصطلح الشذوذ واسع الميدان في حقل الدراسات النحويّة، والصرفيّة، والقراءات القرآنيّة، والأحاديث، والدراسات النفسيّة والاجتماعيّة، ولا غرو في هذا إذا ما علمنا قوّة الرباط بين لغتنا، وعلوم القراءات، والأحاديث، والدراسات النفسيّة؛ لأنّ قواعد اللغة مستنبطة لخدمة القرآن الكريم، وقد يكون هناك اختلاف يسير في المعنى الاصطلاحيّ للشذوذ، تبعاً لاختلاف شروط الشذوذ في كلّ ميدان من الميادين السابقة.

فالشذوذ في القراءة القرآنيّة قال فيه ابن جنّي: «ما سمّاه أهل زماننا شاذاً، أي خارجاً عن قراءة القرّاء السبعة المقدّم ذكرها»[٣٠]. ويعني بالخروج مخالفة واحدٍ من

---

(٢٨) المصدر السابق نفسه ٣: ٣٣٧.

(٢٩) المصدر السابق نفسه ١: ٢٦، وانظر: ابن فارس الصاحبي: ٢٧٥، والسيرافي، أبا سعيد، ضرورة الشعر ت. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت ط١. ١٩٨٥.

(٣٠) ابن جني المحتسب، ت. علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦ هـ: ٣٢.

الشروط الثلاثة الخاصة بصحّة القراءة، «من أنْ توافق القراءة وجهاً من وجوه العربيّة، وأنْ توافق المصاحف العثمانيّة في الرسم ولو احتمالاً، وأن يصحّ السند فيها»[31]، فإن اختلّ شرط من هذه الشروط الثلاثة عُدّت القراءة شاذة، ولهذا اندفع ابن جني يدافع عن القراءة الشاذة «ولسنا نقول ذلك فسحاً بخلاف القرّاء المجتمع في أهل الأمصار على قراءاتهم. أو تسويغاً للعدول عمّا أقرّته الثقات عنهم، لكنّ غرضنا منه أن نُري وجه قوّة ما يسمّى الآن شاذاً، وأنّه ضارب في صحّة الرواية بجرانه، آخذ من سَمْت العربيّة ميدانه، لئلا يُرَى مُرى أنّ العدول عنه إنّما هو غضٌّ منه أو تهمة له»[32].

أمّا الشذوذ في الحديث الشريف «فهو الذي يرويه الثقة أو المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. ونُقل عن الشافعيّ: ليس الشاذ من الحديث ما يرويه الثقة، ولا يرويه غيره، ولكنّ الشاذ ما يرويه الثقة ويخالفه عمل الناس. مثل حديث معاذ بن جبل في غزوة تبوك في الجمع بين الصلاتين»[33]، وعلى هذا فالحديث الشاذ لا يُرَدُّ ولا يخطّأ؛ لأنّه صادر عن الراوية الثقة، ولكنّ انفراد الرواية فيه جعله شاذاً.

ويطالعنا مصطلح الشذوذ في ميدان علم النفس «ما ينحرف عن القاعدة، أو النمط وتستعمل صفةً للنمط أو السلوك»[34]، وهذا الانحراف في السلوك يُعَدُّ مظهراً سلبيّاً؛ لأنّ صاحبه يُعَدُّ غير سويّ فهو «انحراف بالغ في سلوك ما عن طبيعته الأصليّة، فهو مناقضٌ للطبيعة»[35].

---

(٣١) شاهين، د. عبد الصبور، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة دون ٢٥٧، وانظر: كتابه تاريخ القرآن، دار القلم، ١٩٦٦: ٢٠٥، وانظر: سعد: الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم، ١٣٠ وما بعدها.

(٣٢) ابن جني، المحتسب: ٣٢، ٣٣.

(٣٣) الصباغ، د. محمد، الحديث النبوي مصطلحه وبلاغته وكتبه، المكتب الإسلامي، دمشق ط٣، ١٩٧٧: ٢٧٣.

(٣٤) أنيس، د. إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، دار الفكر دون ١: ٤٧٦.

(٣٥) المرجع السابق نفسه، ١: ٤٧٦.

أمّا في علم الاجتماع «فهو السلوك الذي لا يتطابق مع نمط ثقافة المجتمع»[٣٦]، لذا «قال المخلصون لمبادئ الإحصاء إنّ ندرة وجود الحادثة هي مقيـاس شـذوذها، ولهـذا يجب البحث عن تطرّف الحادثة في ندرة تكرارها لنرى الشذوذ فيها»[٣٧].

وتدور لفظة الشذوذ في أثناء تآليف اللغويّين القدامى، إلاّ أنهم لم يخصّوها بكلمة توضّح حدّها الاصطلاحيّ في علمـيّ النّحـو والصّـرف إذا مـا استثنينا ابـن جـنيّ في تحديده لهذا المصطلح.

ولعلّ أوّل إشارة إلى هذا المصطلح في المعنى دون اللفظ، ما نقلته الروايات مـن «أنّ سائلاً سأل أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٦هـ)، خبّرني عمّا وضعـت ممّـا سمّيته عربيّـة أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهـي حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات»[٣٨]، فأبو عمرو بن العلاء يسـمّي الشذوذ مخالفة، وأنّ هذه المخالفة تولّدت معرفتها من خلال الموازنة بين الكثـير، والقليـل، فقد بنيت القواعد اللغويّة على الأكثر، ولكنّنا لا نعلم عن أمر الكثرة والقلّة شيئاً.

ويطالعنا شيخ النّحاة (سيبويه) في مصنّفه بمصطلح الشذوذ، وما دار في معناه من ألفاظ، وقامت في مقامه، دون أن يُحدّد لنـا تلـك الألفـاظ مصطلحـات علميّـة، بـل جاءت متداخلة في مواطن مختلفة في الكتاب، يقول: «فإنّما هذه الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليـه»[٣٩]، ويـورد الشـذوذ مـرّة عنوانـاً لباب، وفي أخرى في أثناء الشرح والتفسير، «وهذا باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكراهيـة التضعيـف وليـس بمطّـرد»[٤٠]، «وقـد تركـوا التغيـير في مثـل حنيفـة ولكنّـه شاذ»[٤١]، «وإنّما طلبنا وعرقا كالشواذ لقلّتها»[٤٢].

---

(٣٦) الرفاعي، نعيم، الصحة النفسية، ط٥، ١٩٨١: ٦٠، وما بعدها.

(٣٧) المرجع السابق نفسه: ٦٠ وما بعدها.

(٣٨) أنيس، د. إبراهيم من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥: ١١.

(٣٩) سيبويه، الكتاب ٤: ٨.

(٤٠) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٢٤.

(٤١) المصدر السابق نفسه: ٣: ٣٣٩.

(٤٢) المصدر السابق نفسه، ٤: ١٣٤.

وهذا النحو في مصنّفه كثير يطول تفسيره، واستقصاؤه، ونلحظ من خلال استقراء هذا المصطلح ودراسته عند سيبويه، أنّه لم يوضّح الحدّ الاصطلاحي، وكأنّه لم يشغل باله، إذ لم يعد محوراً لدراساته؛ لانصرافه إلى استنباط القواعد، وضبطها. ولهذا جاء المصطلح عنده مضطرباً، مشتتاً، لم يثبت على حال، بل جاء متداخلاً مع غيره من الألفاظ التي تشاركه في المعنى، كالنادر، والسماع، والقلة، والمعدول، والمحدود عن البناء، وغير القياس، «وإنّما هذا الأقلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكنّ الأكثر يقاس عليه»[43]، فهو يجمع بين النادر، والأقلّ، وما يحفظ، وغير القياس في عبارة واحدة، وكأنّها مترادفات تؤدّي معنى واحداً.

وقد ذهب اللغويّون من بعده، يردّدون مصطلحاته، ويسيرون في ركابها، فهذا الأخفش (ت ٢١٥ هـ)، يقول في تعليقه على جمع رُهُن لـ (رَهْن): «وهي قبيحة؛ لأنّ (فَعْلاً) لا يجمع على فُعُل إلاّ قليلاً نادراً»[44]؛ فهو يدخل مصطلحين في عبارة واحدة، كأنّه لم يتحلّل من قيود مصطلحات سيبويه، وتداخلها، فلم تكن له إضاءة جديدة في تحديد المصطلح.

ويطالعنا المازنيّ (ت ٢٤٧ هـ) في كتابه «التصريف بشرح ابن جنّي» بالمصطلحات نفسها دون تحديد، «فإن قلت: فقد جاء مَزْيد فإنّما هو شاذ، فإنّما يحفظ هذا»[45]. وفي حديثه عن الإعلال، وتصحيح عين الفعل الأجوف «فإنّا لم نسمعهما معتلتين في اللغة، وربّ حرف هكذا، فاحفظ ما جاء في هذا، ولا تقسه. فإنّ مجرى بابه على خلاف ذلك»[46].

والقول نفسه مع أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ)، ولكنّ له إشارة دقيقة في كتابه «التكملة» يقول: «فما كان غير مطّرد فحكمه أن يحفظ ولا يقاس عليه، وما كان

---

(٤٣) المصدر السابق نفسه، ٤: ٨.

(٤٤) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن الكريم، ت.د. فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت ط١، ١٩٧٩، ١: ١٩، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر ط٤، ١٩٦٣: ٤٧٣.

(٤٥) ابن جني، المنصف ١: ٢٧٥.

(٤٦) ابن جني، المنصف ١: ٢٧٦.

مستمراً قيس عليه»[٤٧]، وقوله: «قال بعضهم ندّت الكلمة، شذّت وليست بقويّة في الاستعمال، ألا ترى أنّ سيبويه يقول شذّ هذا ولا يقول ندّ»[٤٨]، إلاّ أنّنا لا نظفر عنده بتحديد.

ويبدو لي أنّ ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) قد وُفّق في تحديد مصطلح الشذوذ، إذ يقول: «جعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً»[٤٩]، وقد نقل هذا التعريف صاحب لسان العرب «وسمّى أهل النحو ما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً، حملاً بهذا الموضع على حكم غيره»[٥٠].

أمّا ما ذكره ابن جنّي من حدود الشذوذ، فيبدو لي أنّه نقله عن ابن السرّاج، وذلك بيّن فيما أورده أبو عليّ الفارسيّ، بقوله: «اعلم أنّ الشاذ في العربيّة على ثلاثة أضرب: شاذ في الاستعمال مطّرد في القياس، ومطّرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ عنهما، وهذا قول أبي بكر رحمه الله»[٥١]، إلاّ أنّ ابن جنّي قد فصّل القول فيها، وضرب الأمثلة، والشواهد لتلك الأقسام[٥٢]. ويطالعنا الرمّانيّ (ت ٣٨٨ هـ) بحدّ النادر، يقول: «والنادر الخارج من النظائر إلى قلّة في بابه»[٥٣]، وهو بهذا التحديد يجعله واقعاً في ربقة الشاذ؛ لاتفاقهما في معنى الخروج على المألوف.

---

(٤٧) الفارسي، أبو علي، التكملة، ت. كاظم المرجان، مطبوعات الجمهورية العراقية، ١٩٨١: ٢٤، ٢٤١.

(٤٨) ابن منظور، لسان العرب ٤: ٤٢٩.

(٤٩) ابن جني، الخصائص، ١: ٩٧، وانظر: السيوطي، المزهر، ١: ٢٧٧.

(٥٠) ابن منظور، لسان العرب ٥: ٢٨.

(٥١) الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات في النحو العربي، ت.د. علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد ط١، ١٩٨٢: ١٠١.

(٥٢) ابن جني، المنصف ١: ٢٧٧.

(٥٣) الرماني علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، ت. د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ١٩٨٤: ٧٣ وانظر: الحموز، د. عبد الفتاح النظير وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، عدد ٣٨، مجلد ١٠. ١٩٩٠؛ مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت: ١٠٠.

وجاء في المزهر من قول ابن هشام: «اعلم أنهم يستعملون غالباً، وكثيراً، ونادراً، وقليلاً، فأمّا الغالب والكثير والنادر والقليل فمتخلّف، والمطّرد ليس بمتخلّف، فالعشرون من ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر فيها كثير، وثلاثة منها قليل، والواحد نادر»[٥٤]، فالنادر على هذا التحديد هو أدنى رتبة من القليل، ولكنّ ابن هشام يجعلهما متخلّفين.

وذهب العينيّ في شرح المراح إلى التفصيل في قول ابن هشام «فإن سُئِلَ عن الشاذ والقليل والنادر والضعيف، والكثير والغالب أجيب بأنّ الشاذ ما يكون وجوده كثيراً، ولكن يكون خلاف القياس، والقليل ما ينحصر وجوده على القياس على وجه القلّة، والنادر ما قلّ وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس، ولا فَرْق بين القليل والنادر في الحقيقة. والضعيف هو الذي لم يصل حكمه إلى الثبوت، والكثير ما شاع وجوده، والغالب كون الشيء على تلك الصفة»[٥٥].

وإذا كان ابن هشام قد عدّ النادر والقليل من باب المتخلّف، فإنّ العينيّ والشاوي يدخلان القليل والنادر في باب المقيس.

وذهب أبو العلاء إلى القول: «وحتى أبو مِسْحَل يقول: مَنْديل في مِنْديل، وهذه نوادر لا يطّرد عليها قياس»[٥٦].

وحين نستشير ابن عقيل في شرح الألفيّة نراه يَعُدُّ النادر من باب الشذوذ «ونَدَر فُعَل وفُعّال في المعتلّ اللام المذكّر، نحو: غازٍ وغُزّى، وسارٍ وسُرّى»[٥٧]، وهذان الجمعان عُدّا باتّفاق النحويّين والتصريفيّين شاذين كما سنرى.

---

(٥٤) السيوطي، المزهر ١: ٢٣٤.

(٥٥) العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، ت.د. عبد الستار جواد، دون. ٤١. وانظر: الشاوي، يحيى، ارتقاء السيادة، ت.د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق ط١. ١٩٩٠: ٥١.

(٥٦) الحمصي، محمد طاهر، مذاهب أبي العلاء في اللغة، دار الفكر، دمشق ط١، ١٩٨٦. ١٩١.

(٥٧) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٦١.

ويرى الجرجاني (ت ٨١٦هـ) أنّ «الشاذ ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته، والشاذ على نوعين، شاذ مقبول، وشاذ مردود، فأمّا الشاذ المقبول فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ويقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأمّا الشاذ المردود فهو الذي يجيء على خلاف القياس، ولا يقبل عند الفصحاء والبلغاء، وأمّا النادر فهو الذي يكون وجوده قليلاً سواء أخالف القياس أو لا»[٥٨]. وجاء في الخزانة «فلا يقال: لاه إلا نادراً كما في الشعر يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبار»[٥٩].

ولكنّ الجرجاني لم يكشف لنا عن حقيقة الشاذ المقبول، والشاذ المردود؛ إذ أغفل ضَرْبَ الأمثلة والشواهد لنوعي الشاذ، فترك الأمر مبهماً أمامنا في كيفية القبول والردّ للشاذ عند الفصحاء والبلغاء.

أمّا اللغويّون المحدثون فلم يتناسوا الإشارة في تحديد مصطلح الشذوذ، وإن اعتمدوا على القدامى فاللبدي يحدّد الشذوذ بقوله: «هو الخروج عن القياس، وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياس من غير نظر إلى قلّة وجوده وكثرته»[٦٠].

ويرى عبّاس أبو السعود أنّ «الفرق بين الشاذ والمسموع، أنّ الشاذ ما خالف القياس مع قلّة، والمسموع ما خالفه مع كثرة»[٦١].

وطالعنا محمد عبدالحميد سعيد في تحديد الشذوذ بقوله: «هو مخالفة اللفظ العربيّ مفرداً ومركّباً ما عليه بقيّة أفراد بابه في نثر من يعتدّ بعربيتهم أو في شعر مَنْ يعتدّ بشعرهم»[٦٢].

---

(٥٨) الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، ت.د. عبد المنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، بدون ١٤١.

(٥٩) البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ت. عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون ٢: ٢٦٦.

(٦٠) اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥: ١١٣

(٦١) أبو السعود، عباس، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف، مصر، دون: ٦٨.

(٦٢) سعيد، الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم: ١٢٨، وانظر: أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٤٧٦.

ويرى الدكتور عبد الفتاح الحموز أنّ «النظير غير الشاذ أو النادر... فالنظير اصطلاحاً يكاد يدور في فلك الأصل النّحويّ أو الصرفيّ أو غيرهما، ويبدو ذلك بيّناً فيما يتراءى لنا من تراكيب النّحويّين والتصريفيّين اللغويّة ... أمّا الشاذ فهو المخالف للقياس من غير أن يقيّد بقلة أو كثرة ... وأمّا النادر فهو الخارج عن النظائر إلى قلّة في بابه»[٦٣].

ومما مضى يتّضح لنا أنّ الشذوذ في القراءات القرآنيّة أعمُّ من الشذوذ بمفهومه العام، فهما وإنْ اتّفقا في مخالفة شرط القاعدة -ومثلهما الحديث النبويّ- إلاّ أنّهما يختلفان في شرطَي القراءة، فالقراءة قد توافق وجهاً من وجوه العربيّة، إلاّ أنّها تُعَدُّ شاذة إذا اختلّ فيها واحدٌ من شرطَي السند، أو الرسم العثمانيّ.

ويتراءى لي أنّ الحدَّ الاصطلاحي لم يكن واضحاً عند اللغويّين القدامى، فقد جاء مضطرباً، ومتداخلاً، ممّا حدا بالدكتور عبدالقادر الفهري أنْ يقول: «إنّ أهمّ ما يتّسم به وضع المصطلح العربيّ طابعه العفويّ، بمعنى عدم تقيّده بمبادئ ضابطة تتحكّم في لفظه ومعناه، ورواجه، وقد قادت هذه العفويّة إلى كثير من النتائج السلبيّة وإلى الاضطراب والفوضى»[٦٤].

ويبدو هذا الاضطراب بيّناً في أنّهم لم يحقّقوا أمن اللبس بين الشاذ، وما جاء على شاكلته من مترادفات، بل اختلفوا فيها، فتارة يجعلون النادر والقليل داخلاً في القياس، وتارة أُخرى يعدلون عن هذا، ويبدو لي أنّ مبدأ الكثرة أو القلّة لم يكن محدّداً، بل جاء وضوحه نسبيّاً، فلو أحكم مبدأ الكثرة والقلّة، لأمكن معه التفريق بين المفردات التي تدور في فلك معنى الشذوذ؛ لذا فإنّي سأُخضع جميع المفردات التي دارت في فلك معنى الشذوذ إلى سلطان الشذوذ متخذاً عُمْدَتي في ذلك أنّ المعنى اللغويّ لبعض هذه المفردات يكاد يكون متفقاً في معنى الانفراد والخروج، فكُلّ ما

---

(٦٣) الحموز، النظير وعدمه في العربية: ٩٩، ١٠٠، ١٠١.

(٦٤) الفهري، د. عبد القادر، مجلة تقدّم اللسانيات في الأقطار العربيّة، الرباط، دار الغرب الإسلامي، ط١ ١٩٩١: ١٥.

خرج من باب الكثرة عُدّ شاذاً، كما أنّ بعض تلك المفردات تقوم مقام لفظ الشاذ كما هو بيّن في عبارات النحويّين والتصريفيّين، يقول ابن خالويه: «وأسمت الماشية في المرعى فهي سائمة، ولم يقولوا مسامة، وهذا نادر»، فالنادر هنا جاء بمعنى الشاذ، لأنّ اسم الفاعل من الفعل الرباعي (أسام) (مُسَام)، وهذا خارج على شرط النحويّين والتّصريفيّين.

ولعلّ في قول السيوطيّ ما يعزّز هذا القول: «وإنّ معرفة الحوشيّ، والغرائب، والشواذ، والنوادر، وهذه الألفاظ المتقاربة، وكُلّها خلاف الفصيح»[٦٥].

ولعلّ في ذهاب اللغويّين المحدثين إلى قبول ما انتهى إليه اللغويّون القدامى في شأن مصطلح الشذوذ ما يدفع إلى القول إنّ المترادفات تخضع لسلطان الشذوذ، وعلى هذا فإنّني أذهب بلا تردّد إلى أنّ الحدّ الاصطلاحيّ للشذوذ وما دار في معناه من مفردات، ما نصّ عليه ابن جنّي «إذْ جعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً»[٦٦].

---

(٦٥) ابن خالويه، ليس في كلام العرب، ت. أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩: ٢٢٦.

(٦٦) ابن جني، الخصائص ١: ٩٧.

الفصل الثاني

مسوّغات ظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ

في اللغة العربيّة ظواهر بارزة، خرجت على مقتضى الظاهر اللغويّ، فاقتضت الوقوف عندها، والتأمّل في مسائلها، لمعرفة الأسباب الداعية إليها، (كظاهرة التغليب في العربيّة)[1]، و(ظاهرة التوسّع)[2]، و(ظاهرة القلب المكانيّ في العربيّة)[3]، و(ظاهرة التعويض)[4]، و(ظاهرة التعادل في العربيّة)[5]، و(ظاهرة التأنيث)[6]، وغيرها من الظواهر اللغويّة.

فالوقوف عند هذه الظواهر استدعته طبيعة تلك المسائل، التي خرجت على مقتضى الظاهر اللغويّ صرفاً ونحواً؛ إذ لا يعقل أن تكون مثل هذه الظواهر ضرباً من الخطأ في اللسان العربيّ؛ لأنّ القرآن الكريم، والشعر، وفصيح كلام العرب قد حفظت لنا نماذج ثرّة من هذا الخروج، الذي له أسبابه ودواعيه.

وتبرز ظاهرة «الشذوذ في الصرف العربيّ» -كغيرها من الظواهر اللغويّة- بمسائلها الثرّة التي خرجت على شرط الصرفيّين فاستدعت التأمّل، والتأويل؛ إذ لا بُدّ من أن يكون لهذا الخروج سببه وداعيه.

---

(١) ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ت.د. ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي بالرياض، ١٩٨٠: ٣٩، وانظر. الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ٣٣.

(٢) ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال: ٥٥.

(٣) الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربية، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٨٦.

(٤) الحموز، ظاهرة التعويض في العربية، دار عمار، ط١، ١٩٨٧.

(٥) الحموز، ظاهرة التعادل في العربية، ص٣٣.

(٦) عمايرة، د. إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربية واللغات السامية، مركز الكتاب العلمي، عمان، ١٩٨٦.

وليس الباحث بمبتدع لمسوّغات هذه الظاهرة، فلا نعدم أن نجد إشارات لمسوّغات هذه الظاهرة عند اللغويّين القدامى الذين تنبّهوا إليها في مصنّفاتهم النحويّة والصرفيّة، كتلك التي تظهر في مسائل النسب، والتصغير، والمصادر، واسمي المكان والزمان، والمصادر، وجمع التكسير، كأمن اللبس، والتخفيف، والشهرة، والضرورة الشعريّة، وما يحمل على لغة قوم، وما يحمل على النظير، إلاّ أنها إشارات سريعة في الميدان الصرفيّ الواسع، تحتاج إلى الجمع والاستقصاء.

وممّا يمكن عدّه من مسوّغات هذه الظاهرة، أمن اللبس، والتخفيف، والشهرة، والحمل على النظير، والحمل على المعنى، والتعادل، والحمل على لغة قوم، والحمل على الضرورة الشعريّة.

على أنّي ضاربٌ صفحاً عن عدّ الغلط اللغويّ من مسوّغاتها، ودواعي المصير إليها؛ إذ لا نملك على ذلك دليلاً؛ لأنّ أصحاب اللغة القدامى، من نحويّين وتصريفيّين، - وهم أقربُ عهداً منّا باللغة- ، لم ينصّوا على ورود هذا المسوّغ، وقد جاراهم في ذلك أصحاب المعجمات العربيّة، ولو جاز لنا أن نجرُؤ على تفسير هذه الظاهرة في ضوء الغلط اللغويّ، لكفينا أنفسنا مشقّة البحث، ولأسقطنا كثيراً من مسائل هذه الظاهرة ممّا عُدّ شاذّاً.

وإذا كان ميدان اللغة واسعاً لا يحيط به إلاّ نبيّ -على حدّ قول ابن فارس- فإنّي قد حاولت أن أضبط الشذوذ الصرفيّ في فلك هذه المسوّغات، التي تبدو متداخلة في جملة من المسائل الصرفيّة الشاذة، فحاولت مجتهداً تقريبها إلى مسوّغها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. على أنّي ماضٍ في ذكر تحقيق أمن اللبس أولاً؛ لكثرة دورانه في مسائل هذه الظاهرة.

(١) تحقيق أمن اللبس

إنّ تحقيق أمن اللبس مسألة تطالعنا بها مصنّفات القدامى، من نحويّين، وتصريفيّين، إذ لم يغفلوا تناول هذه المسألة التي بدت متناثرة في أثناء مصنّفاتهم اللغويّة، ولكنّها مسألة لم تحظَ بجُلّ اهتمامهم، إذ ذهبوا يشيرون إليها صراحة في

بعض المواطن، وضمناً في مواطن أخرى ، حيث تستدعي الحاجة لِذكرها، وقد سلكوا في التعبير عنها أساليب مختلفة تفهم من سياق عباراتهم.

ولعلّ سيبويه أوّل مَنْ نبّه عليها في مصنّفه النّحويّ، حيث يطالعنا بالقول عن شذوذ اسم المكان في لفظة (المَسْجِد) بكسر الجيم، والقياس فيها «مَسْجَد»، على ما تقتضيه قيود التصريفيّين: «وأمّا المَسْجِد فإنّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود، وموضع جبهتك، لو أردت ذلك لقلت: مَسْجَد»[7]، فهو يميز بين دلالة الاسم، وما أريد من دلالة الفعل، فيما يدور في فلك تحقيق أمن اللبس.

والقول نفسه، عند المازنيّ، إذ يشير إلى لفظ الالتباس في قوله: «وبعض العرب لا يبالي الالتباس فيقول: كِيْدَ زيدٌ يفعل، وما زِيْل زيدٌ يَفْعَل يريدون كاد، وما زال»[8].

أمّا ابن قتيبة، فإنّه يشير إلى أمن اللبس بلفظ التفريق، حيث يقول في مسألة النسب الشاذ: «ونسبوا إلى البحرين بحرانيّ للفرق بين النسب إلى البحر، والبحرين»[9]، ولستُ أجحد ورود هذا الضرب من التعبير في شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي «وقالوا : دُهريّ للرجل المسنّ فرقاً بينه، وبين الدّهْريّ الذي هو من أهل الإلحاد»[10]، وذكر صاحب دقائق التصريف هذا اللون من التعبير عن تحقيق أمن اللبس بقوله: «ويقال فلان أليط بقلبي من فلان بالياء، وأصله الواو ليفرّقوا المعنى»[11]، وجاء في الخزانة للبغداديّ في باب ممّا صُغّر من الاسم الوارد على أكثر من ثلاثة أحرف بردّ التاء إليه على غير قياس: «وإنّما أدخلوا الهاء في تصغير

---

(7) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٠.

(8) ابن جني، المنصف ١: ٢٥٢.

(9) ابن قتيبة، ادب الكاتب: ٢٢٠.

(10) الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ت. محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢، ٢ : ٨٢.

(11) المؤدب، محمد بن سعيد، دقائق التصريف، ت. احمد ناجي القيسي وزملائه، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧: ٣٦١.

وراء وقُدّام، وإن كانتا قد جاوزتا ثلاثة أحرف؛ لأنّ باب الظروف التذكير فلمّا شذّتا في بابهما فرّقوا بينها وبين غيرها فأدخلوا فيها علامة التأنيث»[١٢].

وما ينبغي لنا أن نتناسى ما قاله المبرّد في تناول هذه المسألة فيما دار في فلك النسب إلى المضاف: «فإن كان الاسم الثاني أشهر من الأوّل، جاز النسب إليه لئلا يقع في النسب التباس من اسم باسم، وذلك قولك في النسب إلى عبد مناف: منافيّ»[١٣].

على أنّ أصحاب المعجمات لم يغفلوا هذه المسألة؛ إذ أشاروا إليها في أثناء معجماتهم جاء في الصحاح «وإذا نسبت إلى مدينة الرسول -صلعم- قلت مَدَنيّ، وإلى مدينة المنصور مدينيّ، وإلى مدائن كسرى: مدائني»[١٤]

هذا هو مسلك القدامى من اللغويّين في تناول مسألة تحقيق أمن اللبس، والإشارة إليها، أمّا المحدثون فلست أجافي الحقيقة إذ قلت -في حدود ما أعلم- بأنّهم جاروا القدامى في الإشارة السريعة إليها، إذا ما استثنينا الدكتور عبدالفتاح الحموز، الذي أفرد هذه المسألة بحثاً مسهباً، وسمه بـ «اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي»[١٥]، تناول فيه مسائل ثرّة خصّها بالتطبيق، والتبيين.

وبعد، فإنّ المسائل الصرفيّة الشاذة التي يمكن حملها على تحقيق أمن اللبس كثيرة، فممّا يمكن حمله على تحقيق أمن اللبس ما جاء شاذاً في باب المشتقات، حيث تطالعنا هذه المسألة في اسمي الزمان والمكان. وممّا يمكن عدّه من ذلك ما جاء على وزن «مَفْعِل»، والقياس فيه «مَفْعَل»، فقد شذّ قول العرب: (مَسْجِد) إذ يقتضي القياس أن يكون اسم المكان ممّا كان مفتوح العين، أو مضمومها في المضارع على «مَفْعَل»، ولكنّهم جاؤوا بهذه

---

(١٢) البغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ٧: ٨٨.

(١٣) المبرد، محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان ٢: ٢٢٠.

(١٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح. ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ط٣، ١٩٨٤، ٤: ٧٢٩.

(١٥) الحموز، اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي. بحث مجاز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت: ١١.

اللفظة على «مَفْعِل» لتحقيق أمن اللبس بين «المَسْجِد» اسماً للبيت، و«المَسْجَد» إذا أرادوا موضع الجبهة والسجود، والقول نفسه فيما جاء فيه على وزن «مَفْعُلة»، والقياس الصرفيّ فيه «مَفْعَلة»، قالوا: مَقْبُرة بضم الباء والقياس الفتح فيها، فالمَقْبُرة على غير قياس موضعٌ تجمع فيه القبور، ولو أرادوا موضع الفعل لقالوا: «مَقْبَرة» على القياس[16] ويتحقق أمن اللبس فيما جاء على وزن «مِفْعَل» من اسم المكان، والقياس فيه «مَفْعَل»، فقد سُمِع (المِرْبَد)[17]، وهو مكان تحبس فيه الإبل، ومنه مِرْبَد البصرة، فهذا إطلاق عام، ولو أرادوا موضع الفعل لقالوا: «مَرْبَد»، وبذا يحققون أمن اللبس بين ما هو عام في الدلالة، وما هو خاص بدلالته، ومثل هذا تصحيحهم للفظ فيما يدور في فلك الأعلام نحو قولهم: «مَرْيَم» على الشذوذ، والقياس فيه على شرط التصريفيّين أن يكون على «مَرَام» لتحرّك الياء، وانفتاح ما قبلها، وعدم الإعلال جاء من قبيل تحقيق أمْن اللبس بين الأعلام، وما دلّ على اسم مكان، فلو أرادوا حقيقة اسم المكان لقالوا: «مَرَام».

ويعزّز مسألة تحقيق أمْن اللبس، ما جاء في أوزان اسم الآلة على «مُفْعُل»، و«مُفْعُلة» على غير قياس، إذ القياس في هذين الوزنين «مِفْعَل»، و«مِفْعَلة»، ولهذا سُمِع قولهم: (مُكْحُلة) بضم أوله، والمُكْحُلة على هذا اسم وعاء لحفظ الكُحْل، ولو أرادوا ما يعالج به لقالوا: «مِكْحلة»، وبذا يحققون أمْن اللبس بين ما يطلق اسماً على الأوعية، وما يعالج به.

وممّا يُعَدّ من المسائل التي تفسّر في فلك تحقيق أمْن اللبس ما جاء شاذاً في تثنية الاسم الرباعي المقصور، فقد ثنّوا «مِذْرى» على «مذروين» والقياس فيه أن يكون «مذريين»؛ لأنّ القاعدة الصرفيّة تقتضي أن تكون التثنية في مثل هذا اللون من الأسماء بقلب ألفها ياءً، إلاّ أنّ العرب خرجت على هذا القياس بقولها: (مِذْروان) لتحقيق أمْن اللبس بين المثنى الذي له مفرد، والمثنى الذي لا مفرد له، فإن كان له مفرد جاءت به على القياس، وإن لم يكن خرجت به على القياس.

---

(١٦) العيني، شرح المراح في التصريف: ١٣٣.

(١٧) سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٢.

ومن المسائل التي استأثرت بنصيب وافر من تحقيق أَمْن اللبس، تلك التي دارت في فلك النسب، فمن المسائل التي تحمل عليه، ما جاء في باب التصرف في الحركة الصرفيّة، وتغييرها، فقد نسبوا إلى السَهْل من الأرض بقولهم: «سُهْليّ»، والقياس فيه بفتح أوّله، إلاّ أنّ الفتح يحدث لبساً في هذا؛ لأنّ النسبة إلى العلم فيمن تسمّى بـ «سَهْل» تكون على «سَهْليّ»، فلو جاء بالقياس في كليهما لوقع اللبس، وبالتصرف في الحركة الصرفيّة حقّقوا أَمْن اللبس بين الاسم، والعلم[١٨].

والقول نفسه في النسب إلى الاسم المثنّى على حاله دون تغيير، فقد نسبوا إلى «البحرين»، بقولهم: (بحرانيّ)، وحقّ القياس فيه أن يُرَدّ إلى المفرد، ثم ينسب إليه، إلاّ أنّ هذا يحدث لبساً مع النسب إلى «البَحْر»، فإبقاؤهم على التثنية عند النسب حقّق أَمْن اللبس بين العلم، والاسم، وممّا يلحق بهذه المسألة أنّ العرب قد أدخلت حرفاً صحيحاً عند النسب في بعض أعلام البلدان كقولهم في النسبة إلى «مَرْو» بلاد بفارس: «مَرْوزيّ»، وكأنّهم يحقّقون أَمْن اللبس بين العلم العربي، والعلم الأعجمي؛ لأنّ النسبة على القياس فيها تكون «مَرْويّ»، ومرويّ هذه تكون اسماً منسوباً لموضع مشهور في مكّة المكرمة «مَرْوة»، ولهذا خصّوا العلم الأعجمي بالزيادة لتحقيق أَمْن اللبس.

والقول نفسه فيما أُعِلّ بغير موجب إعلال في النسب، فقد نسبت العرب إلى «الحِيْرة» بقولهم «حَاريّ»، إلاّ أنّ هذا الإعلال الشاذ جاء تحقيقاً لأَمْن اللبس بين مَنْ يعقل، وما لا يعقل، فقد قالوا للإنسان المنسوب إلى الحيرة «حِيْريّ»، وللثوب المنسوب إليها «حاريّ».

وممّا يحمل من مسائل النسب الشاذة على تحقيق أَمْن اللبس ما يُعَدّ من باب النحت الخاص بالمنسب «قالوا: عبشميّ إذا أرادوا النسب إلى عَبْد شمس؛ لأنّ النسبة إلى أحد جزئيه تحدث لبساً فأجروا النحت من الاسمين لتحقيق أَمْن اللبس»[١٩].

---

(١٨) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٨٢.

(١٩) الحموز، اللبس وأمنه في الكلام العربي: ١٦.

ولعلّ ما يعزّز بروز مسألة تحقيق أمْن اللبس، ما تطالعه من مسائل شاذة في باب الإدغام، فقد سُمع «ألِلَ السقاء»[20]، إذا تغيّرت رائحته، ويقتضي القياس في هذا الفعل أن يكون مدغماً «ألَّ»؛ لتوافر شروط الإدغام الواجب فيه، إلاّ أنّ تحقيق أمْن اللبس كان واضحاً فيه، لاختلاف دلالة الفعل، قالوا: «ألِلَ السّقاء إذا تغيّرت رائحته على غير قياس، وقالوا: ألّ في مشيه إذا أسرع»[21]، فتحقيق أمْن اللبس كان مبتغى العربيّ، إذا ما ألبست الدلالة عليهم.

ولسنا نعدم أن نجد مسوّغ تحقيق أمْن اللبس واضحاً في باب المسائل الشاذة في الإعلال، وممّا يحمل على هذا تصحيح عين الفعل الثلاثي -مع تحقّق موجب الإعلال- ومصدره، والفعل السُّداسيّ، وما جاء من «فَعَلة» من جمع التكسير الذي يفيد الكثرة، قالوا: عَوِر على غير قياس؛ لتحرّك الواو، وانفتاح ما قبلها، والقياس «عَارَ»، إلاّ أنّ عَوِر تدلّ على عَيْب خلقي، أمّا عار بالإعلال فتدلّ على معنى «أخذ»، والبون شاسع بين الدلالتين، فما دلّ على «عَيْب» جاء مصححاً، وما خالف هذه الدلالة كان مُعَلاً على القياس، ومثله المصدر، والفعل السُّداسيّ «استنوق»، وجمع التكسير «خَوَنَة».

وممّا يحمل على تحقيق أمْن اللبس تلك المسائل الشاذة في باب التصغير. فممّا يُعدّ من هذا الباب، ما جاء مصغرا من «فِعْلة» جمع تكسير يفيد القلّة. قالوا في تصغير «صِبْيَة»: «أصَيْبِيَة» على غير قياس؛ لأنّ القياس «صُبَيَّة» يحدث لبساً بينه، وبين تصغير «صَبِيّة» الدالّ على المفرد المؤنث، لهذا ميّزوا بين جمع التكسير، والاسم المفرد المؤنث، والقول نفسه فيما شذّ بحذف التاء في بعض الأسماء الثلاثية المؤنثة عند التصغير، فقد صُغّر «نَعْل» وهو مؤنث على «نُعيل» دون ردّ تاء التأنيث إليه؛ ليحقّقوا أمْن اللبس بينه، وبين تصغير نَعْلَة بمعنى القطعة الغليظة من الأرض، ويقابل هذا ما دخلته تاء التأنيث عند التصغير على غير قياس مثل تصغير «قُدّام» قالوا فيه:

---

(20) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 53.

(21) الفيروزابادي، القاموس المحيط 3:329، والزبيدي، تاج العروس 7: 211.

«قديديمة» إذ يقتضي القياس فيما زاد على ثلاثة أحرف ألاّ تردّ إليه التاء، إلاّ أنّ جَلْب التاء هنا قد دفع اللبس بين تصغير الظرف، وتصغير «قُدام» الدال على الاسميّة.

ونحو هذا ما جاء من تصغير الأسماء المبنيّة إذ قالوا: اللّذيّا، واللتيّا، بفتح أوائلها، وزيادة ألف في آخرها، مع أنّ القياس يتطلّب ضم أوائلها، إلاّ أنّ الفتح فيها حقّق أمْن اللبس بين الأسماء المبنيّة، والأسماء المعربة، كما يعزّز تحقيق أمْن اللبس في مسائل التصغير الشاذة ما نطالعه من عدم القلب في تصغير الاسم المذكّر الثلاثي، كقولهم في تصغير «عِيْد»: «عُيَيد» بعدم القلب على غير قياس، لئلاً يلتبس مع تصغير «عَوْد»، فيما لو رُدّ «عيد» إلى أصله عند التصغير.

وممّا يدلّ على أثر تحقيق أمْن اللبس ما نطالعه في بعض مسائل جمع التكسير. وممّا يمكن عدّه من هذا الباب ما جاء من جمع التكسير الذي يفيد القلّة على «أفْعُل». و«أفعال»، و«أفْعِلَة»، فقد جمع «دِرْع على أدْرُع»، والقياس فيه على «أدْراع»، إلاّ أنّ «أدْراع» يكون جمعاً قياسيّاً لـ «دِرْع» بمعنى الحديدة التي تتّقى بها الضربات، و«دِرْع» بمعنى قميص المرأة، فحملوا «الدِرْع» بمعنى الحديدة على «أدْرُع» على غير قياس لتحقيق أمْن اللبس بين الدلالتين. وجاء جَمْعُ «فَرْخ» على «أفْراخ» على غير قياس؛ لأنّ «فَعْلاً» يجمع في القياس على «أفْعُل»، و«الفُعُل» هذا تلتقي فيه دلالتان إحداهما حقيقية، والأخرى مجازيّة. «فالفَرْخ» يطلق على صغار الطير والحيوان ويجمع قياساً على «أفْعُل»، ولكنّ نقله إلى دلالة مجازيّة، كإطلاقهم إيّاه على صغار الإنسان يؤذن بلبس الدلالة إذا ما تجرّد الجمع، فحقّقوا أمْن اللبس؛ إذ حملوا المعنى المجازيّ على «أفْعَال». ومثل هذا ما جُمع على «أفْعِلَة»، فقد جُمِع «سِنّ» بمعنى الضرس على «أسنّة» على غير قياس، والقياس فيه أن يكون على «أسْنان»، و«أسنان» هذا يكون جمعاً قياسيّاً لـ «سِنّ» بمعنى مقدار عمر الإنسان، والبون شاسع بين الدلالتين، فحقّقوا أمْن اللبس بينهما، إذا لم تتضام القرائن، بأن حملوا المعنى الحقيقيّ على «أفْعِلَة»، شريطة وجود قرينة تمنع اللبس مع جمع «سِنان» بمعنى الرمح على «أسنّة» قياساً.

ومن جموع الكثرة التي يتحقّق فيها أمن اللبس وزن «فِعَلَة». جاء في محكم التنزيل ﴿كُونُواْ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾[32]. «فقِرَدة» جمع «قِرْد» على غير قياس، والقياس فيه «أقراد» ولم يسمع، و«قرود»، إلاّ أنّ «قرود» تكون جمعاً قياساً لـ «قُرْد» الدالّ على دويبّة صغيرة تشبه القُراد[33]، فورود «فِعَلة» يحقّق أمْن اللبس بين الدلالتين إذا جاء الجمع فيهما مجرّداً عن القرائن.

وتطالعنا مسائل بارزة في باب المصادر تحمل على تحقيق أمْن اللبس، كقولهم: حَمَيْتُ القوم «حِمَاية» على غير قياس، وحَمَيْتُ الحمى «حَمْياً» على القياس[34]، فاختلاف الدلالة فرض سلطان الخروج؛ ليتحقّق أمْن اللبس الذي ينشده العربيّ، وهناك مسائل متناثرة تطالعنا مفصّلة في أثناء هذا البحث، ممّا جاء تحقيق أمْن اللبس فيها واضحاً.

(٢) التخفيف

لم يتناسَ اللغويّون القدامى، من نحويّين، وتصريفيّين، ظاهرة التخفيف، في تفسير بعض المسائل اللغويّة، التي خرجت على مقتضى الظاهر اللغويّ، فالخفّة والثقل مفردتان متضادّتان، فإذا كانت النفس البشريّة تنفر ممّا هو ثقيل، ولا تركن إلاّ إلى الخفيف، فإنّ عدوى التأثير قد انتقلت إلى المسائل الصرفيّة والنحويّة، فاللفظ الثقيل تمجّه الأسماع، وتنفر منه، وأمّا الخفّة فتطمئن إليها، وتستأثرها، ويطالعنا سيبويه بحدّ الخفّة في اللفظ والمعنى «فقد يشذّ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفّون الشيء في موضع لا يستخفّونه في غيره»[35]، وذكر في موطن آخر «ولا يخفّفون الجَمَل؛ لأنّ الفتحة أخفّ عليهم من الضمّة والكسرة، كما أنّ الألف أخفّ عليهم من الياء

---

(٣٢) الأعراف: ١٦٦.

(٣٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ١: ٣٢٧.

(٣٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٥٩.

(٣٥) سيبويه، الكتاب، ١: ٢١٠.

والواو»[26]. ويقول في خفّة المعنى «اعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء... واعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، والمذكّر أخفّ عليهم من المؤنث»[27].

وعلى هذا فإنّ الخفّة على نوعين: خفّة في اللفظ، وخفّة في المعنى، «فالخفّة اللفظيّة تكون فيما يدور في فلك تجاور أصوات الكلمة التي تميل العربيّة إلى تحقيق الانسجام بينها»[28]؛ لهذا عابوا اللفظة إن لم تكن في مكانها، ولم يتحقّق الانسجام بين حروفها «وإن جُهِدَ أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشيّة، أو أن تكون حروف هذه أخفّ، وامتزاجها أحسن، وممّا يكدّ اللسان أبعد»[29]، وعلى هذا فقد عُدّ قول الشاعر -فيما يرويه الجاحظ- ثقيلاً، وبعيداً عن الفصاحة في قوله[30]:

وقَبْرُ حَرْبٍ بمكانٍ قَفْرِ   وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

أمّا الخفيف في المعنى فقد أكّده أبو البقاء في التبيين من أنّ «الخفيف من الكلمات ما قلّت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفّة الاسم أنّه يدلّ على مسمّى واحد»[31]، ولهذا السبب ارتأى ابن كمال باشا في مسألة التغليب «أنّ المعتبر في المثنى التغليبي هو الاسم الأخفّ»[32].

---

(26) المصدر السابق نفسه، 4: 167.

(27) المصدر السابق نفسه، 1: 20، 21، 22.

(28) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: 50.

(29) الجرجاني، عبد القادر، دلائل الإعجاز، ت. أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحمودية، مصر ط2، 40.

(30) المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 26.

(31) السيوطي، الأشباه والنظائر، 2: 6، وانظر: الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: 50.

(32) ابن كمال، باشا، رسائل ابن كمال: 50.

والقول نفسه عند المازني، وابن جنيّ في ذكر حدود هذه الظاهرة[٣٣]، وقد دفعت هذه الظاهرة «التخفيف» كثيراً من اللغويّين إلى تفسير ظاهرة الحذف بقصد التخفيف «وحذفوا التاء من يستطيع حيث استثقلوا التاء مع الطاء»[٣٤].

أمّا المحدثون فقد شغلتهم ظاهرة التخفيف التي فسّروا في فلكها كثيراً من مسائل الشذوذ، وإن قلّت تطبيقاتهم في هذا المجال[٣٥]، إلاّ أنّ الدكتور عبد الفتاح الحموز قد أسهب في مناقشتها وتحديد مسائلها[٣٦].

وللتخفيف أثر بيّن في كثير من المسائل الصرفيّة الشاذة، فممّا يحمل عليه من باب التثنية، ما جاء شاذاً في تثنية الاسم السداسيّ الممدود، «قرفصان» مثنّى «قرفصاء»[٣٧] على غير قياس، إذ القياس فيها أن تكون على «قرفصاوان»، ولكنّ هذا الاسم السداسيّ الممدود ثُني على لغة القصر، «قرفصان» زيدت عليه الألف والنون في حال الرفع فأصبحت الصورة فيه على «قرفصاان» فاجتمع ساكنان يحدثان الثقل في النطق، فتخلّصت العربيّة من الألف الأولى بالحذف تخفيفاً، فتحققت الصورة الظاهرة «قرفصان»، ونحو هذا ما يحذف من بعض مسائل النسب، كقولهم في النسبة إلى جلولاء: «جلوليّ» على غير قياس، ويقضي القياس في النسبة أن تكون على «جلولائيّ»، فلمّا طالت حروف الكلمة استدعت مجهوداً عضلياً في النطق يفرّ منه العربيّ؛ لأنه يبتغي السرعة في النطق، فحذف ما يمكن الاستغناء عنه «الألف والهمزة» دون أن يؤثر على دلالة الكلمة، ويعزّز هذا قول الدكتور عبد الصبور شاهين «وكلّ تغيير يحدث في الكلمة العربيّة سوف

---

(٣٣) ابن جني، المنصف ١: ٢٨٣، وانظر: ابن جني، الخصائص: ج٢: ٣٧.

(٣٤) ابن السراج، الأصول في النحو، ت. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥، ٣: ٤٣٢.

(٣٥) المطلبي، غالب، في الأصوات اللغوية، منشورات وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٤: ٢٨٦، وعبد التواب، د. رمضان، التطور اللغوي: ٤٠، والأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات اللغة، دار الشرق العربي، ط٣، ١: ١٠٧ وما بعدها.

(٣٦) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ٥٠، وانظر: الحموز، ظاهرة التعادل في العربية: ٨٧.

(٣٧) الحملاوي، أحمد، شذا العرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي بمصر، ط١٦، ١٩٦٥م: ١٠٣.

يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعاً لضرورة النظام»[٣٨].

وممّا يحمل على التخفيف ما جاء من حذف في الفعل المضاعف، فقد سُمع «ظِلْتَ، ومِسْتَ»، ووجه القياس فيها «ظَلِلْتَ، ومَسِسْتَ» إلاّ أنهم حذفوا أحد المثلين؛ لأنّ اجتماعهما يحدث ثقلاً في النطق[٣٩]. فتحقّق لهم ما يبتغون من أمر الخفّة، ومثل هذا ما يطالعنا من حذف شاذ في باب الإعلال، فقد نُقل عن العرب قولهم: «يَبِسُ» في الفعل المضارع على غير قياس، إذ القياس فيه «يَيْبَسُ». فلمّا اجتمع المثلان، وفيهما من الثقل ما لا يخفى، حقّقوا طلب الخفّة بحذف أحد المثلين، دون أن يخلّ بدلالة الكلمة، وتطالعنا مسألة الحذف الشاذ في باب الوقف، فنطق العرب في قولهم: «لا أدرْ» بحذف حرف العلّة من آخر الفعل، وتسكين ما قبله، يدلّل على أنهم يقتصدون في المجهود النطقي للكلمة، إذ القياس في هذا القول أن يكون «لا أدري»، ولكنّ السرعة في النطق اقتضت منهم أن يحذفوا آخره تخفيفاً.

وممّا يعزّز مسألة التخفيف ما جاء شاذاً في تصغير الاسم الثلاثي المؤنث، فقد صُغّرت «قوس» على «قُوَيس» على غير قياس، إذ يستدعي القياس في تصغير الاسم الثلاثي المؤنّث برد التاء، فالقياس فيها «قويسة»، ولمّا كانت القوس تؤنّث، وتذكّر، فقد غلّبوا فيها التذكير على التأنيث عند التصغير؛ لأنّ التذكير أخفُّ عليهم.

ويظهر أثر التخفيف واضحاً في بعض جموع التكسير التي تفيد القلّة، وممّا يمكن عدّه من هذا الباب وزن «فواعل» جمعاً «لفاعل»، وهو وصف لمذكّر عاقل على غير قياس، كقولهم: «فارس وفوارس»؛ لأنّ فاعلاً الدالّ على المذكر العاقل لا يجمع على فواعل، إلاّ أنّ العرب قد ارتأت أنّ لَفْظَ «فارس»، وماشاكله من جموع على «فواعل»، وصفٌ خاص بالمذكر، ولمّا كان المذكر أخفّ عليهم من المؤنث فقد غلّبوا التذكير على التأنيث في هذه المسألة تخفيفاً، ومثل هذا ما جمع من «مفعول»، على

---

(٣٨) شاهين، د. عبد الصبور. المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة ١٩٨٠م: ٤٠.

(٣٩) الحموز، فن الإملاء في العربية، دار عمار، عمان، ط١: ١٩٩٣: ٧٩٩.

«مفاعيل»، فقد أنكره النحويّون والتصريفيّون، وأنّه لا يجمع إلاّ بالواو والنون في حال التذكير، وبالتاء إن كان مؤنثاً، ورأى سيبويه أنّ العرب شبّهت هذا بما يكون من الأسماء على هذا الوزن[40]، وبذا غلّبوا حكم الاسم على الوصف لخفّته.

ويطالعنا وزن «فُعُل»، وما حُمِل عليه من مسائل شاذة، فقد سُمِع في جمع «نمِر»، «نُمُر»، وسَقْف «سُقُف»، وليس ذا بابه، إذِ القياس فيه أن يجمع على «فُعُول» فيقال: «نُمُور»، و«سُقُوف»، إلاّ أنّ توالي الحركات المتماثلة من ضمتين، وواو يحدث ثقلاً في النطق، فحذفت الواو من «فُعُول» للتخفيف من هذا الثقل فأصبحت صورة الجمع الجديدة «فُعُلاً».

وتطالعنا ظاهرة التخفيف فيما جاء من اسم المفعول على زنة «مفعول» على غير قياس، والقياس فيه أن يكون على «مُفْعَل»، فالفعل «أجنّ»، اسم المفعول منه «مُجَنّ»، إلاّ أنّ العرب عَدَلت عن هذا فقالت: «مجنون» على غير قياس، وكأنّهم حملوا أجنّ على الأصل الثلاثي «جنّ» ردّاً إلى الأصل، فعند اشتقاق اسم المفعول غلّب الأصل على الفرع لخفّته، وممّا يلحق بهذه المسألة، ما يُعدّ من المصادر الدالّة على الهيئة المحمولة على الفعل الخماسيّ، قالت العرب: «فلان حَسَنُ الخِمْرة»، فالخِمْرة مصدرٌ دالّ على الهيئة محمول على الفعل «اختمر» على غير قياس؛ لأنّ صياغة المصدر الدالّ على الهيئة تكون من الفعل الثلاثيّ، إلاّ أنّ رَوْمَ الخفّة تطلّب العودة إلى الأصل وتغليبه على الفرع «اختمر»، فكأنّهم غلّبوا «خَمِر» على «اختمر» عند صياغة المصدر الدالّ على الهيئة بقصد التخفيف. على أنّ في أثناء البحث مسائل ثرّةً تدور في فلك ظاهرة التخفيف، مفصلة في مواطنها.

(٣) الشهرة

للشهرة أثرٌ بيّن في المسائل الصرفيّة الشاذة؛ لأنّ الأشهر يُعدّ أكثر معرفة من غيره[41]، فإليه ينصرف الذهن، وبه يُشْغَل؛ إذ لا يعقل أن تُلبس الدلالة بين المشهور

---

(٤٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤١.

(٤١) الحمون، ظاهرة التغليب في العربية: ٥٠.

والمغمور؛ لغلبة المشهور، وشرف دلالته؛ لذا قالت العرب في مَعْرِض الشهرة: «فلان يشار إليه بالبنان»[42].

والشهرة متفاوتة في الرتبة، فثمّة لفظ أشهر من لفظ، ودلالة أشرف من دلالة أخرى، وإذا كان الإنسان بحكم فطرته ميّالاً إلى حُبّ الشهرة، والتعلّق بأسبابها، فإنّ عدوى التأثير قد انتقلت إلى بعض ظواهر اللغة، ومن بينها تبرز بعض مسائل الشذوذ الصرفيّ، التي تدور في فلك الشهرة.

ويطالعنا ابن قتيبة في ميدان عرضه لمسائل النسب الشاذ بمسوّغ الشهرة، حيث يقول: «وإذا نسبت إلى اسم مصغّر -كانت فيه الهاء أو لم تكن- وكان مشهوراً ألقيت الياء منه. تقول في جهينة (جُهَنِيّ) وفي مُزَينة (مُزنيّ)، وفي قُريش قُرَشيّ...، وكذلك إذا نسبت إلى (فَعِيْل)، أو (فَعِيْلَة) من أسماء القبائل، والبلدان وكان مشهوراً ألقيت منه الياء، مثل: ربيعة (رَبَعيّ)... وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأوّل ولا الثاني»[43].

ويبدو لي أنّ مسوّغ الشهرة لم يحظ باهتمام القدامى من النحويّين؛ لقلّة وروده، ممّا دعا صاحب النحو الوافي أن يخلص إلى القول بـ «أنّ الحذف قديماً لم يكن إلاّ في المشهور شهرة فيّاضة»[44].

ولعلّ الدكتور عبدالفتاح الحموز قد وفّى هذا المسوّغ حقّه، في بحثه الموسوم بـ «ظاهرة التغليب في العربيّة»[45]، حيث رصد مسائلها وتطبيقاتها.

على أنّي لستُ أنكر أنّ ثمّة تداخلاً قد يحدث بين الشهرة، وأمن اللبس، ممّا يصعب التكهّن بأحدهما في تفسير الظاهرة الصرفيّة الشاذة، إلاّ أنّ الفاصل الدقيق بينهما قد يعين في إزالة هذا التداخل، إذا علمنا بأنّ مُسوّغ أمْن اللبس لا

---

(٤٢) الجارم، علي ومصطفى أمين، دليل البلاغة الواضحة، دار المعارف، ط١٠: ٧٦.

(٤٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٢١.

(٤٤) حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٤، دون ت: ٤/ ٧٢٩.

(٤٥) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ٥٠.

يظهر إلاّ في حال تساوي الدلالات، وكثرة الاستعمال، أمّا الشهرة فإنّها تشير إلى علوّ الرتبة، وبعد المسافة بين الدلالات، وتتضح صورة ذلك في النسب إلى لفظ ثقيف بقولهم: «ثقَفيّ» على غير قياس، إذ يقتضي القياس أن تكون على «ثقيفيّ»، فيتنازعها حينئذٍ تحقيق أمْن اللبس، ومسوّغ الشهرة، فإذا علمنا أنّ «ثقيفاً» اسم مشهور، يطلق على قبيلة عربيّة ملأت أخبارها الآفاق، أدركنا سرّ الحذف فيه عند النسب؛ لأنّ ورود أمْن اللبس فيه غير واقع لبُعد المسافة بين الاسم المشهور «ثقيف» علماً على قبيلة عربيّة، و«ثقيف» علماً لشخص؛ لأنّ «الشهرة» تقضي بأنّ قبيلة «ثقيف» لا تتساوى في الدلالة مع «ثقيف» علماً لشخص.

ومن المسائل الصرفيّة الشاذة التي يمكن حملها على الشهرة، ما يدور في فلك النسب من حذف في بعض مسائله، ومّما يُعَدُّ منه ما جاء على وزن «فُعَيل» مصغّراً. فَقَدْ نسب إلى «هُذَيل» (هُذَليّ) على غير قياس، ويستدعي القياس فيها أن تكون على «هُذَيليّ»، إلاّ أنّ شهرة هذه القبيلة قد استدعت حذف الياء عند النسب، هذه الشهرة دفعت أن يكون هناك لَبْسٌ بينها وبين «هُذَيل» علماً لشخص؛ إذ لم تتساوَ الدلالات فيهما.

والقول نفسه فيما جاء على وزن «فُعَيْلة»، جاء في النسب إلى رُدَيْنة -امرأة عربيّة مشهورة كانت تقوّم الرماح- (رُدَنِيّ) على غير قياس، والقياس الصرفيّ فيها أن تكون على «رُدَنيّ» بحذف الياء، إلاّ أنّها خُصّت بعدم حذف الياء فيها عند النسب لشهرتها، وانصرف الذهن إليها دون كَلال.

ومّما يعزّز أثر الشهرة في بعض المسائل الصرفيّة الشاذة، ما جاء من باب إقامة الصفة في مكان الموصوف عند التصغير، فقد صغّرت العرب «رَجُلاً» على «رُوَيجل» على خلاف القياس، إذ القياس فيها «رُجَيْل»، إلاّ أنّ كثرة دوران الصفة على لسان العربيّ دفعهم إلى إقامتها مقام الموصوف، وإجراء التصغير عليها، وذلك محمول على قولهم: «رجلٌ راجلٌ»، والرجل والراجل بدلالة واحدة، إلاّ أنّ ذهابهم إلى تصغير الصفة دون الموصوف يحكم بشهرتها.

وللشهرة أثرٌ واضحٌ في مسألة مجيء اسم المكان جامداً، فقولهم: مَأسَدة، ومَضْبَعة على غير قياس في اسم المكان؛ لأنّ اسم المكان لا يكون إلاّ مشتقّاً، وقولهم: مأسدة فيه من المبالغة والتهويل ما لا يخفى، وفي المبالغة يقول الرماني: «هي الدلالة على كبر المعنى على جهة التغيّر عن أصل اللغة لتلك الإبانة»[٤٦]، وهذه المبالغة، وذاك التهويل ولّدتهما شهرة تلك الأمكنة لهذا النوع من الحيوان.

ولعلَّ ما جاء من اسم الفاعل على زنة «فاعل» على خلاف القياس وبابه «مُفْعِل» يخضع لسلطان مسألة الشهرة، فهناك ألفاظ اختصتها العرب دون غيرها لدلالات مشهورة لا تعرف إلاّ فيها. قالت العرب: أَيْفَعَ، فهو «يافع»، على غير قياس، إذ مقتضى القياس أن يكون اسم الفاعل من الفعل الرباعيّ على «مُفْعِل»، ولكنّ هذا العدول لم يكن اعتباطاً، «فيافع» محمول على دلالة النسب، أي «ذو يَفَع»، وبها اشتهر، ونحو هذا ما جاء من بناء «فعيل» من جمع التكسير على «فعائل» على غير قياس؛ لأنّ «فعائل» تجمع فيه فَعِيْلة على القياس، قالت العرب في جمع «وصيد»: «وصائد»، إلاّ أنّ معجمات اللغة تفيد أنّ الوصيد، والوصيدة كالحظيرة بمعنى واحد[٤٧]، لهذا غُلّب بناء فعيلة فيه على بناء «فعيل» عند الجمع؛ لشهرة التأنيث فيه.

(٤) الحمل على النظير

يشيع لفظ النظير في المظانّ النحويّة، والصرفيّة عند اللغويّين القدامى، ويبدو ذلك واضحاً فيما أفردوا له من أبواب في مصنّفاتهم. فسّروا فيها بعض ما خرج على مقتضى الظاهر بالحمل على النظير، «فهذا باب نظائر ما مضى من المعتلّ»[٤٨]، و«هذا باب حملهم الشيء على حكم نظيره»[٤٩]، «وهذا باب الحمل

(٤٦) عسيلان، عبد الله عبد الرحيم. بحوث ودراسات في الأدب والنقد، دار العلوم، الرياض ١٩٨٢: ٨.

(٤٧) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ١: ٣٤٥.

(٤٨) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٣٠.

(٤٩) ابن جني، المنصف، ١: ١٩١.

على النظير»[٥٠]، «وقد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما»[٥١].

ولهذا يقول الدكتور عبدالفتاح الحموز: «كثيراً ما يطالعنا النحويّون، والتصريفيّون في تأويلاتهم، وتفسيراتهم المختلفة بالالتجاء إلى النظير لتعزيز مذهب نحويّ وردّ آخر، ولا سيّما ما كان في تلك الشواهد التي ظاهرها على أنها على خلاف ما عليه الجمهور، والأصل النحويّ»[٥٢].

وبدا أثر الاهتمام بمسوّغ النظير بيّناً في بُحوث اللغويّين المحدثين، فالدكتور عبدالفتاح الحموز يفرد له بحثاً، وسمه بـ «النظير وعدمه في العربيّة»[٥٣] بسط فيه القول مفصّلاً في مسائل نحويّة وصرفيّة ثرّة، وقد حاول الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يفرّق بين النظير والتعادل، فيذهب إلى القول: «وبعد فلعلّ هناك فرقاً بين كون كُلٍّ من النظير والتعادل مصطلحاً نحوياً أو صرفيّا، فالنظير -كما يتراءى لي- كون عامل ما أو لفظة ما نظير آخر أو أخرى في بناء حكم نحويّ أو صرفيّ... وأمّا التعادل فهو إعطاء لفظة ما حكماً ما أو إحداث تغيير ما فيها لتعادل أخرى في الحكم وغيره»[٥٤].

أمّا الدكتور رمضان عبدالتوّاب فقد تناول النظير في قوله: «وقد عَرَف قدماء اللغويّين هذه الظاهرة، ظاهرة القياس الخاطئ وسمّوها التوهّم، أو الحمل على القياس الخاطئ، أيضاً يقول سيبويه مثلاً: «فأمّا قولهم مصائب فإنّه غلط منهم وذلك أنّهم توهّموا مصيبة (فعيلة) وإنّما هي مُفْعِلَة»[٥٥].

---

(٥٠) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٢: ٨٩.

(٥١) ابن هشام، المغني اللبيب. ت.د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. دار الفكر، بيروت/ ط٥، ١٩٧٩:٨٨٤.

(٥٢) الحموز، النظير وعدمه في العربية: ١١٩.

(٥٣) المرجع السابق نفسه: ٩٢.

(٥٤) الحموز، التعادل في العربية: ٤١.

(٥٥) رمضان، د. عبد التواب، التطور اللغوي: ٧٧، وانظر: الصفحات ٦٨، ٦٩ وما بعدهما.

وبعدُ فيتضح لنا أنّ النظير يدور في حمل لفظ على آخر دون أنْ يقترن مع ما حُمِل عليه (في البناء أو ما يقاربه) أو النقيض في عبارة واحدة، أمّا التعادل فهو إعطاء لفظ ما حكماً ما، أو إحداث تغيير ما فيه ليعادل آخر في الحكم (مع ملاحظة الجمع بين اللفظين في تركيب واحد).

ومن المسائل الصرفيّة الشاذة التي تُحمل على هذا المسوّغ، ما نطالعه من حذف في بعض الأسماء المنسوبة، نحو: بَدَويّ، وقَرَويّ، في النسبة إلى البادية، والقرية، ويقتضي وجه القياس فيهما أن تكونا على (باديّ أو بادويّ، وقريّ) إلاّ أنّهم عدلوا بهما، نحو: «بَدَوي، وقَرَوِيّ، حملاً لهما على نظيرهما (حَضَريّ)، جاء في الشافية أمّا بدويّ وقرويّ فمحمولان على حَضَري»[56].

ويظهر أثر الحمل على النظير فيما شَذّ من بعض مصادر الثلاثيّ، كقولهم: أتى إتيانة، فإتيانة حُمِلَت على نظيرتها في البناء (إعطاءة)، قال سيبويه: «قالوا: أتيته إِتْيانة، فجاؤوا به على المصدر المستعمل في الكلام كما قالوا: أعطى إعطاءة»[57]، وقالوا: الفتوّة بالواو، وأصلها الياء، فكأنّهم حملوها على قولهم: أبوّة، وأخوّة، وعلى هذا جاء قول ابن قتيبة من أنّها محمولة على «أب بيّن الأبوّة، وأخ بيّن الأخوّة»[58].

ومّما حُمِل من جمع التكسير ما سُمِع في (فعائل) كقولهم: مصائب، ومعائش، فقد شُبّه بـ (سفائن، وصحائف) توهماً منهم أنّ المفرد فيهما على (فعيلة) كصحيفة وسفينة، جاء في المنصف «قالت العرب: مصائب فهمزوا... وكأنّهم توهموا أنّ مصيبة (فعيلة) فهمزوها حين جمعوها، كما همزوا جمع سفينة وسفائن، وإنّما مصيبة مُفْعِلة»[59].

---

(٥٦) الاسترابادي، شرح الشافية، ٢: ٨٢.

(٥٧) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٥.

(٥٨) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٦٤.

(٥٩) ابن جني، المنصف، ١: ٣٠٧.

ومثل هذا تكسيرهم المفرد المثاليّ (فَعْل) على (أفْعُل) على غير قياس، قالوا: أوْجُه، وأوْكُر، حيث حملوه على نظيره من الصحيح بوزن (فَعْل).

وقالوا: (عجاف) في جمع (أعجف)، حيث حملوه على نظيره (سِمَان) جمع (سمين)، ولهذا قال السيوطي: «لأنهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير»[60].

وسُمِع قولهم (عدوّة) بإلحاق التاء في بناء فعول بمعنى (فاعل)، وكأنهم حملوه على قولهم: (صديقة)، جاء في أدب الكاتب «قالوا: هي عدوّة الله، قال سيبويه: شبّهوا عدوّة بصديقة»[61]، ومثل هذا قولهم: مسكينة؛ بإلحاق تاء التأنيث في (مفعيل) على غير قياس، ومسكينة حُمِلت على ما يقاربها في البناء (فقيرة)، وقولهم: مسكينة حملاً لها على (فقيرة)[62]. وتطالعك مواضع أخرى فيما حُمِل على مسوّغ النظير.

(٥) الحمل على المعنى

نبّه اللغويّون القدامى على «ظاهرة الحمل على المعنى»، وبدا ذلك بيّناً، فيما عقدوه من فصول، وأبواب للحمل في مظانهم اللغويّة، حيث ذهبوا يفسّرون ما خرج عن مقتضى الظاهر في بعض المسائل اللغويّة بالحمل على المعنى.

ويطالعنا ابن فارس في مصنّفه «الصاحبي» «بباب الحمل»[63]. بيّن فيه حقيقة وجود هذه الظاهرة، بشواهد شعريّة، وأمثلة من محكم التنزيل، وأخرى مصنوعة، أمّا ابن جنّي فقد عقد باباً وسمه بـ «باب الحمل على المعنى» يقول فيه: «اعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ... وأنّ باب الحمل على المعنى بَحْرٌ لا ينكش، ولا يفثج، ولا يُؤبى، ولا يُغرَض، ولا يغضغض»[64]، وقد عرض

---

(٦٠) السيوطي، الأشباه والنظائر ٢: ١١٨.

(٦١) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٢٩.

(٦٢) المصدر السابق نفسه: ٢٢٩.

(٦٣) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٥٣.

(٦٤) ابن جني، الخصائص، ٢: ٤٢٠، ٤٣٥.

في هذا الباب أمثلة مصنوعة، وشواهد قرآنيّة، وأخرى شعريّة خرجت على مقتضى الظاهر اللغويّ.

وفي فقه اللغة وسرّ العربيّة عقد الثعالبيّ للحمل فصلاً وسمه بـ «فصل في حمل اللفظ على المعنى في تذكير المؤنث، وتأنيث المذكر»، يورد فيه أنّ «من سنن العرب ترك حكم ظاهر اللفظ، وحمله على معناه»[٦٥].

ولم يتناسَ ابن هشام هذه الظاهرة، حيث يقول: «قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه»[٦٦].

ومن الشواهد القرآنيّة التي دارت في المظانّ اللغويّة السابقة، وحملت على المعنى قوله تعالى: ﴿ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا ﴾[٦٧]، حيث وصف «بلدة»، وهي مؤنث، بـ «ميتاً» المذكّر؛ لأنّ «بلدة» حُملت على معنى «مكان»، فجاز الوصف بالتذكير.

ويظهر أثر الحمل على المعنى في بعض المسائل الصرفيّة الشاذة، وممّا يمكن حمله على هذا، ما عُدّ من مسألة تصغير الفعل شذوذاً في قول الشاعر[٦٨]: يا ما أُمَيْلِحَ غزلاناً شَدَنَّ لنا. فقد صُغّر الفعل «أُمَيْلِح» على غير قياس؛ لأنّ الأفعال لا تُصغّر، إلاّ أنّ الشاعر حمله على معنى الوصف «مُلَيح».

واختصّت العرب بعض الأسماء الثلاثيّة المؤنثة بـ «فُعَيْل» على غير قياس عند التصغير، ويقتضي القياس أن تكون على «فُعَيْلة»، بردّ تاء التأنيث للكلمة عند التصغير، فقد سُمِع في تصغير «حَرْب» وهي مؤنث. (حُرَيْب) على غير قياس، والقياس فيها «حُرَيْبة»، إلاّ أنّ العرب عَدَلت عن القياس، فصغّروا «حرباً» على «حُرَيْب» حملاً لها على معنى التذكير (القتال).

---

(٦٥) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، ت. مصطفى السقا، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٧٢: ٣٣٢.

(٦٦) ابن هشام، مغني اللبيب: ٨٨٤، وانظر: الحموز التأويل النحوي في القرآن، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤، ٢: ١١٦٩ وما بعدها.

(٦٧) سورة ق: ١١.

(٦٨) البغدادي، خزانة الأدب ١: ٩٣، ٩٤.

ويعزّز مسوّغ الحمل على المعنى، ما جاء من «فَعُول» على «أفْعُل» في جمع التكسير على غير قياس، فقد سُمِع في جمع «رسول» «أرْسُل» على غير قياس؛ لأنّ باب «فَعُول» «فُعُل»، و«أفْعُل» يجمع فيه المؤنث الرباعي كذراع وأذْرُع، ولمّا حُمِل «رسول» - وهو مذكّر - على معنى التأنيث، أي «رَسُول» بمعنى رسالة، جاز فيه هذا الجمع.

ونحو هذا ما قيل في جمع «جَنَاح» على «أجْنُح»، على غير قياس؛ لأنّ بابه «أفْعِلة»، إلاّ أنّ هذا الاسم الرباعيّ المذكّر حُمِل على غير ظاهر اللفظ، فقد حمل على معنى التأنيث، أي أنّ «جناحاً» بمعنى ريشة، لهذا جمع على «أفْعُل».

وتطالعنا في أثناء هذا البحث أمثلة أخرى حُمِلَت على هذا المسوّغ.

(٦) التعادل

إنّ أثر التعادل يظهر في بعض ما شذّ من المسائل الصرفيّة، إذْ لم يغفل اللغويّون القدامى الإشارة إلى هذا المسوّغ في مظانّهم اللغويّة، ولكنّها إشارات عابرة، تدلّ على أنّ هذا المسوّغ لم يَحظَ باهتمامهم، إذْ لم يفردوا له فصلاً محكماً في كتاب، باستثناء تلك الأبواب الصغيرة، الموسومة بـ «المحاذاة»[69]، و «الإتباع»[70] عند ابن فارس، والتعادل عند السيوطي[71].

وقد ذكر ابن فارس حدّ التعادل بقوله: «أنْ يجعل كلام بحذاء كلام، فيؤتى به على وزنه لفظاً وإنْ كانا مختلفين، فيقولون: الغدايا والعشايا، فقالوا: الغدايا لانضمامها إلى العشايا»[72]، ومثل هذا المعنى قوله تحت باب الإتباع: «إنّ للعرب الإتباع، وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها، أو رويّها إشباعاً وتأكيداً»[73]، وإلى

---

(٦٩) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٠.

(٧٠) المصدر السابق نفسه: ٢٧٠.

(٧١) السيوطي، الأشباه والنظائر، ١: ١٠٦.

(٧٢) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٣٠.

(٧٣) المصدر السابق نفسه: ٢٧٠.

هذا القول ذهب الثعالبيّ في فقه اللغة[74]، ولعلّ هذا الحديث المقتضب عن التعادل ومسائله، قد دعا الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى دراسة هذا المسوّغ، حيث أفرد له بحثاً مفصّلاً وسمه بـ «التعادل في العربيّة»[75]، فتّق فيه أكمام لفظة (التعادل) لغويّاً. واصطلاحيّاً، مع تطبيقات ثرّة على مسائل نحويّة وصرفيّة.

وبَعْدُ فإنّ ما يمكن حمله على التعادل من مسائل صرفيّة شاذة، ما يُعَدُّ من باب المجاورة بين الكلمتين، فيما ورد في جموع التكسير، سواء أكانت تفيد القلّة أم الكثرة. جاء في كلام العرب: (الغدايا والعشايا)، فجمعوا (غداة) على (غدايا) على غير قياس، إذْ القياس فيها [غَدَوات]، ولكنّ مجاورتها، وانضمامها إلى عشايا، جعلها تتأثر بوزنها تأثراً رجعيّاً، حيث تأثرت الكلمة الأولى بالثانية. «ولا يقال الغدايا إذا أفردت عن العشايا؛ لأنها الغَدَوات»[76]، ومثل هذا في الشعر قول القُلاخ بن حباب[77]: البسيط.

هتّاكِ أخبيةٍ ولاّجِ أبوبةٍ يَخْلِطُ بالجِدِّ منه البِرَّ واللّينا

(أبوبة) جمع (باب) على غير قياس؛ لأنّ القياس فيه (أبواب)، ولو جاء الشاعر بالقياس، لما اختلّ وزن البيت الشعريّ، إلاّ أنّ حُكْمَ الجوار بين «أبوبة»، و«أخبية»، قد قضى أنْ تتأثر الكلمة الثانية (أبواب)، بالأولى القياسيّة (أخبية) تأثراً تقدّمياً؛ ليحدث التعادل في الوزن بين الكلمتين. ونحو هذا التأثر التقدّمي ما جاء في محكم التنزيل ﴿خَرُّواْ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾[78]، «فَبُكيّا» جمع (باكٍ) على غير قياس، وقياسه على «فَعَلة»، فَجُمع لمجاورته الجمع قبله، وبه تأثر؛ لإحداث التعادل بين الكلمتين.

---

(74) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، 372.

(75) الحموز، التعادل في العربية: 33.

(76) الثعالبي، فقه اللغة: 326.

(77) المؤدب، دقائق التصريف: 361، وانظر: الجبان، أبا منصور، شرح الفصيح في اللغة، ت.د. عبد الجبار جعفر القزاز، ط1، 1991: 96.

(78) مريم: 58.

ومما يحمل على التعادل ما اختصّت العرب به «فاعلاً» معتلّ اللام على (فُعّل) بخلاف القياس، وعليه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَانُوا۟ غُزًّى ﴾[79]، (فُعَّل) جمع (غازٍ) على غير قياس، والقياس في جمعه أن يكون على (فُعَلة). فالأصل (غُزاة)، إلاّ أنّ العدول عن هذا القياس تبدّى بحذف التاء، والتعويض عنها بتضعيف العين لتحقيق التوازن في بنية الكلمة.

ويظهر أثر التعادل فيما حُذِف من بعض الحروف في الكلمة الواحدة، وعُوِّض المحذوف بحرف آخر، كتلك المسائل التي تدور في فلك النسب، قالت العرب في النسب إلى (يَمَنٍ): (يمانٍ) على غير قياس، والقياس فيها (يمنيّ)، ولكن خفّفت ياء النسب، وعُوِّضت عن المحذوف ألفٌ؛ لتحقيق التعادل بين أصوات الكلمة الواحدة.

ويعزّز مسألة التعادل ما جاء من إعلال في بنية الكلمة الواحدة. قال النبي - صلى الله عليه وسلّم- : «ارجعن مأزورات غير مأجورات»[80]، أصل (مأزورات) (موزورات) من الوزر، ولكنّها جرت مجرى المأجورات للمجاورة، حيث تأثّرت لفظة (مأزورات) -على غير قياس- بـ «مأجورات» القياسيّة، تأثراً رجعيّاً؛ بحيث قلبت الواو في (موزورات) إلى همزة؛ لتحقيق التعادل بين الكلمتين في البنية.

(٧) الحَمْلُ على لغات بعض الأقوام

من مسوّغات ظاهرة الشذوذ، ما يُحمل على لغات بعض الأقوام. هذه اللغات التي طالعنا بها اللغويّون القدامى في أثناء مصنّفاتهم اللغويّة، فأفردوا لها أبواباً، حددوا فيها أصول بعض اللغات، وتركوا الآخر؛ لأنّ تحديد الأصل قد يكون أمراً صعباً، وهذه الصعوبة دفعت ابن قتيبة إلى أن يعمّم في ذكره لأبواب اللغات؛ إذْ ذكر في أدب الكاتب هذا بابُ «فيه لغتان»، «أو ثلاث»، «أو أربع»[81] دون أنْ يحدّد أصولَ هذه اللغات.

---

(٧٩) آل عمران. ١٥٦.

(٨٠) الثعالبي.فقه اللغة: ٣٢٦. وانظر: الحموز. التعادل في العربية: ٨٣. ٨٦. وانظر: ابن الأثير. النهاية في غريب الحديث والأثر. ت. محمود الطناجي. دار الفكر. بيروت. لبنان ٥: ١٧٩.

(٨١) ابن قتيبة. أدب الكاتب: ٤٢٢، ٤٣٣، ٤٦٢.

والأمر مختلف عند ابن فارس، فيما عقده من أبواب في اختلاف لغات العـرب، واللغات المذمومة منها[82]، فهو يحدّد بعض الأصول عندما يورد ظواهر لهجيّة لبعـض القبائل العربية، كعنعنة تميم، وكشكشة أسد[83]، إلاّ أنه يهمل تحديد الأصل إن عزّ عليه التحديد[84].

ولا تكاد المظانّ اللغويّة القديمة - بنحوها وصرفها- تخلو من ذكر للغات العرب، واختلافها، وقد سار بعض المحدثين في ركاب القدامى، فاهتمّوا بدراسة هذه اللغات، وأفردوا لهذه الغاية مصنّفات[85]، جمعوا فيها أشتات اللغة، وظواهرها، وتعليلاتها.

ويظهر لي أنّ «الحَمْلَ على لغات بعض الأقوام» يدور في فلك كـون اللفظ الشاذ، لا يتحقّق فيه أمْن اللبس، ولا يُفيد تخفيفاً في لفظ أو معنى، ولا يشير إلى شهرة، أو حمل على معنى، أو نظير. فمتى اختفت هذه الدواعي عن اللفظ الشاذ، حُمِل على اللغات، وعُدّ عادة نطقيّة عند بعض الأقوام، دون أن تختلف دلالة اللفظ الشاذ.

ومن المسائل التي يمكن حملها على لغات بعض الأقوام، ما يطالعنا من مفردات شاذة في باب الإمالة، فقد سُمعت الإمالة في لفظة (ناس) على غير قياس؛ إذ ليس أصل «ألفها» «ياءً»، فهذا الجنوح «بالألف» نحو «الياء»، لا يترتّب عليه تحقيق أمْن لبس، ولا يفيد تخفيفاً، أو غيره، فهذه الإمالة لغة قوم؛ لأنّ مجيء «ناس» على الأصل دون إمالة، أو بإمالة لا يغيّر في دلالتها شيئاً.

ويظهر أثر الحمل على اللغات في بعض مسائل الوقف الشاذة، فقد سُمِع في الوقف على (أفعى)، (أفعو)، بقلب «الألف» إلى «واو» عند إرادة الوقف على غير

---

(82) ابن فارس، الصاحبي، ٤٨ وما بعدها.

(83) المصدر السابق نفسه: ٥٣.

(84) المصدر السابق نفسه: ٤٨ وما بعدها.

(85) أنيس د. إبراهيم، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٤، ١٩٧٣.

قياس، وهذا الجنوح نحو الواو عند الوقف لا يفيد دلالة جديدة للكلمة، بل تبقى دلالتها واحدة، وهذا القلب لا يُحمل عليه تحقيق أمن لبس أو غيره. مما يدفع إلى القول إنها لغة قوم يميلون إلى التفخيم. وقد حُدّد أصلها في طيّء.

وللغات أثر بيّن فيما جاء شاذاً في باب «أوزان الأفعال»، فمما يمكن عدّه من هذه المسألة، وزن (فَعَل يَفْعُل) على غير قياس، وبابه (فَعَل يَفْعَل)، فقد سُمع «فَرَغ يَفْرُغ» على غير قياس، إذ وجه القياس يقتضي أن يكون هذا الفعل على «فَرَغ يَفْرَغ» بفتح العين فيه؛ لأن لامه حرف حلقيّ، إذ المعروف في قواعد التصريفيّين أنّ عين الفعل، أو لامه إذا كانت حرفاً حلقياً، تفتح فيه العين؛ لخفّة حركة الفتح، إلاّ أنّ المسموع في فَرَغ «يَفْرُغ» بضم عين الفعل المضارع، الذي لم تحمل عليه إفادة دلالة جديدة، أو تحقيق أمن لبس، أو غيرهما؛ لذا فإنّني أذهب بلا تردد إلى أنّ هذه الصيغة الشاذة تحمل على لغة قوم، ونحوه: «فَعَل يَفْعَل»، وبابه «فَعَل يَفْعِل». كقَلَى يَقْلَى من معتلّ اللام، و«فَعِل يَفْعُل» على غير قياس نحو: «فَضِل يَفْضُل»[86].

ومما يُعزّز مسألة «الحمل على لغات بعض الأقوام»، ما يدور في فلك الإبدال من مسائل شاذة، فقد سُمع عن العرب إبدال الهمزة في مكان الألف على غير قياس كقولهم في (دَابّة)، و(شَابّة): (دأبّة، وشأبّة) على غير قياس، وقد فُسّرت هذه الظاهرة في ضوء ظاهرة النبر عند بعض القبائل العربيّة، وأنّ التوتر قد اتخذ صورة الهمزة بدلاً من الألف، لِشدّة ضغط الناطق على المقطع[87]، وما دامت هذه الظاهرة اللغويّة معروفة عند بعض القبائل العربيّة، إذ يتخلّصون من المقطع المديد إلى ما هو أقصر منه. دون أن تكون الغاية من هذا الخروج قَصْد دلالة جديدة، أو تحقيق أمن لبس، أو غير ذلك. فكان حملها على باب اللغات أولى.

وقد تُبدل الياء جيماً عند بعض القبائل العربيّة على غير قياس، فقد سُمع قولهم: «حَجّتج» في (حَجّتي)[88]، والقول فيه كالقول في سابقه.

---

(٨٦) العيني، شرح المراح: ٤٠.

(٨٧) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٢٨.

(٨٨) ابن عصفور، الممتع في التصرف: ١: ٣٥٥.

ومما يحمل على هذا المسوّغ من مسائل شاذة في الصرف، ما جُمِع من (فاعل) في التكسير على (فِعال) على غير قياس، فقد سُمِع في جمع (جائع) (جياع)، و(صائم) (صِيام) على غير قياس؛ لأنّ بابها «فُعّل» إلاّ أنّ المعجمات تفيد أنّ «جياعاً» جمع لـ «جائع وجوعان»، و«صياماً» جمع «لصائم وصومان»، فجائع، وجوعان، وصائم، وصومان، مفردات اشتهر فيها «فاعل» أكثر من «فَعْلان»، ووجود مفردتين للجمع يؤذن بأنّ إحدى المفردتين لقبيلة أخرى، وأنّ «جياعاً، وصياماً» قد جمعتا على لغة من نطق المفرد على «فَعْلان»، وعلى هذه اللغة تحمل الجموع الشاذة من «فاعل» على «فِعَال».

وغير ذلك من المسائل مما يمكن حمله على لغات بعض الأقوام في مسائل مختلفة في أثناء هذا البحث.

(٨) الضرورة الشعريّة

تطالعنا في أثناء المسائل الصرفيّة الشاذة شواهد شعرية، خرج فيها موطن الاستشهاد على قيود التصريفيّين، ويبدو ذلك واضحاً في تلك القيود التي يجب أن تتوفر على بنية الكلمة، وهي قيودٌ تُعَدُّ المخالفة فيها ضرباً من الشذوذ، واقتضى هذا الأمر أن يبحث أصحاب اللغة عن علّة هذا الخروج، حتى اهتدوا إلى وسمه «بالضرورة الشعريّة»، وهي الحاجة الداعية إلى هذا الجنوح، وكسر تلك القيود، فإذا كان للشعر ضوابط الوزن، والقافية، وحرف الرويّ، التي تميّزه عن النثر الفنيّ، فإنّ الشاعر بات يجهد نفسه في سبيل المحافظة على هذه الضوابط، وإن كان ذلك داعياً إلى الخروج على شرط النّحْو والصرف.

وقد حظيت هذه المسألة باهتمام اللغويّين القدامى، فسيبويه يعقد لها باباً، وسمه بـ «هذا باب ما يحتمل الشعر»[89]، حيث يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، «وأنّ الشعراء أمراء الكلام... وأنّ للشاعر أن يأتي في شعره بما لا يجوز»[90].

---

(٨٩) سيبويه، الكتاب ١: ٢٦.

(٩٠) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٧٥.

وقد اندفع بعض اللغويّين إلى جمع ما شذّ من شواهد الشعر، وأودعها في أثناء مصنّفه، فهذا أبو سعيد السيرافيّ في كتابه الضرورة الشعريّة[91]، يفصّل القول فيها بتوزيع الشاذ فيها على سبعة أبواب نحو الزيادة، والحذف... ويفرد لها القزّاز القزوينيّ مصنّفاً وسمه بـ «ما يجوز للشاعر عند الضرورة». ولست أنكر أنّ هذه الجهود والاجتهادات، لم يقبلها بعض اللغويّين المحدثين بل ردّها بالقول: «وأكثر الظنّ أنّ اطمئنانهم لم يكن له من سبب إلاّ شيوعها في أشعار القدماء. وجعلوا الآخر من الضرورات القبيحة التي يجدرُ بنا أن نتحاشاها، فأمّا الضرورات المباحة فقد جعلوها بمثابة الرخص الشعريّة التي تبرّعوا لنا بها، وأجازوها لنا كأنّما اللغة ملك لهم، وحدهم، يعطون منها ما يشاؤون ويمنعون منها ما يشاؤون»[92]، وإذا كان هذا الردّ مجحفاً فكنّا ننتظر من صاحبه أن يفسّر لنا علّة تلك الخروجات، إلاّ أنّ شيئاً من ذلك لم يكن. ومهما يكن الأمر فإنّ للشعر تفعيلاته، وبحوره، وقوافيه، ورويّه، التي لا بدّ أن يخضع لسلطانها الشاعر؛ كي تتوافر في شعره الموسيقا «وهي مسألة تفرض عليه أحياناً ألاّ يذعن لسلطان الأصول النحويّة والصرفيّة بمسائلها المختلفة. وعدم الإذعان هذا سُمّي بالضرورة أو الضرائر الشعريّة»[93].

وتظهر هذه المسألة بجلاء في بعض المسائل الصرفيّة الشاذة كإظهار المدغم في باب الإدغام الواجب، وعليه قول قعنب بن أم صاحب[94]:

مهلاً أعاذِلَ قَدْ جَرّبْتِ مِنْ خُلُقِي ... أنّي أجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا

ففكّ الإدغام الواجب في «ضننوا»، اضطرّ إليه الشاعر؛ لإقامة الوزن الشعريّ،فالبيت على بحر البسيط، مستفعلن فَعِلن، ولمّا كان ضَرْب البيت الشعريّ على «فَعِلن» في القصيدة التي تلتزم ضَرْباً واحداً، اضطرّ الشاعر إلى إظهار المدغم

---

(91) السيرافي، أبو سعيد، ضرورة الشعر، ت.د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1985.

(92) أنيس، د. إبراهيم، من أسرار اللغة، 343، 344.

(93) الحموز، فن الإملاء، 391.

(94) سيبويه، الكتاب 1: 29.

لتحقيق الموسيقا الشعريّة؛ إذْ لو أدغم لكان الضَرْب على «فعْلن». فخالف غيره من أبيات القصيدة التي تلتزم لوناً موسيقيّاً واحداً، ومثل هذا قول أبي النجم العجلي[95]:

الحمدُ لِلّه العليِّ الأَجْلَلِ

إذ المستعمل الأجلَ، إلاّ أنّ الشاعر ردّ «الأجلّ» نحو الأصل «الأجلَل»، وحرّكه بما يكون له من الحركات؛ ليستقيم الوزن الشعريّ. فالبيت من الرجز مستفعلن مستفعلن...، واتّباع القيود الصرفيّة في إدغام «الأجلّ»، يقضي بدخول تفعيلة «فاعلاتن» في هذا البحر، وليس ذا مكانها؛ لأنّها تُخلّ بالموسيقا الشعريّة، فكان لزاماً على الشاعر أن يظهر المدغم للمحافظة على الوزن الشعريّ.

ويظهر أثر الضرورة الشعريّة في الزيادة الداخلة على بنية الكلمة، وذلك بيّن في تصحيح المعتلّ في قول الشاعر[96]:

أَلَمْ يَأْتِيْكَ والأنْباءُ تَنْمي بما لاقَتْ لبونُ بَني زِيادِ

قال: «يأتيك» في حال الجزم، والقياس أن يقول: «لَمْ يَأْتِكَ» بحذف حرف العلّة؛ لأنّ الياء تسقط للجزم، غير أنّ الشاعر اضطرّ إلى تصحيح المعتلّ في سبيل المحافظة على الوزن، فالبيت من الوافر، واتّباع قواعد الصرف يخلّ بالموسيقا الشعريّة للبيت.

ويعزّز مسألة الضرورة الشعريّة ما يحمل عليها من باب الحذف في القصائد المطلقة، عند إنشاد من ينشدها بالوقف، كقول زهير[97]:

وأَرَاكَ تَفْري ما خَلَقْتَ وبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرْ

قال: «لا يَفْرْ» على خلاف القياس، ووجه القياس أن يكون «يَفْري»، إلاّ أنّ الشاعر لما اضطرّ إلى الوقف حذف الحرف الأخير وسكّن ما قبله، على أنّ المقطع الصوتيّ في صيغة «يَفْرْ» [ص، ح، ص، ص] لا تسمح به العربيّة إلا في حال الوقف[98].

---

(95) ابن جني، الخصائص، ٣: ٨٧.

(96) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٧٥.

(97) سيبويه، ٤ : ١٨٥.

(98) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٩.

وممّا يمكن حمله على الضرورة الشعريّة في المسائل الصرفيّة الشاذة، ما يُعدُّ من باب الإبدال، كإبدال التاء في مكان السين في قول الشاعر[99]:

يا قَاتَلَ اللَّهُ بَني السِّعْلاَتِ

عمروَ بنَ يربوعٍ شرار النَّاتِ

غيرَ أعِفّاء ولا أكياتِ

أراد الشاعر «الناس» و «الأكياس». فقال: «النات، والأكيات»، حيث أبدل السين تاءً على خلاف القياس؛ لأنّ حرف الرويّ في القصيدة التاء، ولمّا كان الرويّ من مقوّمات القصيدة، خرج الشاعر على القيود الصرفيّة في الإبدال؛ ليحافظ على الموسيقا الشعريّة، ونحو هذا قول أبي كاهل اليشكري[100] بإبدال الياء في مكان الباء:

لها أشَاريرُ من لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعَالِيْ، وَوَخزٌ من أرَانيها

جاء بلفظي «الثعالي، والأراني» على غير قياس، إذ القياس فيهما أن تكونا على «الثعالب، والأرانب»، إلاّ أنّه أبدل «الباء» «ياءً»؛ لأنّ قيود الوزن الشعريّ تقتضي ذلك. فالبيت من البسيط. فلو أبقى الباء لانكسر البيت الشعريّ، واختلّت موسيقاه، لهذا جَلب الياء الساكنة، وجعلها في موطن الباء ليستقيم الوزن الشعريّ في البيت.

وبَعْدُ فإنّ للضرورة ما يسوّغها في المجال الشعريّ، إذا ما فهمنا ضوابط الفَصْلِ بين المجال الشعريّ، والنثر الفنيّ.

---

(٩٩) ابن جني، سر صناعة الإعراب. ت: مصطفى السقا وزملائه. شركة ومطبعة البابي الحلبي ١٩٥٤، ١: ١٧٢.

(١٠٠) سيبويه، ٢: ٢٧٣.



الفصل الثالث

تفسيرات القدامى وظاهرة الشذوذ

لم تحظَ ظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ باهتمام القدماء. وكأنّها لم تشغل بالهم؛ بحيث لم أظفر - في حدود ما أعلم- بفصل قد أفرد لها في المظانّ اللغويّة القديمة، سواء أكانت نحواً أم صرفاً، ولا يعني هذا القول أنّهم أهملوها تماماً، بل أشاروا إليها، وآثروا أن يفسّروا بعض مسائلها، كلّما اقتضت الحاجة إلى البيان والتوضيح. فجاءت تفسيراتهم متناثرة في أثناء مظانّهم اللغويّة.

ولا يغضّ هذا من جهودهم اللغويّة؛ لأنّنا نلتمس لهم عذراً في ذلك، من أنّ مقتضيات كلّ علم جديد لا تميل إلى الإسهاب والتفصيل، وإنّما يأتي الاهتمام فيها بوضع الأطر العامّة الثابتة لذلك العلم. ولعلّ طريقهم لم يكن سهلاً ميسوراً في جمع المفردات، واستقرائها، وفي أثناء هذا الجمع، وذاك الاستقراء فقد عنّت لهم عثرات الخروج لبعض مفردات اللغة على قواعدهم اللغويّة، هذه العثرات اقتضت الفزع، فهبّ النحويّون والتصريفيّون يجتهدون في تفسير هذا الخروج. وبذلك ذهبوا طرائق قِدَداً، هذا الاجتهاد دفع بعض اللغويّين المحدثين أن ينكر عليهم ذلك التأويل، ويجعله من باب التعسّف والتكلّف[1].

والباحث إذْ يعرض لتفسيرات اللغويّين القدامى لهذه الظاهرة؛ لا يعنيه مدى الاختلاف في النظر إلى ظاهرة الشذوذ، ومسائلها عند البصريّين، والكوفيّين، بقدر ما يجلب الانتباه من تناثر المسائل الصرفيّة الشاذّة في المصنّفات اللغويّة التي وصلت إلينا؛ فإن كان البصريّون قد تشدّدوا في ضبط القواعد الصرفيّة، فإنّ الكوفيّين قد توسّعوا في رسم خريطة القياس، «فأباحوا النَّسْجَ على القليل والنادر، فهم لا يرَوْن في الأساليب

(١) أنيس د. إبراهيم، من أسرار اللغة: ٦.

المرويّة شذوذاً، بل طرقاً متباينة لنا أن نتخيّر منها ما نشاء، وأن نترك ما نشاء، وكان البصريّون على خلاف ذلك»[2].

وبهذا التوسّع، فإنّ الكوفيّين يلغون حقيقة الشذوذ، إذ قاسوا على المثال الواحد، وكان قميناً بهم أن يفسّروا لنا هذه القلّة.

ولعلّ أقدم تفسير لظاهرة الشذوذ، ما يطالعنا به أبو عمرو بن العلاء، من أنّ سائلاً سأله: «خبّرني عمّا وضعت ممّا سمّيته عربيّة أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟، فقال: لا. قال: فكيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب، وهي حجّة؟ قال أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»[3]، فهو يشير إلى الشذوذ بـ «مصطلح المخالفة» الذي فسّره «بأمر اللغات»، فهو يرى أنّ الشذوذ من باب اللغات.

ولعلّ من حسن الطالع أن يكون مصنّف «سيبويه»، خير مورد، نستقي منه مادّة الشذوذ، وما فسّر في ميدانها، فله وقفات جليلة، وإشارات دقيقة، وتفسيرات موجزة، فيما شذّ في الميدان الصرفيّ.

ويبدو لي أن تلك التفسيرات السريعة، كانت مألوفة في عصرهم؛ إذ لم تحظ بطول التعليل، بل جاءت سريعة، موافقة لسرعة بديهتهم، وقرب عهدهم بأصحاب الفصيح.

وقد جاءت تفسيرات الخليل، وتلميذه سيبويه، تدور في فلك التخفيف، أو الضرورة الشعريّة، أو تعدّد اللغات، أو الإيماء إلى تحقيق أمْن اللبس. ولم يفصّل القول في هذه التفسيرات، بل تناثرت في أثناء «الكتاب»، في صورة مفردات يضاء حولها التفسير، ثم يخفت؛ لذا لم تختصّ في مسألة ما، بل جاءت مبعثرة ومتناثرة في مسائل شتّى.

نقل سيبويه عن الخليل قوله: «كلّ شيء من ذلك -في باب الإضافة- عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه، وما جاء تاماً لم تحدث العرب فيه شيئاً فهو على القياس»[4]، وجاء في مكان آخر «وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات -- في يمان

---

(٢) المرجع السابق نفسه، ١١.

(٣) أنيس، د. إبراهيم، من أسرار اللغة: ١١.

(٤) سيبويه، الكتاب: ٣: ٣٣٥.

وشآم- عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأنّ الذين حذفوا الياء من «ثقيف»، وأشباهه جعلوا الياء عوضاً منها»[5].

ويتراءى لي أنّ منهج الخليل في تفسير مسائل ظاهرة الشذوذ -ممّا عرض له منها- أن يناقش من خلال ورود المفردة في أثناء شرحه، أو ذكره لقواعد عامة، فهو يفسّر الشذوذ في النسبة إلى «يمان»، و«شآم»، بالتعويض، ويظهر لي أنّ سيبويه يلجأ إلى الخليل، كلّما استعصت عليه مسألة من هذا القبيل. ولا غرو بعد هذا أن يترسم التلميذ خطى الشيخ، وينسج على منواله في التفسير؛ إذ يلتقط التلميذ المفردة الشاذة، فيفسّرها مجتهداً، منتزعاً ذلك من يقين قناعته بأنّ «ليس شيء يضطرون إليه -العرب- إلاّ وهم يُحاولون به وجهاً»[6].

ومن ألوان تفسيرات سيبويه ما جاء في باب النسب من شذوذ، فقد سَمع «أُمَويّ، وأَمَويّ»، فردّ ذلك إلى باب اللهجات، وقد لا يكتفي بذلك. بل ينسب اللهجة إلى أهلها، نقل في تفسيره لشذوذ لفظ «مَطْلِع»، اسم مكان، وقد سُمع بكسر اللام وفتحها، «مَطْلِع الشمس وهذه لغة بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون»[7]، ويذهب إلى تفسير بعض مسائل الشذوذ بالخفّة، إلاّ أنّه لم يبيّن لنا كنه الخفّة فيها «اعلم أنّ الشيء قد يقلّ في كلامهم، وقد يتكلّمون بمثله من المعتلّ كراهية أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون»[8].

ولم يَغِبْ عن بال سيبويه أنّ العرب قد قصدت جانب الدلالة. عندما عَدَلَت عن القياس في بعض ألفاظها. لذا فإنّه يفسّر الشذوذ في لفظ «مَسْجِد»، اسم مكان، بقوله: «وأمّا المَسْجِد فإنّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود، وموضع جبهتك، ولو أردت ذلك لقلت: «مَسْجَد»[9]، كما أنّه يفسّر منهج العرب فيما إذا تقاربت الأشياء

---

(5) المصدر السابق نفسه، ٣: ٣٣٧.

(6) سيبويه، الكتاب ١: ٣٢.

(7) المصدر السابق نفسه، ٤: ٩٠.

(8) المصدر السابق نفسه، ٤: ٤٣٠.

(9) المصدر السابق نفسه، ٤: ٩٠.

على بناء واحد، فإنهم يدخلون في ذلك البناء غيره «والعـرب ممّا يبنـون الأشـياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أنْ يدخلوا في تلك الأشـياء غـير ذلـك البنـاء، وذلك نحو: النفـور، والشـبوب، والشّبَ (الشـباب)»[10]، فقـد أدخـل مَـع (فُعُـول) (فَعْل)، والأخير على غير قياس.

ولم يتناسَ سيبويه أنْ يفسّر ما شَذّ من وجوه الصرف في الشعر العربيّ مـن بـاب «الضرورة الشعريّة»، نحو فكّ الإدغام الواجب في قول الشاعر[11]:

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَّبت مِنْ خُلُقـي   أنّي أجْـوَدُ لأقـوام وإنْ ضَنِنُـــوا

وعلى هذا فإنّ سيبويه يَعُدُّ الضرورة الشعريّة مـن بـاب الرخصـة للشـاعر دون الناثر، ولهذه الغاية يعقد باباً، وسمه بـ «هذا باب ما يحتمل الشعر»[12].

وهو إذْ يفسّر في مكان تسعفه فيه الذاكرة، فإنّنا نراه يلوذ بـالصمت، إذا مـا عـزّ عليه التفسير، فيعرض المفردة الشاذة دون أن تكون لها تفسـيرات «فإنّمـا هـذا الأقـلّ نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها»[13]، وما أكثر أن نجد هذه العبـارة في مصنّفـه نحو: «وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنّه شاذ»[14].

وقد يطلق حكماً عاماً دون تفسير، ممّا يدفـع إلى القـول إنّـه مـن بـاب (التقويـم السلبيّ) لهذه الظاهرة «فقد سمعنا بعضهم يقول في (الصَعِق) (صِعِقيّ)، والوجه الجيدَ صَعَقيّ»[15].

وجملة القول أنّ تعليلات سيبويه لظاهرة الشذوذ الصرفيّ بمسائلها الثرّة، جـاءت عَرَضاً، ومسّاً للظاهرة، دون التفصيل في مسائلها.

---

(10) المصدر السابق نفسه: 4: 12.

(11) سيبويه، الكتاب، 1: 29.

(12) سيبويه، الكتاب، 1: 26.

(13) المصدر السابق نفسه: 4: 8.

(14) المصدر السابق نفسه، 3: 339.

(15) المصدر السابق نفسه: 3: 343.

ولم يكن المازنيّ (ت ٢٤٧هـ) أبعد شأواً عن سيبويه، بل سار في ركَاب منهجه، وتفسيراته كما هو بيّنٌ في كتابه «التصريف» بشرح ابن جنّيّ، أمّا ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، فله إضاءات مختلفة، في مواقف صرفيّة شتّى، ضمّها كتابه «أدب الكاتب». جاء في باب النسب «وإذا نسبت إلى اثنين فهو بمنزلة الواحد، إلاّ ثلاثة أحرف نسبوا إلى البحرين بحرانيّ، وإلى الحصنين حصنانيّ، وإلى النهرين نهرانيّ للفرق بين النسب إلى البحر والبحرين، والحصن والحصنين، والنهر والنهرين»[16]، فهو يشير إلى تحقيق أمْن اللبس في هذه المسألة على أنّي واجدٌ له تفسيراً عاماً، طريفاً، يدور في فلك تحقيق أمْن اللبس، فيما يتعلّق بباب المصادر، من حيثُ كثرتُها، وشذوذُ بعضها «وكذلك أكثر هذه الحروف، إذا أنت رجعت إلى أصولها وجدتها من موضع واحد وفُرِق بين مصادرها وبين بعض أفاعيلها؛ ليكون لكلّ معنى لفظ غير لفظ الآخر»[17]، ولستُ أنكر أنّ ابن قتيبة قد نبّه على مسوّغ الشهرة الذي فسّر به بعض مسائل النسب لـ «هُذَليّ، وقُرشيّ»[18]، ممّا يُعدُّ تنويراً جديداً في التفسير، وإن كان قليلاً خافتاً، ومع كلّ محاولاته لتفسير ظاهرة الشذوذ، إلاّ أنّه لم يخرج على مَنْهج مَنْ سبقه في تناول ظاهرة الشذوذ ومسائلها بالتفسير.

والقول نفسه في مَنْهج التفسير لهذه الظاهرة عند المبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، في كتابيه «المقتضب»، و«الكامل في اللغة والأدب»، فقد وردت تعليلاته متناثرة، تطرأ في أثناء شروحاته لمسائل لغويّة، أو أدبيّة، فمن أمثلة التفسير عنده، ما ورد في باب النسب «ألا ترى أنّ النسب إلى الأنصار (أنصاريّ)؛ لأنّه كان علماً للقبيلة، وكذلك مدائنيّ»[19]، ونحن إذ ننتظر منه أن يناقش مسائل باب النسب وما شذّ فيه، فإنّنا نفاجأ بمثل هذه التعليلات الطارئة، فلا نظفر إلاّ بالنزر اليسير، حيث يجاري مَنْ سبقه في تفسير هذه الظاهرة.

---

(١٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٢٠.

(١٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٦٢.

(١٨) المصدر السابق نفسه: ٢٢١.

(١٩) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ٢: ٢٢١.

ويطالعنا أبو عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) في كتابه «العسكريّات في النحو العربي» بتقسيمات فنيّة، عزيزة لظاهرة الشذوذ بمفهومها العام، نحواً وصرفاً؛ ويعزو هذا التقسيم الفنيّ إلى أبي بكر بن السرّاج «اعلم أن الشاذ في العربيّة على ثلاثة أضرب: شاذ في الاستعمال مطرد في القياس، ومطرد في الاستعمال شاذ في القياس، وشاذ عنهما، وهذا قول أبي بكر رحمه الله»[30]، وضُربت أمثلة قليلة على كلّ قسم، ولكنّها لم ترْقَ إلى باب الجمع والاستقصاء، والتعليل، ويبدو لي أنّ ابن السرّاج قد مال إلى المنهج النظريّ، حيث ذهب يشير إلى مسوّغات ظاهرة الشذوذ بمفهومها العام، وذلك بيّن في قوله: «فمتى سمعت حرْفاً مخالفاً لا شكّ في خلافه لهذه الأصول. فاعلم أنه شذّ. فإن كان سُمِع ممّن تُرْضى عربيته، فلا بُدّ أن يكون قد حاول به مذهباً. أو نحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمرٌ غلطه»[31]، إلاّ أنّنا لا نجد صدىً مفيداً لقول ابن السرّاج في كتابه «الأصول». وكأنّ المَنْهَج التطبيقي قد عزّ عليه، وباتت هذه النظرية ناقصة، يعوزها التطبيق، ولم يحاول أبو عليّ الفارسيّ الإفادة منها، والتطبيق عليها، بل رأى أن لا هدف تعليميّاً من الشذوذ «قال أبو عليّ: لأنّ الغرض فيما ندوّنه من هذه الدواوين، ونثبته في هذه القوانين إنّما ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي مَنْ ليس بفصيح بمَنْ هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدِل عن القياس إلى السماع»[32]. ويبدو لي أنّ هذا الرأي، وهذه القناعة قد انعكسا على منهج التفسير عنده في كتاب «التكملة»؛ إذ جارى منْ سبقوه منهجاً. وتناولاً، ولم يهتبل بظاهرة الشذوذ، وإنّما وردت عَرَضاً في أثناء مصنّفه.

ويظهر لي أنّ ابن جنيّ قد تحلّل من الجانب النظري قليلاً، إذ شرع يطبّق شيئاً من الجانب النظري حيث يطالعنا بحدود الشذوذ، والاطّراد، إذ يجعله على أربعة أضرب لا يعدوها[33]، منه ما جاء مطّرداً في القياس، والاستعمال جميعاً. وهذا هو الغاية

---

(٣٠) الفارسي، المسائل العسكريات: ١٠١ وما بعدها.

(٣١) السيوطي، المزهر، ١: ٢٣٢.

(٣٢) ابن جني، المنصف، ١. ٢٧٩.

(٣٣) ابن جني، الخصائص ١: ٩٧. ٩٨.

المطلوبة، وجعل له من النحو مثالاً مصنوعاً «قام زيد»، ومنه مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال ومنه «ودع، ووذرَ»، فهما فعلان شاذان في الاستعمال مطّردان في القياس، وأمّا المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس فنحو: «أخوص الرِّمْث»، ومن الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً تتميم «مفعول»، فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون.

ومن الوقفات المميّزة لابن جنّي أن نراه يقف على كنه باب أوزان الأفعال، وما تداخل منها نحو: «فَعِل يَفْعُل»، و«فَعَل يَفْعَل»، وليس عينه، ولا لامه حرفاً حلقيّاً مثل: قَلَى يَقْلَى، وردّ هذا الشذوذ إلى باب تداخل اللغات[24]، على أنه كان قاسياً في ردّه على هؤلاء الذين حكوا بشذوذ تلك الأوزان «واعلم أنّ هذا موضع دعا أقواماً ضعف نظرهم، وخفّت إلى تلقّي ظاهر هذه اللغة أفهامهم فجمعوا أشياء على وجه الشذوذ، عندهم أنّها موضوعة في أصل اللغة على ما سمعوه بأخرة من أصحابها، وأنسوا ما كان ينبغي أن يذكروه، وأضاعوا ما كان واجباً أن يحفظوه»[25]، ودار ابن جنّي في فلك من سبقوه في تفسيرات ظاهرة الشذوذ التي دفعته - فيما يبدو لي - إلى أن يُفْتَق أكمام نظريته «غلبة الفروع على الأصول»، التي أفاد منها بعض مَنْ جاؤوا بعده. فهذا العينيّ في شرح المراح[26]، يستند إليها في تفسير بعض ما ورد في باب الإعلال، ودار صاحب كتاب التعريفات في فلك تفسيرات القدامى، فهو يرى أنّ الشذوذ بمفهومه العام، منه ما هو مقبول جاء على خلاف القياس، ولكنّه مقبول عند الفصحاء. ومنه المردود الذي لم يقبله الفصحاء والبلغاء[27]، ولا نعرف شيئاً عن مقياس الردّ والقبول عند هؤلاء الفصحاء، وأحرِ به أنْ يفسّر لنا هذا القول، ويعزّزه بتطبيقات، تنمّ على فهمه لحقيقة الشذوذ، ومسوّغاته.

وعودٌ على بدء فيما جاء من نظرة تعليليّة عامّة عند ابن فارس الذي ارتأى أنّ تمحّلات من سبقوه، لا تعدو كونها ضَرْباً من الإمكان غير المقنع، وكأنّه بهذا يلغي

---

(٢٤) ابن جني، الخصائص ١: ٣٧٥.

(٢٥) المصدر السابق نفسه ١: ٣٧٤.

(٢٦) العيني، شرح المراح: ٢١٩.

(٢٧) الجرجاني، كتاب التعريفات: ١٤١.

ظاهرة الشذوذ في اللغة، مُستدِلاً بمقولة أبي عمرو بن العلاء «ذهب علماؤنا، أو أكثرهم إلى أنّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقلّ، قال: ولو جاءنا ما قالوه لجاءنا شعر كثير، وكلام كثير وأحرِ بهذا القول أن يكون صحيحاً؛ ترى علماء اللغة يختلفون في كثير ممّا قالته العرب فلا يكاد واحد منهم يخبر عن حقيقة ما «خُولف» فيه بل يسلك طريق الاحتمال والإمكان»[28]، وهذه مغايرة جديدة في فهم ظاهرة الشذوذ، وتفسيرها، والذي أراه أنّ ابن فارس قد جافى الحقيقة، وحاد عن الصواب؛ لاعتقاده بأنّ كثيراً من الشواذ التي سمّاها «بما خولف» عائدٌ إلى ضياع كثير من مفردات اللغة؛ التي أحدثت هذا الكمّ من الشذوذ، وبهذا فهو يلغي اجتهادات النّحويّين، والتصريفيّين في التأويل، والتفسير، أقول جافى الحقيقة، وحاد عن الصواب؛ لأنّ قوله مخالف لطبيعة الأشياء؛ فموادّ الطبيعة تقع فيها المخالفة، فلا غرو إذن أن يقع الشذوذ في أمر اللسان؛ ولو جاريناه فيما ذهب إليه، لجاز لنا أنْ نسأله فيما لو قدّر لهذه اللغة أن تجمع مفرداتها تامّة، وندّ بعض هذه المفردات عن قواعد الصرف والنحو، فعلام يفسّر ذلك حينئذٍ ؟!

وتناهى إلينا أنّ أبا العلاء المعرّي (٤٤٩ هـ) - على سعة معجمه اللغويّ، وكثرة مطالعاته- لم يخصَّ الشذوذ بكلمة، سوى أنّه يرمي مَنْ يتعلق بالشذوذ بالإساءة، دون أن ينكر حقيقة الشذوذ، فهو يردّ على بشار بن برد «الآن وقع منك اليأس، وقلت في هذه القصيدة «السّبْد» في بعض قوافيها، فإن كنت أردْتَ جمع «سبَد»، وهو طائر، فإنّ «فَعْلاً» لا يجمع على ذلك، وإن كنت سكّنت الباء، فقد أسأت؛ لأنّ تسكين الفتحة غير معروف»[29].

ولم نظفر بشيء طريف من تفسيرات الشواذ الصرفيّة عند ابن هشام، وصاحب الألفيّة، وابن عصفور؛ لذا فإنّ الدارس لمصنّفاتهم يرى أنّهم قد حذوا حذو اللغويّين القدامى في تعاملهم مع الشواذ، ووقفوا حيث انتهى السابقون، وشرعوا يردّدون

---

(٢٨) ابن فارس، الصاحبي: ٦٧ وما بعدها.

(٢٩) الحمصي، محمد طاهر، مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها: ١٩١. وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢٢٥.

تفسيراتهم، في أثناء مظانهم النحويّة والصرفيّة، وعلى هذا النهج سار الاستراباذي في شرحه لشافيّة ابن الحاجب[30].

وبعد فإن كان ثمّة قول في تفسيرات القدماء، فإننا نرى أنّها تعليلات طارئة. لا يحكمها رباط، ولا تأتي إلاّ عَرَضاً حيث تستوجب الحاجة ذلك، وقد يكتفون بذكر الشاذ دون تعليل، إذا استعصى التمحّل عليهم، واستغلق المذهب وهو كثير، أمّا تقسيماتهم للشاذ فقد دارت في فلك تصوّرهم لمفهوم النحو العام، لقواعد النحو والصرف، واللغة، ولعلّ الجانب التطبيقيّ لم يولوه اهتماماً، فيما ذهبوا إليه من تفسيرات، أو نظرات في التقسيم الفنيّ، ولعلّ الحاجة لم تكن ملحّة للوقوف تماماً على ظاهرة الشذوذ، خصوصاً في المسائل الصرفيّة التي يبدو فيها التناسي واضحاً من قِبَل اللغويّين القدامى، ويتراءى لي أنّ المسائل الصرفيّة، أضيق مجالاً من المسائل النحويّة؛ لأنّ داعي التمحّل فيها شاقّ، والحكم عليها بالصواب أو الخطأ بيّن.

ومهما يكن الأمر، فإنّ تفسيرات القدامى، من نحويّين وتصريفيّين، تبقى إضاءات مشرقة في الدرس النحويّ والصرفيّ. نهتدي بها في جمع شواهد هذه الظاهرة، ومَسائلها، ولعلّ للمحدثين تفسيرات قد تختلف عمّن سبقهم، من حيث الإيضاح، والكشف، والتفصيل، والتعليل، وهذا ما سنراه في الفصل الآتي.

---

(30) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 2: 82.

الفصل الرابع

المحدثون وظاهرة الشذوذ من حيث التصنيف فيها وتفسيرها

تناول بعض اللغويين ظاهرة الشذوذ، وخصّوا طَرَفاً من مسائلها ببعض التفسيرات، إلاّ أنّ رُؤاهم جاءت متباينة، تختلف باختلاف حقل التخصص، ويبدو لي أنّهم لم يتجاوزوا ما نقله القدامى في جمع المفردات الشاذة، بل ذهبوا يخصّون مسألة منها بالدراسة والبحث، ويتراءى لي أنّ تفسيراتهم قد سارت في أربعة أوجه، وهم على هذا أربعة فرقاء:

فريق جارى القدماء فيما جمعوه، وفسّروه، دون أن يكون له رأي بيّن في مسألة الشذوذ، وفريق آخر حافظ على أمانة النقل، والتفسير عن القدامى، ولكنه حاول أن يوسّع دائرة التعليل، أمّا الفريق الثالث فقد كان له تجديدات، وإضاءات تكاد تكشف عن بعض غوامض المسائل الصرفيّة الشاذة، فأبرز هذا الفريق دور الجانب الصوتيّ في تعليل ما عنّ له من مسائل صرفيّة شاذة، أمّا الفريق الرابع فقد نفدَ صبره، وذهب مذهباً جديداً، فلم تَرُق هذا الفريق تفسيراتُ القدامى، فذهب يردّها ردّاً جميلاً في مواطن، وعنيفاً في مواطن أخرى.

(أ) وقد جاء هذا التبويب بهذه الصورة على حسب مواقفهم، فالّذين اكتفوا بما نقله اللغويّون القدامى، اهتمّوا بالمجال اللهجيّ في التفسير، فالدكتور علي عبد الواحد يُطلّ علينا بثمرة دراساته، من أنّ لغة قريش قد تغلّبت على غيرها من اللهجات، ولكنّها لم تقف حائرة مستكينة أمام مفردة، أو صيغة تحتاج إليها بل تقتبس من غيرها، ولهذا تبدو تلك المفردة أو الصيغة غريبة في بابها «غير أنّها لم تقف في اقتباسها عند الأمور التي كانت تعوزها، بل انتقل إليها كذلك من هذه اللهجات كثير من المفردات والصيغ التي لم تكن في حاجة إليها لوجود نظائرها في متنها الأصلي»[1].

---

(١) عبد الواحد، د. علي، فقه اللغة، دار النهضة مصر، القاهرة ط٧: ١١٥.

وهذا التفسير يدور في فلك العمومية؛ لأنه يحتاج إلى ما يسنده من التطبيقات. ويبدو لي أن تتبع النظام اللهجي عند القبائل العربية لم يكن أمراً سهلاً، إذا ما علمنا أن لغتنا العربية جاء التدوين فيها متأخراً. ويلحق بهذا أن الآثار الأدبية، لم تتجاوز القرن الخامس أو السادس بعد الميلاد «أي أنها جميعها قد أُلِّفت بعد أن تمَّ للغة قريش التغلب على ما عداها، وبعد أن أصبحت اللغة الفذة التي يصطنعها العرب في ميادين الأدب»[٢].

وجملة القول عند الأستاذ الدكتور علي عبدالواحد في مسألة الشذوذ، أن ما جاء من مفردات، وصيغ، على غير قياس، تفسّر في فلك المستعار من نظام لغويّ آخر، لقبيلة عربية أخرى. ويكاد الدكتور عبد العال سالم مكرم، لا يخرج على تفسير عبد الواحد. فهو يرى أن اللهجات العربيّة قبل الإسلام، قد تداخلت، واختلطت، فلا غرابة بعد هذا أن تكون هناك صيغ شاذة، أو ألفاظ نادة، كما يراها التصريفيّون، والنحويّون «فلا شكّ أن هذه اللهجات العربيّة قبل الإسلام قد تفاعلت، واختلطت بعضها ببعض، فتكوّن من هذا الاختلاط لغة أدبيّة فصيحة فيها الكثير من ألفاظ اللهجات العربيّة، وتراكيبها»[٣]. ويبدو لي أنه يشير إلى ما رآه ابن جنيّ في باب «تداخل اللغات».

والقول نفسه مع عبّاس أبي السعود، الذي يرى أن ما عُدّ شاذاً حيناً، وخطأً حيناً آخر، وفُسّر على وجوه شتّى، ما هو إلاّ ضَرْبٌ من لغة لبعض القبائل «مع أنّ ذلك قد يكون لغة لبعض القبائل؛ لأنّ اللغات بلهجاتها المختلفة لا تخضع للقياس ولا للقواعد العامّة»[٤].

أمّا الدكتور إبراهيم أنيس، فقد توسّع في دراسة صورة اللهجات العربيّة، وجوانب الشذوذ في مفرداتها، وصيغها، وأسهب في التناوش للأفعال التي عينها، أو لامها حرف حلقيّ، وكان حقّها أن تكون مفتوحة العين في المضارع، إلاّ أنها عُدّت

---

(٢) عبد الواحد، د. علي. فقه اللغة: ١١٢.

(٣) مكرم، د. عبد العال سالم. ظواهر لغوية من المسيرة التاريخية للغة العربية قبل الإسلام، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٨: ١١١.

(٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥.

شاذة؛ لمجيئها مكسورة العين أو مضمومة، مثل: «نكح يَنكِح، ونَزَع يَنزِع، وقَعَد يَقعُد»، ويرى أنها في الماضي، والمضارع تنتمي لنظام لهجيّ غير لهجة قريش «ويظهر أنها تنتمي في صيغتها للهجة أخرى غير اللهجة القرشيّة، التي أسست لغة القرآن عليها في معظم الظواهر اللغويّة»[٥]، ويقول في موطن آخر: «ويغلب أن يعزى هذا الشذوذ إلى انحدار الفعل من لهجة أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها.... ولهذا نرجّح أنّ الأفعال السابقة - نكح، ورجع- تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم»[٦].

ويبدو لي أنه كان جريئاً في ردّه على القدامى من واضعي قواعد العربيّة، الذين أقحموا اللهجات العربيّة في اللغة النموذجيّة الرفيعة، مما اقتضى ظهور بعض التباين والاضطراب «ولكنّ القدماء من علماء العربيّة، لسوء الحظ لم يقصروا تقعيدهم لقواعد العربيّة على مصدر واحدٍ هو لغتها النموذجيّة الأدبيّة كما كان الواجب، بل أقحموا معها اللهجات العربيّة القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة»[٧].

فهو يفسّر الشاذ في اللغة على أنه مظهر لهجيّ، ولو أنّ القدامى قصروه على اللغة النموذجيّة، لكفونا مؤونة الشذوذ، ولست أوافقه في كلّ ما ذهب إليه، فهو وإن أصاب جانباً قد يكون نزراً يسيراً -كما نرى فيما بعد- إلاّ أنه تناسى جهود اللغويّين القدامى الذين جنّدوا أنفسهم؛ لدراسة اللغة، واستقرائها، واستقرّ لهم من نظامها ما جمعوه في قواعدهم، أصرفيّة كانت أم نحويّة، ولست أدري كيف يفسّر ما جاء به من الأفعال التي كسر فيها عين المضارع أو ضم على خلاف القياس في القرآن الكريم، وهو يمثّل اللغة النموذجيّة الرفيعة؟!

ويخرج الدكتور أنيس من قمقم اللهجات في تفسير الشاذ، إلى ما يدور في فلك القياس الخاطئ ممّا عُدّ شاذاً، فمجيء اسم المفعول المتمّم من الفعل الثلاثي الأجوف، الذي نطقت به بنو تميم، يدور في فلك القياس الخاطئ «ولذلك نرجّح أنّ كثيراً من

---

(٥) أنيس، من أسرار اللغة: ٥٢.

(٦) أنيس، في اللهجات العربية: ١٧١.

(٧) أنيس، من أسرار اللغة: ٣٨، ٣٩.

تلك الروايات الغريبة التي رواها اللغويّون القدماء عن صبيٍّ في البادية، أو امرأة في قبيلة من القبائل، أو التي لم يكن استقراؤهم لها استقراءً كافياً. نرجّح في كلّ هذا أنّ ما سمعوه لم يكن إلاّ من نوع ذلك القياس الخاطئ، وأنّ بني تميم يقولون مديون، ومصوون»[8]. ويبدو لي أنّ هذا الافتراض في التفسير لا مسوّغ له، فهو يردّ الشذوذ في اسم المفعول إلى باب القياس الخاطئ، المستقى من صبيّ، أو امرأة، أو استقراء غير مكتمل، وفي هذا التفسير ما لا يخفى من غرابة؛ لأنّ ناقل اللغة قد أخذها من أفواه العرب الخُلّص من أهل البادية، كما أنّ القياس الخاطئ قد يكون في مسألة مقصورة على فئة قليلة من الناس، أمّا أن يكون في قبيلة عربيّة مشهورة كـ «بني تميم» فلا يقبل. إذ عنها أخذ تحقيق الهمز في القرآن الكريم، وبَعْدُ فهل يكون هذا من باب «القياس الخاطئ»؟!

(ب) أمّا الموقف الثاني في التفسير، فقد انطلق من الإفادة بما قاله القدماء، مع بعض التجديدات التي كشفت عن جوانب من ظاهرة الشذوذ -وإن لم يعضدها السند التاريخيّ- إذ يطالعنا الدكتور إبراهيم السامرائي بتفسيرين لما جاء شاذاً في المجال الصرفيّ، أولهما: ميدان اللهجات كما نقله القدماء، وثانيهما: ميدان التراكم اللغويّ.

ففي الميدان الأول يقف على كُنْه الشذوذ، فيما تناوله من قراءات قرآنيّة. ردّها إلى اللهجات الدارجة، أو اللهجات الإقليميّة، من ذلك ما جاء في سورة الفاتحة، فقد قرأ أبو السوار الغنويّ «هيّاك» بالهاء المكسورة من «إيّاك»، وقرأ عمرو بن فايد «إيَاك» بالتخفيف، وقرأ ابن حبيش «نِستعين» بكسر النون[9]، ويرى السامرائيّ أنّ مردّ كثير من الشذوذ. ومن الغريب في كتب القراءات، والتفسير، والنحو إلى هذا الباب «لأنّ الناس قد فطروا على أساليب في التعبير خاصّة بهم، وبذلك قرؤوا»[10]. ويفسّر في فلك هذا الميدان، التصرّف في لغة القصر في باب المثنى «وقلب الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً، فيقولون: أخذت الدرهمان، واشتريت ثوبان»[11]، كما أنّه يرى أنّ الياء

---

(٨) أنيس. أسرار اللغة: ٤٥.

(٩) السامرائي، د. إبراهيم. فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٨٧: ٢٣.

(١٠) المرجع السابق نفسه: ٢٢.

(١١) المرجع السابق نفسه: ٣٦.

في التثنية مسألة من مسائل الإمالة، والإمالة من صفات اللهجات المحليّة قديماً وحديثاً، ولم تكن الإمالة عامّة في مسألة من المسائل[١٢]، وفي ميدان اللهجات يدرج ما جاء مختلفاً من صيغ جموع التكسير «وعندي أنّ اختلاف القوم في صيغ الجموع راجع إلى اللهجات الإقليمية»[١٣]، ولهذا كثرت صيغ جموع التكسير «وصيغ جموع التكسير وصيرورتها على هذه الكثرة ناتج عن اللهجات الإقليمية، إذ من المعلوم أنّ إقليماً من الأقاليم، يطيل في الحركات حتى تصبح مدّاً، مثل: (أسُد) بضم الهمزة، وإسكان السين أو ضمّها، وإشباعها يصير مدّاً (أسُود)»[١٤].

وكأنّ مُسوّغ اللهجات لم يبرح خياله، حيال ظاهرة الشذوذ في بعض المسائل الصرفيّة، وهذا التفسير لا يعدو كونه نقلاً عن رؤية القدامى في التفسير، مع توسيع في دائرة البيان والتوضيح.

وذهب السامرائيّ في تفسير آخر إلى القول بظاهرة «التراكم اللغويّ»، فأوزان الأفعال الشاذة من (فَعِل يَفْعُل)، نحو [فَضِل يَفْضُل] ما هي إلاّ مخلّفات لغويّة، تعود لمرحلة تاريخيّة لا نعرف عنها شيئاً «ولعلّ خير ما يقال في هذا أنّ هذا الفعل (فَضِل يَفْضُل) وزن قديم كان شائعاً في العربيّة قبل أن تتّجه هذه اللغة إلى القياسيّة، والضبط والتصنيف، فثبت الشائع الكثير، وهجر القليل، ولكنّ هذا الهجران للقليل لم يأتِ على كلّ شيء فقد تبقى بقيّة وهذا الأمر يعرض لجميع الأمور التي تزول لسبب ما فلا نعني أنّها زالت دون أن يكون لها مخلّفات ورواسب كما يقال في عصرنا»[١٥].

ويعرض السامرائيّ إلى مسألة الشذوذ الصرفيّ في الشعر، ممّا عُدّ ضرورة شعريّة، ويفسّره بالناحية التاريخيّة التي مرّت بها القصيدة العربيّة قبل أن تنضج، وتكتمل، وما تبقّى من صور للضرورة الشعريّة مردّه إلى مخلّفات حقبة فائتة، لا نعلم عن أمرها شيئاً «على أنّ الباحث في النصوص الشعريّة الجاهليّة واجدٌ فيها من عيوب النظم شيئاً لا

---

(١٢) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ٨٧.

(١٣) المرجع السابق نفسه: ٣٤.

(١٤) المرجع السبق نفسه: ٢٦.

(١٥) السامرائي د. إبرهيم، قطوف ونوادر، دار الجيل ١٩٨٥: ٥٩، ٦٠، وانظر: كتابه فقه اللغة المقارن ٤٣.

يجده في النصوص الشعريّة في العهود الإسلامية... وهذه الظاهرة لا يمكن تفسيرها إلاّ بالناحية التاريخيّة، أعني بذلك أنّ هذه النصوص لم تكتمل موسيقاها، وأنّها مرحلة من مراحل التطوّر الفنّي من حيث المبنى في القصيدة العربيّة»[16].

ومن النماذج الشاذة التي حفظت في فلك البقايا اللغوية - كما يرى السامرائيّ- إظهار المدغم على غير قياس، نحو: ألِل السقاء، «والذي أراه أنّ من العرب من كان يجيز فكّ الإدغام مخالفة للقياس المعروف، ومطاوعة سنن العربيّة التي لا تحتمل التقاء الساكنين، فكان يفك الإدغام في هذه الألفاظ، وعلى هذا جاء قول المتنبي: «فلا يبرم الأمر الذي هو حالل»[17]. ويضم إلى ما مضى «الإبدال الشاذ» فيما ورد عن العرب بقولهم: ظنّيت في (ظننتُ)، وما جاراه في عاميّة اليوم من أنّه عائد إلى البقايا اللغويّة التي سبقت الفصيح المعروف[18]، على حين ردّ المطلبي الشذوذ في الإبدال هذا إلى المخالفة الصوتيّة[19] كما سنرى فيما بعد.

ويخضع السامرائيّ اسم المفعول الذي صيغ من الثلاثي الأجوف في حال التمام إلى المخلّفات اللغويّة، وبذا فإنّه يخالف الدكتور إبراهيم أنيس الذي أعاده إلى «القياس الخاطئ» يقول في (مسك مدووف، وثوب مصوون): «وهو دليل على أنّه من البقايا اللغويّة القديمة التي تتّسم بها المرحلة السابقة»[20].

ويمضي السامرائيّ في فلك هذا التفسير، حيث يخضع له ما جاء من جمع التكسير على «فواعل» جمعاً لفاعل المذكر العاقل على غير قياس، ونحو هذا، ما جاء من وزن فعالٌ من الأفعال الذي تسرّب إلى اللغة النموذجيّة من بقايا لغويّة سابقة[21].

والقول نفسه مع الدكتور رمضان عبد التوّاب، الذي رأى أنّ الشواذ في لغة

---

(١٦) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ٣٢.

(١٧) المرجع السابق نفسه: ٤١.

(١٨) المرجع السابق نفسه: ٤٣.

(١٩) المطلبي، في الأصوات اللغوية: ٥٨.

(٢٠) السامرائي، فقه اللغة المقارن، ٤٤.

(٢١) المرجع السابق نفسه: ١١٠.

العرب عموماً، يمكن تفسيرها في ثلاثة ميادين: الأول، أن تكون تلك الشواذّ بقايا حلقة مفقودة، ماتت، واندثرت «وهو ما نسمّيه نحن اليوم الركام اللغويّ للظواهر المندثرة في اللغة»[٢٢].

ويمثّل لهذا الركام بتصحيح الأفعال الثلاثيّة الجوفاء نحو: عَوِر، وحَوِر.. «وقد بقيت من هذه المرحلة عدّة أفعال في العربيّة مثل عَوِر...»[٢٣]، إلاّ أن الدكتور رمضان لم يعزّز ما ذهب إليه بمسائل صرفيّة ثرّة، وقد ذهب إلى هذا التفسير الأستاذ الدكتور محمّد المبارك في تناوله للأبنية قليلة الاستعمال، التي ورد على وزنها عدد من الألفاظ، يمكن عدّه وإحصاؤه «وبالجملة فإنّ الأبنية التي من هذا النوع يمكن أن نسمّيها أبنية ميتة، وأن نعتبر الألفاظ الباقية على وزنها من رواسب الماضي البعيد»[٢٤]، ويحذو الدكتور غالب المطلبي حذو هؤلاء في بعض تفسيراته لإظهار الإدغام على غير قياس «لعلّه كان مرحلة مرّت بها هذه اللهجات قبل الإدغام، ثم بقيت آثاره في سياقات قليلة معلماً على ما حدث»[٢٥].

ولا نعدم أن نجد رأياً للأب أنستاس الكرملي، يدور في فلك ظاهرة البقايا اللغويّة «وفي لغتنا شيء كثار مِنَ الألفاظ الصرعى الميتة، أمّا إذا كان في الكلمة القديمة قوّة، وخفّة، ورشاقة وتدفّق حياة، وحسن أسلوب وعذوبة جَرْس فإنّها تقاوم كلّ لفظ يحاول زحزحتها عن مكانها ولو كانت قديمة هرمة»[٢٦].

ولم يقف الدكتور رمضان عبد التوّاب عند التفسير الأوّل، بل ضَمّ إليه تفسيراً ثانياً، يرى فيه أنّ اللفظ الشاذ يُعَدُّ تطوراً جديداً لظاهرة ما تتلو حلقة سبقتها، وتلغيها «وإمّا أن يكون هذا الشذوذ بداية وإرهاصاً لتطوّر جديد لظاهرة من الظواهر تسود

---

(٢٢) عبد التواب، التطور اللغوي: ١٢.

(٢٣) المرجع السابق نفسه: ١٢.

(٢٤) المبارك، د. محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، ط٧، ١٩٨١: ١٣٣.

(٢٥) المطلبي، في الأصوات اللغوية: ١٧٤.

(٢٦) الكرملي، الأب انستاس، نشوء اللغة العربية واكتهالها، مكتبة الثقافة الدينية، دون: ٨٧.

حلقة تالية، وتقضي على سلفها في الحلقة القديمة»[27]، إلاّ أنّه لم يعزّز لنا هذا التفسير بالأمثلة، والشواهد التي يمكن تفسير وجه الشذوذ فيها في فلك التطوّر الجديد، وقريب من هذا التفسير. ما ارتآه الأستاذ الدكتور محمد المبارك «من أنّها صيغ جديدة حديثة المولد، ولكنّها لم ترَ النور حتى هاجمها النّحاة واللغويّون حين تدوين اللغة والنّحو، وضبطوها على تلك الحال. فحالوا بينها وبين المسير، ووقفوا دون نموّها على اعتبار أنّهم وجدوها عند أصحابها العرب هكذا، محدودة العدد، ولم يراعوا أنّها كانت في بدء نموّها، وأوّل نشأتها»[28]، والمبارك أوضح بياناً، وتفسيراً من رمضان، فقد رأى أنّ العامل الرئيس الذي حال دون ذلك النموّ هو النّحاة، الذين حمّلهم عبء الحيلولة، والمنع دون التطوّر والتجديد.

وهذا التفسير الجديد أشار إليه الدكتور صبحي الصالح، الذي اعتقد أنّ النحاة كانوا حَجَر عثرة في سبيل نموّ الألفاظ وتضييق دائرة القياس «ضيّقوا على أنفسهم بالفترة الزمنيّة. ولغة قريش من هنا وقع الشذوذ»[29].

ويشارك المبارك، والصالح في هذا التفسير اللّبدي إذ يقول: «وقد دعاهم -النّحاة- إلى ذلك تشدّدهم في وضع قواعدهم، وحرصهم البالغ على تحرّي سلامتها، وصحّتها حتى إذا فوجئوا بما يخرج عن قواعدهم ممّا قاله العرب الخلّص أحالوه إلى الشذوذ حفاظاً على اتّساق موازينهم»[30].

ولست أميلُ إلى أنّ النّحاة واللغويّين كانوا سبباً في تكوين ظاهرة الشذوذ، فلكلّ لغة مقاييسها، وضوابطها. واللسان لا بُدّ أن تكون له فلتات، وليس بمستبعد -كما سنرى فيما بعد- أن تكون هذه الفلتات تحقيقاً لغاية أرادوها، ولست أرى ما يراه صبحي الصالح في قوله: «وليس علينا أن نُعلّل كلّ صوت لغويّ، أو رمز دلاليّ على

---

(27) عبد التواب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة: 58.

(28) المبارك: فقه اللغة: 130.

(29) الصالح د. صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت ط9، 1981: 35، وانظر: أ. السعود، التفصيل في ألوان الجموع: 5.

(30) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 113.

وجه الحكمة»[٣١]، كيف لا نُفسر ذلك ونتأوّله، ونحن نعلم أنّ العرب قد اشتهروا بصناعة الكلام، وأنّ ألفاظهم دقّت معانيها، وبلغتهم نطق القرآن الكريم، ولو كان اللفظ عندهم يُلْقى اعتباطاً، دون معرفة موفّقة في مقصده، لأضحت لغتهم ضرباً من الفوضى والتشتّت؟.

ويمضي الدكتور رمضان عبد التوّاب في تفسيره الثالث إلى أنّ الشاذ قد يكون مستعاراً من نظام لغويّ مجاور[٣٢]، وهو بهذا لم يخرج عمّا نقله السابقون من اللغويّين.

ويبدو لي في مسألة التراكم اللغويّ أنّ مَنْ قالوا به، قد تأثّروا بتفسيرات غير عربيّة، وأفادوا منها، وعلى هذا فإنّني أرجح أنّهم قد أفادوا من تفسيرات «فردينان دي سوسور» للشاذ، وما خرج على المألوف من القواعد اللاتينيّة، حيث يقول: «إنّ اللغويّين الأوائل لم يفهموا طبيعة ظاهرة القياس، وتبدّى بهم الظنّ أنّ اللاتينيّة ارتكبت خطأً بحق النمط الأساسيّ عندما ابتكرت صيغة جديدة، إذْ كانوا يعدّون كلّ شيء يخرج على الحالات الأصليّة شذوذاً، وتشويهاً لصيغة مثاليّة، فوقعوا في الوهم الذي كان سائداً في عصرهم حين نظروا إلى الحالة الأصليّة للغة على أنّها شيء مثاليّ كامل، ونتج عن ذلك أنّهم لم يسألوا أنفسهم سؤالاً بسيطاً هل سبقت تلك الفترة المثاليّة فترة أخرى؟ لقد عدّوا كلّ خروج على هذه الحالة من باب الشذوذ»[٣٣].

ولستُ أميل إلى تعليل الشاذ «بالركام اللغوي»، أو «التطوّر الجديد لمرحلة جديدة»؛ لأنّهما أمران مفترضان، لا تعزّزهما التطبيقات، والأدلّة والبراهين، ولا يُقْطَع بصحّة كلٍّ منهما؛ لأنّهما يحتاجان إلى دراسة تاريخيّة تتعلّق بحياة تلك المفردات الشاذة، وهذا أمرٌ عزيز، لعلّ قابل الأيّام يكشف عن ذلك. أمّا الدكتور عبدالفتاح الحموز فقد ذهب إلى أنّ بعض المسائل الشاذة في النسب والتصغير يعود إلى تحقيق أمْن اللبس[٣٤].

---

(٣١) الصالح، دراسات في فقه اللغة: ٣٥.

(٣٢) عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة: ٥٨.

(٣٣) سوسور فردينان، علم اللغة العام، ترجمة ديوئيل يونس عزيز، مراجعة الدكتور مالك المطلبي: ١٨٥.

(٣٤) الحموز، د. عبد الفتاح مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: ٩.

(جـ) أمّا وجهة النظر الثالثة، فتطالعنا بها مجموعة من المهتمّين بالدراسات الصوتيّة. وتتفاوت النظرة بين هؤلاء المهتمّين في تناول المسائل الصرفيّة الشاذة، التي جاءت متناثرة في تآليفهم اللغويّة، ودراساتهم الصوتيّة، فالدكتور المطلبي يفسّر ظاهرة الشذوذ في بعض مسائل الإبدال، نحو: «ظنّيت» بأنّها مخالفة صوتيّة تتوخى بها العرب الخفّة، فيرى أنّه اجتمع صوتان متماثلان فقُلِب أحدهما إلى صوت آخر بقصد المخالفة بينهما «وغالباً ما يكون هذا الصوت هو الياء، ... وأنّ المخالفة تولّدت من كراهية العرب لتكرار صوتين متماثلين فمات الأصل منهما»[35].

وقد أفرد الدكتور رمضان عبد التوّاب «للقوانين الصوتيّة» حديثاً مسهباً، مشفوعاً بالأمثلة البيّنة، في كتابه «التطوّر اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه».

ويسير الدكتور أحمد مختار في ركاب هذه التفسيرات الصوتيّة، لبعض ما شذّ من مسائل صرفيّة، في مواطن مختلفة في أثناء كتابه الموسوم بـ «دراسة الصوت اللغويّ»[36]. ومن المهتمّين بالجانب الصوتيّ الدكتور عبد الصبور شاهين الذي أفرد كتاباً لهذه الغاية وسمه بـ «المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة»[37]، ممّا يُعدُّ رؤية جديدة في دراسة الصرف العربيّ، إلاّ أنّ تطبيقاته في مجال الشذوذ كانت قليلةً، كغيره من المهتمّين بالجانب الصوتيّ. إذا استثنينا محمد الأنطاكيّ، الذي اهتدى إلى تفسيرات صوتيّة في باب الإعلال، كان له فيها رأي سديد، وكاد يكون موفّقاً تمام التوفيق، لو أنّ تطبيقاته كانت على مسائل صرفيّة شاذة، فقد قصَر التطبيق على مثال مصنوع، وترك أمر التطبيق لغيره، يقول الأنطاكيّ: «هذه الاستثناءات كلّها يفسّرها قانون عام لا نعلم أنّ القدماء صرّحوا به تمام التصريح، ونحن نذكره لك الآن لجليل فائدته؛ لأنّه يغنيك عن حفظ كثيرٍ من القوانين الفرعيّة في التبدّلات الصوتيّة، سواء أكان في الإعلال أم غير ذلك، اعلم أنّ قوانين التبدّلات الصوتيّة تسعى كلّها إلى غاية واحدة هي التخفيف، وهذا ما صرّح به النّحاة القدماء في كلّ مناسبة لكن الذي لم يصرّحوا به هو

---

(35) المطلبي، في الأصوات اللغوية، 58؛ 137. وانظر: عبد التواب، التطور اللغوي: 12.

(36) مختار، د. أحمد، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة ط2، 1981: 329 وما بعدها.

(37) شاهين، د. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة 1980.

نصّ القانون التالي: يتوقّف عمل قانون صوتيّ ما إذا أدّى تطبيقه إلى أحد الأمور التالية: تشويه الكلمة وابتعادها كثيراً عن أصلها، أو الدخول في ثقل أكبر من الذي فرضه، أو الوقوع في اللبس، أو حرمان الكلمة من صيغة تحمل مقولة صرفيّة معيّنة»[٣٨].

ويبدو لي أنّ روح القانون الذي صرّح به، تحمل مسوّغات الشذوذ، إلاّ أنّ هذه الروح لا تتوافق تماماً مع الغاية التي تسعى إليها قوانين التبدّلات الصوتيّة، وهي «التخفيف»؛ لأنّ نص القانون يكشف عن أنّ التخفيف فرع من مجموعة المسوّغات، فأمْن اللبس لا يقع تحت دلالة التخفيف، فالأنطاكيّ لم يحكم الربط بين الغاية العامة لقوانين التبدّلات الصوتيّة، ومسوّغات الشذوذ، وهذا ما يمكن بيانه في ظاهرة الإعلال الشاذ فيما بعد.

(د) أمّا وجهة النظر الرابعة فدار أصحابها في فلك التبسيط والتسهيل، أو وَصْم الشذوذ بالخطأ، أو ردّ الشذوذ، ولم أجد -في حدود ما أعلم- من القدامى مَنْ مال إلى إنكار حقيقة الشذوذ، بل ذهبوا يتأوّلون وجوهاً مختلفة، يخرّجون عليها ذلك الشاذ.

ويطالعنا من المحدثين محمّد العدناني، برؤية جديدة، بعدما ضاق ذرعاً بكثرة المفردات الخارجة على قواعد النظام اللغويّ، فدعا إلى الأخذ بسبيل التيسير والتسهيل على الناشئة «فيا ليت مجامعنا تجعل النسبة إلى صنعاء قياسيّة؛ لكي تريحنا من هذا الشذوذ، والخروج على قاعدة النسب، وتجعلنا نسير خطوة قصيرة جدّاً شطر هدفنا اللغويّ الأسمى هدف التبسيط والتسهيل»[٣٩].

ولم يخبرنا العدناني كيف يمكن أن نُفسّر للناشئة ما ندّ من مفردات النسب وغيرها في أثناء دراستهم للقرآن الكريم، والتراث الأدبيّ لأمّتنا؟!، وهل من اليسير علينا أن نلغي سلسلة عزيزة من لغتنا بهدف التبسيط والتسهيل؟!.

أمّا إبراهيم المنذر (ت١٩٢٧) فيرى أنّ الشذوذ ضَرْبٌ مِنَ الخطأ «وأن لا عبرة بالوارد والشاذ أصلاً، وهو من الخطأ، وإن اطّرد في الاستعمال فقولهم: خَوَنَة جمع

---

(٣٨) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية، ١: ١٠٨.

(٣٩) العدناني، محمد، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، مكتبة لبنان، ط١ ١٩٨٤: ٣٨٥.

خائن خطأ والصواب خانة، حملاً على قائد قادة. وبائع باعة»[٤٠].

ولستُ أدري كيف اهتدى المنذر إلى هذا التفسير الذي يُمجّد القاعدة اللغويّة، ويلغي ما نطقت به العرب على وجه السماع؟ وممّا يَرُدُّ هذا الاستنتاج الخاطئ، دستور أمّتنا الذي حفظ لنا ممّا عُدَّ شاذاً نماذج ثرّة تكفل الردّ على المنذر، ومن لفّ لفّه.

ويبدو لي أنّ محمد الأثري كان أبْعَدَ شأواً، عندما أطلّ علينا بجديد تفسيره، الذي يجحد فيه جهود علماء لغتنا، واجتهاداتهم، ممّن نبّهوا على الشذوذ، فاستبدّ به رأس الشهرة الذي انطلق من عنان بحثه الموسوم بـ «تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ»[٤١]. الذي يوهم بأنّه قد عالج مسائل المشتقّات جميعاً، على حين أنّه اقتصر على بابي «اسم الفاعل والمفعول»، وشرع بالعودة إلى المعجمات اللغويّة، يلتمس فيها ما يُعزّز رأيه، وإن لم يكن الرأي مشهوراً؛ لأنّه توكّأ على نظرية الأصل والفرع التي طالعنا بها أبو عليّ الفارسيّ، وتلميذه ابن جنّي، حيث يرى أنّهما قصّرا في التطبيق «ولكنّ العجيب أنّهما لم يطبّقاه، ولم يستفيدا منه في تخريج ما عنّ لهما من هذه الألفاظ، فتسكّعا كأمثالهما في بُنيّات الطريق، وأخذا فيما أخذ فيه غيرهما، يضربان ذات اليمين، وذات الشمال، وتعثّرا كما تعثّروا؛ إذ لم يسلكوا الجَدَد ليأمنوا العثار»[٤٢].

وأحرِ بالعالِم ألاّ ينكر جهود القدامى ممّن أفاد منهم، فالأثريّ يبيح لنفسه أن يصافحهما آخذاً نظريتهما؛ ليصفعهما بالأخرى منكراً تطبيقاتهما، ومعتمداً في ردّه للشاذ على أصلين أوّلهما: القانون اللغويّ العام الذي استقرّ في فطرة العرب، وصدروا عنه في كلامهم، تصريفه وإعرابه، بالسجيّة، والطبع. وأجروه في ذلك قياساً مطّرداً، معتمداً على حادثة فرديّة نقلها الأصمعيّ عن أبي عَمْرٍ الجرميّ، الذي ارتاب بفصاحة أعرابيّ فأنشده:

كم رَأيْنا من مُسْحَب مُسْلَحَبَ

---

(٤٠) سليم د. عبد الفتاح، اللحن في اللغة، دار المعارف، ط١، ١٩٨٩، ١: ٣٦٠.

(٤١) الأثري، محمد بهجة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ٣٩١.

(٤٢) الأثري، تحرير المشتقات: ٤٢٧.

فقال الأعرابي: رُدّ عليّ ذكر المسحوب[43].

أمّا الأصل الثاني فهو التهدّي إلى الأصول التي لم تدوّن في دواوين اللغة بالفروع التي وردت في كلام الفصحاء، ومن طريق الروايات الصحيحة والبناء عليها[44]، وهو إذ يقرّر أخذه بالرواية الصحيحة، فإنّه يقف حائراً عندما لم تعزّز المعجمات رأيه، ويصم أصحابها بالإهمال[45]، ويختلّ شرطه في التفسير عندما يأخذ من لغويّ ما يعزّز رأيه في مسألة، ويردّ روايته في أخرى، فهو يردّ تخريج ابن سيده في «سرّ فهو مُسَرّ بأنه على توهم أسرّ، ويأخذ قوله «أمحل البلد فهو ما حل من قولهم: محلت الأرض قاله ابن سيده[46]، ونحو هذا تخريجه «أنبت الله النبات فهو منبوت»، «ذكرت المعاجم الفرع ولأمر ما قد أثبتوا الفرع وأهملوا الأصل»[47]، وفي «آدر ومادور»، «وقد جاءت هذه المادة في المعاجم مختلّة، وقاصرة، فلنا أن نقول أدر الله فلاناً فهو مأدور، ومحال أن يجيء مفعول من غير الفعل المتعدّي»[48]. ولعلّ ما نقله الدكتور رمضان عبد التوّاب عن اللغة «لفندريس» فيه ردّ شافٍ على صاحب تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ «ولكنّ كلّ نظام صرفيّ فيه مواضع نقص لا تخلو منها أيّة لغة. ولو كانت من أشدّ اللغات تثقيفاً، ففي كلّ قاعدة من قواعدها شواذ لا يبررها منطق»[49].

ويطالعنا الدكتور حسن ظاظا بخلاصة رأيه في ظاهرة الشذوذ من «أنّ المراحل البدائيّة، والتمهيديّة، وأزمات النمو، ومحاولات تحسّس المنطلق الصحيح للفكر العربيّ، كلّ هذا قد تمّ في ما قبل تاريخ اللغة العربيّة الذي نعرفه فهي إذن

---

(٤٣) الأثري، تحرير المشتقات: ٤٢٧.

(٤٤) الأثري، تحرير المشتقات: ٤٢٧.

(٤٥) المرجع السابق نفسه: ٤٢٧.

(٤٦) المرجع السابق نفسه: ٤٠٤.

(٤٧) المرجع السابق نفسه: ٤٢١.

(٤٨) المرجع السابق نفسه: ٣٩٩.

(٤٩) عبد التواب، التطور اللغوي: ١٢.

لم تشذّ على قوانين التطوّر؛ لسبب جوهريّ؛ وهو أنّ تاريخها القديم ما يزال ضائعاً، لاندثار حضارات قديمة كانت للعرب من قبل، ولعدم احتياجهم إلى الكتابة نظراً لوجود من يكتب لهم من الروم، والنبط وغيرهم في الظروف النادرة التي احتاجوا فيها للكتابة»[50].

وقد كفانا الدكتور حسن ظاظا مؤونة حمل بعض المسائل الشاذة على اللغات الساميّة، فإذا كُنّا لا نعرف شيئاً عن تاريخ لغتنا القديم، فكيف بنا نحمل بعض مسائل الشذوذ على اللغات الساميّة؟!.

وبَعْدُ فإنّ الدارسين المحدثين من اللغويّين لم يخرجوا عن فلك النحاة والتصريفيّين القدامى: من حيث حَصْرُ الكلمات التي عُدّت شاذة، وتعليلُ بعض مسائلها، إذا استثنينا تلك المحاولات التعليليّة التي طالعنا بها بعض المحدثين من ردّ الشاذ إلى «ظاهرة التراكم اللغويّ»، أو «التطوّر الجديد»، أو «إلغاء فكرة الشذوذ»، ولكنّ هذه التعليلات تدور في فلك الفرضيّات التي ينقصها الدليل والبرهان.

---

(50) ظاظا، د. حسن. الساميون ولغاتهم، مكتبة الدراسات اللغوية، دون: ١٦٤.



الباب الثاني

ميادين الشذوذ في الصّرف العربيّ

الفصل الأول: أبنية الأسماء والشذوذ.

الفصل الثاني: أبنية الأفعال والشذوذ.

الفصل الثالث: الإعلال والشذوذ.

الفصل الرابع: الشذوذ في الأصوات من وجهة نظر صرفية.

الفصل الأول

أبنية الأسماء والشذوذ

(أ) التثنية والشذوذ:

لعلّ دوران المثنّى في اللغة العربيّة يكاد يكون قليلاً، إذْ لم يبلغ مبلغ الجمع، إلاّ أنّ اللغويّين، من نحويّين وتصريفيّين، لم يهملوه؛ إذ وضعوا له قواعد في كيفيّة التثنية، سواء أكان مفرده صحيحاً، أم مقصوراً، أم ممدوداً، إلاّ أنّ ألفاظاً قد خرجت على ما انتهوا إليه من قواعد هذا الباب، وجاءت متناثرة في أثناء المصنّفات اللغويّة.

وممّا يحمل على هذا الباب من الشذوذ ما جاء خارجاً على مقتضى الظاهر اللغويّ في المثنّى المقصور، ثلاثيّاً، ورباعيّاً، وخماسيّاً، والمثنّى الممدود، رباعيّاً، وخماسيّاً، وسداسيّاً.

(١) المثنّى المقصور والشذوذ:

أ- الثلاثيّ المقصور:

يثنّى الاسم الثلاثيّ المقصور بردّ الألف إلى أصلها، فإنْ كان الأصل واواً، أُبدلت الألف بواو، وإنْ كان الأصل ياءً، رُدّت الألف ياءً، وقد خرج لفظان على هذه القاعدة الصرفيّة:

١- رِضَوان: مثنّى (رِضَا).

أورد صاحب المزهر فيما يرويه الفرّاء عن الكسائيّ، أنّ العرب تثنّي (رضا) على (رِضَوانِ)، ولا يبنى عليه[1].

---

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ٢: ٩٤، وانظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف: ١٠٢.

ولست أرى في (رضوان) شذوذاً؛ لأنها سايرت قواعد التصريفيّين. ولم تفارقها، فالأصل في الألف واو، رُدّت عند التثنية إلى القياس، يعزّز ذلك ما ورد في القرآن الكريم﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[2]، ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ﴾[3]، ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّـٰتٍ ﴾[4] فمجيء المصدر بالواو يدلّ على أنّ أصل الألف «واو»، وعلى هذا نصّ سيبويه «وكذلك الرِّضا تقول: رضوان؛ لأنّ الرضا من الواو يدلّك على ذلك مرضوّ والرضوان»[5]، ويقول ابن الانباري: «هذا على لغة مَنْ قال في تثنية (الرضا) (رضوان)، ومَن قال: (رضيان) كان من ذوات الياء»[6].

ويبدو لي أنّ الاختلاف في أصل الألف -فيما إذا كانت في المفرد من ذوات الواو، أو الياء - يحمل على لغة بعض الأقوام.

٢- (حِمَوان): مثنّى حِمَى على غير قياس[7]، وللحمى دلالتان: إحداهما بمعنى (المنع) من قولهم: أحمى المكان، إذا جعله حِمىً لا يُقْرَب، والثانية حَمِي الفرسُ حِمىً بمعنى سَخُن وعَرِق[8].

ويبدو لي في هذا الحرف أنّ الشذوذ وقع فيه؛ لتحقيق أمْن اللبس بين الاسم المثنى، والمصدر المثنى، فالحِمَى يُطْلَقُ اسماً على الموضع الذي يشتمل على الكلأ.

---

(٢) آل عمران: ١٥.

(٣) المائدة: ٢.

(٤) التوبة: ٢١.

(٥) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٨٦.

(٦) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ت.د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٦٩، ٢: ١٢٨.

(٧) السيوطي، المزهر ٢: ٩٤ وانظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٠: ٩٩، وانظر الحموز، فن الإملاء في العربية: ٦٠٧.

(٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٢٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس، ١٠: ٩٩، وانظر: إبراهيم انيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٢٠١.

ويحمى منه الناس حقيقة، أو مجازاً كقول الرسول -صلعم-: «ألا إنّ حِمى الله في أرضه محارمه»[9]، فهذا الاسم يثنّى على «حِمَوان»، أمّا (حِمى) على المصدريّة فيثنّى على القياس (حِمَيان)، وبذا يتحقّق أمْن اللبس.

ب- الرباعيّ المقصور:

إذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعداً قلبت ياءً، فتقول في «ملهى»: (ملهيان)[10]، وأورد صاحب الخزانة قول ابن الشجريّ «ومتى وقع في هذا النحو طَرَفاً رابعاً فصاعداً، استحقّ الانقلاب إلى الياء حملاً على انقلابه في الفعل»[11].

وقد شَذّ في هذا الباب حَرْفٌ واحد (مِذْروان)، إذ القياس فيه أن يكون (مِذْرَيان)، بقلب الألف في مفرده عند التثنية إلى ياء، إلاّ أنّه لم يسمع على القياس، وتكاد دواوين اللغة، ومعجماتها تتفق على أنّ (المِذْروان) لا مفرد له، ذكر ذلك صاحب المزهر من قول أبي عبيدة في الغريب المصنّف « المِذْروان أطراف الأليتين وليس لهما واحد»[12]، والقول نفسه عند صاحب الخزانة[13]. وممّا يعزّز هذا المذهب ما نقله سيبويه عن الخليل «ومن ثمّ زعم، قالوا: مِذْروان فجاؤوا به على الأصل فشبهوها بذا حيث لم يفرد واحده»[14]، وقال ابن قتيبة: «وشذّ قولهم (مِذْروان) فإنّهم تركوا الواو؛ لأنّهم لا يفردون الواحد منه، وإنّما هو لفظ جاء مثنّى لا يفرد واحده»[15]، ونصّ أبو عليّ الفارسيّ «فأمّا قولهم (مِذْروان) فإنّما صحّت الواو فيها؛

---

(٩) الألباني، محمد ناصر الدين، مختصر صحيح مسلم، المكتب الإسلامي، ط٣، ١٩٧٧، ٢: ٢٥٣.

(١٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٤٣.

(١١) البغدادي، خزانة الأدب ٧: ٥٨١.

(١٢) السيوطي، المزهر ٢: ١٩٤، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٢٦٦.

(١٣) البغدادي، خزانة الأدب: ٧: ٥١٧.

(١٤) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٩٢.

(١٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢١٨.

لأنها بنيت على التثنية كما بُني الثنايان عليها»[16]، والقول نفسه عند الصاحبي «ومن الاثنين الذي لا واحد لهما لفظاً «المذروان»، وعقله بثنايين»[17]، وذكر ابن جني في المنصف« قال أبو عُثمان: ومثل ذلك (مذروان)؛ لأنه لا يفرد له واحد. قال أبو لفتح: يقول: لو أفرد (المِذْروين) واحدٌ لوجب أن يقال (مذريان)؛ لأنك كنت تقدّره قبل التثنية (مذرى) مثل: معزى ثم تثني فتقول: مذريان، كما تقول: معزيان»[18]، وقد عقد الثعالبيّ «فصلاً في الاثنين اللذين لا واحد لهما من لفظهما»، ذكر فيه (مذروين)[19].

أمّا المعجمات اللغوية فقد أورد بعضها المفرد «والمِذْروان بالكسر أطراف الأليـة، بلا واحدٍ، أو هو المذرى، وقالوا: جاء ينفض مذرويه، إذا كان باغياً متهدّداً»[20].

وقد حفظ لنا الشعر هذا الشاهد اللغويّ، جاء في قول حاتم الطائيّ[21]:

يَجُرُّ الذّيلَ ينفضُ مِذْرَويـــــــه خَفيفَ الظَّهْرِ مِـن حِمْـلٍ ثَقيـــلِ

ويظهر لي أنّ أمْن اللبس في هذه المسألة كان واضحاً بيّناً، (فالمذروان) على غير قياس لا مفرد له، فجاؤوا بالواو فيه بدلاً من الياء، ليحقّقوا أمْن اللبس بين المثنيات التي لها مفرد، والتي لا مفرد لها، فالمثنى الذي له مفرد نحو: (معطيان)، ومفرده (مُعطى)، و(مِقْليان ومقلى)، و(معزيان ومعزى)، كُلّها على القياس. ولو توافر لـ (مذروين) مُفْرد لجاؤوا به على القياس (مذريان)، ولكنّه من المثنيات التي لا مُفرد لها.

ج. المقصور الخماسيّ:

يثنى المقصور الخماسيّ بقلب الألف فيه ياءً نحو: (مصطفى) (مصطفيان)، وقد

---

(١٦) الفارسي، التكملة: ٢٢٣.

(١٧) ابن فارس، الصاحبي: ٢٥٤.

(١٨) ابن جني، المنصف، ٢: ١٣٢، ١٣٣.

(١٩) الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية: ٣٧٧.

(٢٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ٤: ٣٣٠. وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٣٦.

(٢١) القالي، أبو علي، ذيل الأمالي والنوادر، المكتب التجاري، بيروت: ٢٢.

خرجت لفظتان على هذا الشرط، فقد حُذفت منهما الألف، بدلاً من قلبها ياءً، فقالوا: (الخَوْزَلأن)[22] (والقَهْقَران)[23] على خلاف القياس، والخوزلى مِشْيةٌ فيها تثاقل، أمّا القهقرى فهو الرجوع إلى الخلف[24].

ويبدو لي في هذين الحرفين، أنّ العرب أجرتهما على غير قياس بقصد (التخفيف)، فالخوزلى على القياس الصرفيّ في التثنية تكون (الخَوْزَلَيان)، إلاّ أنّ القاعدة الصرفيّة تقضي إذا تحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها أن تقلب ألفاً، فأصبحت صورة (الخوزليان) (الخوزلاأن)، وهذه صورة مشوّهة للكلمة، فقد التقى فيها ساكنان، فاستثقل النطق بها، ولمّا كانت العربيّة تنفر من التقاء الساكنين، حُذفت الألف الأولى، دون أن يؤثر ذلك على دلالة الكلمة، فأصبحت الصورة الجديدة (الخوزلأن)، وفيها من الخفّة ما لا يخفى، ومثلها القَهْقَران.

(٢) المثنّى الممدود والشذوذ:

إذا كانت همزة الاسم الممدود أصليّة، بقيت كما هي عند التثنية نحو: (قرّاء) (وقرّاءان)، وإن كانت الهمزة فيه للتأنيث قُلبت واواً نحو: (حمراء وحمراوان)، وإذا كانت همزته بدلاً من أصل جاز فيه التصحيح والقلب، نحو: كساءان، وكساوان، إلاّ أنّ ثمّة ألفاظاً قد خرجت على هذه الضوابط الصرفيّة، وعُدّت شاذة، منها ما هو محمول على الرباعي الممدود، والخماسيّ، والسداسيّ.

أ- الرباعي الممدود:

إذا كانت الهمزة فيه أصليّة، بقيت عند التثنية، وشذّ عن هذا قول العرب في تثنية (هِنَاء، وثِنَاء): (هنايان وثنايان) على غير قياس، ويقتضي القياس الصرفيّ فيهما أن يكونا على (هِناءين، وثِناءَين).

---

(٢٢) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٤٦، وانظر: الحملاوي، شذا العرف: ١٠٢.

(٢٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٤٦.

(٢٤) الفيروزبادي، القاموس المحيط ٣: ٣٦٧، ٢: ١٢٣.

أورد سيبويه «وسألت الخليل عن قولهم: عقلته بثنايين، وهنايين لِـمَ لم يـهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يُفرد الواحد، ثم بنوا عليه»[25]، والقول نفسه عند ابن قتيبة «وأمّا قولهم عقله بثنايين بياء غير مهموزة، فإنّ هـذا أيضـاً لفـظ جـاء مثنـى لا يفـرد واحده، ولو قيل ثِناء فأفرد لقيل في التثنية ثِناءَان»[26].

وقصدت العرب بهذا الجنوح عن القياس؛ لتحقيق أمْن اللبس بين المثنـى الـذي له مفرد، والمثنى الذي لا مفرد له، فلو توافر مفرد لـ «هِنـايين، وثِنـايين»، لجـاؤوا بـه على القياس، ولقالوا: هناءان، وثناءان بالهمز.

ب- الخماسيّ الممدود :

وممّا سُمِع شاذاً في هذا الباب قولهـم: (حَمْرايـان) مثنـى حمـراء[27]، والقيـاس في الاسم الممدود إن كانت الألف فيه للتأنيث قلبت الهمزة واواً، فالقياس في هذا الحرف يقتضي أن يكون «حمراوين»، ويبدو لي أنّ الجنوح نحو هذه التثنية الشاذة، قد جاء مـن قبيل النطق بالممدود مقصوراً، فكأنّـهم ثنّـوا (حَمْـرَى)[28]، فقلبـوا الألـف يـاءً علـى القياس في المقصور الرباعي فقالوا: (حَمْرَيَان)، إلاّ أنّ المسموع (حمرايـان)، ومـا هـذه الألف التي سبقت الياء إلاّ مدّ صوتيّ لحركـة الفتحـة علـى الـراء، وهـذا مـا يسـمّى بالحركة المزدوجة في الدراسات الصوتيّـة الحديثـة[29]، وبـهذا الشـذوذ في التثنيـة فقـد غُلِّبت لغة القصر على المدّ؛ لأنها أخفّ.

ج- السـداسيّ الممدود:

إذا كـان الاسـم ممـدوداً، والهمـزة فيـه للتـأنيث، تقلـب فيـه واواً نحـو: (صحـراء، وصحراوان)، وقد ذكرت ثلاثة ألفاظ شـذّت علـى هـذه القـاعدة، فقـد سُـمِع في تثنيـة،

---

(25) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٩٢.

(26) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢١٨، وانظر: ابن جني، المنصف ٢: ١٣٢.

(27) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٤٦.

(28) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٦.

(29) المرجع السابق نفسه، ٤٨، ٨٦.

خنفساء، وعاشوراء، وقرفصاء، (خنفسان، وعاشوران، وقرفصان) على غير قياس[30].

ويقتضي القياس في هذه الألفاظ أن تكون (خنفساوان، وعاشوراوان، وقرفصاوان)، جاء في المعجمات اللغويّة: الخنفساء والخُنْفُس كجُنْدُب دويبة سوداء[31]، أمّا العاشوراء والعشوراء، فهي العاشر من محرَم، وتقصر[32]، وأمّا القرفصى مثلثة القاف والفاء مقصورة، والقرفصاء ممدود، فهو مَنْ يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه[33].

ويظهر لي أنّ هذه الأليفاظ شذّت على القواعد الصرفيّة؛ ليصار فيها إلى التخفيف، فَمَنْ ثنّى (خُنْفُس) قال فيه: (خُنْفُسان) على القياس، وأجرى المؤنث عند التثنية مجرى المذكّر فقال في (خنفساء): (خُنْفُسان)، وبذا غَلَب في التثنية التذكير؛ لأنه أخفّ عليهم من التأنيث.

أمّا مَنْ نطق (بعاشوري، وقُرْفُصى) مقصورين، فإنه عند التثنية يقول: (عاشُورَيَان، وقرفَصَيَان) على القياس. ولمّا تحرّكت الياء في كليهما، وانفتح ما قبلها قلبت الياء فيهما ألفاً، فأصبحت الصورة الحادثة (عاشوراان، وقرفصاان)، فثقل اللفظ فيهما؛ لالتقاء الساكنين، فحذفت الألف الأولى فيهما، فأصبحتا (عاشوران، وقرفصان)، وفيهما من الخفّة ما لا يخفى، فتثنية (عاشوراء، وقرفصاء) على (عاشوران، وقرفصان) فيه تغليب للغة القصر على المدّ، وهذا من قبيل التهدّي إلى التخفيف، ولو حدث تغير في دلالة الكلمة عند الحذف، لم يلجأ العربيّ إلى ما لجأ إليه من الشذوذ.

(ب) جمع التكسير والشذوذ

يُعَدُّ جمع التكسير مِنْ أوسع الأبواب الصرفيّة خروجاً على مقتضى ظاهر

---

(30) الحملاوي، شذا العرف في الصرف: 103.

(31) الفيروزابادي، القاموس المحيط 2: 212، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 4: 143.

(32) الفيروزابادي، القاموس المحيط 2: 89، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 3: 400.

(33) الزبيدي، تاج العروس 4:420، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط 2: 312.

القواعد الصرفيّة، لكثرة استعماله في اللسان العربيّ، ممّا حدا بالنحويّين والتّصريفيّين أنْ يُحدّدوا له أربعة أوزان في القلّة باتّفاق الجمهور، وهي (أفْعُل)، و(أفْعال)، و(أفْعِلَة)، و(فِعْلَة)، وقد ذهب الفرّاء إلى أكثر من ذلك، إذ أدْرَج أبنية أخرى للقلّة، كـ (فُعَل)، نحو: ظُلْمَة وظُلَم، و(فَعَلة): مثل أكلة رأس، أي قليلون، و(فِعَل) كنِعْمة ونِعَم، و(فِعَلَة) نحو: (دُرْج ودِرَجَة)، وزاد أبو زيد الأنصاريّ بناءً آخر نقله التبريزيّ (أفْعِلاء) كأصدقاء[34]، غير أنّ الجمهور من النّحاة والتصريفيّين على الأبنية الأربعة الأولى.

أمّا الجموع الدّالّة على الكثرة فقد حدّدوها بثلاثة وعشرين وزناً[35]، وقد حاول اللغويّون تفسير هذه الكثرة في صيغ جمع التكسير، حيث حملوها على اختلاف اللغات، ويطالعنا هذا التفسير في أثناء المظانّ النحويّة والصرفيّة عند اللغويّين القدامى، أمّا المحدثون فاختلفوا في تفسيرها، فمنهم مَنْ أخضعها لباب اللهجات الإقليميّة[36]، ومنهم مَنْ علّلها في ضوء اختلاف اللغات، أو الضرورة الشعريّة، أو السجع، أو اختلاف المعنى[37]. أمّا الدكتور عبدالصبور شاهين فارتأى أنّ هناك علاقات صوتيّة بين هذه الأبنية، فذهب يصنّفها في مجموعات متجانسة صوتيّاً[38]، وبهذا التقسيم، استرشدت في دراسة جمع التكسير، وذهب الدكتور الحموز إلى أنّ كثرتها تعود إلى تحقيق أمْن اللبس[39]. أمّا محمّد الطنطاوي فقد اكتفى «بوقوع الشذوذ

---

(34) الحموز، د. عبد الفتاح، جموع التكسير وكثرة أبنيتها، بحث تحت الطبع، وانظر: السامرائي د. فاضل معاني الأبنية في العربية، من منشورات جامعة بغداد، ط1، 1981: 130 وانظر الجبان، شرح الفصيح في اللغة: 320.

(35) الحملاوي، شذا العرف: 109، وعبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة 1977: 44.

(36) السامرائي، فقه اللغة المقارن: 22، 26.

(37) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: 129 وما بعدها.

(38) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 134.

(39) الحموز، د. عبد الفتاح، جموع التكسير وكثرة أبنيتها، بحث تحت الطبع.

في الجموع كثيراً لمخالفتها الأقيسة»[40]، على أنني ذاكرٌ جمع التكسير الذي يفيد القلّة أولاً، وأتبعه بأوزان جمع الكثرة مسترشداً بمجموعات الدكتور عبدالصبور شاهين.

(١) أفْعُل والشذوذ :

يطّرد هذا البناء في اسم ثلاثيّ صحيح العين على وزن (فَعْل)، واسم رباعيّ مؤنّث بلا علامة قبل آخره مدّة[41].

وممّا يُحْمَل على الشذوذ في هذا البناء ما كُسِّر من (فَعْل)، و(فِعْل) وصفاً، نحو : عَبْد وأعْبُد[42]، والعَبْدُ الإنسان أكان حرّاً أم رقيقاً[43]، «قال سيبويه: هو في الأصل صفة قالوا: رجل عَبْدٌ ولكنّه استعمل استعمال الأسماء وأعْبُد. وعِباد بالكسر لا يأباهما القياس»[44].

ويبدو لي أن جمعهم لـ (عَبْد على أعْبُد) وصفاً، جاء تغليباً لحكم الاسم على الوصف؛ لأنّ الاسمَ أخَفُّ عليهم من الوصف، فجمعوا (فَعْلاً) في الوصف كما جمعوا (فَعْلاً) في الاسم، وممّا يعزّز هذا قول أبي عليّ الفارسيّ: «وكثيراً ما تُشبّه الصفات بالأسماء فتكسّر تكسيرها»[45]، وقول ابن عقيل:«على أنّهم جمعوا عَبْداً على أعْبُد لاستعمال هذه الصفة استعمال الأسماء»[46]، وإلى هذا ذهب السيوطيّ «وكُلّ صفة كثر استعمالها من غير موصوف قويَ تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كَعَبْد ، وشَيْخ»[47].

---

(٤٠) طنطاوي، محمد، تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية، ط٦، ١٤١٨هـ: ٢١١.

(٤١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٥٤. وانظر: الحملاوي، شذا العرف، ١٠٩، وما بعدها، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٩.

(٤٢) ابن هشام، أوضح المسالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٨، ١٩٨٦، ٣: ٢٥٤ وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ٤٥٤. وأبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٣.

(٤٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣١١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٠٩.

(٤٤) الزبيدي، تاج العروس، ٢: ٤٠٩، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٧٤.

(٤٥) الفارسي، المسائل العضديات، ت: شيخ راشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٦: ٣٨٥.

(٤٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ٤٥٤، وانظر أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٣.

(٤٧) السيوطي، الأشباه والنظائر، ٣: ٢٨٤.

ومما سُمِعَ في الوصف على (فِعَل) قولهم: جِلْف وأجْلُف، وظِئْروأظْؤر، وغِرّ وأغُرّ[48]، وفسّر سيبويه هذا الشذوذ من باب الحمل على النظير قال: «وقد قال بعض العرب: أجْلُف، كما قالوا: أذْؤُب، حيث كسّروه على أفْعُل كما كسّروا الأسماء»[49].

ويبدو لي أنّ أثر تحقيق أمْن اللبس ظاهر فيما سُمِع على (أفْعُل) جمع (فِعْل) من الوصف، فَجِلْف جمع في القياس على أجْلاف، وقد كُسّر قياساً على (أجلاف) قولهم: (أجْلاف) الشاة وهي المسلوخة بلا رأس ولا قوائم ولا بطن[50]، ولما كان (أفْعال) القياسيّ يُحْدث لبساً بين الدلالتين إذا لم تتوافر القرائن، عَدَلوا بـ (جِلْف) وصفاً، نحو: أجْلُف؛ لتحقيق أمْن اللبس.

ونحو هذا قولهم: (ظِئْر وأظْؤر)؛ لأنّ القياس فيها (أظآر) يكون جمعاً لـ (ظِئْر) بمعنى رُكْن القصر[51]، لذا جمعوا (ظِئْراً) بمعنى المرأة العاطفة على غير ولدها، على (أظْؤر) تحقيقاً لأمْن اللبس بين الدلالتين إذا لم تتضامّ القرائن.

وأغُرّ جمع غِرّ (الولد الجاهل)، وفي الجمع القياسيّ (أغرار)[52]، إلاّ أنّ هذا البناء يُكسّر عليه جمع (الغَرَر) بمعنى الخطر، فإذا انعدمت القرينة، كان بناءُ (أفْعال) ملبس الدلالة، فَعَدلوا بـ (غِرّ) وصفاً نحو: أغُرّ تحقيقاً لأمْن اللبس.

وكسّروا (فِعْلاً) من الأسماء على (أفْعُل) شذوذاً، فقد سُمِع قولهم: (ذِئْب وأذْؤب)[53]، وقياس (فِعْل) أن يكون على (أفْعال) إلاّ أنّه لم يسمع في جمع ذِئب، ويبدو لي أنهم جمعوا (ذِئْباً) على بناء معناه، فالذئب كَلْب البرّ جُمع في القليل على أذْؤُب[54].

---

(48) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٢٩.

(49) المصدر السابق نفسه: ٣: ٦٢٩.

(50) الزبيدي، تاج العروس، ٦: ٦٠.

(51) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٨٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٦٦، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة، ٢٧٣.

(52) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٤٣٣، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٠١.

(53) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٢٩، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(54) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٦٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٤٨.

وجمعوا (بئراً) على (أبْؤُر) على خلاف القياس، وجاء القياس فيها فقالوا: آبار[55]، ويظهر لي أنّهم قد حققوا أمْن اللبس بين جمع بئر، وما أُطلق علماً على بلادٍ مشهورة من بلاد العرب، ومنها آبار الأعراب، وآبار من كور واسط[56]. فإذا لم تتوافر قرينة المعنى في الجمع القياسيّ (آبار) فإنّ اللبس واقع في الدلالة، لذا فرّقوا بين الجمع، والعلم أنْ جمعوا (بئرا) على أبْؤُر.

وسُمِع (دِرْع وأدْرُع)[57]، والقياس أدْراع، والدِرْع قميص المرأة، وعليه قول سُحيم عبد بني الحسحاس[58]:

وهبّت شمالاً آخر الليلِ قُرّةً ولا ثوب إلاّ دِرْعُها ورداؤها

والدِرْع الحديد الذي تتقى به ضربات السيوف[59]، وأمن اللبس بيّن في هذه المسألة، فالدِرْع بمعنى القميص يجمع قياساً على (أدْراع)، وبمعنى الحديد على (أدْرُع) وبذا يتحقّق أمن اللبس بينهما.

وجاء جَمْع (شِبْل) على (أشْبُل)، والشِبْل ولد الأسَد، وجاء على القياس فقالوا: أشْبال[60]، وأشبال كُسّر عليه (شِبْل) بمعنى الطفل مجازاً. فإذا انعدمت قرائن المعنى، ألبست الدلالة بين الحقيقة، والمجاز، فكسّروا (شِبْلاً) ولد الأسَد على (أشْبُل) تحقيقاً لأمْن اللبس بين الدلالتين. يُعَزّز هذا قولهم في المرأة التي لم تتزوج: هي في أشبالها، كاللبؤة على أشبالها[61].

---

(٥٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٦٦، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٣.

(٥٦) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٣، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٦٦.

(٥٧) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(٥٨) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٦٩: ٤٣.

(٥٩) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٢٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٠.

(٦٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٩٩.

(٦١) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٨٦.

(أَسُنّ) جمع سنّ، والسنّ يذكّر ويؤنث[٦٢]، ويجمع في القياس على أسنان، ويبدو لي أنّهم غلّبوا التأنيث على التذكير؛ لشهرة التأنيث في هذه المفردة، إذ جمعوها على أَسُنّ.

وجمعوا (رِخْلاً) على (أَرْخُل) ويقتضي القياس أن يكون على (أرخال)[٦٣] ولكنه لم يسمع، وكأنّهم قد استغنوا بـ (أَفْعُل) فيه عن (أفعَال) في جمع القلّة، وقد ورد جَمْع «رِخْل» الأنثى من أولاد الضأن على رِخَال في التكثير.

(أَقْدُح) جمع قِدْح، ذكره سيبويه[٦٤]، والقِدْح السهم قبل أنْ يُراش، يجمع في القياس على (أقداح)[٦٥]، إلاّ أنّ هذا البناء يُكسّر عليه (القَدَح) آنية للشرب[٦٦]، فإذا انعدمت قرائن المعنى، فإنّ دلالة الجمع تكون ملبسة، لذا فرّقوا بينهما أنْ جمعوا (قِدْحاً) بمعنى السهم على (أَقْدُح)، وبذا تحقّق أَمْنُ اللبس.

(أرْجُل جمع رِجْل) وعليه قوله تعالى: ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[٦٧] قال سيبويه: لا نعلمه كُسّر على غيره، وقال ابن جنّي: استغنوا فيه بجمع القلّة عن جمع الكثرة[٦٨]، ويبدو لي أنّ الاستغناء (بأفْعُل) جاء من كثرة استعمالهم له.

وكسّروا (فُعْلاً) على (أفْعُل) شذوذاً، فقد سُمع قولهم: صُلْب وأَصْلُب[٦٩]، والصُلْب فقار الظهر، قال تعالى: ﴿ وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ ﴾[٧٠]، فجاء على القياس، ولكنّ هذا البناء القياسيّ يُكسّر عليه الصَلْب بمعنى الشديد، ممّا يدفع

---

(٦٢) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٤٣، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٣٦.

(٦٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٨٣ وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢٤٣، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢٧٣.

(٦٤) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٨.

(٦٥) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٠٢. وانظر: انيس ورفاقه، المعجم الوسيط ٢: ٧١٧.

(٦٦) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٠٢.

(٦٧) المائدة: ٦.

(٦٨) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٣٥، وانظر: سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٣.

(٦٩) ابو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(٧٠) النساء: ٢٣.

إلى اللبس إذا لم تتوافر القرائن، لذا أخرجوا (الصُلْب) نحو أصْلب لتحقيق أمْن اللبس بينه وبين الصَلَب، كما أنني لست أنكر ورود (الصلَب) إلى جانب لغة (الصُلْب)[71]، وعلى هذا فإنّ (أصلُب) تكون قياساً على لغة (صلُب).

(أقْفُل جمع قُفْل) وهو الحديد الذي يغلق به الباب[72]، والقياس فيه (أقْفال) إلاّ أنه يقع جمعاً لـ (قَفْل) بمعنى الشجر اليابس[73]، ولم يتوفر على الكلام (قَفْل)، ففصلوا بين القُفْل والقَفْل إذا لم تتوافر القرائن، إذْ أخرجوا القُفْلَ نحو: أقْفُل.

وجمعوا (قُرْطاً) على (أقْرُط) على غير قياس، ويبدو لي أنّهم حملوه على معنى التأنيث بمعنى الدُرّة، جاء في تاج العروس: «والشَنَف دُرّة أو تومة من فضّة تعلّق في الأذن»[74]، فغلّب المعنى على ظاهر التذكير.

ونحو هذا جمعهم لـ (رُكن وأرْكُن)[75] فقد حُمِل على معنى التأنيث إذ جُمِع على (أفْعُل)، فقد حُمِل على معنى (الزاوية)، أو الجهة[76].

ويبدو أثر تحقيق أمْن اللبس بيّناً في جمعهم لـ (حُقْب) بمعنى الدهر على (أحْقُب)، والقياس الوارد فيه أحْقَاب، ولكنّ هذا البناء يجمع عليه (الحَقَب) الحزام[77]، وتجرّد الجمع عن السياق يوقع اللبس في دلالته، فعَدلوا بـ (الحُقْب)، نحو: أحقاب ليتحقّق أمْن اللبس بينهما.

وكسّروا (فَعَلاً) على (أفْعُل) على خلاف القياس، فقالوا: (ثَمَن وأثْمُن)، والثُمْن جزء من ثمانية، والثَمَن ثَمَن البيع، أي ما استحقّ به ذلك الشيء، وكلاهما

---

(71) الزبيدي، تاج العروس ١: ٣٣٧، وأنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٥١٩.

(72) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(73) الزبيدي، تاج العروس ٨: ٨٣.

(74) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٢٠٢.

(75) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(76) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢١٩، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٢٩.

(77) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٥٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٢١٩.

في القياس يجمع على (أفْعال)[٧٨]، فإذا لم تتوافر قرائن المعنى وقع اللبس في دلالة هذا الجمع، لذا جمعوا (ثَمَناً) على (أثْمُن) لتحقيق أمْن اللبس بينهما، على أنّ (فَعَلاً) لا يتوافر في هذه المسألة.

والقول نفسه في (جَبَل وأجْبُل)[٧٩]، فالجَبَل وَتِد الأرض، وفي القياس يجمع على (أجْبال)، إلاّ أنّ هذا البناء يُكسّر عليه جمع (جَبَل) مجازاً بمعنى المنع[٨٠] ففرّقوا بين الدلالة الحقيقيّة والدلالة المجازيّة، عندما يلتبس أمرها في الجمع القياسيّ، ولم تدلّ القرينة على ذلك، فأخرجوا (جَبَلاً)، نحو: أجْبُل بالمعنى الحقيقيّ، وبهذا يحقّقون أمْن اللبس في هذه المسألة.

(أحْجُر جمع حَجَر) على غير قياس[٨١]، والقياس الوارد فيها (أحْجار)، وهذا يكون جمعاً لـ (حَجْر)، الأنثى من الخيل، وعليه قالوا: أحْجار الخيل[٨٢]، وبهذا تُدرك سرّ الجمع (أحْجُر) بأنّه تحقيق لأمْن اللبس بين جمع (حَجَر، وحَجْر) إذا انعدمت قرائن المعنى.

(أزْمُن) جمع (زَمَن) بالتحريك، قال سيبويه: «وربّما كسّروا (فَعَلا) على (أفْعُل)، ومنه زَمَن وأزْمُن، قال الشاعر، وهو ذو الرُمّة:

أمَنْزِلَتَيْ مَيّ سَلامٌ عَلَيْكُما ... هَلِ الأزْمُنُ اللاّتي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ[٨٣]

والزمن اسم للدهر، ومصدر للفعل (زَمِن) بمعنى مَرِض، وكلاهما يجمع في القياس على (أزْمَان)، فإذا تجرّد هذا الجمع عن السياق ألبس معناه، ففصلوا

---

(٧٨) الزبيدي، تاج العروس، ٩: ١٥٧، والفيروزابادي، القاموس المحيط، ٤: ٢٠٧.

(٧٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٥١٧.

(٨٠) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢٥١.

(٨١) الزبيدي، تاج العروس ٣: ١٢٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢:٥.

(٨٢) الزبيدي، تاج العروس ٣: ١٢٥.

(٨٣) سيبويه، الكتاب ٣. ٥٧١، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٣٢، والزبيدي، تاج العروس ٩: ٣٢٨.

بين الاسم والمصدر، أنْ جمعوا الاسم على (أفْعُل)؛ ليتحقَّق أمْن اللبس في هذه المسألة.

وقالوا في رَسَن وهو الحبل: (أرْسُن) وقد أنكره سيبويه، وقال: القياس أرْسَان[84]، وجاء في المعجمات قول العرب: أرْسَان للحَزْن من الأرض[85]، والتقاء الاسم المفرد مع الجمع في (أرْسَان) يلبس الدلالة، إذا لم تتوافر القرينة؛ لذا جَمَعوا (رَسَناً) على (أرْسُن) لتحقيق أمْن اللبس بين الاسم المفرد والجمع.

وكسّروا (أسَدٌ) على (آسُد)[86]، والأسَد معروف، ويجمع على آساد، والأسْد لغة فيه[87]، ويظهر لي أنّهم غلّبوا (فَعْلاً) على (فَعَل) في جمعهم (آسُد) لتحقيق نكتة التخفيف.

(أقْفٍ جمع قَفَا)، وقد يُمدّ، والقَفَا ما وراء العُنُق، ولمّا كان القفا يُذكّر ويؤنث[88]، فكأنهم غلّبوا فيه التأنيث على التذكير إذ جمعوه على (أقْفٍ) اعتماداً على لغة المدّ فيه، ولستُ أنكر أنّ (أقفاء) يكون جمعاً لـ (قَفَا) ولـ (قَفْو) بمعنى الوهج الذي يثور عند المطر، فإذا تجرّد الجمع عن السياق وقع اللبس، لذا عَدَلوا بـ «قَفَا) مقصوراً، نحو: أقْفٍ لتحقيق أمْن اللبس في هذه المسألة.

وقالوا: (عَصاً وأعْصٍ)[89]، وقد ذهب سيبويه إلى إنكار ورود القياس فيها (أعْصَاء)، إلاّ أنّ المعجمات اللغويّة قد ذكرته[90]، قال سيبويه: «ولا نعلمهم قالوا: أعْصَاء، جمعوا (أعْصٍ) بدلاً من أعْصَاء»[91].

---

(84) سيبويه. الكتاب ٣: ٥٧١.

(85) الفيروزابادي. القاموس المحيط ٤: ٢٢٧، وانظر الزبيدي: تاج العروس ٢: ٢٨٩.

(86) أبو السعود. الفيصل في ألوان الجموع: ٣٤.

(87) الفيروزابادي. القاموس المحيط ١: ٢٧٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٨٩.

(88) الزبيدي. تاج العروس ١٠: ٢٩٩. والفيروزابادي. القاموس المحيط ٤: ٣٧٩. وانظر: أبا السعود. الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(89) أبو السعود. الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥. وانظر: الجبان. شرح الفصيح في اللغة: ٣١٧.

(90) الزبيدي. تاج العروس ١٠: ٢٤٤ و نظر الفيروزابادي. القاموس المحيط ٤: ٣٦٣.

(91) سيبويه، ٣: ٥٧٢، ٥٩١.

والعَصَا العُوْد، والعَصَا اللسان[92]، وعلى هذا فلست أستبعد أنْ يكون جمعهم لـ (عَصَا) على (أعصٍ) حملاً لها على معنى التأنيث في لسان.

ويبدو تحقيق أمْن اللبس واضحاً في قولهم: (ضِلَع وأضْلُع)[93]، فالضِلَع عظم قفص الصدر والضَلَع الإعوجاج[94]، وكلاهما يجمع في القياس على (أضْلاع)، وجُمِع (الضِلْع) على لغة بني تميم على (ضُلُوع) ومن المجاز (الضُلُوع ما انحنى من الأرض، أو الطريق)[95]، ولَمَّا كان اللبسُ غيرَ مأمون في هذه الجموع، عَدَلوا بـ (ضِلَع أو ضِلْع)، نحو: أضْلُع ليتحقَّق أمْن اللبس بينها وبين غيرها مِمَّا ورد في القياس على بنائها.

وجمعوا (نَمِر) على (أنْمُر) على غير قياس، وقد أوردت المعجمات ثمانية جموع له. أنْمُر، وأنْمار، ونُمْر، ونُمُر، ونُمُور، ونِمار، ونِمَارة، ونمورة[96]. مِمَّا يدفع إلى القول إنَّ (أنْمُرا) يُحْمَل على لغة بعض الأقوام.

ومِمَّا يُحْمَلُ على الشذوذ في هذا الباب، ما خُتِمَ بتاء التأنيث، وجُمِعَ على (أفْعُل)، نحو: (نِعْمة وأنعم)[97]، وعليه قوله تعالى: ﴿ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾[98]، وقوله: ﴿ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَٰهُ وَهَدَىٰهُ ﴾[99]. وذهب ابن جنّي إلى تعليل هذا الشذوذ بقوله: «إنَّ (نِعْمة وأنْعم) على حذف التاء من نِعْمة»[100]، والتاء وإن حذفت. إلاَّ أنَّ الشذوذ في المفردة يبقى قائماً؛ لأنَّ (نِعْماً) بوزن (فِعْل) لا يجمع على (أفْعُل).

---

(92) الزبيدي، تاج العروس ١٠/ ٢٤٤، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٦٣.

(93) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(94) الزبيدي، تاج العروس: ٥: ٤٣٣، وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٥٦.

(95) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٤٣٣، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٥٦.

(96) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٨٥.

(97) أبو السعود، الفيصل: ٣٦، وانظر: سيبويه، الكتاب ٣: ٥٨٢.

(98) النحل: ١١٢.

(99) النحل: ١٢١.

(100) ابن جني، الخصائص ٢: ٢٢٣.

وممّا يظهر لي في هذه المسألة أنّ (نِعْمة) جُمعت على (أنْعُم) حَمْلاً لها على بناء المعنى فيها، فالنِعْمَة خَفْضُ العيش[101]، ولستُ أستبعد أن يكون جَمْعُها قد حُمِلَ على معنى التأنيث في (نعيم) بمعنى الدعَة؛ لأنّ النعيم والنِعْمة بمعنى واحد[102].

وكسّروا (ناقة) على (أنْوُق) على خلاف القياس، وجمعت ناقة على (نُوق)، إلاّ أنّ هذا البناء تكسّر عليه (ناقة) بمعنى بَثْرٍ يخرج باليد[103]، وجمعت على (نياق) وكسّروا على هذا البناء (نِيْقة) بمعنى الجبل[104]؛ فإذا لم تتضامّ قرائن المعنى، وقع اللبس فكأنّهم حقّقوا أمْنَ اللبس أنْ جمعوا (ناقة) الأنثى من الإبل على (أنوق)، فرقاً بينها وبين الدلالات الأُخر، أمّا ما جاء من أينق، وأونق، وأنواق فقد ذكرت المعجمات اللغوية أنّه لغة لبعض الطائيين[105].

وممّا يُحْمَل على النظير في هذا البناء، ما سُمع مِنْ جمع (فَعْل) معتلّ الفاء، ومضاعف العين، في قول العرب: (وجه وأوجه)، و(وكر وأوكر)، و(كف وأكف)، و(صكّ وأصُكّ)، و(ضبّ وأضُبّ)، و(حظّ وأحظّ)[106]، والمضاعف غير مجمع عليه. قال سيبويه: «والمضاعف يجري هذا المجرى وذلك قولك: ضبٌّ وأضبّ وضباب، كما قلت: كَلْبٌ وأكْلب وكلاب»[107].

---

(١٠١) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٧٧، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١٨١، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة، ٢٣٢.

(١٠٢) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٧٧. وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١٨١.

(١٠٣) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٨١، وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٨٧. وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٧٩.

(١٠٤) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٨٢، وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٨٧.

(١٠٥) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٨١.

(١٠٦) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، دون ٢: ٣٠١. وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع، ٣٥.

(١٠٧) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٦.

ويبدو لي أنّهم حملوا هذه الألفاظ على نظائرها من الفعل الثلاثيّ الصحيح بوزن (فَعْل) تحقيقاً لطرد الباب على وتيرة واحدة.

وسُمِعَ جَمْعُهم لـ (فَعْـل) معتـلّ العـين علـى (أَفْعُـل)، نحـو: عَيْـن وأَعْيُـن[١٠٨]، وذكرت المعجمات اللغويّة أنّ العَيْن الباصرة أصـل في معناهـا، وتجمـع علـى عُيُـون، وأَعْيان، وأَعْيُن، وما عداها يُعَدُّ مجازاً وأوردت المعجمات منه مائة دلالة[١٠٩]، ولمّا كـان جمع أعْيان يُكثـر عليه (عَيْن) بمعنى سيّد القوم، أو أحد الإخوة، فإنّ الدلالة في الجمـع تكون مبهمة، إذا انعدمت قرينة المعنى، ومثلها (عيـون)؛ لأنّـها تقـع جمعـاً قياسـيّاً لــ (عَيْن) الباصرة، ولـ (عَيْن) ينبوع الماء، ففصلوا بـين هـذه الـدلالات إذا انعـدم دليـل المعنى، فأخرجوا (عيناً) الباصرة، نحو: أعْيُن ليتحقّق أمْن اللبس بـين الحقيقـة والمجـاز، ويعزّز ما ذهبت إليه ما ورد من جَمْع (عَيْن) علـى (أَعْيُـن) بمعنـى الباصرة (الدلالـة الحقيقيّة)، أنّ القرآن الكريـم جـاء علـى هـذا. قـال تعـالى: ﴿ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ ﴾[١١٠]، وإلى هـذا ذهـب الدكتـور فـاضل السـامرائيّ حيـث يقـول: «وقـد يُؤتـى بـأوزان القلّـة والكـثرة للمغـايرة بـين معنيـين وضعـاً أو تخصيصاً... كالأَعْيُن والعيون، فالأعْيُن الباصرة، والعيون عيون المـاء»[١١١]. أمّـا محمـد الطنطاوي فقد علّلها في ضوء كثرة الاستعمال[١١٢].

«ثوب وأثـوُب». تطالعنا المظانّ اللغويّة بقول الراجز[١١٣]:

---

(١٠٨) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٨٨، والمبرد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٢٩٩هـ، ١: ١٦٧ والأزهري، شرح التصريح ٢: ٣٠١، وابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٦٣.

(١٠٩) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٨٧، وما بعدها، والفيروزبادي، القاموس المحيط ٤: ٢٥١.

(١١٠) الأعراف: ١١٦، ١٧٩، ١٩٥، وانظر: الأنبياء: ٦١، والفرقان: ٧٤، والسجدة: ١٧، والزخرف: ٧١، والأنفال: ٤٤؛ والطور: ٤٨، والمائدة: ٨٣.

(١١١) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٤٠.

(١١٢) الطنطاوي، تصريف الأسماء: ٢٠٩.

(١١٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٨٨، وانظر: المبرد، المقتضب ١: ١٦٧، والأزهري، شرح التصريح ٢: ٣٠١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٥٤.

لِكُلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أثْوُبـــــــا

ويبدو لي أنّه مقصور على لغة الشعر، وأنّ مجيء (أثْوُب) للمحافظة على الــوزن الشعريّ، (فأفْعُل) هنا اقتضته ضرورة الشعر.

ونحو هذا قول الشاعر[114]:

أنْعَتُ أعيـاراً رَعَيْـنَ الخَنْــــزَرا   أنْعَتُـهنَّ آيُـراً وَكَمَـــــــــــــرَا

وقول الآخر[115] :

كأنّهم أسْيُفٌ بيـضٌ يمانيــــــة   عَضْـبٌ مضاربـها بـاقٍ بـــها الأثــرُ

كُلّ ذا يدور في فلك الضرورة الشعرية؛ لأنّ الجمع على القياس في (أيْر وسَيْف) يُخلّ بالوزن الشعريّ.

وكسّروا (قوساً) على (أقْوُس) والقوس يذكّر ويؤنّث والأغلـب فيـها التـأنيث. والقوس: الذراع، لأنّه يقاس بها المذروع[116]، وكأنّهم غلّبوا التأنيث فيها على التذكير؛ لشهرة التأنيث فيها.

وجمعوا (داراً) على (أدْوُر) فيما حكاه يونس[117] على غير قيـاس، والـدّار المحـلّ الذي يجمع البناء والعَرْصة، والدَّوْر هو الطبقة من الشيء المدار بعضه فوق بعض[118]، وكُلّ منهما يجمع في القلّة على (أدوار).

ويبدو لي أنّهم خصّوا (داراً) في القلّة على (أدْوُر) فرقاً بينها وبين جمـع (دَوْر) في القياس؛ لأنّ (أدواراً) فيهما لا يؤمن اللبس فيه إذا انعدمت قرائن السياق.

---

(114) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٨٨، والمبرد، المقتضب ١: ١٦٧.

(115) الحملاوي، شذا العرف: ١٠٧.

(116) الزبيدي، تاج العروس ٤: ٢٢٤، وما بعدها، والفيروزبادي، القـاموس المحيط ٢: ٢٤٣، وانظر. أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(117) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩١.

(118) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣١، والزبيدي، تاج العروس ٣: ٢١٣.

وكسّروا (ناراً) على (أَنْوُر)[١١٩] على خلاف القياس، والقياس في القلّة فيها (أنوار) إلاّ أنّ هذا يُكسّر عليه النُور بمعنى الزَهر[١٢٠]، ففصلوا بين الدلالتين إذا لم تتوافر قرائن المعنى عند جمعهما على القياس: أن أخرجوا (نارا) نحو: (أَنْوُر) ليتحقّق أمْن اللبس بينهما.

ونحو هذا جمعهم لـ (قاع وأَقْوُع)[١٢١]، فالقاع الأرض السهلة، والقَوْع المِسْطح يلقى فيه التمر[١٢٢]. وكلاهما يجمع في القياس على (أَقْواع) فإذا انعدمت القرينة ألبست دلالة الجمع، فحقّقوا أمْن اللبس بينهما أن جمعوا (قاعاً) على (أَقْوُع).

وكسّروا (ناباً) بمعنى السنّ على (أَنْيُب)[١٢٣]، والناب الناقة المُسنّة[١٢٤]، ولمّا كان الجمع القياسيّ في كليهما (أنياب ونيوب)[١٢٥] فإنّ ذا يُحدث لبساً في دلالة الجمع إذا انعدمت القرينة، ففرّقوا بينهما أنْ خصّوا (ناباً) السنّ (بأنْيُب) و(ناباً) الناقة بـ (نِيْب).

وقالوا: (ساق وأَسْؤُق)[١٢٦]، والساق ما بين الكعب والركبة وتجمع على (سُوْق وأَسْوُق) والسُوْق معروفة تجمع على أسْواق[١٢٧]، ويبدو لي أنّهم قد حقّقوا أمْن اللبس في هذه المسألة فـ (السُوْق) تكون جمعاً لـ (ساق)، واسماً مفرداً لمكان البيع، و(الأسْواق) جمع قياسيّ لـ (ساق وسُوْق) فإذا تجرّد الجمع عن السياق ألبست الدلالة؛ لذا فرّقوا بين هذه الدلالات إذا لم يأمنوا اللبس، فجاؤوا بـ (ساق) على (أَسْوُق).

---

(١١٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩١.

(١٢٠) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٨٨. والفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٤٩.

(١٢١) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(١٢٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٧٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٤٨٩.

(١٢٣) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(١٢٤) الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٩٨، والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٣٥.

(١٢٥) الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٩٨، والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٣٥.

(١٢٦) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩١.

(١٢٧) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٤٧، والزبيدي، تاج العروس ٦: ٣٨٦.

وممّا يدور في فلك الشذوذ في هذا البناء، ما جُمع من الرباعيّ مذكّراً على (أفعُل)، نحو: (جناح وأجْنُح)[128] والجناح مذكّر، قال تعالى: ﴿ أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾[129].

ويظهر لي أنّ الاسم الرباعيّ قد حُمِل على معنى التأنيث (ريشة)، ويعزّز هذا ما ذُكِر في المعجمات اللغويّة «والجناح مذكّر، وكُسّر على «أفْعُل» وهو من تكسير المؤنّث؛ لأنّهم ذهبوا بالتأنيث إلى الريشة»[130].

ومِثْلُ هذا جمعهم لـ (شهاب) على (أشْهُب)[131]. والشهاب شعلة من نار ساطعة، والدرّة اللامعة[132]، ويبدو لي أنّه محمول على معنى التأنيث فيه، وذلك بحَمْله على شُعْلة أو دُرّة.

وقالوا: (مكان وأمْكُن)[133]، وعلّل المبرّد هذا الخروج، بأنّ (أمْكُناً) جمع (مكان) من باب حذف الزوائد في المفرد، وكأنّهم جمعوا (مَكْناً)[134]، والذي أراه أنّ هذا الجمع قد حُمِل على معنى التأنيث، فالمكان بمعنى المنزلة؛ «لأنّ المكان والمكانة بمعنى واحد»[135]، وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائيّ إلى أنّ هذا الجمع يُفَسّر من باب اختلاف اللغات[136].

وكسّروا (جبيناً) على (أجْبُن)، وكأنّهم حملوه على معنى التأنيث فيه؛ إذ حملوه على (جبهة)؛ لأنّ الجبين بمعنى الجبهة، «والجبهة ما بين الصُّدْغين متصلاً بحذاء الناصية، وكلّه جبين»[137].

---

(١٢٨) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(١٢٩) فاطر: ١.

(١٣٠) الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٣٣، والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢١٩.

(١٣١) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع. ٣٥.

(١٣٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٩٠. والزبيدي، تاج العروس، ١: ٣٢٧.

(١٣٣) ابن السراج، الأصول في النحو ٣: ٢٩.

(١٣٤) المصدر السابق نفسه، ٣: ٢٩.

(١٣٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٦٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٤٨.

(١٣٦) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٣٠.

(١٣٧) الزبيدي، تاج العروس ٩: ١٥٩، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٠٧.

(رسول وأرْسُل)، والرسول يذكّر ويؤنث، ويبدو لي أنهم حملوه على معنى التأنيث، إذ جمعوه على (أفْعُل)، لأنّ الرسول يكون بمعنى الرسالة، وعليه قوله تعالى: ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾[138]، وقد فسّره ابن الأنباريّ بمعنى الرسالة. قال: «يكون (رسولاً) بمعنى رسالة، كقول كثيّر عزّة: وما أرسلتهم برسول؛ أي برسالة»[139]، وأورد ابن جنّي قول الشاعر[140]:

لَوْ كَانَ فِيْ قَلْبِي كَقَدْرِ قُلامَــــة ... حُبّاً لِغَيْرِكِ قَـدْ أَتَاهَـا أَرْسُلِــي

«كسّر (رسولاً) وهو مذكّر على أرْسُل، وهو من تكسير المؤنث كأتان وأتُن وعُقاب وأعقُب، لما كان الرسول هنا إنّما يراد به المرأة؛ لأنها في غالب الأمر ممّا يستخدم في هذا الباب»[141].

ويظهر تحقيق أمْن اللبس بيّناً فيما جمع من الاسم الرباعيّ المذكّر على (أفْعُل)، مثل: (عتاد وأعْتُد)، والعَتاد ما أعِدّ من سلاح، ويجمع في القياس على (أعْتِدَة)، وقد كسّروا (عتُودا) بمعنى الجدي على (أعْتِدة)[142]، وهذا الجمع القياسيّ لا يؤمن اللبس فيه إذا جُرّد عن السياق، لذا عدَلوا بـ (عتاد) نحو: (أعْتُد)؛ لتحقيق أمْن اللبس في هذه المسألة.

وجمعوا (نهارا) على (أنْهُر)، والنهار ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس. وكُسّر على (أنهرة، ونُهُر) وممّا كُسّر على هذين البناءين (النهار بمعنى فرخ القَطا)[143]، ولما خيف اللبس في الجمع القياسيّ، خصّوا (النهار) ما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس بـ (أنْهُر)؛ ليحقّقوا أمْن اللبس، شريطة توافر القرينة بينه وبين جمع (نُهُر).

---

(١٣٨) الفرقان: ٤١.

(١٣٩) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢: ٢٠٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٤٤، والفيروزآبادي، القاموس المحيط ٣: ٣٨٤.

(١٤٠) ابن جني، الخصائص ٢: ٤١٦، وما بعدها، وانظر: ابن فارس، الصاحبي: ٢٥٤.

(١٤١) ابن جني، الخصائص ٢: ٤١٦، وما بعدها، وانظر: ابن فارس، الصاحبي: ٢٥٤.

(١٤٢) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤١٥، والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣١٢.

(١٤٣) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٥١٩، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٥٠.

وقد حقّقوا أمْن اللبس بين جمعيّ (جنين)، و(جُنان) بمعنى الترس[144]، فالقياس الوارد فيهما (أجنّة) فإذا انعدمت القرينة ألبست دلالة الجمع، فكان لزاماً أن يفرّقوا بينهما، فَعَدلوا بـ (جنين)، نحو: أجْنُن.

وقالوا: (غُرَاب وأغْرُب)[145]، والغُرَاب طائر معروف، وقد جاء القياس فيه: فقالوا: أغْرِبة، إلاّ أنّ العرب قد كسّرت على هذا البناء المعنى المجازيّ، كغُراب الفأس، والسيف، والبَرْد[146]، فإذا ألبست دلالة الجمع القياسيّ في الحقيقة والمجاز، عَدَلوا بغُراب الطائر المعروف، نحو: أغْرُب.

أمّا تكسيرهم لـ (مريع وأمْرُع)[147]، فهو من باب التغليب، فكأنّهم غلّبوا (فَعْلاً) الثلاثيّ على الرباعي (مريع) لخفّة فَعْل، والذي حَمَل على هذا القول أنّ (مَرْعاً ومريعاً) بمعنى الخِصْب والكلأ[148]، ويعزّز هذا القول ما نُقِل في تاج العروس عن ابن برّي، «قال ابن برّي لا يصحّ أن يجمع (مَريع) على (أمْرُع)؛ لأنّ (فعيلاً) لا يجمع على (أفْعُل) إلاّ إذا كان مؤنثاً وامّا أمْرُع في بيت أبي ذؤيب:

أكَلَ الجَميمَ وطَاوَعَتْه سَمْحَجٌ ... مِثْلُ القَنَاةِ وأزْعَلَتْه الأمْرُعُ

فهو جمع (مَرْع) وهو الكلأ»[149].

(٢) بناء أفْعَال والشذوذ

يطّرد هذا البناء في جمع اسم ثلاثيّ، لم يَطّرد فيه (أفْعُل)، نحو: فَعْل معتلّ

---

(١٤٤) الزبيدي، تاج العروس ٩: ١٦٤، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢١٠.

(١٤٥) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(١٤٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٠٩ وما بعدها، والزبيدي، تاج العروس ١: ٤٠٨.

(١٤٧) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٥.

(١٤٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٨٤، وانظر الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥١٠.

(١٤٩) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥١٠.

العين، ومـن صحيـح العـين (فِعْـل)، و(فُعْـل)، و(فَعَـل)، و(فُعُـل)، و(فَعِـل)، و(فِعَل)، و(فَعُل)، و(فِعِل)[150].

أمّا (فَعْل) صحيح العين فلا يُجْمَع على (أفعال)، وما جاء من (فَعْل) على (أفْعـال) يُعدُّ شاذاً «اعلم أنّه قد يجيء في (فَعْل) (أفْعال) مكان (أفْعُل)، قال الشاعر، الأعشى:

وُجِـدْتَ إذا اصطَلَحـوا خَيْرَهـم وَزَنْـدُكَ أثْقَـبُ أَزْنادِهـا

وليس ذلك بالباب في كلام العرب. ومن ذلك قولهم: أفْراخ، وأجْـداد، وأفْـراد، وأجْدُ عربيّة وهي الأصل، وَراد وأرآد، وأرْاد أصل اللحيين»[151].

وقد حاوَلَ أحد اللغويّين المحدثين أنْ يَجْمَعَ ما جـاء شـاذاً مـن (فَعْـل) صحيـح العين على (أفعال)، فذكر مائة واثنين وأربعين لفظـاً فقـال: «إنّ النُّحـاة لم يصيبـوا في قولهم: إنّ فَعْلاً لا يَجْمَع علـى أفْعـال إلاّ في ثلاثـة ألفـاظ لا رابـع لهـا. وهـي فَـرْخ، وحَمْل، وزند، وأكّد ابن هشـام أنّـه لا رابـع لهـا، والـذي وجدتـه أنّ مـا سُـمِع عـن الفصحاء من جموع (فَعْل) على أفْعَال أكثر ممّا سُـمِع مـن جموعـه (أي المطّـردة) علـى أفْعُل أو فِعَال بالكسـر، أو فعول بالضم. فعـدد مـا ورد علـى أفْعـال هـو ١٤٢ اسمـاً، وعلى فِعَال ٢٢١ اسماً، وعلى فعول ٤٢ اسمـاً»[152]. وعلـى هـذه الكـثرة يقـرّر الأب أنستاس الكرملي أنّ (فَعْلاً) مقيس في (أفْعال) يقول: «ويحق للمجمع ألاّ يعتمد علـى مجرّد الأقوال التي تداولها النُّحاة، ناقلين الأقوال الواحد عن الآخر، بلا اجتهاد، ولا إمعان في التحقيق بأنفسهم، أمّا الذي يؤيده الاجتهاد فمخالف لما أثبتـوه، وقـد حـان الوقـت أن ينادي المجمع على رؤوس الملأ بهذه القاعدة، المبنيّة على أقوال الأئمة الفصحاء»[153].

---

(١٥٠) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٦، وانظر: شاهين، د. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٩، والحملاوي، شذا العرف: ١٠٨، وعبد العال، د. عبد المنعم سيد، جموع التصحيح والتكسير: ٤١.

(١٥١) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦٨، وانظر: الفارسي، التكملة: ٣٩٩، والأزهري، شرح التصريح ٢: ٣٠٢.

(١٥٢) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٣٨.

(١٥٣) المرجع السابق نفسه: ٣٨.

وقد ذهب عبّاس أبو السعود، والدكتور عبدالمنعم سيّد عبدالعال إلى قياسيّة (فَعْل) على (أفعال) وأنّ النحاة لم يصيبوا في قولهم أنّ «فَعْلاً» صحيح العين لا يجمع على افعال «وهذا المنع لا يستند إلى أساس سليم، والصواب جواز جمعه قياساً على أفعال، فيقال: بحث وأبحاث، وسهم وأسهام، ولحن وألحان...»[154].

وجاء في حاشية القاموس ممّا ذكره الشارح في تعليق على (سَطْر وأسطار)، «وليس كذلك لأنّ فَعْلاً بالفتح لا يجمع على أفعال في غير ألفاظ ثلاثة بل هو جمع سَطَر المحرك كأسباب وسَبَب»[155]. والقول نفسه عند الزبيدي في تاج العروس «قال شيخنا: ظاهره أنّ (أسطاراً) جمع سَطَر المفتوح، وليس كذلك لما قرّرناه غير مرّة أنّ فَعْلا بالفتح لا يجمع على أفعال في غير الألفاظ الثلاثة التي ذكرناها غير مرّة، بل هو جمع لسَطَر المحرّك كأسباب وسَبَب»[156]، وهذه الألفاظ الثلاثة «فَرْخ وأفراخ وهو شاذ لأنّ فَعْلاً الصحيح العين لا يجمع على أفعال وشذّ منه ثلاثة ألفاظ فَرْخ وأفراخ، وزَنْد وأزناد وحَمْل وأحمال قاله ابن هشام في شرح الكعبيّة، وأشار إليه في التوضيح وغيره قال لا رابع لها بخلاف نحو ضيف وأضياف، وسيف وأسياف فإنّه باب واسع»[157].

ويبدو لي أنّ اللغويّين المحدثين قد غالَوا كثيراً إذ جعلوا (فَعْلاً) مقيساً في (أفعال)؛ لأنّ ما جمعوه من «فَعْل» صحيح العين على (أفعال) الأكثر فيه فَعَل قالوا: شَكْل وأشكال، ولَحْظ وألحاظ... والغالب فيما جُمع على هذا النحو على (فَعَل) شَكَل، ولحَظ .... كما أنّ ما انتهوا إليه مِنْ طريقة إحصائيّة في جمع ما ورد على (أفعال) شذوذاً، ليس له ما يسوّغه؛ لأنّنا لا نعرف شيئاً عن تاريخ هذه الألفاظ التي زعموا أنّ مفرداتها على (فَعْل)، فمن زَمَن سيبويه إلى وفاة الزبيديّ صاحب تاج العروس سنة (١٢٠٥هـ)، لم يُستدرك على سيبويه فيما قاله في باب (أفعال) من الشاذ، على أنّني لا أجد مسوّغاً لشارح القاموس المحيط، والزبيديّ فيما ذهبا إليه من أنّ الألفاظ الشاذة في

---

(١٥٤) المرجع السابق نفسه: ٣٧، وعبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٤١.

(١٥٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٤٨.

(١٥٦) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٦٧.

(١٥٧) المصدر السابق نفسه ٣: ٢٦٧، ٢: ٣٦٤.

باب (أفعال) ثلاثة؛ لأنّ سيبويه قد ذكرها ستة، ويبدو لي أنّ تشدّدهم كان مبالغاً فيه؛ لذا فإنّي أذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من القول بشذوذ جمع (فَعْل وأفعال)؛ لأنّ استقراءه ومن تبعه من النّحويّين والتّصريفيّين كان استقراءً دقيقاً، وليس أدلّ على ذلك من ضبطهم لبعض المفردات الشاذة في الشعر، فالقول بالشذوذ في هذا الباب هو الصواب، وأنّ ما حُمِل مِنْ (فَعْل) على (أفعال) شذوذاً لا يعدو ما نقله سيبويه؛ إذ عدّ ستة ألفاظ في هذا الباب.

فقد سُمِعَ (رَأد وأرآد)، والرَّأد أصل اللحيين، وذهب سيبويه إلى أنّ هذا الخروج ضَرْب من الاستغناء[158]، على أنّ المعجمات اللغويّة لم تذكر من جموعه سوى (أرآد)[159]، ويبدو لي أنّ هذا الاستغناء عن (أرْؤُد) القياسيّ جاء لتحقيق نكتة التخفيف، فكأنّهم سهّلوا الهمز في (رأد) وجمعوه على أفعال نحو: (رأس) وآراس) بالقلب، إذ سهّلوا الهمز فيه من باب التخفيف وجمعوه على (أفعال) الذي يقاس فيه (فَعْل) معتلّ العين.

وممّا يُحْمَل على تحقيق أمْن اللبس في بناء (أفعال) ما جُمِع من (فَعْل) شذوذاً، كقولهم: (فَرْد وأفراد)، فالفَرْد نصف الزوج يجمع في القياس على (فِراد)، والفَرْد الوتْر يجمع على (أفْراد وفرادى)[160]، وقد اختلفت صورة الجمع تبعاً لاختلاف الدلالة؛ لذا أعطي كُلٌّ منهما بناءً في الجمع؛ ليتحقق أمْن اللبس بينهما؛ إذ لو جُمعا على (فِراد) في القياس لوقع الإبهام في دلالة الجمع، إذا لم تتوافر قرائن المعنى.

وجمعو (زندا) على (أزناد)، والزند في الحقيقة العود الذي يقدح به النار، وفي المجاز موصل طرف الذراع في الكف، لشبهه بزندي القدح، وجمعهما القياسي الوارد (زِناد، وأزْند)[161]، على أن اتفاق المفردتين في الجمع القياسي على اختلاف دلالتيهما،

---

(١٥٨) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٠، وما بعدها.

(١٥٩) الفيروزبادي، القاموس المحيط ١: ٢٩٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٣٤٨.

(١٦٠) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٤٩.

(١٦١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٩٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٣٦٤.

يحدثُ لبساً، إذا لم تتوافر القرائن، ففصلوا بين الكلمتين؛ ليحقّقوا أمْن اللبس في جمعها أنْ جمعوا (زَنْدا) بمعنى العود على (أزْناد)، وعلى هذا جاء قول الشاعر الأعشى[162]:

وُجِدْتَ إذا اصطلَحوا خَيْرَهم وزَنْدُكَ أثْقَبُ أزْنادِها

وقالوا: (أنْف وآناف)، والأنف معروف للإنسان وغيره يجمع على (آنوف، وآناف، وآنُف)، ومن المجاز قولهم: الأنف سيّد القوم، وجانب الجبل، ويجمع على (أنوف، وآنُف)[163] وهما جمعان قياسيّان تلتقي فيهما الدلالة الحقيقيّة والمجازيّة، فإذا انعدمت القرينة وقع الإبهام، ففرّقوا بينهما أنْ جمعوا (أنْفاً) في الحقيقة على آناف، وعليه قول الأعشى[164]:

إذا رَوَّحَ الراعي اللِّقَاحَ مُعَزِّباً وامْسَت على آنافِها غَبَراتُها

ولست أستبعد أنْ تكون (أزْناد، وآناف) لغة قوم، فالشاهدان لشعريّان لشاعر واحدٍ هو الأعشى، ولهذا استدرك صاحب تاج العروس فقال: «الأُنْفُ بالضم لغة في الأنف بالفتح[165]. والأنف بناء مقيس في (أفْعال).

وممّا يُحْمل على لغة بعض الأقوام قولهم: (فَرْخ وأفْراخ)، فالمعجمات اللغويّة لم تُميّز فيه بين الحقيقة والمجاز، فالفَرْخ ولد الطائر يجمع على: أفْرخ، وأفْراخ، وفِراخ، وفُرُوخ، وأفْرِخة، وفِرْخان. والفَرْخ الزرع المتهيّء للانشاق، من قولهم: فَرَّخَ الزرع تفريخاً نبتت أفراخه، وقالوا: أفراخ بيض[166]، فكثرة الجموع، وعدم التفريق في الجمع بين الحقيقة والمجاز يدفع إلى القول أنّ (أفراخاً) تُحْمل على لغة بعض

---

(162) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦٨.

(163) الزبيدي، تاج العروس ٦: ٤٨، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١١٩.

(164) سيبويه، الكتاب، ٣: ٥٦٨.

(165) الزبيدي، تاج العروس ٦: ٤٨.

(166) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٧١، وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٦٦.

الأقوام، ومثلها (حَمْل وأحمال)، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[167]، ويبدو لي أنّ أحمالاً قد جُمعت على (حِمْل)؛ لأنّ دلالة الحَمْل والحِمْل واحدة، جاء في المعجمات اللغويّة «وفيه لغتان فتح الفاء وكسرها»[168]. ويعزّز هذا أنّ ابن قتيبة قد ذكر (حَمْلاً وحِمْلاً) تحت باب «الحرفين اللّذين يتقاربان في اللفظ وفي المعنى»[169].

وكُسِّر (جَدّ) على (أجْداد)، قال سيبويه: «ومن ذلك قولهم: أفرخ، وأجْداد، وأفْراد، وأجُدّ عربيّة وهي الأصل»[170]، ويظهر لي أنّ الشذوذ في هذه الكلمة يدور في فلك التخفيف ، (فأجُدّ) بوزن (أفْعُل) التقى فيه الضمّ والتضعيف، وهما ثقيلان. فكأنّهم عَدَلوا بـ «جَدّ» نحو (أجْداد) بوزن أفْعال لتحقيق نكتة التخفيف. وكسّروا (فاعلاً) في الوصف على (أفْعال) على غير قياس نحو: جَاهِل وأجْهال، وشاهد وأشهاد، وصاحِب وأصحاب، وسافر وأسْفار، ونَاصر وأنصار، وقابس وأقباس[171].

وذهب سيبويه إلى أنّ (صاحباً) جُمع على (صَحْب)، وأنّ (صَحْباً) جُمعت على (أصحاب)[172]، فأصحاب جَمْعُ جمعٍ، ويبدو لي أنّ (فاعلاً) في الوصف لا يجمع على أبنية القلّة، ولّما نشدوا القلّة من (فاعِل) حملوه على الأصل الثلاثيّ. فجرّدوه من الزيادة، فكأنّهم جمعوا (جَهْلاً، وشَهْداً، وصَحْباً، وسَفْراً، ونَصْراً، وقَبساً، لإرادة التقليل في العَدَد، وكأنّهم استغنوا بـ (أفْعال) عن (أفْعُل) في (جَهْل،

---

(١٦٧) الطلاق: ٤.

(١٦٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٦١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس، ٧: ٢٨٩، وانظر الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢٢٩.

(١٦٩) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٣٨.

(١٧٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٦٨.

(١٧١) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦١٧، وأبو السعود، القيصل في ألوان الجموع: ٤٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس، صحب، ٣: ٥٦٧، وما بعدها، وشهد، وسفر ٢: ٢٩١، وقبس ٤: ٢١٢.

(١٧٢) سيبويه، الكتاب ٣: ٦١٧.

وشَهْد، وصَحْب، وسَفْر)؛ لأنّ بابها (أفْعُل)، وهم إذْ يغلّبون الأصل الثلاثيّ على الفرع العارض في الوصف (فاعل) عند جمعه على (أفْعال) إنّما يرومون التخفيف؛ لأنّ الاسم أخفّ عليهم من الوصف.

وممّا كُسّر على (أفْعال) من الوصف بوزن (فَعِيْل) على خلاف القياس، قولهم: يتيم وأيتام، ووزير وأوزار، ونبيء وأنباء، وشريف وأشراف، وشريك وأشراك، وبريء وأبراء، وقصيّ وأقصاء، وأصيل وآصال[173].

ويظهر لي أنّ (فَعِيْلاً) قد جُرّد من الزيادة، وأعيد نحو الأصل الثلاثيّ، وعليه جُمع، فكأنّهم غلّبوا حُكْمَ الاسم على حكم الوصف في هذه الجموع لخفّة الاسم عليهم، فكأنّهم جمعوا «يُتْماً، ووَزْراً، ونَبأً، وشَرَفاً، وشَرَكاً، وبُرءاً، وقصيّ، وأصلاً»، وكلّ هذه المفردات مقيسة في باب (أفْعال).

وكسّروا من الصفات بناء (فَعِل)، و(فَعُل) نحو: نَكِد وأنْكاد، ونَجُد وأنجاد، ويَقُظ وأيقاظ[174].

والقول فيها كالقول في سابقها، من حيث إن هذه الأوصاف قد كثر دورانها فجرت مجرى الأسماء فغلب فيها حكم الاسم عند الجمع على حكم الوصف؛ لأن الاسم أخف عليهم من الوصف.

(٣) بناء أفعلة والشذوذ

يطّرد (أفعلة) في كل مفرد يكون اسما (لا وصفا) مذكرا، رباعيا، قبل آخره مد، ويلتزم في (فعال) و(فعال) إذا كانت عينهما ولامهما من جنس واحد، أو كانت لامهما حرف علة، نحو: بتات وأبتة، وكساء وأكسية[175].

---

(١٧٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٦، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٤٠.

(١٧٤) المصدر السابق نفسه، ٣: ٦٣١.

(١٧٥) الحملاوي، شذا العرف، ١٠٨. شاهين د. عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٩، وعبد العال، د. عبد المنعم سيد، جموع التصحيح والتكسير: ٤٠.

ومما سُمِع شاذاً في بناء (أفعلة) جمعهم لـ (فعيل) وصفاً، نحو: شحيح وأشحة، وعزيز وأعزة، وذليل وأذلّة، ونجيّ وأنجية[176]، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[177]،«فإذا ذهب الخوف سلقوكم بألسنة حداد أشحة على الخير»[178].

ويبدو لي أنّ (فعيلاً) الدالّ على الوصف، قد أجروه مجرى الأسماء (كرغيف)، فغلّبوا حكم الاسم على الوصف عند الجمع لخفّة الاسم.

وكسّروا الاسم المؤنث على (أفعلة) شذوذاً نحو: عُقَاب وأعقِبة، والعُقَاب يؤنّث ويذكّر، والتأنيث فيه أشهر[179]، ويظهر لي أنّ حكم التغليب ظاهر في هذه المسألة، فجمعهم لعقاب على (أعقبة) تغليب لمعنى التذكير على التأنيث؛ لأنّ التذكير أخفّ عليهم من التأنيث، وجمعوا عقاباً على (أعقب) إذا أرادوا معنى التأنيث فيه[180].

ومما يُحمَل على الشذوذ في باب (أفعِلَة) ما جُمِع على غير الرباعيّ، فقد سُمِعَ من الثلاثيّ (فَرْخ وأفرخة)، ويبدو لي أنّ (أفرخة) على غير قياس مقتصر في وروده على الشعر، فإن كان كذلك فهو ضرورة شعريّة، ويعزّز هذا ما جاء في تاج العروس «وأفْرِخة جمع قليل نادر عن ابن الأعرابي، وأنشد من الكامل:

أفْوَاهُهَا جِدَّةُ الْجَفِيرِ كأنّها ... أفْوَاهُ أفْرِخةٍ مِنَ النُّغْرانِ[181]

فلو جاء بالقياس (أفْرُخ) لاختلّ الوزن الشعريّ في البيت.

---

(176) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦٣٤؛ وأبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٤٢، وانظر: الطنطاوي، تصريف الأسماء: ٢١١.

(177) المائدة: ٥٤.

(178) الأحزاب: ١٩.

(179) الزبيدي، تاج العروس ١: ٣٢٩؛ وانظر: أنيس د. إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط ٢: ٦٠٣.

(180) الزبيدي، تاج العروس ١: ٣٩٢، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٠٦.

(181) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٧١.

وجمعوا (نَجْداً) ما أشرف من الأرض، على (أَنْجِدة)، وجاء الجمع القياسيّ فيه: فقالوا: أَنْجُد، نِجَاد، ونُجود[182]، وممّا يظهر لي في هذه المسألة أنّ (أَنْجِدَة) ليست جمعاً لـ (نَجْد) وإنما هي جمع لـ (نِجاد) مفرداً بمعنى القُفُّ أو صَلابة من الأرض في ارتفاع مثل الجبل[183]، وعلى هذا فليس هناك شذوذ، إلاّ أنّ الجوهريّ يرى أنّ (أَنْجِدة) جمع (نُجُود) فهي جَمْعُ جَمْعٍ[184]، أمّا ابن بَرّي فقال: «وهو وهمٌ وصوابه أن يقول جمع (نِجاد)؛ لأنّ (فِعَالاً) يجمع على أفْعِلة ولا يجمع فُعُول على أفْعِلة»[185]، ويبدو لي أنّ ابن بَرِي قد ذهب إلى أنّه جَمْعُ جَمْعٍ (لِنِجاد) جمع (نَجْد).

وقالوا في (قَدّ) وهو القامة (أَقِدَّة) على غير قياس، جاء في تاج العروس «أَقَدّ كأَشُدّ وهو الجمع القليل في القَدّ بمعنى جلد السخلة والقامة وفي الكثير قِداد بالكسر، وأَقِدَّة نادر، وقدود بالضم في القدّ بمعنى القامة والقدر»[186]. ويبدو لي أنّ (أَقِدَّة جمع (قِدَاد). فهي جَمْعُ جَمْعٍ، وذلك ظاهر كلام صاحب تاج العروس.

وكسَّروا (فِعْلاً) على (أَفْعِلة) على غير قياس، فقالوا: (جَرْو مثلثة الفاء)، و(أَجْرِية)، والجرو صغير كُلّ شيء، وورد فيه القياس فقالوا: جِراء، وأَجْرٍ[187]، ويبدو لي أنّ الجوهريّ قد أصاب في تعليله لهذا الشذوذ، فقد حَمَلَه على أنّه جَمْعُ جَمْعٍ، فهو جَمْع (جِراء) المقيس في (جرو)[188].

أمّا (سِقْي وأسقية)، فلم تذكر المعجمات جمعه القياسيّ (أَسْقَاء)[189]، ممّا يدفع إلى القول أنّ (أَفْعِلة) قد استغني به عن (أَفْعال).

---

(182) الفيروزابادي، القاموس المحيط 1: 340، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 2: 508.

(183) الزبيدي، تاج العروس 2: 508.

(184) المصدر السابق نفسه 2: 508، وما بعدها.

(185) المصدر السابق نفسه 2: 508 وما بعدها.

(186) المصدر السابق نفسه 2: 460.

(187) الزبيدي، تاج العروس 10: 71، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط 4: 312.

(188) الزبيدي، تاج العروس 10: 71، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط 4: 312.

(189) الفيروزابادي، القاموس المحيط 4: 343، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 10: 179.

وجمعوا «سِناً» الضِرْس على (أسِنّة)، وقياسه (أسْنان)، وقد عُلّل هذا الخروج أنّ (أسنّة) جمع (أسْنان)، وعلى هذا فهي جَمْعُ جَمْعٍ[190].

ويبدو لي أنّ هذه المسألة تدور في تحقيق أمْن اللبس بين الحقيقة والمجاز، فالسنّ هي الضِرْس في المعنى الحقيقي، وفي المجاز يقال لكلّ ما تأكله الإبل وترعاه من العُشْب (سِنّ)، والسِنّ مقدار عُمْر الإنسان[191]. ولمّا كان الجمع القياسيّ في الحقيقة، والمجاز على (أسْنان) فإنّ حدوث اللبس واقع إذا لم تتوافر قرينة المعنى؛ لذا فصلوا بين الحقيقة والمجاز أنْ جمعوا (سِنّاً) الضِرْس على (أسنّة) إذا توافرت قرائن المعنى بينه وبين جمع (سِنان) الرمح، على (أسنّة).

وقالوا: (قِنّ وأقنّة)[192]، والقِنّ العَبْد، (وقِنّ) وصف جرى مَجْرى الاسميّة، فجُمع على (أقْنان)، و(أقْنان) في القياس جمع (قَيْن) الحدّاد[193]، ويبدو لي أنّهم حقّقوا أمَن اللبس في هذه المسألة، إذ جمعوا (قِنّاً) على (أقنّة)، ونحو هذا قولهم: (كِمّ وأكِمّة)، جاء في المعجمات (الكُمّ) بالضم مدخل اليد ومخرجها من الثوب، ويجمع على أكمام ولا يكسّر على غير ذلك، و(الكِمّ) بالكسر، وعاء الطلع، ويجمع على أكْمام وأكِمّة[194]، فأكْمام، وكِمَام مقيس فيهما، ولمّا اتّفقت الكلمتان في بناء الجمع القياسيّ، وانعدمت قرائن المعنى، فصلوا بينهما أنْ جمعوا (كِمّاً) بالكسر على أكِمّة لتحقيق أمْن اللبس بين دلالتي الجمع القياسيّ.

ومِمّا يُحمَلُ على الشذوذ في بناء (أفعلة) ما كُسّر من المفرد على بناء (فَعَل)، فقد سُمِع (حال وأحوِلة)[195]، بمعنى الهيئة، وتجمع في القياس الوارد على (أحْوال). وبناء

---

(١٩٠) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٤٢.

(١٩١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٣٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٤٢.

(١٩٢) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١٨٣، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٦١.

(١٩٣) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٣١٦.

(١٩٤) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٥٠، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١٧٣.

(١٩٥) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٦٠.

أفعال هذا يجمع عليه (الحَوْل) بمعنى السَّنة[196]. فاتفاق المفردتين (حال، وحَوْل) في الجمع القياسيّ (أحْوال) يُبهِمُ الدلالة، إذا لم تتوافر قرائن المعنى؛ لذا حققوا أمْن اللبس بينهما، إذْ جمعوا (الحال) على أحْوِلة، ونحو هذا: (خَال وأخْوِلة)[197]. والخال أخ الأمّ، وجمعه القياسيّ (أخوال)، ومما جُمِع على (أخْوال) الخَوْل، أصل فأس اللجام[198]، فاتفاق المفردتين في(أفْعال) على اختلاف دلالتيهما، إذا لم تتوافر القرائن، يحدث اللبس، فحققوا أمْن اللبس بينهما بجمع (خال) على (أخْوِلة).

وجمعوا (زَمَناً) على (أزْمِنَة) على غير قياس، جاء في المعجمات اللغوية (الزَّمَنْ، والزَّمَان) اسمان لقليل الوقت وكثيره، ويجمعان على (أزْمُن، وأزْمَان. وأزْمِنة)[199]، ويبدو لي أنّ (زَمَناً) قد جُمِعَت في القياس على (أزْمُن) و(أزْمَان)، وأنّ (زَمَاناً) جمعت في القياس على أزْمِنة، فليس ثمّة شذوذ حينئذٍ، أمّا مَنْ جمع (زَمَناً) على (أزْمِنة) على غير القياس، فيبدو لي أنّه يدور في فلك العلاقة الصوتيّة بين (زَمَن) و(زَمَان)، إذ لا فَرْق بينهما إلاّ في طول حركة العين[200]، فمن جَمَع (زَمَناً) على (أزْمِنة) فقد قصّر حركة العين لِيَنشدان الخفّة والسرعة.

وَجُمِع (قَفَا) ما وراء العنق، على (أقْفِية)[201]، والقفا في القصر، ويُمدّ فيقال: (قَفَاء)، وقد جاء القياس فيه، فقالوا: أقْفَاء[202]، ويبدو لي أنّ (قَفَا) قد جمعت قياساً على (أقْفَاء)، أمّا (قَفَاء) فقد جمعت قياساً على أقفية، وَمَن جمع (القَفَا) على (أقفية) فقد أراد التذكير، لأنّ بناء (أفْعِلَة) لا يجمع فيه إلاّ الاسم المذكّر، ولمّا كان القَفَا يذكّر

---

(196) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٦٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢٩٥.

(197) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٦٠.

(198) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣١١، وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٧٢.

(199) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٢٨.

(200) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٧٠.

(201) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١٣٣.

(202) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٧٩.

ويؤنث[203]، فإنّ (أفعالاً) يجمع فيه المذكر والمؤنث، على خلاف (أفعِلة) الخاص بالتذكير، لذا غُلّب بناء (أفعِلة) على (أفعال).

ومما سُمِعَ في الشعر جَمْعُهم لـ «باب وأبوبَة»، قال القُلاخ بن حبابة[204]:

هَتَّاكِ أخْبِيَةٍ ولاَّجِ أبوِبَــــــــة   يَخْلِطُ بالـبِرِّ منـه الجِـدَّ واللِّينــا

فجمعَ «باباً» على «أبوبَة» على خلاف القياس، جاء في تاج العروس «قال أبوبة للازدواج لمكان أخْبِيَة، ولو أفْرَده لم يجز»[205]. فالأبوبة بوزن «أفعِلة» جاءت لِضَرب من التعادل مع «أخْبِية» وزناً وبناءً، وليس هناك ما يدعو إلى ضرورة الشعر، فورود الجمع القياسيّ (أبواب) في البيت الشعريّ لا يكسر الوزن، مما يعزّز القول بالتعادل في هذه المسألة.

وكسّروا (فاعِلاً) على (أفعِلة) على غير قياس، نحو: (وادٍ، وأودية)[206]؛ لأنه غير مشتمل على حرف مدّ قبل آخره، ويقتضي القياس فيه أن يكون على «وَوادي» بوزن فواعل، ولكنه لم يَرِد، فقد سُمِع أوْداء بوزن (أفعال) في قول امرئ القيس[207]:

سَالَت بِهِنَّ نِطَاعُ في رَأْدِ الضُّحَى   والأمْعزانِ وَسَالَـــــت الأوْداءُ

ويبدو لي أنّ الجمع فيه «أوداء» ما هو إلاّ ضرورة شعرية، أمّا القياس في جمع «وادي» فهو«وَوادي»، وكأنّهم استغنوا بهذا الجمع عن غيره لنكتة التخفيف، «وقد كُسّر فاعل الاسم على أفعِلَة كوادٍ وأودية كأنّهم استثقلوا الواوين في أول الكلمة لو جمعوه على فواعل، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على (فُعْلان)»[208].

---

(٢٠٣) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٩٩.

(٢٠٤) الزبيدي، تاج العروس ١: ١٥٣، وانظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط ١: ٣٨.

(٢٠٥) الزبيدي، تاج العروس ١: ١٥٣، وانظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط ١: ٣٨.

(٢٠٦) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٣٢.

(٢٠٧) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٨٦، وما بعدها، وانظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٤: ٣٩٩.

(٢٠٨) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٨٦، وما بعدها، وانظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٤: ٣٩٩.

ونحو هذا جمعهم «الباطن وأبْطِنة»، والباطن داخل كُلّ شيء[٢٠٩]، واقتصارهم على جَمْع واحدٍ فيه على غير القياس، يدفع إلى القول بأنّه ضَرْبٌ من الاستغناء، وجمعوا (جائزاً) على (أجْوزة، وأجْوُز، وجوزان، وجوائز)[٢١٠]، والجموع الثلاثة الأولى شاذة في جمع (جائز) البستان، ويبدو لي أنّها تُحْمَل على لغة بعض الأقوام، ومَنْ جمع على (جوائز) فقد جاء بالقياس.

(نادٍ وأندية)، جاء في المعجمات اللغويّة، إبلٌ نوادٍ، أي شاردة، وجُمِع النادي على (أنداء وأندية)[٢١١]، ويبدو لي أنهم جمعوا نادياً على (أنداء) لأنّ النادي والنَدَى بمعنى واحد، وهو المجلس، أمّا (أندية) جمع نادٍ، فهو من باب الاستغناء، وكأنّهم خصّوا النادي بالجمع (أندية) تمييزاً له عن جمع (نادية) بمعنى الشاردة والبعيدة لقولهم: إبلٌ نوادٍ، ونخلةٌ نادية[٢١٢]، وبهذا الاستغناء فقد حقّقوا أمْن اللبس بين دلالات الجموع.

ويظهر تحقيق أمْن اللبس في جمعهم لـ «فِعْلة وأفْعِلة» على غير قياس، فقالوا: (ربّة وأربّة)، فالرِبّة نبات يُجْمَعُ على (ربَب)، أمّا الربّة: فهي الجماعة الكثيرة وجمعها (أربّة)[٢١٣]، فاختلاف صورة الجمع استدعاه اختلاف الدلالة؛ وبذا فُصِل بين دلالة الجمعين أنْ جُمِعت الرِبّة بمعنى النبات على القياس (ربَب) وخولف في جمع (ربّة) بمعنى الجماعة على (أربّة).

وممّا كُسِّر من المؤنث بوزن (فعيلة) على (أفْعِلة) على خلاف القياس (نضيضة وأنضّة) المطر القليل، والقياس الوارد فيها (نضائض)[٢١٤]، ويبدو لي أنّ (نضائض) جَمْعٌ قياسيّ لـ (نضيضة) على ظاهر اللفظ، أمّا (أنضّة) بوزن أفْعِلة، فيظهر لي أنّه يُحْمَل على المعنى، فمعنى (نضيضة) المطر؛ لأنّ بناء (أفْعِلة) لا يجمع فيه إلاّ المذكّر.

---

(٢٠٩) الزبيدي، تاج العروس ٩: ١٤١.

(٢١٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٧٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٤: ٢٠.

(٢١١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٩٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٦٣.

(٢١٢) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٦٣.

(٢١٣) الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٦٢، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٧١.

(٢١٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٤٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٨٩.

ومما يُحمَلُ على لغة بعض الأقوام جمعهم لـ «فَعَلان» على (أفْعِلَة) نحو: (رَمَضَان وأَرْمِضَة)، وفيه ستة جموع «رمضانات، ورمضانون، وأرمضة، وأرْمِضاء، وأرْمُض، ورماضين»[٢١٥]؛ فليس هناك ما يوحي بأمْن اللبس وغيره؛ لكون هذه الجموع في الغالب شاذة (رمضانون، وأرمضة، وأرمضاء، وأرْمُض)، مما يدفع إلى القول إنها لغات قوم.

جموع الكثرة

(١) بناء فُعْل والشذوذ:

يطّرد بناء (فُعْل) في (أفْعل) ومؤنثه (فعلاء)[٢١٦]، وقد ندّ عن هذا الشرط ألفاظ حفظتها لنا المظانّ اللغوية نحو: «أسَد وأُسْد، وثَن ووُثْن، وخَشَب وخُشْب، وجَمَل وجُمْل، وَكَن ووُكْن، وخَوْد وخُوْد، وجَوْن وجُوْن، وخَطّ وخُطّ، ودَجْن ودُجْن، وكَفّ وكُفّ، وضَبُع وضُبْع، وكَزّ (اليابس) وكُزّ، ونار ونُور، ودار ودور، وساق وسُوْق، وصاع وصُوْع، وبَدَنة وبُدْن، وناقة ونُوْق، وأكَمة وأُكْم، وساحة وسُوْح، وبازل وبُزْل، وباسل وبُسْل، وجاهل وجُهْل، وعائذ وعُوْذ، وعانس وعُنْس، وسحوق وسُحْق، وخروط وخُرْط، وقلوع وقُلْع، وقليب وقُلْب، وهجينة وهُجْن، ونَصَف ونُصْف»[٢١٧].

ويبدو لي أنّ العرب قد رامت التخفيف في جمع هذه الألفاظ الشاذة، فقد شذّ بعضها من وجهين: بمخالفة الوصف، وبناء المفرد، والآخر جاء مخالفاً لبناء المفرد (أفعل وفعلاء)، وكأنّ الأصل في هذه الجموع الشاذة قد جاء تطوراً لمراحل مرّ بها هذا البناء، وكأنّ أصل هذه الجموع على (فُعُول) ثم أسقطوا حرف الواو -في مرحلة ما- لضرب من السهولة والتخفيف، فأصبح البناء الجديد على (فُعُل)، ثمّ آثروا التصرّف في الحركة الصرفيّة، فأسكنوا العين

---

(٢١٥) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٧، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٣٢، وما بعدها.

(٢١٦) أبو السعود، الفيصل: ٤٥، وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: ١٣٤.

(٢١٧) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧١، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٤٧.

المضمومة، فأصبحت الصورة الجديدة على (فُعْـل)؛ لأنّ سـرعة النطـق عندهـم تقتضي تقصير الحروف، وتغيير الحركة بقصد السهولة والتيسـير، وممّـا يعـزّز مـا ذهبت إليه ما نقله صاحب المنصف «قال أبو عليّ -رحمه الله- وقد أومأ سيبويه في باب أَسْد أنّه مقصور من فُعُول، وكأنّه أَسُود ثم حذف الواو فبقي (أَسُد)، ثم أسكن السين كما يسكّنون المضموم في غير هذا الموضع»[218]، وقال ابن السـرّاج: «والذين قالوا: أُسْد ينبغي أن يكون خفّفوا (فُعُل) والقيـاس يوجـب أن يكـون لفظ الجمع أثقل من لفظ الواحد»[219].

(٢) بناء فُعَل والشذوذ:

يطّرد هذا البناء في اسم علـى وزن (فُعْلـة)، ووصـفٍ علـى وزن (فَعْلـى) أنثـى (أفْعَل)[220]، وما خَرَج على هذين الوزنين وجُمِع على (فُعَل) عُدّ شاذاً.

فقد سُمِع في (فُعْلة) وصفاً قولهـم: (بُهْمـة وبُـهَم) علـى غـير قيـاس، والبُهْمـة الشجاع، وقد دلّت (بُهْمة) على الاسميّـة، فالبُهْمـة الصخـرة، والجيـش، وتجمـع علـى (بُهَم)[221]، فالوصف والاسميّة في (فُعْلة) جمعت على (فُعَـل)، وكأنّـهم غلّبـوا حكم الاسم على الوصف في هذه المسـألة فـأجروا الوصـف مجرى الاسميّـة، فـأخذ حكمه. وجمع على (بُهَم)؛ لأنّ الاسم أخفّ عليهم من الوصف.

وتطالعنا المظانّ اللغويّة بوزن (فَعْلة) بفتح الفاء المجموع على (فُعَـل) شـذوذاً (كنَوْبـة ونُـوَب)، والنَوْبـة الفرصـة، والدَوْلـة، وبـالضم (نُوْبـة) بـلاد واسـعة للسودان[222]، ويقتضي القياس في (فَعْلـة) أن يكـون علـى (فِعَـال)، إلاّ أنّ مجـيء

---

(٢١٨) ابن جني، المنصف ١: ٣٤٧.

(٢١٩) ابن السراج، الأصول ٢: ٤٣١.

(٢٢٠) الحملاوي، شذا العرف: ١١٠، وأبو السعود، الفيصـل: ٥٠، وشاهين، المنهج الصوتي: ١٣٤، وعبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٤٥.

(٢٢١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٨٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٠٧.

(٢٢٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٣٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٩٦.

(نَوْبة) على (نِيَاب) في القياس يُحدث لبساً بين جمعها وجمع (نـاب)، ففرّقوا بينهما، فأخرجوا (نَوْبة) إلى (نُوَب) وبهذا يتحقّق أَمْن اللبس، إذا ما علمنا أنّ (نُوْبة) بالضم يطلق اسماً على تلك البلاد ولا يجمع. فلا تلتبس دلالته مع دلالة (نُوَب) جمعاً لـ (نَوْبة).

ونحو هذا قولهم: (جَوبة وجُوَب)، والجَوْبة الفرجة في السحاب، والجبال[223]. والقياس في جمع (جَوْبة) (جِوَاب) إلاّ أنّ هذا البناء يقع مصدراً للفعل (جَاْوَب)، فحققوا أَمْن اللبس بين الجمع والمصدر أن أخرجوا الجمع نحو (فُعَل).

وجمعوا (دَوْلة على دُوَل)[224] على غير قياس، إذ يقتضي القياس في جمعها أن تكون على (دِوَال) ولكنّ هذا الجمع لم يسمع، وقد فسّر ابن جنّي هذا الخروج في (دَوْلة على دُوَل) وأضرابه بقوله: «مجيء فَعْلة على فُعَل يريك أنّها كأنّها إنّما جاءت عندهم من فُعْلة فكأنّ دَوْلَة دُوْلَة، وجَوْبة جُوْبة، ونَوْبة نُوْبة. وإنّما ذلك لأنّ الواو ممّا سبيله أن يأتي تابعاً للضمة»[225].

ويبدو لي أنّ جمعهم لـ (دَوْلة على دُوَل) قد غلّبوا فيه لغة الضم في فاء الكلمة، فقد نقل صاحب تاج العروس أنّ (دَُوْلَة) تفتح وتُضم فاؤها[226].

وجُمِعت قَرْية على (قُرَى) على غير قياس، والقياس في جمعها (قِراء)، وقد ورد فيها الكسر فقالوا: قِرْية[227]. وجَمْعُ قِرْية القياسيّ (قِرَى) إلاّ أنّ هذا البناء يلتبس مع المفرد، فالقِرى طعام الضيف، وعلى هذا لست أستبعد أن يكونوا قد عدلوا بـ (قِرَى) على لغة من كسر المُفرد نحو: (قُرَى) لتحقيق أَمْن اللبس بين دلالة الجمع والمُفرد، وأمّا

---

(٢٢٣) الزبيدي، تاج العروس ١: ١٩٣، وانظر: أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط، ١: ١٤٥، وانظر: سيبويه، ٣: ٥٩٣.

(٢٢٤) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩٣.

(٢٢٥) ابن جني، الخصائص ٢: ٢٩٤.

(٢٢٦) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٢٦.

(٢٢٧) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٧٧. وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٩٠.

من جَمْع (قَرْيَة) على (قُرَى) وأصله قِرَى، فقد استغنى عن (قِراء) القياسيّ، «إذ لا فرق بين فِعَل وفِعَال إلاّ طول الفتحة»[٢٢٨].

أمّا (نَزْوة ونُزَى)[٢٢٩]- والنزوة القصير- فيبدو لي أنّ (نَزْوة) وهي وصفٌ قد أبدلت العرب فيها التاء ألفاً كالقول في (سلمى وسلمة) وعلى هذا فإنّهم جمعوا (نَزْوَى) ولم يجمعوا (نَزْوة)، فغلّبوا فَعْلَى المقيس على فَعْلَة. ونحو هذا جمعهم لـ (شَهْوة على شُهَى) على غير قياس، قال السيوطيّ: «ومن غريب ما وقع من فَعْلَة معتل اللام على (فُعَل)، ولم يذكره النحويّون، وإنّما وجدته أنا في أشعار العرب قولهم: شَهْوة وشُهَى قالت امرأة من بني نصر بن معاوية: (وليس شُهَى لذّاتنا بمخلّد»[٢٣٠]. ويبدو لي أنّهم حملوا شَهْوة على (شَهْوَى) المقيس في (فُعَل) فغلّبوا عند الجمع (فَعْلى) على (فَعْلَة).

ويظهر تحقيق أمْن اللبس في جمعهم لـ (حَفْنة وحُفَن)، فالحفنة ملء الكفّ، والحَفَن (قَلْبُ القدمين عند المشي)[٢٣١]، والقياس في حَفْنة، وحَفَن (حِفَان) إلاّ أنّ تجرّد الجمع القياسيّ عن القرائن يحدث لبساً في الدلالة؛ لذا عَدَلوا بـ (حَفْنة) نحو (حُفَن) لتحقيق أمْن اللبس.

وجمعوا (فَعْلاء) على (فُعَل) شذوذاً، ومنه (دَرْعاء ودُرَع)، والقياس في دَرْعاء (دُرْع) وقد ورد ذكره في المعجمات اللغويّة[٢٣٢]، «وقال ابن برّي إنّما جمعت درعاء على دُرَع إتباعاً لِظُلَم في قولهم: ثلاث ظُلَم وثلاث دُرَع»[٢٣٣].

ويبدو لي أنّ جمعهم إيّاه على (فُعَل) جاء من تغليب لغة القصر على المدّ، وكأنّهم جَمَعوا (دُرْعى) بوزن فُعْلى المقيس في (فُعَل) وغلّبوا المقصور على الممدود من باب التسهيل والتخفيف، وأنّ مَيْل النطق اليوم بـ (فَعْلى) ما هو إلاّ امتداد طبعيّ لما نطق به أسلافنا.

---

(٢٢٨) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٦.

(٢٢٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩٣، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١٦٣.

(٢٣٠) السيوطي، الأشباه والنظائر ٥: ٢٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٠٥.

(٢٣١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢١٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ١٨٢.

(٢٣٢) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٢٦، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٠.

(٢٣٣) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٢٦، وانظر: الفيروزابادي ، القاموس المحيط ٣: ٢٠.

ومما ورد على فُعَلة وجُمع على (فُعَل) تُخمة وتُخَم، ونُعَرة ونُعَر[٢٣٤]. ويبدو لي أنّهم جمعوه على (فُعَل) لنكتة التخفيف؛ إذ غلّبوا التخفيف في مفرده، بتسكين عين فُعَلة (فُعْلة) فغُلِّب بناء فُعْلة على فُعَلة بقصد التخفيف. ويعزز هذا أنّ المعجمات اللغويّة قد ذكرت ورود (فُعْلة)[٢٣٥] إلى جانب (فُعَلة)، وفُعْلة مقيس في (فُعَل).

والرُؤى جمع رُؤيا وهي ما رأيته في منامك[٢٣٦]؛ لأنّ رُؤيا ليست أنثى (أفعل)، ويبدو لي أنّهم حملوها على (فُعْلة) (الرُؤية) حقيقة أو مجازاً. وغُلِّب بذا بناء الاسم على بناء المصدر. ولست أستبعد أن تكون قد جُمعت على (فُعْلى) دون مراعاة شرط وقوعها أنثى لأفعل من وجه طرد الباب على وتيرة واحدة.

ومما يُحمل على لغة بعض الأقوام في جمع (فُعَل) قولهم: لِحْية ولُحَى. وقد أوردت المعجمات أنّ لِحية تجمع في القياس على (لِحىً) وفي الشذوذ على (لُحى) بالضم[٢٣٧]. ولمّا كان التصرّف في الحركة الصرفيّة لا يحدث تغييراً في الدلالة؛ فإنّ جمعها على (فُعَل) محمول على لغة بعض الأقوام ممّن يميلون إلى الضم من أهل البادية، لأنّ الكسر من خصائص الحضريّ؛ فرواية الضمّ بدويّة ورواية الكسر حضريّة[٢٣٨].

٣- بناء فُعُل والشذوذ:

يطرد هذا البناء في وصف على (فَعُول) بمعنى (فاعل) وفي اسم رباعي صحيح اللام، قبل آخره مدّ، مذكراً كان أم مؤنثاً، غير مضاعف[٢٣٩].

---

(٢٣٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥٢.

(٢٣٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٤٥، و ٤: ١٨٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ٩٠.

(٢٣٦) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥١، وانظر الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٣١، والزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٤٠.

(٢٣٧) الحملاوي، شذا العرف: ١١٠، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب ١٦٢

(٢٣٨) شاهين، المنهج الصوتي: ١٩٠.

(٢٣٩) الحملاوي، شذا العرف: ١٠٩، وانظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٤٤.

ومما سُمع شاذاً في (فُعْل) وُعْل، وسُقْف، ونُمْر، وعُرْش، ونُهْر، ونُجْم، وأجْم، وظُرْف، وعُسْل، وشُرْف[٢٤٠]، جمع وَعِل، وسَقْف، ونَمِر، وعَرش، ونَهْر، ونَجْم، وأجمة، وظرف، وعَسَل، وشارف من النوق المسنة.

ويبدو لي أن هذه المفردات تكسر على (فُعُول) قياساً، ولما كان العربي يروم الخفة، وسرعة النطق، فقد أسقط حرف الواو أي لم يشبع الصوت بالضمة الطويلة، دون أن يخل بدلالة الجمع، فأصبحت صورة الجمع الجديدة (فُعُلا) إذ لا فرق بين (فُعُل) و(فُعُول) إلا في طول الضمة الثانية، ويعزز هذا قول الدكتور عبد الصبور شاهين:

(هذه الصيغة (فُعُول) وسابقتها) (فُعُل) متماثلتان تماماً، إلا في طول الضمة الثانية في (فُعول) وقصرها في (فُعل)، الأمر الذي يوحي بأنّ (فُعُل) هي أصل (فُعُول) وأنّ هذه قد نشأت عن تلك[٢٤١].

ومما يدور في فلك الحمل على النظير ما عُدّ شاذاً في جمع فعلية على (فُعُل)، قالوا: صحيفة وصحف، وسفينة وسُفُن، ومدينة ومُدُن، وقطيفة وقُطف، ويبدو لي أنهم أسقطوا التاء عند الجمع فكأنهم جمعوا (فعيْلاً) المقيس في (فُعُل) من باب الحمل على نظائره كقليب وقُلب، قال سيبويه: وشذ سفينة وسُفُن، وصحيفة وصُحُف، شبهوه بقليب وقُلُب، كأنهم جمعوا (سفين وصحيف) حيث علموا أن الهاء ذاهبة[٢٤٢]، فالحمل على نظائره من باب فَعِيل يشير إلى أنهم قد غلبوا (فَعِيْلاً) على فَعِيلة بقصد التخفيف، لأنّ التذكير أخفّ عليهم من التأنيث، ومثل هذا جمعهم لبدَنَة على بُدُن، و (بدَع) على (بُدُع)، فقد أوردت المعجمات اللغوية أنّ (بدنة وبديناً) جمعها بُدُن[٢٤٣]، والبدع والبديع يجمعان على (بُدُع)[٢٤٤]. ولما كان جمع (بدين) و (بديع) مقيساً في (فُعُل) ومجيء جمع واحد لكل منهما على (فُعُل)، فيبدو لي أنهم غلّبوا (فعيلا) المذكر

---

(٢٤٠) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٤٩، وما بعدها.

(٢٤١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٥.

(٢٤٢) سيبويه، الكتاب ٣: ٦١٠.

(٢٤٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٠٠.

(٢٤٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣:٣.

(على فَعْلة المؤنث) في (بَدَنة وبُدْن) لتحقيق نكتة التخفيف لأن التذكير أخف عليهم من التأنيث، أما تغليب (فَعِيل) على (فِعْل) في (بِدْع وبُدْع) فيبدو لي أنّ الدلالة فيهما واحدة.

ومثل هذا جمعهم لـ (بازل وبُزل) وذكرت المعجمات اللغوية[245] (أنّ بازلاً وبزولاً) يجمعان على (بُزُل) مما يُؤذِن بالقول إنّ العرب قد غلّبت (بزولاً) المقيس في (فُعُل) على (فاعل).

أما جمعهم لـ (ضَبْع) على (ضُبُع) فغير مقيس، وقد جمعوا (ضَبُع) في القياس على (أضْبُع) و(ضِباع) و(أفْعُل وفِعال) جمع فيهما (الضَّبُع) بمعنى العَضُد[246]، وفي هذا من الالتباس ما لا يخفى، إذا لم تتوافر قرائن السياق، فحققوا أمن اللبس بين دلالتي الجمع أن أخرجوا (ضَبعاً) الدالّ على الحيوان نحو (ضُبُع).

ومما دار في فلك تحقيق أمن اللبس في (فُعُل) جمعهم لـ (نَصَف) المرأة بين الحداثة والمسنة على (نُصُف) والقياس في جمع (نَصَف) على (أنصاف) وقد ورد[247]، إلا أنّ غياب القرينة في مثل هذا الجمع يوقع لبساً مع دلالة أخرى، (فالنصف) أحد شقي الشيء يجمع في القياس على (أنصاف)، ولما كان الجمع ملبساً في دلالتيه جمعوا (النَّصَف) على (نُصُف) لتحقيق أمْن اللبس، وسمع في فلك (مدار النجوم) (فُلُك) على غير قياس، والقياس الصرفي في جمعه (أفلاك) الوارد عن العرب، إلا أنّ هذا البناء يقع جمعاً قياسياً لـ (فَلَك) بمعنى موج البحر[248]. لذا ميّزوا بين الدلالتين في الجمع، إذ جمعوا الفَلَك بمعنى مدار النجوم على (فُلُك) ليتحقق أمن اللبس بين دلالتي الجمع القياسي.

وجمعوا (شَعاعاً) المضاعف على (شُعُع) على خلاف القياس، والشعاع ضوء الشمس الذي تراه كأنّه الحبال ويجمع على (أشعة) في القياس، إلا أنّ هذا البناء يوافق

---

(٢٤٥) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢٢٦، وانظر الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٣٤.

(٢٤٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٥٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٤٢٦.

(٢٤٧) الزبيدي، تاج العروس ٦: ٢٥٦.

(٢٤٨) المصدر السابق نفسه ٧: ١٦٩.

جمع (شَعَاع) بمعنى المتفرق[٢٤٩]، فجُمِع (شَعَاع) على (شُعُع) لتحقيق أمن اللبس بين دلالتي الجمع القياسيّ (أفعِلة) ومثله: عِنان وأعنّة، فقد جُمع عِنان بمعنى سير اللجام على أعِنّة[٢٥٠] وعُنُن، وجمع عَنَان بمعنى السحاب على أعِنة في القياس، ولّما كان بناء (أفعلة) محدثاً للبس في دلالتيه عندما لا تتوافر القرائن، عَدَلوا بـ (عِنان) إلى عُنُن، ليتحقق أمن اللبس بين دلالتي الجمع القياسيّ في (أفعلة).

وجمعوا (فِعَالا، وفَعَالاً) في الوصف على (فُعُل) على غير قياس، فقالوا: ناقة كِناز، ونُوق كُنُز، وامرأة حَصَان ونساء حُصُن، وامرأة صَناع ، ونساء صُنُع[٢٥١].

و(فُعُل)في الجموع السابقة يدل على أوصاف للأنثى تعقل أو لا تعقل، ويبدو لي أنّ هذه الأوصاف في المفرد قد جرت مجرى الاسمية فغلب فيها حكم الاسم على الوصف لخفته، ونحو هذا تكسيرهم (نذير) على (نُذُر) وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾[٢٥٢]، وقد ورد هذا الجمع (فُعُل) في القرآن الكريم أربعاً وأربعين مرة، مما يدلل على أنّ (فَعيلا) في الوصف قد أجروه مجرى الاسم، فَغُلِّب فيه حكم الاسم؛ لأنّ الاسم أخفّ عليهم من الوصف.

وقالوا: ثوب (جديد) أي مجدود وجمعوا (جديداً) على (جُدُد) على خلاف القياس[٢٥٣]، ويظهر لي أنهم حملوا (فَعِيلا) في الوصف على (فَعِيل) في الاسم، فغلّبوا حكم الاسم فيه عند الجمع لخفته دون مراعاة الشرط؛ لأن جديداً بمعنى مجدود.

٤- بناء فُعُول والشذوذ:

يطّرد بناء (فُعُول) في اسم على (فَعِل) و (فَعْل) إذا كان ثلاثياً ساكن العين مثلث الفاء، ويشترط ألا تكون عين المفتوح أو المضموم واواً، ولا لام المضموم ياء[٢٥٤].

---

(٢٤٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٤٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٩٨.

(٢٥٠) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٨٢.

(٢٥١) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٤٨.

(٢٥٢) القمر: ١٦.

(٢٥٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٨١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢١٣.

(٢٥٤) الحملاوي، شذا العرف ١١٢، وانظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٥٢.

فبالاسمية خرج الوصف، إلا أنّه قد سُمع: ضيف و ضيوف[255]، ويبدو لي أنّهم قد توسّعوا، فأجروا هذا الوصف مجرى الأسماء، فَغَلّب فيه حكم الاسم على الوصف عند الجمع على (فُعُول) لخفة الأسماء.

وقد جمعت العرب (فَعَلاً) على (فُعُول) على غير قياس، فقالوا: (أسَد وأُسود، وشَبَح وشُبوح، وشَجَن وشُجُون، وحَزَن وحُزُون، وَرَجَب وَرُجُوب)[256]، وذكرت المعجمات اللغوية لغتين في بناء مفردات هذه الجموع منها (فَعَل) و(فَعْل) أو (فُعْل)، فهناك الأسَد والأسْد[257]، والشَبَح والشَبْح[258]، والشَجَن والشَجْن[259]، والحَزَن والحَزْن[260]، ورَجَب ورُجْب[261]، ويبدو لي أنّهم قد غلّبوا (فَعْلا وفُعْلا) المقيسين في (فُعُول) على (فَعَل) بقصد التخفيف.

ومما دار في فلك التغليب في جمع (فُعُول) (غَنَم وغُنُوم، وفَرَس وفُرُوس، وقَفاً وقُفيّ، وذَكَر وذُكور[262]، فإذا كان (فَعَل) لا يجمع في (فُعُول) فإنّ العرب جمعته، ولكن على غير ظاهر اللفظ (فَعَل) فقد غلّبوا فيه (فُعْلا نحو غُنْم، وفِعْلاً نحو فِرْس، وفِعْلة، وفُعْلة في قِفْوة، وَذُكْرة) دون النظر فيهما إلى التاء، (فَفَعَل، وفُعْل، وفِعْل، وفِعْلة، وفُعْلة) الدلالة فيهنّ بين (فَعَل وغيره) واحدة، ولهذا قال سيبويه في (فِعْلة وفُعْلة على فُعُل): (كسّروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة)[263].

---

(٢٥٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٦٦.

(٢٥٦) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٦.

(٢٥٧) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٧٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٨٩.

(٢٥٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٣٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٦٩.

(٢٥٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٣٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٥٠.

(٢٦٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢١٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ١٧٤.

(٢٦١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٧٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٦٧.

(٢٦٢) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٦.

(٢٦٣) سيبويه، الكتاب،٣: ٦٠٥، ٦٠٦، وانظر الفيروزابادي ، القاموس المحيط ٤: ٣٧٩.

أمّا الجموع (عُصِيّ وسُمُوك، وأبود،وطُلُول، وذهُوب)[264]، فيظهر لي أنّها جُمعت على غير ظاهر اللفظ في المفرد، وكأنّ العربي انصرف فيها إلى بناء المعنى، فالعصا (العُود) بوزن (فُعْل)، والسّمَك (الحُوت) بوزن (فُعْل) والأبد (الدّهْر) بوزن (فَعْل) والطلَل (الشّخص) من كل شيء بوزن (فَعْل) والذّهب (التِبْر) بوزن (فِعْل)[266]، وهم بذا يغلبون بناء المعنى على بناء اللفظ الظاهر.

ومّما بني من فاعل على (فُعُول) شاهد، وشُهُود، وراقد، ورُقود، وسَاجد، وسُجُود، وهَاجد وهُجُود، وبَاهت وبُهُوت، وهاجع وهُجُوع، وصافن وصُفُون، وعَانس وعُنُوس، وقَاعد وقُعُود، وغازٍ وغُزِيّ، وباكٍ وبُكيّ، وجاثٍ وجُثيّ[265]، وإذا كان (فاعل) لا يجمع في (فُعُول) في شرط التصريفيين، فإنّ القرآن الكريم قد جاء بـ (فاعل) على (فُعُول) في قوله تعالى: ﴿ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ﴾[267]،﴿إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُ ٱلرَّحْمَٰنِ خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾[268]، ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا﴾[269]، ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[270].

ولفظ الجمع فيما سبق هو لفظ المصدر، وفي هذا يقول الدكتور فاضل السامرائي: (فدلّ هذا على أنّ الجمع على وزن مصدره، إنّما يؤتى به للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل)[271]، والذي يغلب على الظن أنّ المسألة من قبيل الوصف بالمصدر وهو (فَعْل) أي شَهْد، ورَقْد... ثم لما أريد وصف الجمع قيل قعود، ورقود، وشهود. وقد جوز النّحويّون الوصف بالمصدر، ولكنّهم ذهبوا فيه إلى التأويل زاعمين

---

(٢٦٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٦.

(٢٦٥) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٤:٣٦٣، ٣: ٣٠٧، ١: ٢٧٣، ٤: ٨، ١: ٧٠.

(٢٦٦) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٦ وما بعدها.

(٢٦٧) البروج: ٥، ٦.

(٢٦٨) مريم: ٥٨.

(٢٦٩) النساء: ١٠٣.

(٢٧٠) الكهف: ١٨.

(٢٧١) السامرائي: معاني الأبنية: ١٦٠.

أنّ قولنا: رجلٌ عَدْلٌ، يؤول بـ (رَجُلٍ عادل)، وعلى هذه تتضح لنا العلاقة بين بناء (فَعْل) وبناء (فاعل) ويعزّز هذا القول أنّ الدكتور عبد الصبور شاهين قد ذهب إلى أن (فاعلا) متطور عن (فَعْل)، لا فرق بينهما إلا بطول الفتحة في فاعل[٢٧٢]، ولعلّ في العودة إلى الأصل ضرباً من التخفيف، لأنّ الأصل غُلِّب على الفرع العارض (فاعل).

ومما سمع في (فِعَال) و (فَعَال) على (فُعُول) عناق وعُنُوق، وحِمار وَحُمُور، وسَمَاء وسمِيّ، وشتاء وشُتِيّ، وفِناء وفُنِيّ[٢٧٣].

ويظهر لي أنّ جمعهم لـ (حِمار) على (حُمُور) على غير قياس، جاء من قبيل المطل الصوتي أو ما يسمى بطول الضمة هنا، فالقياس في جمع (حِمار) حُمُر، ولكنّهم مطلوا حركة الضم فأطالوها فأصبحت (حُمورا) ويُعزز هذا القول أنّ الدكتور عبد الصبور شاهين قد ذهب إلى أنّ (فُعُولا) قد نشأت عن (فُعُل)[٢٧٤].

وأما سُمِيّ، وشُتِيّ، وفُنِيّ فيبدو لي أنّهم قد غلّبوا (فَعْلاً وفِعْلا) الواردين في مفرداتها، فالسَّمْو والسماء واحد في الدلالة، ومثله الشَّتْو والشتاء، والفِنْو والفناء وكأنّهم جرّدوا هذه الأسماء عند الجمع من الزيادة ويُعزز هذا ما قاله سيبويه في تفسيره لـ (عناق وعُنُوق) (كأنّهم جعلوا الزيادة التي فيه إذا كان مؤنثاً بمنزلة الهاء التي في قصعة، وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعة، لأنّ زيادته ليست كالهاء، فكسّروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة حيث شُبّه بما فيه الهاء منه، ولم تبلغ زيادته الهاء ؛ لأنّها من نفس الحرف، وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعدما بُني، ونظير عنوق قول بعض العرب في السماء سُمِيّ ، قال أبو نُخيلة:

كَنَهْوَرٌ كان من أعقَابِ السُّمِيّ)[٢٧٥]

---

(٢٧٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٦.

(٢٧٣) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٧، وما بعدها، وانظر: سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠٥، وما بعدها.

(٢٧٤) شاهين: المنهج الصوتي: ١٣٥.

(٢٧٥) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٠٥ وما بعدها.

وممّا جُمعَ من فَعْلَة وفَعَلة على (فُعُول) مائة (السرّة وما حولها) ومُؤون، وبَدْرة، وبُدُور، ومَرَّة، ومُرُور، ونَدَبة ونُدُوب، وشَعَفة وشُعُوف (رأس الجبل) وقَناة وقُنِيّ[276].

ويظهر لي أنّ مائة، وبدرة، قد جُمعتا على (مُؤُون وبُدُور) دون النظر إلى وجود التاء في مفردهما، وبذا غلّب (فَعْل) على (فَعْلة) فيهما، ذكر سيبويه ما جاء على فَعْلة بابه فعال، ومما جاء على فُعُول وهو قليل قولهم: (بَدْرة وبُدُور، ومأنة ومُؤُون فأدخلوا فُعُولا في هذا الباب لأنّ فَعَالاً وفُعُولا أختان)[277].

أما نُدُوب جمع (نَدَبة) أثر الجرح، فقد ذكرت المعجمات في مفردها (نَدْبة)[278]، وكأنهم عند الجمع غلبوا (فَعْلة) دون النظر إلى وجود التاء فيها على فَعَلة، وهذا ما يدور في فلك التخفيف.

ويبدو لي أنّ تحقيق أمن اللبس بيّن في جمع (قناة وقُنِيّ) فالقناة جُمعت على (قَنًا) إذا أريد بها الرماح، وجمعت القناة على (قُنِيّ وقَنَوات) إن أريد ما يجري فيه الماء[279]، وتعليق كل دلالة ببناء جمع، يؤذن بالقول إنه قد تحقق أمن اللبس بينهما، وأما (مُرُور جمع مَرّة)، وشُعُوف جمع شَعَفَة، فيبدو لي أنهما يحملان على لغة بعض الأقوام. فقد ذكرت المعجمات في جمع مرّة (مرّا، ومَرَارا، ومِرَارا، ومرورا)[280]، وفي جمع شعفة (شَعَفاً، وشعوفاً، وشِعَافاً، وشَعَفات)[281]، فليس في هذه الجموع ما ينبيء باللبس بين دلالات أخرى؛ لذا فإنها تحمل على لغات بعض الأقوام.

وسُمع جمعُ (فعيل) على (فُعُول) على غير قياس في (فريق وفُرُوق وظريف وظُرُوف)[282] والفريق والفِرْق دلالتهما واحدة، بمعنى القطعة من الشيء، (والظريف

---

(٢٧٦) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٨ وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٧.

(٢٧٧) المصدر السابق نفسه ٣: ٥٧٨.

(٢٧٨) الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٨١.

(٢٧٩) المصدر السابق نفسه ١٠: ٣٠٤.

(٢٨٠) المصدر السابق نفسه ٣: ٥٣٧.

(٢٨١) المصدر السابق نفسه ٦: ١٥٦.

(٢٨٢) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٧.

والظَّرْف) كلاهما بمعنى الكياسة[٢٨٣]، واتفاقهما في المعنى على اختلاف المبنى في مفرداتهما، يدفع إلى القول إنهم، أي العرب، قد غلّبوا بناء (فِعْل وفُعْل) على (فعيل) لضرب من التخفيف فهم يطرحون الزيادة من (فعيل) عند الجمع، ويقيمون البناء على الثلاثيّة المشروطة في بناء (فُعُول).

ومما جاء على (فُعُول) مخالفاً لشرط التّصريفيّين جمعهم لـ (فَوْج فُوُوج، وهَوْل هُوُول، وخصّ خُصُوص (البيت من القصب)، وحُصّ وحُصُوص (الزعفران)، وحُقّة وَحُقُوق، وقُنّة وقنون ونؤي نُئيّ)[٢٨٤]، ويلاحظ أنّ هذه الجموع ليست خارجة على شرط البناء في (فُعُول) فقد جاءت على (فَعْل) و (فُعْل) المقيسين في باب (فُعُول)، ولكنّ المخالفة فيها جاءت من قبل أنّ العين فيها جاءت (واوا) أو مضاعفة، أو يائية اللام في بعضها، ويبدو لي أنّ العرب قد حملت هذه المفردات على نظائرها ممّا صحّت عينه، أو جاءت بالياء، أو ما صحّت فيه اللام أو جاءت واوا، وهم بهذا يطردون الباب على وتيرة واحدة.

٥- بناء (فِعَل) والشذوذ:

يطرّد هذا البناء في اسم على وزن (فِعْلة)[٢٨٥]، ولكن سمعت فيه ألفاظ جُمِعت على (فِعَل) دون مراعاة هذا الشرط، فقد سمع في الوصف جمعهم لـ (صِمّة وصِمَم، وَذِرْبة وذِرَب) والصمة الشجاع، والذربة وصف للمرأة إذا كانت سليطة اللسان[٢٨٦]، ويظهر لي أنّ مجيء هذه الصفات على (فِعْلة)، وجريانها مجرى الأسماء حتى إنّ العرب سمّت بها فقالوا: دُريد بن الصمّة – قد أعطاها حكم الاسمية، فغلّب حكم الاسم فيها على الوصف، لخفة الأسماء.

---

(٢٨٣) الزبيدي، تاج العروس ٦: ١٨٦، ٧: ٤٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٧٥.

(٢٨٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٧.

(٢٨٥) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٥، وانظر: الحملاوي، شذا العرف: ١١٠، وعبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٤٥.

(٢٨٦) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥٢.

ويبدو تحقيق أمن اللبس واضحاً فيما جُمع من (فَعْلة) على (فِعَـل) على غير قياس، فقد جمعت هَضْبة على هِضَـب، والقياس في جمعـها (هِضَـاب) إلا أنّ هِضَاباً يكون جمعاً لـ (هَضِيب)[٢٨٧] من قولهم: غَنَم هَضِيب أي قليلة اللبن، فإذا لم تتضح القرائن وقع اللبس، ففرقت العرب بين دلالتي الجمع القياسي (فِعَال) فأخرجت هضبة نحو هِضَب لتحقيق أمن اللبس بين الاسم والوصف.

وجمعوا قصعة على قِصَع، وَجَفْنَة علـى جِفَـن[٢٨٨]، والقيـاس (قِصَـاع وجِفَـان)، ولكن يجمع قصيع وجفين في الوصف على (قِصاع وجِفان)، فإذا لم تتضام القرائن وقع اللبس، فعدلوا بالاسم (قَصْعة وجَفْنة) نحو قِصَع وجِفَن لتحقيق أمن اللبس بين الاسم والوصف.

ومما سمع في جمع (حَلْقة) بمعنى الدرع (حِلَق) على غير قيـاس، وتجمـع في القياس جمع تصحيح فيقال: (حَلَقات) تقع جمعاً لِحَلَقة من قولهـم للصبيّ إذا تحشا (حَلَقـة)[٢٨٩]، وباختلاف دلالتي الجمع (حَلَقات) لا يؤمن اللبس، إذا تجرّد هذا الجمع عن السياق ففرّق بين دلالتي الجمع أن أخرجوا (حَلْقة) بمعنى السلاح نحو حِلَق ليتحقق أمن اللبس.

ونحو هذا جمعهم لـ (خيمـة) علـى (خِيَـم) والقيـاس (خِيـام) الـوارد مصدراً للفعل خام)[٢٩٠]، وبتجرد الجمع عن السياق تلتبس دلالة (فِعال) فميزوا بين المصدر والجمع أن جمعوا (خيمة على خِيَم).

ومما جُمع على (فِعَل) شذوذاً (ضَيْعة وضِيَع)، والقياس الوارد فيها (ضِياع) و (فِعال) هذا يقع جمعاً لضائع نحو جائع وجياع[٢٩١]، فتلتقي دلالة الاسم، والوصف في (فِعال) فتلتبس الدلالة، فعدلوا بـ (ضَيْعة) إلى (ضِيَع) ليتحقق أمن اللبس بين الاسم والوصف.

---

(٢٨٧) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٤٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٥١٥.

(٢٨٨) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩٤، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٤٦٩، وما بعدها، و ٩: ١٦٢ وما بعدها.

(٢٨٩) الزبيدي، تاج العروس ٦: ٣١٩ وما بعدها.

(٢٩٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١١٠ وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٨٥

(٢٩١) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٤٣٧، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٥٨.

ومن (فُعْلة) على (فِعَل) قولهم: صورة صِور، ومُدية مِدَى[٢٩٢]، فالصورة بالضم لغة أهل البادية، والكسر لغة أهل الحضر، فهذا مما يحمل على لغة بعض الأقوام.

أما المدية فهي الشفرة، والُمدية كَبِد القوس[٢٩٣]، وكلاهما يجمع في القياس على (مُدى) وتجرّد الجمع عن السياق يلبس الدلالة، فجنحوا بـ (مُدية) بمعنى الشفرة نحو: (مِدى) ليتحقق أمن اللبس بين الدلالتين، ولست أستبعد أن يكون هذا محمولاً على لغة بعض الأقوام كسابقه.

ويبدو لي أنهم جمعوا (ذِكرى) على (ذِكَر)[٢٩٤] على خلاف القياس حيث نطقوا بـ (ذكرة) في (ذِكرى) وعلى (ذِكْرة) جمعوا، فإن لم يكونوا نطقوا بذكرة فقد توهموها.

٦- بناء فِعَال والشذوذ:

يطّرد هذا البناء في (فَعْل وفَعْلة) اسمين أو وصفين ليست عينهما ولا فاؤهما ياء، وفي (فَعَل وفَعَلة) اسمين صحيحي اللام، ليست عينهما ولامهما من جنس واحد، وفي (فِعْل) و (فُعْل) اسماً غير واويّ العين، ولا يائيّ اللام، و(فِعْيل وفعيلة) وصفين، و(فَعلان) للمذكر و(فَعْلى) و(فُعْلان وفُعْلانة)[٢٩٥].

وقد لاحظ الدكتور عبد الصبور شاهين كثرة الصيغ التي تجمع في (فِعال)، وعلّل ذلك بقوله: «ويبدو أنّ شمول هذا الجمع لهذه الطوائف الكثيرة من المفردات إنما يرجع إلى ضعف الصيغة الأصلية (فِعَل) عن الدلالة على الكثرة التي يريدها المتكلم، فحين فقدت قدرتها البيانية لجأ الناطق إلى تأكيد الكثرة التي يريدها بإطالة حركة العين، وليس ببعيد أنّ أكثر هذه الكلمات كان يجمع على (فِعَل) ثم افتقرت الصيغة فلم يبق لها سوى ما ذكر، وبعضه مشترك بين الصيغتين مثل: قصعة وقِصَع، وقِصاع»[٢٩٦].

---

(٢٩٢) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥٣.

(٢٩٣) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٣٨، وانظر: الفيروزابادي القاموس المحيط ٤: ٣٨٩.

(٢٩٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٥.

(٢٩٥) الحملاوي، شذا العرف: ١١٢، وما بعدها، وعبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٥٠ وما بعدها.

(٢٩٦) شاهين، المنهج الصوتي: ١٣٧.

ومما عُدَّ شاذاً في باب (فِعَال) ما جمع في الوصف من (فاعل على فِعَال) كـ (صائم وصيام، وجائع وجياع، وقائم وقيام، وراعٍ ورعاء، وراجل ورجال، وآسٍ وإساء، وكافر وكفار، ونائم ونيام[٢٩٧]، وقد جاء شيء منه في القرآن الكريم﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾[٢٩٨]، ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾[٢٩٩]، ﴿ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ ﴾[٣٠٠].

وقد علّل الدكتور فاضل السامرائي هذا الشذوذ بأنّ ما جُمع من فاعل على (فِعال) إنّما هو إرادة في أداء المعنى الحقيقي، فإن لم يكن المعنى حقيقياً خرج (فاعل) إلى جمعه القياسي، فقد جُمع قائم على (قِيام) و (قائمين) وجمع (قائم على قِيام)؛ لأنّه خُصّ بالمعنى الحقيقي، وأما القائمون فقد خُصّ بالمعنى المجازي بمعنى القيام بالأمر[٣٠١].

ويبدو لي أنّ بعض الجموع السابقة قد غُلّب في جمعه بناء مفرد على آخر، قالت العرب: فلان صائم وصَوْمان، ونائم ونَوْمان، وجائع وجَوْعان، وراجل ورَجْلان، وآسٍ وأسْيان، وكافر وكُفْران[٣٠٢]، وورود (فَعْلان و(فُعْلان) في مفردات الجموع السابقة يؤذن بالقول: إنّ العرب قد غلبّت بناء (فَعْلان) و(فُعْلان) على (فاعل) عند جمعهما على (فِعَال) لأنّ (فُعْلان) و (فَعْلان) مقيسان في (فِعَال). أمّا (قائم وقيام، وراعٍ ورعاء) فيبدو لي أنّهما جُمعا على (فعال) لتحقيق أمن اللبس بين المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، فالراعي مَنْ وَلِيَ أمرَ قوم، ويجمع على (رُعَاة) كقُضاة، وراعي الغنم، (وهو الرعي الحقيقيّ) يجمع على (رِعاء) وعلى المعنى الحقيقيّ جاء قوله تعالى: ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾[٣٠٣]، ومثل هذا قائم وقيام.

---

(٢٩٧) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٤؛ وانظر: سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٢.

(٢٩٨) البقرة: ٢٣٩.

(٢٩٩) القصص: ٢٣.

(٣٠٠) الزمر: ٦٨.

(٣٠١) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٤٢.

(٣٠٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١٤١، ١٨٣؛ ٣: ١٥، ٣٨١، ٤: ٢٩٩، ٢: ١٢٨.

(٣٠٣) القصص: ٢٣.

وممّا يحمل على الشذوذ في باب (فِعال) ما كُسِّر من الاسم والوصف من وزن (فَعْل) معتل العين بالياء، فقد جُمع ضيف على (ضِياف)[304]، وقد علّل الدكتور رمضان عبد التواب مجيء (ضيف على ضياف) من باب القياس الخاطىء[305].

ويبدو لي أنهم جمعوه على (ضياف) تحقيقاً لأمن اللبس بينه وبين (ضَيْف) اسماً، فالضيف اسماً جُمع على أضياف، وضيوف، وكذلك (ضَيف) وصفاً جمع على أضياف وضيوف وضياف[306]، ولمّا التقى الوصف والاسم في (ضيوف، وأضياف) مع غياب قرائن السياق، وقع اللبس ففرّقوا بينهما أن جمعوا (ضيفاً) في الوصف على (ضياف).

وقالوا: (غَيْب وغِياب)، والغيب الشك يجمع على (غياب وغيوب)[307]، والغيب كل ما غاب عنك، ويجمع على (غيوب) وعليه قوله تعالى: ﴿ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴾[308]، أي ما غاب عنهم، وورود الجمع القياسي (غيوب) لـ (غيب) بمعنى الشك، وبمعنى كلّ ما غاب عنك، يحدث لبساً في دلالته إذا لم تتوافر القرائن؛ لذا حُقّق أمن اللبس بينهما إذ جمعوا (غيباً) بمعنى الشك على (غياب) ويعزز ما ذهبت إليه أنّ القرآن الكريم، قد ذكر (غيوباً) بمعنى ما غاب عنك في أربعة مواطن[309]، ولم يذكر (غياباً) المعنيّ بالشك.

وجمعوا عَيْراً بمعنى الحمار على (عِيار وعيور وأعيار) والعَيْر العظم الناتىء، وجمعه أعيار، والعير ما تحت الفرع من باطن الأذن، والعِيْر الإبل[310]، ويبدو لي أنهم

---

(304) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: 61.

(305) عبد التواب، التطور اللغوي: 77.

(306) الفيروزابادي، القاموس المحيط 3: 166، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 6: 174.

(307) الزبيدي، تاج العروس 1: 416.

(308) المائدة: 109.

(309) المائدة: 109، 116؛ والتوبة: 78، وسبأ: 48.

(310) الزبيدي، تاج العروس 3: 432، وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط 2: 98.

فرّقوا بين (عَيْر بمعنى حمار) وبقية الدلالات أن خصّوا (عيراً بالجمع على عيار) لتحقيق أمن اللبس بينه وبين غيره من الدلالات.

وكسّروا (فَعْلة) بائيّة العين على (فِعال) شذوذاً. فقد سُمع (عَيْبة وعِياب، وضَيْعة وضِياع)، والعيبة زبيل يحفظ فيه المتاع، وجمعت على (عِيَب وعِياب) على غير قياس، وليس بينهما فرق إلا في طول حركة العين، أمّا مجيئها على غير قياس فكأنه تحقيق لأمن اللبس بين عَيْبة بمعنى الزبيل، وغيرها مما أطلق مجازاً على السرّة[٣٦١]، ومثلها ضَيْعة وضِياع، فقد سُمع فيها (ضِيع) على غير قياس لتحقيق أمن اللبس مع غيره كما ذكر سابقاً، ولعلّ (فِعَالاً) قد تطورت عن (فِعَل) وليس بينهما فرق إلاّ في طول حركة العين في (فعال)، وإلى هذا ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين[٣٦٢].

وجمعوا (فُعْلة) على (فِعَال) على غير قياس، نحو: نُكتة ونِكات، وَظُلّة وظِلال، وقُلّة وقِلال، وشُعبة وشِعاب، ونُقرة ونِقار، وجُبّة وجِباب، وبُرمة وبِرام، وجُفرة وجِفار، وبُرقة وبِراق[٣٦٣].

ويظهر لي أنّهم أجروا (فُعْلة) على (فُعَل)، وكأنّهم قد أسقطوا التاء من (فُعْلة) عند الجمع على (فِعال) تغليباً لبناء (فُعَل) المقيس في (فِعال) لتحقيق نكتة التخفيف.

وكَسّر (أفعَل) على (فِعال) شذوذاً، قالوا: أعْجَف وعِجاف، وأجْرب وجِراب[٣٦٤]. وارتأى الدكتور فاضل السامرائي أن يفسّر هذا الخروج بالجانب المادي في (فِعَال)، فالعِجاف ضعف في الجانب الجسميّ، ولو كان في الجانب المعنويّ لنقل إلى غير هذا البناء[٣٦٥]، ونصّت المعجمات اللغوية في تفسير هذا الخروج، على أنّ (عجافاً) مبنيّ على سِمان؛ لأنهم يبنون الشيء على ضدّه[٣٦٦].

---

(٣٦١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٠٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٠٢.

(٣٦٢) شاهين، المنهج الصوتي: ١٣٧.

(٣٦٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٩، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٣.

(٣٦٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٤، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١٢٣.

(٣٦٥) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠.

(٣٦٦) الزبيدي، تاج العروس ٦: ١٨٩، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٧٣.

ويبدو لي أنّ (عجافاً) قد حُمل على (سِمان) لتحقيق التعادل بين اللفظين المتضادين، يعزز ذلك قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّيٓ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ ﴾ [٣١٧]، أمّا (أجْرب وجِراب) فيبدو لي أنّهم غلّبوا فيه (فَعْلان) المقيس في (فِعَال) على (أجرب) جاء في المعجمات (وجَرِب كفرح، فهو جَرِب وجَرْبان وأجْرب والجمع جربى وجراب) [٣١٨].

وكُسِّر (فَعْلاء) على (فِعَال) على غير قياس، قالوا: (بطحاء وبطاح، وبرقاء وبراق) [٣١٩]، ويبدو لي أنّ مَنْ جمع (فَعْلاء) على (فعال) قد نطق بـ (فعلاء) على لغة القصر (فَعْلى) المقيسة في (فِعَال) فكأنّهم قالوا: (بطحى، وبرقى) وعلى هذا فإنهم قد غلّبوا المقصور على الممدود لتحقيق نكتة التخفيف.

وممّا يدور في فلك التخفيف ما جاء من بناء (فَعُل) على (فِعال) شاذاً، فقد جمعوا (ضَبْعاً على ضِباع، وَرَجْلاً على رجال) [٣٢٠].

والضّبُع معروف بضم الباء، وتسكينها، والرجل بضم الجيم وسكونه معروف [٣٢١]، فمن جمع هذين اللفظين على (فِعَال) فقد غلّب فيهما (فُعْلا) في المفرد على (فَعُـل) لِروْم التخفيف؛ لأنّ الساكن أخف عليهم من الضمة، (فَعْل) مقيس في (فِعال).

ورَوْم الخفّة جعل العرب يكسّرون (فِعْلان على فِعال) على غير قياس، إذ بابه (فعاليل) فقد جمعوا (سِرْحان) وهو الذئب على (سِرَاح) فتصرّفوا في الاسم الخماسيّ، فحذفوا (الألف والنون) وجمعوا (سِرْحاً) المقيس في (فِعال)، فالحذف لنشدان الخفّة، ولست أستبعد أن يكونوا قد جمعوا (سرحاناً) على بناء المعنى (ذئب) بوزن (فِعْل) المقيس في (فِعَال).

---

(٣١٧) يوسف: ٤٣.

(٣١٨) الفيروزبادي، القاموس المحيط ١: ٤٥.

(٣١٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤٧.

(٣٢٠) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٤.

(٣٢١) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٣٥، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٨١.

وممّا دار في فلك التخفيف تكسيرهم لـ (فِعْلة) على (فِعال) على غير قياس، قالوا: جزية جِزاء، وإبْرة إبار، ولِمّة لِمام[٣٣٢].

ولعلّهم قد أسقطوا التاء من (فِعلة) عند الجمع على (فِعال)، وأبقوا على (فِعْل) المقيس في (فِعال)، وإسقاط التاء من المفرد يؤذن بنشدان الخفة.

ومما سمع من (فُعَلاء) على (فِعال) شاذاً، (نُفَساء ونفاس، وعشراء وعشار)[٣٣٣]، وعلى الأخيرة جاء قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ٱلْعِشَارُ عُطِّلَتْ ﴾[٣٣٤].

والعشار والنفاس أمران ماديّان ثقيلان، ولعلّهم جمعوا هذين اللفظين على (فِعَال) إذ رأوا فيه معنى الثقل الماديّ كما يقول الدكتور فاضل السامرائي[٣٣٥].

ولست أستبعد أن يكون هذان الجمعان من قبيل الحمل على بناء (فَعْلى) فالنفساء (نَفْسَى) والعشراء (عَشْرى) بقصر الممدود مع التصرف بحركة الفاء، وتغييرها من (الضم إلى الفتح، لأنّه أخف عليهم)، و (فَعلى) مقيس في (فِعال) ولعل في نطقنا اليوم لـ (نفساء وعشراء) (نَفْسَى وَعَشْرَى) ما يُعد امتداداً طبيعياً لنطق أسلافنا، مما يعزز ما ذهبت إليه.

أما تكسيرهم لـ (فُعْلى) على (فِعال) مثل: (أنثى إناث، ورُبىً (الشاة إذا ولدت) رباب فيبدو لي أنّه من باب الاستغناء، إذ لم يسمع الجمع القياسي فيهما، أمّا سيبويه فقد علل هذه المسألة بأنّ أنثى إناث هي بمنزلة جُفرة وجِفار[٣٣٦].

وقد بنوا (فَعَالاً) على (فِعال) على غير قياس، فجمعوا (جواداً) على (جياد)[٣٣٧]، جاء في تاج العروس الجواد السخي والسخيّة (ذكراً أو أنثى)

---

(٣٣٢) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٤.

(٣٣٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤٧، وانظر: السيوطي، الأشباه والنظائر ٣: ٢٨١.

(٣٣٤) التكوير: ٤.

(٣٣٥) السامرائي، معاني الأبنية: ١٦٧.

(٣٣٦) سيبويه، الكتاب ٣: ٦١٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٦٣.

(٣٣٧) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٤.

ويجمع على أجواد، وقالوا: فرس جواد للذكر والأنثى، أي رائع وجمعه (جياد)[٣٢٨].

ويظهر أمن اللبس بيّناً في هذه المسألة، إذ ميزوا بين جمع جواد ممن يعقل (أجواد) وجمع ما لا يعقل (جياد)، فخصّوا كل دلالة منهما ببناء في الجمع.

وبَنَوا (فُعَلا) على (فِعال) في الشذوذ، فقالوا: (رُبع ورباع) على غير قياس، والرَّبع: الفصيل ينتج في الربيع، وهو أولُ النتاج، وجمعه (رباع وأرباع) والرُّبُع أو الرُّبْع (جزء من أربعة) وجمعه (أرباع وربوع)[٣٢٩]، واتفاق (أرباع) في الدلالتين المختلفتين يشعر بوقوع اللبس، إذا لم تتوافر القرائن، فميزوا بين الدلالتين أن جمعوا (رُبعاً) على (رباع) وبذا حققوا أمن اللبس بـ (فِعال) بين الدلالتين المختلفتين.

وكسَّروا (فَعَلا) في الوصف على (فِعال) على غير قياس، نحو: (حَسَن وحِسان). ويظهر لي أنهم أجروا الوصف هنا مجرى الاسمية، فَجُمع بحكم الاسمية؛ لأنها أخفّ، ولستُ أستبعد أن يكون (فِعال) هذا جمعاً لـ (حَسِين) بوزن فعيل؛ لأنّ ورود (حَسَن وحَسين) في المفرد بمعنى واحد، يؤذن بأنهم جمعوا (حسيناً) لا (حَسَناً)، جاء في تاج العروس حَسَن وحِسان، وأصله قولهم: شيء حسن حسين؛ لأنه من حسن يحْسن. ويجوز أن يكون جمعاً لـ (حسين) ككريم[٣٣٠].

ونحو هذا جمعهم لـ (رتيمة ورتام)[٣٣١]، والرتيمة خيط يربط في الإصبع لتستذكر به الحاجة، وجمعه رتائم ورتام، والرَّتَمَة بوزن (فَعَلة) خيط يعقد في الإصبع للتذكير[٣٣٢].

---

(٣٢٨) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٣٢٧، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٨٥.

(٣٢٩) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٤٢، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٦.

(٣٣٠) الزبيدي، تاج العروس ٩: ١٧٥.

(٣٣١) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٤.

(٣٣٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١١٦، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٣٠٣.

ولمّا كان المعنى واحداً في (رَئمة ورتيمة) فقد غلّبوا (فَعَلة) المقيسة في (فِعال) على (فعيلة) لضرب من التخفيف، فكأنّهم جمعوا (رتمة) لا (رتيمة) على (رئام).

٧- بناء فُعّل والشذوذ:

يطّرد هذا البناء جمعاً لوصف على (فاعل) و (فاعلة) صحيح اللام[٣٣٣]، إلا أنّ ثمة ألفاظاً قد خالفت هذا الشرط، فممّا خالف شرط الوصف قولهم في جمع (خال) (خُوّل) و(غلاف) (غُلّف)[٣٣٤]، ويبدو لي أنّ جمعهم لـ (خال) على (خُوّل) جاء من قبيل الحمل على بناء المعنى، وكأنّ (الخال) بمعنى (صاحب) بوزن فاعل، ويعزّز هذا قول ابن الأعرابي[٣٣٥]: أنا خالُ هذا الفرس، أي صاحبها، ومنه قول الشاعر:

يصبّ لها نطافَ القوم سرّاً ويشهد خالُها أمرَ الزعيم

أمّا غِلاف فقد جمع على (غُلّف) إلا أنّ (فُعْلاً) هذا يكون جمعاً (لغلفاء) في الوصف كقولهم: قوس غلفاء[٣٣٦]، ومجيء الاسم والوصف على (فُعْل) يحدث لبساً، لهذا فرّقوا بينهما، إذ جنحوا بـ (غلاف) نحو (غُلّف) لتحقيق أمن اللبس بين جمع الاسم والوصف.

وتطالعنا المظانّ اللغويّة بـ (جمع أعزل على عُزّل، وهَجود وهُجّد، وسَروء وسُرّاء، وخريدة وخُرّد[٣٣٧]، فأفعل، وفَعول، وفعيلة لا تجمع على (فُعّل) ويبدو لي أنّ ما جُمع على (فُعّل) من أفعل وفَعول، وفَعيلة قد حمِل على معنى الفاعل فيه فكأنّهم جمعوا عازلاً وهاجداً وسارئاً، وخارداً، ومما يعزّز ما ذهبت إليه ما جاء في تاج العروس

---

(٣٣٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٦١، وانظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٤٩، والسامرائي: معاني الأبنية: ١٥٢.

(٣٣٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٠.

(٣٣٥) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣١١، وما بعدها.

(٣٣٦) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٣: ١٨١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٢٤١.

(٣٣٧) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٠، وانظر: الحملاوي، شذا العرف: ١١١.

أجري غُزّل مجرى خُسّر جمع حاسر لتقاربهما في المعنى[٣٣٨]، ومثله هجود بمعنى هاجد، جاء في تاج العروس (والهاجد والهَجود بالفتح المصليّ بالليل)[٣٣٩].

وقد سُمع من معتل اللام على (فُعّل) قولهم: غُزّى جمع غاز - وعليه قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَانُواْ غُزًّى ﴾[٣٤٠] - وعُفّى جمع عافٍ، وسُرّى جمع سارٍ[٣٤١]، وقد علّل ابن الأنباري هذا الخروج بقوله: (غُزّى جمع غاز على حد جمع الصحيح، فإنّ فاعلاً من الصحيح يجمع على فُعَّل نحو: شاهد وشُهّد)[٣٤٢]، فابن الأنباري يحمله على النظائر من الصحيح، ويبدو لي أنّ ما جمع من (فاعل) معتلّ اللام على (فُعّل) يحمل على مسوّغ التعادل في بنية الكلمة، فالقياس في الجموع السابقة (غُزاة، وعُفاة، وسُراة)، ولكن أسقطت تاء التأنيث، وعوّض عنها بتشديد عين الكلمة لحفظ التوازن فيها، ويعزز هذا ما نبه عليه الفرّاء بقوله: «خففوا الشديدة، وهم يريدونها، وزادوا في آخره الهاء، لتكون تكملة للحرف إذا نقص. فإذا شدّدوا سقطت الهاء، ولو قلت الرُعيّ في (الرُعاة) والعُفيّ في (العُفاة) لكنت مصيباً»[٣٤٣].

٨- بناء فُعّال والشذوذ:

يطرد هذا البناء - كفُعّل - جمعاً لوصف على فاعل صحيح اللام[٣٤٤]. وارتأى الدكتور عبد الصبور شاهين أن لا فرق بين (فُعّل) و(فُعّال) إلا في طول فتحة العين في فُعّال، وقصرها في (فُعّل)، وأنّ طول الحركة تطور عن قِصرها[٣٤٥].

---

(٣٣٨) الزبيدي، تاج العروس ٨: ١٥.

(٣٣٩) الزبيدي، تاج العروس: ٢: ٥٤٣.

(٣٤٠) آل عمران: ١٥٦.

(٣٤١) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣١. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٦١، والحملاوي، شذا العرف: ١٠٣.

(٣٤٢) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٢٢٧.

(٣٤٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٥٠١.

(٣٤٤) شاهين، المنهج الصوتي ١٣٧، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٤٨.

(٣٤٥) شاهين، المنهج الصوتي: ١٣٧، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٥٢.

وبالشروط السابقة فقد شذّ قول الشاعر في جمع (صادَة) على (صُدّاد)[346]:

أبصـارُهُنَّ إلى الشّـبّان مائلـة وقـد أراهُـنَّ عنّـي غيرَ صُـدّاد

وعلّل هذا الشذوذ بالقول: «والظاهر أنّ الضمير للأبصار لا للنساء، فهو جمع صادّ لا صادّة»[347]، ويظهر لي أنّ ورود (صُدّاد) على غير قياس في الشعر، اقتضته لغة الشعر التي تعتمد الموسيقا، فالبيت على البحر البسيط (مستفعلن فاعلن..) فلو جاء بالقياس (صوادّ) لانكسر البيت الشعري؛ لذا فإن الضرورة الشعرية ألجأت الشاعر لمثل هذا الخروج، ويعزز هذا قول الدكتور فاضل السامرائي: «إنّ العربي قد يضطره شعر أو سجع إلى أن يستعمل أكثر من جمع لمعنى واحد أو أن يأتي بلفظ على غير قياس فإنّ لغة الشعر لغة خاصة»[348].

وممّا جاء في النثر جمعهم (سَخْل بمعنى الضعيف على (سُخّال)، والسَّلَف بمعنى القرض على (سُلاّف)[349]، على غير قياس، إذ يقتضي القياس فيهما أن تكونا على (أسلاف وسِخال)، إلا أنّ مجيء القياس على (أفعال)، و(فِعال) يُحدث لبساً إذا لم تتوافر قرينة المعنى، (فالسخلة) اسماً، تطلق على ولد الشاة ما كان من المعز، وتجمع على (سِخال) وقالوا في الوصف: رجال سُخْل وسُخّال[350]، فلو جاء بالوصف منه على (فِعال) قياساً؛ لالتبس بـ (فِعَال) اسماً، لذا فرّقوا بين الاسم والوصف، بأن أخرجوا الوصف نحو (فُعّال) لتحقيق أمن اللبس بين الاسم والوصف في الجمع، ومثله (السَّلَف) بمعنى القرض، فقد جُمع على (سُلاّف) على خلاف القياس، ولست أنكر ورود القياس فيه على (أسلاف) ولكن عدم توافر القرينة يحدث لبساً في دلالة

---

(٣٤٦) الأزهري، شرح التصريح ٢: ٣٠٨، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٦٢، وأبا السعود، الفيصل: ٦٠.

(٣٤٧) ابن هشام، أوضح المسالك ٢: ٣٦١، وانظر: الأزهري، شرح التصريح ٢: ٣٠٨.

(٣٤٨) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٣٣.

(٣٤٩) أبو السعود، الفيصل ٦٠، ٦١.

(٣٥٠) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٧٣.

الجمع. (فأسْلاف) كذلك تقع جمعاً قياسياً (لِسِلْف) بمعنى (من الرجل زوج أخت امرأته) [351]. ففرّقوا بين الدلالتين في الجمع، فجنحوا بـ (سَلَف) نحو: (سُلاّف) لتحقيق أمن اللبس بين دلالتي الجمع عندما لا تتضام قرائن السياق.

٩- بناء (فِعَلة) والشذوذ:

يطّرد هذا البناء في اسم صحيح اللام على وزن (فُعَال) [352]؛ إلا أنّ العرب قد جمعت فيه (فِعْلاً) على غير قياس، نحو: دِيَكَة وكِيَسَة، وفِيَلَة، وكِيَرة، وزِيَرة، وقِرَدة، وعِلَجة، وحِسَلة، وقِطَطة، وهِرَرَة [353].

فَدِيَكة جمع ديك، (والدِيْك) يطلق في الغالب على الذكر وقد أطلق على الأنثى قالوا: (زَقَت الديك بصوتٍ زَقّاً، لأنّ الديك دجاجة) [354]، وجمع الديك على (دُيُوك وأدْيَاك) في دلالته العامة الشاملة للذكر والأنثى، ولمّا أرادوا (الديك) مذكّراً جمعوه على (دِيَكة)، ووزن (فِعلة) يتحقق فيه أمن اللبس بين دلالة العموم، ودلالة الخصوص، وقد رأى سيبويه أنّ (فِعْلاً) إذا كانت عينه ياء، فيجوز أن يكون الأصل فيه (فُعْلاً) ولكن كُسِر لمناسبة الياء «وقد يجوز أن يكون ما ذكرنا (فُعْلاً) يعني أنّ الفيل يجوز أن يكون أصله (فُعلا) كُسِر من أجل الياء، كما قالوا: أبْيَض وبِيَض» [355].

(كِيَسَة) جمع كِيسٌ ما تحفظ فيه الدراهم، وجمع في القياس على (أكياس)، والكَيَس ضد الحمق، قالوا: وأكاست جاءت بأولاد أكياس [356]، فبناء (أفعال) في كل

---

(٣٥١) الزبيدي، تاج العروس ٦: ١٤٣، ١٤٤. وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٥٣.

(٣٥٢) عبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٤٩، وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: ١٣٨، والحملاوي، شذا العرف: ١١١.

(٣٥٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٥، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥٨.

(٣٥٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٠٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ١٣٤.

(٣٥٥) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩٢.

(٣٥٦) الزبيدي، تاج العروس ٤: ٢٣٨.

من (كِيس) و(كَيس)، مُلبس في دلالته إذا لم تتوافر القرينة، لذا حققوا أمن اللبس أن جمعوا (كِيساً) على (كِيَسة).

وقالوا: (فِيَلة) في جمع (فِيْل) ويجمع في القياس على (أفيال، وفُيول) ويجمع على هذين البناءين (فِيْل) في المجاز فيما يطلقونه على الثقيل الخسيس[357]، ولما كان الجمع القياسيّ يوقع لبساً في الدلالة إذا تجرّد عن السياق، جمعوا (فِيْلا) بمعنى الحيوان المعروف على (فِيَلة) ليحققوا أمن اللبس بين الحقيقة والمجاز.

(كِيَرة جمع كِيْر) وهو الزقّ ينفخ فيه الحدّاد، والكُوْر الرَحْل، وكلاهما يجمع في القياس الوارد (كِيْران)[358]، واتفاقهما في (فِعْلان) على اختلاف دلالتيهما يوقع في الإبهام، فَعَدلوا بـ (كِيْر) نحو: (كِيَرة) ليحققوا أمن اللبس.

وزِيَرة جمع (زِيْر) الرجل المُحبّ لمجانسة النساء، ويجمع في القياس على (ازوار)، (وأزْوار) جمع قياسيّ لـ (زَوْر) وهو وسط الصدر[359]. (فأفعال) القياسيّ مُلْبس للدلالة إذا لم تتوافر القرائن، فعمدوا إلى (زِيْر) وجعلوه على (زِيَرة) ليتحقق أمن اللبس في هذه المسألة.

أما (قِرَدة جمع قِرد)، فقد أنكر سيبويه ورود (أقْراد) فيه، إلا أنّ المعجمات ذكرت (أقراداً، وقروداً) المقيسين في قِرد[360]، وجعل سيبويه مجيء (قِرَدة) في قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ ﴾[361] من باب الاستغناء «أما القِردة فاستغني بها عن أقْراد»[362]، ورأى الدكتور عبد الصبور شاهين أن (فِعْلا) مقيس في (فِعَلة)، ومنه قِرد وقِردة[363]، والذي يتراءى لي أنّ المسألة من قبيل تحقيق أمن اللبس

---

(357) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٦٨.

(358) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٣٠، ٥٣٣، وانظر:الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٢٩، وما بعدها.

(359) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٤٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٤٥، ٢٤٧.

(360) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٦٤، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٢٧.

(361) الأعراف: ١٦٦.

(362) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٧٥.

(363) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٨.

بين جمع (قِرْد، وقُرْد)، فالقُرْد، دويبة تشبه القُراد تجمع على أفعال، وفعول[٣٦٤]، وهمـا جمعان قياسيّان لـ (قِرد) والتجرّد فيهما عن سياق الكلام يلبس الدلالة فيهما، فعدلـوا بـ (قِرد نحو قِردة) لتحقيق أمن اللبس.

(وعِلَجة) جمع عِلج، والعِلجُ الحمار، أمّا (العَلَـج) فـهو أشباه النخـل، والجمـع القياسيّ فيهما (أعلاج) وجُمع (العِلْج) على (عُلوج)، و(العُلُوج) يقع مصدراً للفعل (عَلَج) بمعنى غلُظ[٣٦٥]، ولما كان اللبس غير مـأمون في (أعـلاج وعلـوج) صـدروا بـ (عِلْج) نحو عِلَجة ليحققوا أمن اللبس بينه وبين العَلَج، والمصدر عُلُوج.

(حِسَلة) جمع حِسل ولد الضبّ، ويجمع علـى أحسـال، وحُسـول، وحِسْـلان، وحِسَلة، والحِسْل الأبد يجمع على (أحسال وحُسول) والحَسْل النبـق، ويجمـع علـى (حسول وحِسْلان)[٣٦٦] (ففعول) تلتقي فيها ثـلاث دلالات، وحِسْـلان تلتقـي فيـه دلالتان، فأمن اللبس غير مأمون بين هذه الدلالات إذا تجرد فيها، فجمعوا (الحِسْل) بمعنى ولد الضبّ على (حِسْلان) ليفرّقـوا بينـه وبـين جمـع (حِسْـل) بمعنـى الأبـد، وجمعوه أيضاً على (حِسَلة) ليفرقوا بينه وبين جمع (حَسْل)وبذا يحققون أمـن اللبـس في هذه المسألة.

(القِطَطَة) جمع (قِطّ) الحيوان المعروف، وجُمع على (قِطاط)، وجمعـوا (القطَـطَ) الشعر الجَعْد على قِطَاط[٣٦٧]، واتفاق المفردتين في (قِطَاط) يؤذن بوقوع اللبس في حـال عدم توافر القرائن، فجمعوا (القِطّ) على (قِطَطَة) ليحققـوا أمـن اللبـس، ومثـل هـذا جمعهم (هِرّ) على (هِرَرَة) ولم يسمع له غير هذا الجمع[٣٦٨]، ويبدو لي أنهم قد اسـتغنوا عن الجمع القياسيّ فيه، وكأنهم حملوه على (قِطَطَة)؛ لأنّ المعنى فيهما واحد.

---

(٣٦٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٦٤، وما بعدها.

(٣٦٥) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٧٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٠٠.

(٣٦٦) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢٧٨، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٥٧

(٣٦٧) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٨٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٢٠٧، ٢٠٩.

(٣٦٨) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٦١٧.

وكسّروا (فَعْلا) على (فِعَلَة) على غير قياس، نحو (طَوْد وطِودَة)[٣٦٩]، وجمع في القياس على (أطواد، وطِواد)، ويجمع على (طِواد) (الطاد) الثقيل، ومن المجاز الأطواد الأسنمة[٣٧٠]، واشتراك المعنى الحقيقيّ والمجازي في الجمع القياسي يوقع اللبس، فحققوا أمن اللبس بين هذه الدلالات أن أخرجوا (الطود) نحو (طِودة) ليتحقق أمن اللبس.

(ثِوَرة) جمع (ثور)، والثور ذكر البقر، والثور قطعة من الأقط ويجمع الثور بمعنى القطعة من الأقط على (ثِوَرة وأثـوار)، ويجمع الثَّوْر بمعنى ذكر البقر على (أثوار، وثِوَرة، وثِيَرة، وثِيار، وثِيْرَان)[٣٧١]، وفرّقوا بين الثور من الأقط، والثور من ذكر البقر أنْ خصّوا (ثِوَرة) بالأقط، (وثِيَرة) ذكر البقر، قال هذا أبو العبّاس المبرّد: «إنما قالوا: ثيرة ليفرّقوا بين الثور من البقر، وبين الثور من الأقِط»[٣٧٢].

ولكنّ (ثِوَرة) و (ثِيَرة) على (فِعَلَة) شاذّ في كليهما، ويبدو لي أنهم غلّبوا «ثُؤْرا» بمعنى ثور[٣٧٣]، على (ثَوْر) بوزن (فَعْل)، بعد أنْ سهّلوا الهمز؛ لأنّ (فُعْلاً) مقيس في (فِعَلة).

(زِوَجَة) جمع زَوْج بمعنى البَعْل، ويجمع زَوْج على (أزْواج)، ومما يجمع على (أزواج) (زَوْج) بمعنى الصنف والنوع من كلّ شيء، إذ يقال عندي من هذا أزواج، أيْ أمثال[٣٧٤]، والتقاء الدلالتين في الجمع القياسيّ (أفعال) إذا انعدمت القرينة، يوقع اللبس والإبهام، لذا خصّوا (زَوْجاً) بمعنى (البَعْل) بـ (زِوَجة)، وذلك بيّن في قولهم: امرأة كثيرة الزِوَجة، أي الأزواج[٣٧٥]، وبهذا حققوا أمن اللبس بين الدلالتين.

---

(٣٦٩) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥٧.

(٣٧٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣١٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٠٩.

(٣٧١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٨٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٧٩.

(٣٧٢) ابن جني، المنصف ١: ٣٤٦.

(٣٧٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٨٣.

(٣٧٤) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٥٥.

(٣٧٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٩٣.

(تِيَسة) جمع تَيْس على غير قياس؛ وسُمِع في جمعه، أَتْياس؛ وتُيوس ؛ وأَتْيُس، ومَتْيوساء[٣٧٦]، ويبدو لي أنّ هذه الجموع تحمل على لغة بعض الأقوام ؛ لأنّ الخروج فيها لايؤذن بخصوصيّة في المعنى، أو خفّة في الدلالة .

(نِيرة) جمع (نار) وتجمع في القياس على (أنوار، ونيران)، ويجمع (النُور) على نيران، و(النَوْر) الأبيض من الزهر على (أنوار)[٣٧٧]، واتفاق هذه الدلالات المختلفة في الجمع القياسيّ، وانعدام القرائن يشير إلى وقوع اللبس، فحقّق أمْن اللبس أن جمعوا (النار) على (نِيرة) ليفرّقوا بينها وبين النُوْر والنَوْر.

وجمعوا (فأرا) على (فِئَرة)، والفأر الذكروالأنثى، والفُؤَر كصُرَد، ويجمع (الفأر والفُؤَر) على (فِئْران)[٣٧٨] في القياس، و(فِئْران) جمع قياسيّ لـ (فُؤَر) وتبدو فيه خصوصيّة المذكّر، فإذا أرادوا الدلالة العامّة للمذكّر والمؤنّث في (فأر) قالوا: فِئَرة.

(عِرَشَة) جمع (عَرْش)، والعَرْش سرير الملك، وسقف البيت، وركنه، ويجمع كُلّ ذلك على (عُرُوش، وعُرْش، وأعراش وعِرَشَة)[٣٧٩] هذا في المعنى الحقيقيّ، أمّا العَرْش بمعانيه المجازيّة، فيلتقي مع المعنى الحقيقيّ في (عُرُوش، وعُرْش، وأعراش)[٣٨٠]، وكأنّهم فرّقوا بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ أن خصّوا الحقيقيّ بـ (عِرَشَة).

(قِعَبة) جمع (قَعْب) القدح الضخم، ويُجْمَع على (أَقْعُب) و(قِعَاب)، و(القَعْب) من الكلام - على المجاز - غوره يجمع على (أَقْعُب) و(قِعَاب)[٣٨١]، ومجيء القياس فيهما على (أَفْعُل وفِعَال) يُلْبِس الدلالة، إذ انعدمت القرينة، فحقّقوا أمْن اللبس بينهما أن جمعوا المعنى الحقيقيّ (قَعْب) على قِعَبة.

---

(٣٧٦) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٨٨، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٤٩.

(٣٧٧) الزبيدي، تاج العروس ٤: ١١٦.

(٣٧٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٠٦؛ وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٤٦٢.

(٣٧٩) الزبيدي، تاج العروس ٤: ٣٢١ وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٢٧٨.

(٣٨٠) الزبيدي، تاج العروس ٤: ٣٢١، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٢٧٨.

(٣٨١) الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٣٥؛ وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١١٨.

(شِقَبَة) جمع (شَقْب) وهو المهواة بين جَبَلين، أو الصدع، ويجمع في القياس على (شَقُوب وشِقَاب)، وعلى هذين يجمع (الشَّقْب) بمعنى الشجر[٣٨٢]، ولما ألبست الدلالة في الجمع القياسيّ، جمعوا (شَقْباً على شِقَبَة) ليحقّقوا أمْن اللبس.

أمّا (غِرَدَة، وجِبَأة) جَمْعُ غَرْد، وجبء لضرب من الكمأة، فيبدو لي أنّهم استغنوا بـ (فِعَلة) غير المقيس عن الجمع القياسيّ. أمّا الأجْبُؤ فجمع جَبْء بمعنى الحُفْرة يستنقع فيها الماء، وليس جمعاً لـ (جَبْء) بمعنى الكمأة[٣٨٣].

ومما عُدّ شاذاً في باب (فِعَلة) جمعهم لـ (فُعْل) فيه على غير قياس، نحو: (طُنْب، وطِنَبة)[٣٨٤]، والطُنْب حبل يُشدّ به البيت، ويجمع على (أطْناب)، والطُنْب عرق الشجر وجمعه (أطْناب)[٣٨٥]، و(أطناب) القياسيّ على اختلاف دلالتيه، إذ انعدمت القرينة فيه، وقع اللبس، ففرّقوا بين الدلالتين أنْ جمعوا (الطُنْب) بمعنى الحبل على (طِنَبَة).

وكسّروا (فَعَلا) على (فِعَلة) في قولهم: (ذكَر وذِكَرة)، الذَكَر ضد الأنثى، والذَكَر عضو التناسل، وجُمعا على (ذكور، وذِكار، وذُكْران)، والذِكْر الصيت يجمع على (أذْكار، وذِكَار، وذُكور)[٣٨٦]، ويبدو لي أنّ اختلاف الدلالات دفع إلى اختلاف أبنية الجمع، فكأنّهم حقّقوا أمْن اللبس بين (ذَكَر) بمعنى ذكر التناسل، و(ذكَر) ضد الأنثى أن جمعوا الأخير على (ذُكْران)، وعليه قوله تعالى: ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾[٣٨٧]، أمّا (ذِكَرَة) بوزن (فِعَلة) فقد ميّزوا بها (الذَكَر) عن (الذِكْر).

١٠ - بناء فَعَلة والشذوذ:

يطّرد بناء (فَعَلة) في وصفٍ، على فاعلٍ صحيح اللام، لمذكّر عاقل[٣٨٨]،

---

(٣٨٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٨٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٣٢٣.

(٣٨٣) الزبيدي، تاج العروس ١: ٥٠ و ٢: ٤٤٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٢٠.

(٣٨٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع. ٥٨.

(٣٨٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٩٨. وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١. ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣٨٦) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٢٧، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٥.

(٣٨٧) الشعراء: ١٦٥.

(٣٨٨) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٥٩.

ومع هذه القيود إلا أنّ ثمّة مفردات قد خرجت على هذه القيود، وجمعت على (فَعَلة).

فقد سُمِع خبيث وخَبَثة، وصَعِق وصَعَقَة، ويتيم ويَتَمة، وسيّد وسادة، وناعق ونعقة، وآكّار وأكَرة[389]. ويتراءى لي في أمر هذه المسألة أنها تُحمل على معنى البناء دون اللفظ، فما جاء منها على (فعيل) فقد غُلِّب فيه معنى «فاعل» على بناء (فعيل) الظاهر في اللفظ كخبيث وخبثة، ونحوه ما جُمِع من (فَعِل) كصَعِق وصَعَقة، فهو محمول على معنى فاعل في (صَعِق)، أمّا نَعَقة جمع (ناعق) لغير العاقل فقد غُلِّب فيه معنى العاقل؛ لأنّ الناعق في الأصل هو الراعي الذي ينعق بغنمه[390]، ومثله آكّار وأكَرة، فآكّار فيه معنى آكر فغلّب عند الجمع على فَعَلة، ويعزّز هذا ما جاء في القاموس المحيط «أكَار جمع أكَرة كأنه جمع آكر في التقدير»[391].

١١- بناء فُعَلة والشذوذ :

تطّرد هذه الصيغة في وصف عاقل على وزن «فاعل» معتلّ اللام، وعلى هذا جاء قول سيبويه: «ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام، يجيء على (فُعَلة)، نحو: غزاة وقضاة»[392].

وقد ردّ الفرّاء قول البصريّين من أنّ (فاعلاً) صحيح اللام في الوصف يجمع على (فَعَلة)، وإن كان (فاعل) معتلّ اللام يجمع على (فُعَلة)، «وليس ذلك كما قالوا: لأنّا قد وجدنا (سَرِيًا) من قوم (سَرَاة)، فلو كان كما قالوا: لقيل (سُراة)، فتجنّبوا الجمع على (فُعَلة)، ولكنّهم قالوا: في ذوات الياء والواو، وهم يريدون مثال «صُوّم» فثقل عليهم أن يشدّدوا العين وبعدها ساكن كأنّه ألف إعراب

(٣٨٩) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٥٦.

(٣٩٠) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٧٨.

(٣٩١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٦٥.

(٣٩٢) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣١؛ وشاهين، المنهج الصوتي: ١٣٨؛ والحملاوي، شذا العرف: ١١٠.

فخففوا الشديدة وهم يريدونها، وزادوا في آخره الهاء، فمن التشديد قولـه تعالى: ﴿أوَكانوا غُزّى﴾[٣٩٣].

ومما كُسِّر علـى (فُعَلـة) علـى غـير قيـاس قولهـم: كمـيّ وكمـاة، ورذيّ، ورُذاة (ضعفاء)، وحُمَة وحُمَاة (السمّ أو إبرة العقرب)، وبازي وبُزاة، وهادر وهُدَرة، ودُجَة ودُجاة، وبُرَة وبراة (حَلَق تجعل في أنف البعير)[٣٩٤].

ويظهر لي أنّ (كُماة، ورُذاة)، ومفردهما (كمـيّ، ورذيّ) بـوزن فعيـل، قـد غُلِّب فيهما بناء المعنى في «فعيل» بمعنى فاعل، فكأنّهم قـالوا: (كـامٍ وراذٍ)، أمّـا (بازٍ وبُزاة) لغير العاقل، فقد حُمل على الأصل؛ فقد قالوا: بزا الرجل يبزو فهو بازٍ إذا قهر، قال ابن خالويه ومنه سُمّي البازي[٣٩٥]، لذا فقد غلّبوا الأصل الدّال على مَنْ يعقل على الفرع الدّال على مـا لا يعقـل لضـرب مـن التخفيـف؛ لأنّ الأصل أخفّ عليهم من الفرع، وأمّا (هُدَرة) جمع هـادر فلـم تَرِد إلا عـن ابـن الأعرابيّ، جاء في تاج العروس «أمّا هُدَرة بالضم فلا يوافق مـا قالـه النحويّـون لأنّ هذا بناءٌ من الجمع لا يكون إلاّ للمعتلّ دون الصحيـح نحـو غـزاة وقُضـاة، اللـهمّ إلاّ أن يكـون اسمـاً للجمـع والـذي روى هُـدَرة بـالضم إنّمـا هـو ابـن الأعرابيّ، وقد أُنكر ذلك عليه»[٣٩٦].

ويبدو لي أنّ مَنْ ضمّ (هُدَرة) بوزن (فُعَلَة) فقد جاء به على لغة أهل الباديـة الذين يميلون إلى الضمّ، والضمّ من خصـائص النطـق البـدوي[٣٩٧]، وقـد أخضـع الدكتور عبدالفتاح الحموز هذا الشذوذ إلى باب التغليـب مـن تغليـب بنـاء علـى آخر[٣٩٨].

---

(٣٩٣) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٥٠١.

(٣٩٤) أبو السعود، القبص في ألوان الجموع: ٥٤.

(٣٩٥) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٦.

(٣٩٦) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٦١٥.

(٣٩٧) شاهين، المنهج الصوتي: ١٩٠.

(٣٩٨) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ١٥٣.

وأمّا جَمعُ حَمَة على (حُماة)، و(بُرَة وبراة) و(دُجة ودجاة) فلست أستبعد أن يكون من قبيل التصحيف، وكأنّ التاء المربوطة الظاهرة في نهاية الجمع هي تاء مفتوحة، وأنّ هذه الكلمات قد جُمِعَت جمع مؤنث سالماً، ويعزّز هذا ما ورد في تاج العروس، «براة هكذا في النسخ والصواب بالتاء المطوّلة»[399].

١٢- بناء فُعَلاء والشذوذ :

ويطّرد (فُعَلاء) جمعاً لـ (فعيل) في وصفٍ لمذكّر عاقل بمعنى فاعل، أو مُفْعِل، وما دلّ على سجيّة مدح أو ذمّ من فُعَال أو فاعل، غير مضاعف، ولا معتلّ اللام[400].

وممّا سُمِع على فعيل بمعنى مفعول قولهم: قتيل وقتلاء، وشهيد وشهداء، وأسير وأسراء، وسجين وسجناء، ودفين ودفناء[401]، وجاء شيء من هذا في محكم التنزيل قال تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَـٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّـٰلِحِينَ ﴾[402].

ويقتضي القياس في المفردات السابقة أن تكون على (فَعْلى) لدلالة هذا البناء على الهلاك، وما يبتلى به الإنسان من مصائب، إلاّ أنّ العدول فيها نحو: فُعلاء -كما يبدو لي- إنّما جاء من تغليب بناء اللفظ الظاهر (فعيل) على دلالة (فاعل) فيه، وكأنّهم لم يراعوا شرط معنى (فاعل) في (فعيل) عند جمعها على فُعَلاء؛ «لأنّ هذا الوزن أو البناء مختصّ بالأمور المعنويّة»[403]، ويعزّز هذا القول ما نصّ عليه سيبويه «وسمعنا من العرب من يقول قتلاء يشبّهه بظريف وظرفاء؛ لأنّ البناء والزيادة مثل بناء ظريف وزيادته»[404]، فهذه الألفاظ تحمل على نظائرها ممّا

---

(٣٩٩) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٤، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢٦٣.

(٤٠٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢:٤٦٨، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٦٥، وشاهين، المنهج الصوتي: ١٤٠، وأبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧١.

(٤٠١) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٢.

(٤٠٢) النساء: ٦٩.

(٤٠٣) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٦٧.

(٤٠٤) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤٧.

صحّت فيه شروط الجمع على فُعَلاء. وقد جُمع «ناظر» على «نظراء» دون أن يدلّ على سجيّة وغريزة كشاعر وشعراء، إلاّ أنّ المعجمات اللغويّة قد ضمّت «ناظراً إلى جانب نظير» وجمعهما نظراء[405]، ويبدو لي أنّهم غلّبوا بناء (فعيل) على (فاعل) عند الجمع على (فُعلاء)؛ لأنهم أرادوا أن يكون (ناظر) وصفاً ثابتاً، وثبات الوصف لا يكون إلاّ في (فعيل)؛ لأنّ (فاعلاً) وصف طارىء. ولو أرادوا الوصف الطارىء لما جمعوا «ناظراً على نظراء». وبذا يحقّقون أمْن اللبس بين الوصف الثابت والوصف الطارىء بالجمع على (فُعَلاء) المتعلق بالغرائز الثابتة.

ونقل عبّاس أبو السعود أنّ العرب قد جمعت (فِعْلاً) على (فُعَلاء) على خلاف القياس نحو: خِلْم وخلماء، وصِهْر وصهراء، وخِلْص وخلصاء[406]، الخِلْم، الصديق وكذلك الخِلْص. قال ابن سيده: «وعندي أنّ (خلماء) إنّما هو على توهّم خليم»[407].

ويبدو لي أنّها نُقلت إلى بناء (فُعَلاء) على غير قياس؛ لأنّه بناء مختصّ بالأمور المعنويّة؛ لذا غلّبوا في هذه الألفاظ (فعيلاً) على (فِعْل) حملاً لها على نظائرها في المعنى نحو: صديق.

وممّا سُمِع شاذاً قولهم في سَمْح سمحاء، وجبان جبناء، ورسول رُسلاء[408]؛ لأنّ فَعْلاً، وفَعَالاً، وفَعُولاً ليس ذا بابها، والذي أراه أنّ هناك تناقلاً بين أوزان الصفة المشبّهة فـ (فَعْل) و(فَعَال) من أوزان الصفة المشبّهة ومثلهما (فعيل)، ولعلّهم عند الجمع قد غلّبوا فيهما «فعيلاً» لكثرة دورانه، وثباته في الوصف، ويعزّز هذا قول سيبويه: «وقالوا: جَبَان، وقوم جبناء شبّهوه بفعيل؛ لأنّه مثله في الصفة والزنة والزيادة»[409]، على أنّ المعجمات اللغويّة قد نصّت على ورود (فعيل) مفرداً هاتين

---

(٤٠٥) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٢: ١٤٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٧٤.

(٤٠٦) أبو السعود، الفيصل: ٧٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٨٣، و ٣: ٣٤٤، و ٤: ٣٨٩.

(٤٠٧) الزبيدي، تاج تالعروس ٨: ٢٨٣.

(٤٠٨) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٣.

(٤٠٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٩.

اللفظتين[410]، ونحوهما رسول: فقد ورد (رسول، ورسيل)[411]، فورود «فَعيل» فيه تغليب لظاهر اللفظ على معنى (فاعل) حملاً له على نظائره مما صحّ فيها شرطُ الجمع على فُعَلاء.

وجمعوا (فعيلة) على (فُعَلاء) على غير قياس، سُمِع خليفة وخلفاء، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ جَعَلَكُمۡ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعۡدِ قَوۡمِ نُوحٍ ﴾[412]، وأوّل مَنْ فسّر هذا الخروج - في حدود ما أعلم- سيبويه «وقالوا: خلفاء من أجل أنّه لا يقع إلاّ على مذكّر فحملوه على المعنى، وصاروا كأنّهم جمعوا (خليف) حيث علموا أنّ الهاء لا تثبت في تكسير»[413]، وقال الأخفش في تعليقه على (خلفاء) في الآية الكريمة السابقة: قالوا: خلفاء، وكُلّ جائز وهو جماعة الخليفة[414]، ومثل خلفاء: جمعهم لفقيهة على فقهاء، وسفيهة وسفهاء، وفقيرة وفقراء[415]، قال ابن سيده: «وعندي أنّ قائل فقهاء من العرب لم يعتدّ بهاء التأنيث»[416]، وعلّل عبّاس أبو السعود هذا الخروج في هذه الألفاظ بالحمل على التذكير[417]، فالألفاظ السابقة غُلّب فيها معنى التذكير، على ظاهر التأنيث في اللفظ؛ لأنّ التذكير أخفُّ من التأنيث.

---

(٤١٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٠٨. وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٦٦، وما بعدها و ٩: ١٥٩.

(٤١١) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٤٤.

(٤١٢) الأعراف: ٦٩.

(٤١٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٦، وانظر: السيوطي، همع الهوامع ٦: ١٠٤.

(٤١٤) الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ت. د. فائز فارس، المطبعة العصرية، الكويت ط١، ١٩٧٩م.

(٤١٥) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٢.

(٤١٦) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٤٠٢.

(٤١٧) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٢.

١٣- بناء أفْعِلاء والشذوذ:

يطّرد هذا البناء للجمع في وصف لمذكّر عاقل على زنة فعيل بمعنى فاعل، بشرط كون اللام فيه معتلّة، أو مضاعفاً، وقد خرجت بعض الألفاظ على هذه الشروط. فَعُدّت شاذة في هذا الباب، فقد سُمع (نصيب وأنصباء، وخميس وأخمساء، وربيع وأربعاء، وهيّن وأهوناء، وبيّن وأبيناء، وطريق وأطرقاء، وليّن وأليناء، وصديق وأصدقاء، وقسيم وأقسماء، وبريء وأبرياء)[٤١٨].

وقد أدرجت هذه المفردات في هذا البناء على أنها أوصاف، وحقيقة الأمر أنّ بعضها قد جاءت أسماءً، وجاء الجمع فيها على القياس، نحو: نصيب وأنصبة، وخميس وأخمسة، وربيع وأربعة، وطريق وأطرقة، وفريق وأفرقة؛ لهذا جاء في تاج العروس، «أبرياء مثل أنصباء في نصيب، ولو مثّله بأصدقاء كان أحسن؛ لأنّ الصديق صفة مِثْله بخلاف النصيب فإنّه اسم وكلاهما شاذّ مقصور على السماع»[٤١٩].

ويبدو لي أنّ هذه الأسماء قد حُملت على نظائرها من الصفات بوزن (فَعِيْل) دون مراعاة شرط اعتلال اللام؛ وبذا غُلّبت عموميّة البناء على خصوصيّة الشرط.

أمّا (أهوناء، وأبيناء، وأليناء) فيبدو لي أنّها نُقلت من بناء (فُعَلاء) القياسيّ فيها -ولم يسمع- إلى (أفْعِلاء) على غير قياس؛ لتحقيق نكتة التخفيف، فلو جاءت هذه الألفاظ على (هُوَناء، وبُيَناء، ولُيَناء) لَثَقُل اللفظ لاجتماع الضمّة مع الواو، أو الياء، ويعزّز هذا قول سيبويه: «وقالوا: هيّن وأهْوِناء، فكسّروه على أفْعِلاء كما كسّروا فاعلاً على فُعَلاء، ولم يقولوا: هُوَناء، كراهيّة الضمّة مع الواو فقالوا ذا، كما قالوا: أغنياء حين فرّوا من غُنَياء»[٤٢٠].

---

(٤١٨) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤٣، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ٦: ١٠٥، والأزهري، شرح التصريح ٢: ٣١٢، وأبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٤.

(٤١٩) الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٥.

(٤٢٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤٣.

ومما يدور في فلك التخفيف جمعهم لـ (بريء) على (أبرياء)، ويبدو لي أنهم قد خففوا (بريء) إذ لم يحققوا الهمز فيه، فقالوا: بريّ، وجمعوه على (أبرياء) وقد تحقق فيه شرط الصرفيين للجمع، ويعزز هذا أن القزاز قد حكى بريّ[٤٢١].

أمّا جمع ظنين على (أظنّاء) على غير قياس؛ فلأنّ (فعيلاً) بمعنى مفعول لا تجمع على (فُعَلاء ولا أفعلاء) إذ بابه (فَعْلى)، ويبدو لي أنّ تحقيق أمن اللبس بيّن في هذه المسألة، فالظنين المتهم يجمع على القياس فيقال: ظَنْى، وأمّا الظنين بمعنى الضعيف فيجمع على (أظنّاء) على غير قياس[٤٢٢]، وبالجنوح نحو (أظنّاء) تحقّق أمن اللبس بين دلالتيّ ظنين عند الجمع. أمّا جمعهم لصديق على أصدقاء، وقسيم على أقسماء) فَيُحمَل على النظير من المعتلّ زنة دون مراعاة شرط الاعتلال في اللام؛ لأنه سُمع الجمع القياسيّ في (صديق على صُدَقاء)[٤٢٣].

١٤- بناء فُعْلان والشذوذ:

يطّرد هذا الجمع في اسم على (فَعْل) و(فَعَل) صحيح العين وغير مضاعف، و(فعيل)[٤٢٤]، ولكنّ هذه الشروط لم تكن مانعة، فقد خرجت بعض الألفاظ على هذه الشروط، فتتبعها النحويّون والتصريفيّون، وحفظوها في مظانّهم اللغويّة.

ومما جُمِعَ شذوذاً على (فُعْلان)، أعمى وعميان، وأعور وعُوران، وأعرج وعُرجان، وأقرع وقُرعان، وأصلع وصُلْعان، وأصمّ وصُمّان، وأسود وسُودان[٤٢٥]. وبناء (أفعل) في هذه الألفاظ دالّ على عيوب مستديمة، لا يمكن الفكاك منها، حتّى أصبحت هذه الأوصاف بمنزلة الأسماء؛ لجريانها مجرى الأسماء، ويبدو لي أنّ هذه المسألة تدور

---

(٤٢١) الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٤.

(٤٢٢) المصدر السابق نفسه ٩: ٢٧٢.

(٤٢٣) المصدر السابق نفسه، ٦: ٤٠٤.

(٤٢٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٩ وما بعدها وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: ١٤٠، والسامرائي، معاني الأبنية: ١٥٦.

(٤٢٥) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٠، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية: ١٥٦ وما بعدها.

في فلك التخفيف؛ لأنّ الأسماء أخفّ عليهم من الصفات، فهذا النقل من الوصفيّة إلى الاسميّة، استدعى تغليب حكم بناء الاسم على حكم بناء الوصف، بعد إسقاط الحرف الزائد من (أفعل) عند الجمع، وكأنّهم جمعوا بناء (فَعَل)، ويعزّز ما ذهبت إليه من جريان هذه الأوصاف مجرى الأسماء، أنّ العرب قد سمّت (الأعور، والأعرج، والأقرع...)[426]، ويدور في فلك هذا المعنى قول الدكتور فاضل السامرائيّ: «وأنّ ما جُمع من الصفات هذا الجمع فلقربه من الاسميّة، أو لإرادة الاسميّة، فالسُود جمع أسود، والسودان جمع أسود أيضاً، غير أنّ السودان اسم لهؤلاء الصنف من الناس، والعُمي جمع أعمى، ولكنّ العُميان اسم لهؤلاء الصنف من الناس، الفاقدي البصر فتقول: أقبل العُميان كما تقول: أقبل القضاة، والباعة، والصاغة»[427].

وجمعت العرب (فُعالاً وفِعالاً) على (فُعْلان) على غير قياس، فقالوا: شُجعان، وذُرعان[428]، فشجعان جمع (شُجاع وشجيع)[429]، وورودُ (شجيع) بوزن فعيل إلى جانب (شجاع) يؤذن بأنّ العرب قد جمعت (فعيلاً) على (فُعْلان) بعدما أجروه مجرى الأسماء، فأخذ حكمها؛ لأنّ الأسماء أخفّ عليهم من الصفات، وقد خطّأ ابن دُريد العرب في هذا الجمع فقال: «لا تلتفت إلى قولهم (شُجْعان) فإنّه غلط»[430]. فإذا كان هذا الجمع من باب الغلط، فكيف يفسّر لنا ما جاء على بناء (فُعْلان) شاذّاً من المفردات الأخرى؟!.

أمّا (ذُرْعَان) فهي جمع لـ (ذِرَاع) و(ذَرْع)، فقد قالوا: فلان واسع الذراع، وواسع الذَرْع[431]، فمَن جمع ذراعاً على (ذُرْعان) فقد غلّب بناء (فَعْل) على (فِعَال) لخفّته، ومَنْ جمع (ذَرْعاً) على (ذُرْعان) فقد جاء به على القياس.

---

(٤٢٦) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٤٦٣.

(٤٢٧) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٥٧ وما بعدها.

(٤٢٨) أبو السعود: الفيصل في ألوان الجموع: ٧١.

(٤٢٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٤٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٩٢.

(٤٣٠) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٢٩٣.

(٤٣١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٣٣.

وممّا سُمع في (فِعْل) على (فُعْلان) قولهم: (ذِئْب) و(ذُؤبان) على غير قياس، وقد ورد القياس فيه فقالوا: ذِئاب[٤٣٢]، ويبدو لي أنّ (فِعالاً) القياسيّ تلتبس فيه الدلالة الحقيقيّة والمجازيّة؛ لهذا ارتأت العرب أن تجنح بـ (ذئب) في دلالته المجازيّة نحو: (ذؤبان) لتحقيق أمْن اللبس بين الحقيقة والمجاز، ويعزّز هذا قولهم: «ذؤبان العرب لصوصهم وصعاليكهم وهو مجاز»[٤٣٣].

وقد جمعوا (فعيلاً) دالاً على الوصف على (فُعْلان) شذوذاً، فقالوا: «لئيم ولُؤمان، وصديق وصُدْقان»[٤٣٤]، فهذان على الظاهر وصفان، إلاّ أنّ العرب قد أجرتهما مجرى الأسماء، فغلّبت فيها حكم الاسم على الوصف لخفّة الاسم.

وتطالعنا المظانّ اللغويّة بجمع (فاعل) على (فُعْلان) على غير قياس، نحو: راكب ورُكْبان، وصاحب وصُحْبان، وفارس وفُرْسان، وراعٍ ورُعْيان[٤٣٥]، وقد علّل سيبويه هذا الشذوذ بقوله: «وأمّا ما كان أصله صفة فأجرى مجرى الأسماء فقد يبنونه على فُعْلان نحو... راكب وركبان...»[٤٣٦].

ويبدو لي أنّهم جمعوا هذه المفردات بعد أن أسقطوا الحرف الزائد، وهو الألف، التي عدّها بعض اللغويّين المحدثين حركة مزدوجة، وأنّ فاعلاً متطور عن (فَعْل)[٤٣٧]، فأصبح بناء الكلمات السابقة على (فَعْل، وفَعَل) المقيسين في (فُعْلان)، وهم بهذا يغلّبون (فَعْلاً، وفَعَلاً) على (فاعل) عند الجمع على (فُعْلان) بعد إجراء (فاعل) مجرى الاسميّة، وكلّ ذا يدور في فلك التخفيف؛ لأنّ الاسم أخفّ عليهم من الوصف.

---

(٤٣٢) الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٤٨.

(٤٣٣) الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٤٨، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٦٧.

(٤٣٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٤٠٤.

(٤٣٥) سيبويه، الكتاب ٣: ٦١٤، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٠، والسامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٥٦.

(٤٣٦) سيبويه، الكتاب، ٣: ٦١٤.

(٤٣٧) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٣٥.

١٥ بناء فِعْلان والشذوذ:

يطّرد هذا البناء في اسم على (فُعَال)، و(فَعَل)، و(فُعَل)، و(فَعَل) واويّ العين[٤٣٨]، وقد شذّت ألفاظ عن هذه الشروط، ولكنّها جُمعت على (فِعْلان)، فقد سُمِع من «فَعَل غير واويّ العين»، و«فَعَال» قولهم: شَبَث وشِبْثان، وخَرَب وخِرْبان، وفَتًى وفتيان، وغزال وغِزلان[٤٣٩]، ويقتضي القياس في الثلاثة الأوّل على (فِعَال) وفي الرابع (فُعُل) ولكن لم يسمع[٤٤٠]، ويبدو لي أنّهم خصّوها بـ (فِعْلان) خوفاً من ضياع دلالة الكلمة، أو صورتها فيما لو جاؤوا بها على القياس. فاستغنوا بـ (فِعْلان) عن (فِعَال) في هذه المفردات، وقد نبّه سيبويه على ذلك: «وجعلوا البناء على (فِعْلان) وقلّ فيه الفِعَال؛ لأنّهم ألزموه (فِعْلان) فجعلوه بدلاً مِنْ (فعَال)»[٤٤١].

وممّا جاء على (فِعْل) وجمع على (فِعْلان) على غير قياس (قِنْوٌ، وقنوان)، و(صِنْوٌ، وصنوان)[٤٤٢] فالقنوان في الأصل مثنى (قِنْو)، و(صنوان) مثنى (صِنْو) و(صِنْوان، وقِنْوان) هما جمع لـ (صِنْو، وقِنْو)، وكأنّ العرب قد غلّبت فيهما بناء المثنى على بناء الجمع القياسيّ. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَـٰوِرَٰتٌ وَجَنَّـٰتٌ مِّنْ أَعْنَـٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ ﴾[٤٤٣]، وهم بهذا يغلّبون أصلاً على فرْعٍ عارضٍ لِضَرْبٍ من التخفيف.

وممّا يدور في فلك التخفيف قولهم في جمع (فأر فِئْران) على غير قياس: والفأر يطلق على الذكر والأنثى، فإذا جُمع على فِئران فهو شاذّ، ولكنّ المعجمات اللغويّة لم تُخفِ أنّ (فُؤَراً) بوزن (فُعَل) يطلق على الذكر دون

---

(٤٣٨) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤٠، وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٨.

(٤٣٩) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٦٩. وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: ١٤١.

(٤٤٠) الزبيدي، تاج العروس ١: ٦٢٧، ٨: ٤٣.

(٤٤١) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٩٠.

(٤٤٢) الزبيدي، تاج العروس١٠: ٢١٥، ١٠: ٣٠٤. وانظر:بن خالويه، ليس في كلام العرب: ١٥٩.

(٤٤٣) الرعد: ٤.

الأنثى[444]، ولعلهم في الجمع على (فئران) بوزن (فعلان) قد غلبوا (فعل) على (فعل) من تغليب الخاص (التذكير) على العام (المذكر والمؤنث) لضرب من التخفيف؛ لأن المذكر أخف عليهم من المؤنث.

ومما يعد من باب التخفيف أنهم جمعوا (فعلا) على (فعلان) على غير قياس، ومنه (رال وهو ولد النعام، ورئلان)، ويبدو لي أن من جمعوه على (فعلان) فقد غلبوا في بناء مفرده تسهيل الهمز كأنهم قالوا: (رال) كتاج، ونار، وعلى هذه اللغة جاء قول امرىء القيس[445]:

وصم حوام ما يقين من الوجى   كأن مكان الردف منه على رال

قال صاحب تاج العروس: «أراد على رأل فإمّا أنه خفّف تخفيفاً قياسيّاً، أو أبدل إبدالاً صحيحاً»[446].

وتطالعنا المظانّ النحويّة بجمع (كَرَوان) على (كِرْوان) على غير قياس، قال سيبويه: «وقالوا: كَرَوان وللجميع كِرْوان فإنما يكسّر عليه كَرَى. وقد قالوا في مثل: أطْرِق كرا»[447]، وهو مَثل يُضْرَب لِمَنْ يُخدع بكلام يُلطَف له[448]، وقد سُمع القياس فقالوا: كَرَاوين[449]، وقد دار في فلك تفسير سيبويه الجوهريّ، قال: هو جَمْع بحذف الزوائد كأنهم جمعوا كَرَى[450]، ويقال للذكر الكرَا ويكتب بالألف[451].

---

(٤٤٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٠٦، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٤٦٢.

(٤٤٥) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٣٢.

(٤٤٦) المصدر السابق نفسه، ج٧: ٣٣٢.

(٤٤٧) سيبويه، الكتاب ٣: ٦١٧، والميداني: احمد بن محمد، مجمع الأمثال، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٥م ١: ٤٣١.

(٤٤٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٨٣.

(٤٤٩) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣١٤.

(٤٥٠) المصدر السابق نفسه ١٠: ٣١٤.

(٤٥١) المصدر السابق نفسه ١٠: ٣١٤.

ويبدو لي في هذه المسألة أنّ العرب قد جمعت كَرَوان على كِـرْوان علـى غـير قيـاس لِضَرب من التخفيف، فقد غلّبوا بناء (فَعَل) (كَرَا) للمذكّر على (فَعَـلان) (كَـرَوان) علـى عموميّته، وإن لم يراعوا شرط اعتلال العين في (فَعَل)، وتغليب بنـاء التذكـير المخصـوص على بناء العموم ضَرْب من التخفيف؛ لأنّ المذكّر أخفّ عليهم من المؤنث.

ويبدو تحقيق أمْن اللبس بيّناً فيما جُمع على (فِعْلان) على غير قياس، نحو: «ثَوْر وثيران». فالثور يطلق على القطعة العظيمة مـن الأقـط، ويجمـع علـى أثـوار وثِـوَرة، والثور الذكر من البقر يجمع على أثوار، وثِوَرة، وثيرة وثيران[452]. فأثوار وثِوَرة جمعان مشترَكان لـ (ثور) بدلالتيه، فإذا لم تتوافر قرينة المعنى، وقع اللبـس؛ لِـهذا خرجـوا بــ (ثَوْر) الذكر من البقر نحو ثيران لتحقيق أمْن اللبس بينه وبين (ثَوْر) بمعنى القطعة مـن الأقط. ويعزّز هذا القول ما نصّ عليه تاج العروس «كأنّهم فرّقوا بالقلب بين جمع ثور من الحيوان، وبين جمع ثور من الأقط؛ لأنّهم يقولون في ثـوْر الأقـط ثِـوَرة فقـط»[453]. فثيرة وثيران يميّزان جمع (ثَوْر) من البقر عن غيره.

وجمعوا (خروفاً) على (خِرفان) شذوذاً، وقد ورد فيه القياس فقالوا: أخْرِفـة[454]، والبناء القياسيّ هذا يقع جمعاً لـ «خريف» أيضاً، فإذا لم تتوافر القرائن في السياق وقـع اللبس. لذا فرّقوا بينهما، فجنحوا بـ «خروف» نحو: (خِرْفان) لتحقيق أمْن اللبس.

وشذّ جمع (حُشّ) غير واويّ العين، (على حِشّان)، والحُشّ المخرج ويجمع على حُشُوش، والحُشّ بالفتح والضـم النخـل المجتمـع وجمعـه (حِشّـان) بالكسـر كضيـف وضيفان، وهـو مـن قـول ابـن دريـد[455]، فـالحُشّ بدلالتيـه يجمـع في القيـاس علـى (حُشُوش) ولَمّا كان هـذا الجمـع ملبساً إذا لم تتوافـر قرائـن السـياق، فقـد عَدَلـوا بــ «حُشّ» بمعنى النخل نحو (حِشّان) لتحقيق أمْن اللبس بين دلالتي الجمع. أمّـا ضيـف وجمعه ضيفان فهو شاذّ؛ لأنّه وصف، ولا يجمع الوصف على (فِعْلان)، ولَمّا اختلفـت

---

(452) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٨٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٧٩.

(453) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٧٩.

(454) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٣٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٨٢.

(455) الزبيدي، تاج العروس ٤: ٢٩٨.

دلالة (ضَيْف) كان لزاماً على العربيّ أنْ يفرّق في البناء، فالضيف يأتي بمعنى الجَنْب[456]، ويجمع على «أفعال وفُعُول» في القياس، ولمّا جرى الوصف مجرى الاسميّة جمعوا (ضيفاً) على أضياف وضيوف وضِيْفان[457]. «فأضياف وضيوف» مجرّدين يحدثان لبساً بين الاسم، والوصف المنقول، لذا فرّقوا بينهما أن أخرجوا الوصف المنقول (ضَيْف) نحو (ضِيْفان) لتحقيق أمْن اللبس بين دلالتي (ضيف) في الجمع، ومثل هذا جمعهم لـ «قَعُود» على (قِعْدان)، فالقعود من الإبل ما يُقْعِده الراعي في كلّ حاجة، والقَعُود البكر الذكر من الإبل[458]، وكلاهما يجمع في القياس على (أقعدة، وقُعُد)، وهذان البناءان للجمع القياسيّ يحدثان لبساً في الدلالة، فما يُقعده الراعي قد يكون ذكراً، أو أنثى، صغيراً أو كبيراً، فالدلالة في قَعُود على هذا عامّة، أمّا القَعُود بمعنى البكر الذكر فدلالته خاصّة؛ لذا فرّقوا بين الدلالتين، فأخرجوا (قَعُوداً) بمعنى البكر الذكر نحو: (قِعْدان) لتحقيق أمْن اللبس بين الدلالتين، ويعزّز هذا قول الأزهري: «وعلى هذا قول العرب لا يكون القَعُود إلا البكر الذكر وجمعه قِعْدان ثم القعادين جمع الجمع»[459]، ويبدو لي أنّ تحقيق أمْن اللبس بيّن في جمعهم لـ «حائط وحيطان»؛ فالحائط الجدار يجمع على حيطان، والحائط البستان من النخل يجمع على حوائط[460]، ففرّقوا بين الدلالتين بتغيير صورة الجمع فيهما.

ولعلّ جمعهم لامرأة على (نِسْوان)، و(شَيْخ وشِيْخان) ممّا يُحْمَلُ على لغات بعض الأقوام، فقد جاء في المعجمات «النِسْوة بالكسر والضم، والنِساء، والنِسوان بكسرهنّ، والنُسْوان»[461]، فليس ثمّة دلالة جديدة يؤدّيها الاختلاف في صورة هذا الجمع، ومثله شيخ وشيخان، فقد ذكرت المعجمات من جمعه اثني عشر جمعاً، (شيوخ،

---

(٤٥٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٦٦، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ١٧٤.

(٤٥٧) الزبيدي، تاج العروس ٦: ١٧٤.

(٤٥٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٢٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٧١.

(٤٥٩) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٧١.

(٤٦٠) المصدر السابق نفسه ٥: ١٢٣.

(٤٦١) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٦٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٩٥.

وشيوخ، وأشياخ، وشِيَخة، وشِيْخة، وشِيْخان، ومَشْيخة، ومَشْيَخة، ومَشْيُوخاء، ومشيُخاء، ومشايخ، وأشاييخ)[462]، واختلاف صور الجمع لـ (شيخ) لا يعني اختلاف الدلالة، إذ الدلالة في جميعها واحدة، وما هذه الجموع إلاّ لغات لأقوام حفظتها المعجمات اللغويّة.

١٦- بناء فَعَائل والشذوذ:

ويطرّد في الاسم الرباعي المؤنث، ثالثه مَدّ، سواء أكان التأنيث بالتاء، أم الألف مطلقاً، أم بالمعنى، ويشترط في فعيلة ألاّ تكون بمعنى (مفعول)[463].

وممّا عُدّ شاذاً في بناء (فعائل) جمعهم لـ «فعيل» مذكّراً كـ «أصيل وأصائل، وجليل وجلائل، وحديد وحدائد، وذبيح وذبائح، وضمير وضمائر، ومديح ومدائح، ونضيض ونضائض، ووصيد ووصائد، ووديع وودائع»[464].

ويبدو لي أنّهم جمعوا (فعيلاً) على (فعائل)؛ لأنّ معنى (فعيل وفعيلة) واحدٌ في المفردات السابقة، فالأصيل والأصيلة بمعنى جودة النسب واحد، جاء في تاج العروس، «والأصائل جمع أصيلة بمعنى الأصيل لا جمع أصيل، والأصيلة لغة معروفة في الأصيل»[465]. والجليل والجليلة بمعنى[466] والحديدة والحديد، والنضيض (الماء القليل) والنضيضة[467]، والوصيد والوصيدة، ووديع ووديعة[468]، فغلّبوا (فعيلة) على (فعيل) في (فعائل) لشهرة التأنيث فيها، وكثرة دورانه، وأمّا ضمير

---

(٤٦٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٦٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٦٥.

(٤٦٣) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤٢، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٧٠، والحملاوي، شذا العرف: ١١٤.

(٤٦٤) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٨٠.

(٤٦٥) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢٠٧.

(٤٦٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٥٠.

(٤٦٧) المصدر السابق نفسه ٢: ٣٤٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٣٣٢، ٥: ٨٩.

(٤٦٨) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٥٣٥.

فقد جمع على (ضمائر). ويبدو لي أنه محمول على معنى التأنيث (النفس)، وأما (مديح ومدائح) فكأنّ (فعائل) جَمْع لبناء المعنى في (فعِيل)، فالمديح والمِدْحة (القصيدة) التي يمتدح بها[469].

والقول في (ذبيح وذبائح)، فالذبيح بمعنى مفعول ما ذُبح، ويبدو لي أنهم غلّبوا بناء (فَعْيلة) على (فَعِيل) عند الجمع على (فعائل) دون أن يراعوا شرط معنى مفعول في ذبيح؛ إذْ لم يتوافر ذبيح بمعنى الذابح.

ومما كُسّر من (فَعُول) على (فعائل) (جَزُور وجزائر) على غير قياس، والجَزُور البعير، أو هو خاصّ بالناقة[470]، قال سيبويه: «وقالوا للذكر جزور وجزائر لما لم يكن من الآدميين صار في الجمع كالمؤنث»[471].

والذي أميل إليه أنّ «جَزُوراً» محمول على معنى التأنيث، لشهرة معنى التأنيث في هذا اللفظ، ويعزّز هذا ما جاء في تاج العروس «الجزور إذا أفرد أنث، لأنّ أكثر ما ينحرون النوق»[472].

وسُمِع في تكسيرهم لـ (فِعَال) على (فعائل)، ذِئاب وذنائب، ووِشَاح ووشائح، والذِّناب والذنابة بمعنى المسيل بين كُلّ تلعتين[473]، والوِشاح والوشاحة بمعنى الثوب المرصّع بالجواهر[474]، هذا قال ابن سيده في (وشائح): «وأرى الأخيرة على تقدير الهاء»[475]، وورود (فِعَالة) إلى جانب (فِعَال) بالمعنى نفسه، يدفع إلى القول إنهم غلّبوا (فِعَالة) على (فِعَال) لشهرة التأنيث.

---

(469) المصدر السابق نفسه ٢: ٢٢١، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٤٨.

(470) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٨٩، وانظر الزبيدي، تاج العروس ٣: ٩٧.

(471) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٨.

(472) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٩٧، وانظر الجبان، شرح الفصيح في اللغة ٢٠٩، ٢١٠.

(473) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٦٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٥٥ وما بعدها.

(474) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٥٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٤٦.

(475) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٤٦.

وبنوا (فَعْلة، وفُعْلَة) على (فعائل) على غير قياس، قالوا: «ضرّة وضرائر، وكنّة وكنائن، وحُرّة وحرائر، ومُرّة ومرائر»[476]، وعلّل عبّاس أبو السعود جمع حُرّة على حرائر، ومُرّة على مرائر «فقد جمعتا على حرائر، ومرائر، حملاً لهما على نظيرتيهما في المعنى، فالأولى حملت على عقيلة وجمعها عقائل، تقول امرأة حرّة، ونسوة حرائر، والأخرى حُملت على خبيثة لأنها بمعناها، وجمعت على خبائث، تقول ثمرة مرّة، وثمرات مرائر»[477].

ويبدو لي أنهم توهّموا (فعيلة) في (كنّة وضَرّة) فجمعوهما على (فعائل)، قال الأزهريّ: «كلّ (فعلة) بالفتح والضمّ والكسر من باب التضعيف فإنها تجمع على (فعائل) لأنّ (الفَعلة) إذ كانت نعتاً صارت بين الفاعلة والفعيل، والتصريف يضم (فُعلا) إلى (فعيل) كجلد وجليد، وصُلْب وصليب، فردّوا المؤنث من هذا النعت إلى ذلك الأصل»[478].

١٧- بناء فَواعل والشذوذ:

يطّرد (فواعل) في (فاعلة) اسماً أو وصفاً، و«فَوْعَل» اسماً و«فَوْعلة»، و«فاعل» اسماً أو وصفاً لغير عاقل، و«فاعل» علماً لعاقل[479]، وبهذه القيود فقد شذّ قولهم: فوارس، ونواكس، وهوالك، وبواسل، وشواهد، وسواقط، وخوالف، وغوافل، وحواجب، وحوارس، وسوابح، وقار (شاهد أمين) قوار، وسوابق، وحواسر، وقوابس، وخوارج، وحفظ في الشعر قول الفرزدق:

وإذا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُم ... خُضُعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الأَبْصَارِ[480]

---

(٤٧٦) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٥٨. وانظر: أبا السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٨١، ٨٢، وانظر الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ١٥٣.

(٤٧٧) أبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٨٢.

(٤٧٨) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٣٢٣.

(٤٧٩) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٤١، وانظر: السامرائي معاني الأبنية: ١٥٥.

(٤٨٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٣، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٧٧، والجوهري، الصحاح ٣: ٩٥٧، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢: ١٥٤، والحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ٣٣.

ويطالعنا سيبويه بتعليلٍ لما جاء من (فاعل) في وصف العاقل على (فواعل)، من أنّ الأوصاف السابقة خاصّة بالرجال دون النساء. فأمْن اللبس فيها متحقّق؛ لأنّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلاّ للرجال. وليس في أصل كلامهم أن يكون إلا لهم، فلمّا لم يخافوا الالتباس قالوا: فواعل[481]، ودار في فلك هذا المعنى ما قاله الجوهريّ في الصحاح، الذي ارتأى أنّ (هوالك) مقصور على الأمثال التي لا يجوز فيها التغيير، فقالوا: هالك في الهوالك، وأنّ مجيئه كان على الأصل؛ لأنّ الأمثال لا تتغيّر[482].

ويرى الاستراباذي أنّ هذه الجموع جاءت من قبيل حذف الموصوف، وإبداله بالوصف «لا دليل في جميع ما ذكروا إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكة، أي طائفة هالكة، وطوائف فوارس، وطوائف نواكس»[483]. أمّا السيوطيّ فقد نقل رأي الجوهريّ في (هوالك)[484].

وقد أبدى اللغويّون المحدثون رأيهم في هذه المسألة، فالدكتور إبراهيم السامرائيّ يرى «أنّ هذه الألفاظ الدالة على العاقل من صيغة (فواعل) تشير إلى أنّ الجمع كان على فاعلٍ مطلقاً في فترة زمنيّة لا نستطيع تقديرها»[485]، فهو يشير هنا إلى الركام اللغويّ أو ما يسمّى بالبقايا اللغويّة. وقد دار في فلك المعنى الذي ذهب إليه السامرائيّ ثلاثة من المهتمّين ممّن درسوا جمع التكسير، ولكن ممّا يُؤسف عليه أنّ تعليلهم جاء بلفظ واحدٍ في مصنّفاتهم اللغويّة، ممّا يتعذّر علينا نسبة هذا الرأي لأحدهم، فهم يرون «أنّ فاعلاً تجمع على (فواعل) سواء أكانت صفة للمذكر العاقل أم لغير العاقل، لكنّ مراعاة الشرط وهو أن تكون الصيغة وصفاً لمذكر غير

---

(481) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٣، وانظر: الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ٣٣.

(482) الجوهري، الصحاح ٣: ٩٥٧، وانظر: الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢: ١٥٤.

(483) الاستراباذي، شرح الشافية ٢: ١٥٤.

(484) السيوطي، المزهر ٢: ٧٤.

(485) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ١١٠.

عاقل أفضل، لأنه الأكثر، أمّا مَنْ لا يراعيه فلا يحكم عليه بالتخطئة، وإنّما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن كان دونه في القوّة»[٤٨٦].

وذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى عدّ هذه المسألة من باب التغليب، من تغليب المذكّر على المؤنث «ولعلّ ما يعزّز غلبة الصفة في المذكّر أو المؤنث في هذه المسألة ما يمكن تكسيره من باب (فاعل) صفة لمذكّر عاقل على (فواعل)...»[٤٨٧].

ويظهر لي في هذه المسألة أنّ فاعلاً قد حُملت على الأصل في جمعها على (فواعل)، والأصل أنّها لم تكن وصفاً لمذكّر عاقل، بل نُقِلت من غير العاقل، فالفارس والباسل هو الأسد، والهالك الميت في غير عداد الأحياء، والساقط ما سقط بين الزندين قبل استحكام الوَرْي، وقالوا: نجم سابح، وروح سابح[٤٨٨]، فعندما أرادوا جمع (فاعل) في الأوصاف السابقة غلّبوا فيه الأصل على الفرع الطارئ، لِضَرْب من التخفيف؛ لأنّ الأصل أخفّ عليهم من الفرع.

١٨- بناء فَعَالى وفَعَالِي والشذوذ:

ويطّرد فَعَالى وفَعَالي في (فَعْلاء) اسماً، وصفة لا مذكر لها كعذراء، وفي (فَعْلى). وتنفرد الفَعَالي في وصف على (فَعْلاة)، و(فِعْلاة)، و(فِعْلية)، وينفرد الفَعَالى في وصف على (فَعْلان) أو (فَعْلى) مؤنث فَعْلان[٤٨٩].

ومما سُمِع شاذاً على الشروط السابقة قولهم: حَبَاطى، وخَذَارى، ويَتَامى، وأيامى، وسَبَايا، وحَوَايا، وعَشَايا، وقَضَايا وضَحَايا، وطَهَارى في قول امرئ القيس:

---

(٤٨٦) حسن، النحو الوافي ٤: ٦٥٤، وأبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٧٦، وما بعدها، وعبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٥٧.

(٤٨٧) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ٣٣.

(٤٨٨) الزبيدي، تاج العروس ٣: ١٥٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط ١: ٢٦٦.

(٤٨٩) الحملاوي، شذا العرف: ١١٥، وانظر: عبد العال، جموع التصحيح والتكسير: ٦٠، وشاهين، المنهج الصوتي: ١٤٢.

ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نقيّـةٌ وأوْجُهُهُمْ عندَ المشاهدِ غُرّانُ[٤٨٩]

فالمفردات: حَبِط، وحَذِر، ويَتِيم، وأيِّم، وسبِيّ، وحاوياء، وعشيّة، وقضيّة، وضحيّة، وطاهر، لا تجمع على (فَعَالى)، وقد نبّه سيبويه على ذلك بقوله: «يتيم ويتامى، وأيّم وأيامى أجروه مجرى وجاعى، وقالوا: حذارى؛ لأنّه كالخائف... وقالوا: يتامى وأيامى، شبّهوه بوجاعى وحباطى؛ لأنها مصائب قد ابتلوا بها، فشبّهت بالأوجاع حين جاءت على فَعْلَى»[٤٩٠]، ودار في هذا الفلك قول ابن فارس: «وفَعِل نحو: حَبِط ووَجِع، أو ما أشبهه من فزع، ويجيء من هذا فعيل نحو سقيم»[٤٩١].

ويبدو أنّ استقراء القدامى لهذه المسألة كان دقيقاً؛ إذ لاحظوا أنّ (فَعَالى) يدلّ في معناه على ما يبتلى به الإنسان من المصائب والآفات، يقول الدكتور فاضل السامرائيّ: «وتقول يتيم وأيتام فإن أردت الإشارة إلى أنّ اليُتْم أصبح آفة على أصحابه وبليّة قلت: يتامى»[٤٩٣]؛ لذا فإنّ بناء فَعَالى وفَعْلَى تجمع فيهما الكلمات الدالّة في معانيها على المصائب والآفات، وذهب الدكتور عبدالصبور شاهين إلى القول «أليس من الأيسر أنْ يقال: إنّ وزنها جميعاً فَعَالى -في قضايا- كعذارى، وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة، ذلك هو الحل الذي نراه لهذه المشكلة بعيداً عن اعتساف الصور الصرفيّة»[٤٩٤].

أمّا طَهَارى جمع طاهر فقد عُلّل في باب الضرورة الشعريّة، ونحوه ممّا جاء في سجع الكلام قولهم: عشايا وغدايا، فَجَمْعُ غدايا على (فَعَالى) على غير قياس؛ لأنّه لم اضطر إلى وزن الكلام، حَمَل غدايا على عشايا، لإحداث التعادل بين الكلمتين في البناء والوزن، قال ابن فارس: «وهذا من قبيل المحاذاة؛ إذ جعلوا جمعاً بحذاء جمع آخر

---

(٤٩٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤٦، والاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٢٠٦، وأبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٨٦، وانظر: الحملاوي، شذا العرف: ١١٦.

(٤٩١) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٥.

(٤٩٢) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: ٢٢٤.

(٤٩٣) السامرائي، معاني الأبنية: ١٦٤.

(٤٩٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨١.

جاء على وزنه لفظاً وإن اختلف معناه»[495]، وجعله الدكتور فاضل السامرائيّ من باب الضرورة في السجع[496].

وكُسّر (فَعْل) على (فَعَالي) شذوذاً، نحو: أهل وأهالٍ، والأهل لفظ يطلق على الجمع؛ إذ لا مُفرد له، والقياس فيه أنْ يكون على (أفْعُل وفِعَال) وكأنّ العرب قد استغنت عن هذين الجمعين للثقل الحادث فيهما، أو ضياع دلالة الكلمة، فراموا الخفّة إذ جمعوا (أهلاً) على (أهالٍ).

وقالوا في جمع (ليلة) بوزن فَعْلة (ليالٍ) على غير قياس، قال تعالى: ﴿ وَٱلۡفَجۡرِ ۝ وَلَيَالٍ عَشۡرٖ ﴾[497]، وكأنّهم جمعوا (ليلاة) الوارد في المعجمات[498]، جاء في تاج العروس كأنّهم توهّموا ليلاة عند الجمع على ليالٍ[499]، وجاء في قول ابن الأنباري: «الليالي جمع ليلة على خلاف القياس، والقياس أن يكون واحده (ليلاة) فجمع على لفظ واحده، كمشابه وملاقح، جمع مُشبهة، ومُلقحة وإن لم يكن متعملاً»[500].

ويظهر لي أنّهم غلّبوا الأصل المهمل (ليلاة) على الفرع المستعمل (ليلة) في الجمع على (ليالٍ) لضَرْب من الخفّة؛ لأنّ الأصل أخفّ عليهم من الفَرْع، فالأصل (ليلاة) بوزن (فَعْلاة) المقيس في (فعالٍ).

أمّا جمعهم لـ (أرْض) على (أراضٍ) على غير قياس فيبدو لي أنّه ضرب من التخفيف، فقد ورد آراض، وأرُوض، وأرَضات[501]، ولست أستبعد أنْ يكون ضرباً من التوهّم؛ إذ توهّموا في جمعه (أرضاة، أو أرضى) وهما مقيسان في (فعالٍ)، ونحو

(495) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: 230.

(496) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: 133.

(497) الفجر: 2.

(498) الفيروزابادي، القاموس المحيط 4: 48.

(499) الزبيدي، تاج العروس 8: 109.

(500) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 2: 278.

(501) الزبيدي، تاج العروس 5: 403.

هذا جمعهم لـ (غَنِيَّة) الغرفة على (العلالي)[502]، ودُرِّيّة علـى (ذراري)[503]، قـال ابـن الأنباريّ: «أصل ذرّيّة ذرّيرة ثم أُبدل من الراء الأخيرة ياء كما قالوا: تظنّيـت، ومنها أن تكون منسوبة إلى الذرّ فتكون الياءان زائدتين للنسب، ووزنها فُعليّة»[504].

ويبدو أنّ بناء فعالي فيه من الخفّة ما لا يخفى؛ لذا راموا هذا البناء؛ ليكسّروا عليه الكلمات الثقيلة نحو علّيّة وذرّيّة.

قالوا: «أسير وأسارى، وقديم وقُدامى»[505]، وجعله سيبويه مـن بـاب الحمل علـى النظائر «وقـالوا: أسـارى، شبّهوه بقولهـم: كُسالى وكَسالى. وقـالوا: كَسْـلى فشـبّهوه بأسْرى»[506]، وذكر الأخفش «قالوا: أسارى فجعلوها مثل سُكارى وكُسالى؛ لأنّ جمع (فَعْلان) الذي به علّة قد يشارك جمع «فعيل»، وجمع (فَعِل) نحو حَبِط وحباطى»[507].

(فَعَالى وفُعالى) بنـاءان متداخـلان يؤدّيـان المعنـى نفسـه، ويبـدو لي أنّ (فُعـالى) بالضمّ مِن نُطق أهل البادية، «فهم يؤثرون الواو والضمّة»[508]، أمّا جمعهم لـ (فعيـل) كأسير وقديم على (أسارى) على غير قياس، والقياس فيـه (فَعْلـى)، فيبـدو لي أنّـهما يحملان على المعنى؛ لأنّ المعنى في (فَعْلى، وفُعالى) مشترك فلا يجمع فيـهما إلاّ ما دلّ على آفة ومكاره، وهلاك وتوجّع، ولمّا كان المعنى بينـهما مشـتركاً تداخـل البنـاءان في الجمع، ويعزّز ذلك أنّ ابن السرّاج قد ذكر أسارى تحت «باب ما جمع علـى المعنـى لا على اللفظ لأنّ المعنى مفعول»[509].

---

(502) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٦٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٥٢.

(503) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٥.

(504) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ١٧٦.

(505) ابن السراج، الأصول ٣: ٢٧.

(506) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٥٠.

(507) الأخفش، معاني القرآن ١: ١٢٩، وانظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ١٠٥.

(508) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠.

(509) ابن السراج، الأصول ٣: ٢٧، وانظر: المبرد، المقتضب ١: ١٧١.

١٩- بناء فَعَالِيّ والشذوذ:

يطّرد هذا البناء في اسم ثلاثيّ ساكن العين في آخره ياء مشدّدة لغير النسب[٥١٠]، وبهذا الشرط فقد خرجت بعض المفردات إلاّ أنّها جُمعت على (فعاليّ) على غير قياس، نحو: أناسيّ جمع إنسان، وظرابيّ جمع ظَرِبان، وصحاريّ وصحراء[٥١١]، وقد ورد شيء من هذا في القرآن الكريم﴿ لِّنُحْـِۧيَ بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴾[٥١٢].

قال ابن الأنباريّ «أناسيّ في واحده وجهان: أحدهما أن يكون واحده إنسيًا، والثاني: أن يكون واحده إنساناً، وأصل (أناسيّ) على هذا الوجه (أناسين)، فأبدلوا من النون ياءً، وهذا قول الفرّاء، وهو ضعيف في القياس؛ لأنّه لو كان ذلك قياساً لكان يقال في جمع سرحان سراحيّ، وذلك لا يجوز»[٥١٣].

وفي أناسين وظرابين يقول الدكتور عبدالفتاح الحموز: «وممّا جاء مكسّراً على (فعاليّ) أناسيّ وظرابيّ، وهما تكسير إنسان وظَرِبان. وقيل: إنّ أصلهما أناسين وظرابين، حذفت النون وعوّض منها الياء الّتي أدغمت فيها الياء الأولى، وقيل إنّ مفردها إنسيّ، وظِرْبيّ وهو قول حسن عند أبي حيّان... ويتراءى لي أنّ إجازة فعاليّ فيما مرّ أقلّ تكلّفاً من ادّعاء القلب، فكون المفرد منتهياً بالياء المشدّدة يغنينا عن ذلك»[٥١٤]، وهذا ما أميل إليه؛ لأنّ ورود (إنسيّ) إلى جانب (إنسان) بالمعنى نفسه يشعر أنّهم غلّبوا (فِعْلِيًا) على (فِعْلان) عند الجمع. وكأنّ (فعاليّ) أخفّ عليهم من الجمع القياسيّ (أناسين، وظرابين).

---

(٥١٠) شاهين، المنهج الصوتي: ١٤٢، والحملاوي، شذا العرف: ١١٦.

(٥١١) السيوطي، همع الهوامع، ٦: ١٠٩، وأبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ٨٨.

(٥١٢) الفرقان: ٤٩.

(٥١٣) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٢٠٦.

(٥١٤) الحموز، ظاهرة التعويض: ٦٠.

أمّا صحاريَ فقد سُمِع في الشعر[515]:

وَقَــدْ أغْــدُو علــى أشْــقَرَ   يَجْتَابُ الصَّحَارِيَـــــا

فيبدو لي أنّه ضرورة شعريّة اقتضتها طبيعة الوزن الشعريّ، وقافيته ورويّه.

٢٠- بناء فواعيل والشذوذ:

لا يقال في (فواعل) فواعيل إلاّ شذوذاً، كقول زهير بن أبي سلمى[516]:

سَــوَابِيغُ بِيــضٌ   لا يُخَرِّقُهــا النَّبْــلُ

وقد فُسِّر هذا الشذوذ من باب الضرورة الشعريّة[517]، وقد أجاز الكوفيّون مجيء الياء في (فواعل)، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾[518]، حيث زيدت الياء في (مفاعل). وحذفت من مماثل مفاعيل في قوله تعالى: ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[519].

و(السوابيغ) جمع لـ (سابغة) الدرع الوافرة الطويلة[520]، و(سابغة) تجمع في القياس على (سوابغ)، ويبدو لي أنّ زيادة الياء في (فَوَاعل) لا تحمل في البيت الشعريّ السابق على الضرورة الشعريّة؛ لأنّ الوزن الشعريّ في هذا البيت صحيح. فالبيت من الطويل (فعولن مفاعيلن ...)، وأنّ زيادة الياء في (فواعل) تفسّر في ضوء العلاقة الصوتيّة، فالياء حركة صوتيّة مزدوجة[521]، تولّدت من الكسرة، فمن مطل الكسرة في (فواعل) قال: (فواعيل) ومن اقتصد في الحركة قال: (فواعل). ولهذا فقد أصاب الكوفيّون في إجازتهم بزيادة الياء وحذفها في مماثل (مفاعل) و(مفاعيل).

---

(٥١٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٦٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٣٢٦.

(٥١٦) الحملاوي، شذا العرف: ١١٩، وأبو السعود، الفيصل في ألوان الجموع: ١٠٧.

(٥١٧) السيوطي، همع الهوامع ٦: ١١٩.

(٥١٨) القيامة: ١٥.

(٥١٩) الأنعام: ٥٩.

(٥٢٠) الزبيدي، تاج العروس ٦: ١٥.

(٥٢١) شاهين، المنهج الصوتي: ١٨٩.

٢١- بناء مفاعيل والشذوذ:

نقل النحويّون والتصريفيّون قول سيبويه: «مفعول لا يجمع إلاّ بالواو والنون، غير أنّهم قالوا: مكسور ومكاسير، وملعون وملاعين، ومشؤوم ومشائيم، ومسلوخة ومساليخ شبّهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن، وأمّا مجرى الكلام الأكثر فأنْ يجمعوا بالواو والنون، والمؤنث بالتاء»[٥٢٢]، ولم يذكر سيبويه مجيئه في محكم التنزيل ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا ﴾[٥٢٣].

وقد ردّد النّحاة من بَعْدُ قول سيبويه في مظانّهم النحويّة، وقد أشار الشيخ أحمد الحملاوي - من المحدثين - إلى أنّ علّة عدم جمع مفعول على مفاعيل يعود إلى أنّ «فاعلاً ومفعولاً يشبهان الفعل لفظاً ومعنى»[٥٢٤]، وارتأى محمد خليفة التونسيّ أنّ (مفاعيل) على أربعة أقسام[٥٢٥]، فقسمان لا يجمعان على (مفاعيل) وهما الوصف، والمصدريّة، نحو مجلود وميسور، ومعقول، في المصادر، ورجل مربوط في الوصف، وقسمان يجمعان إنْ دلاّ على الاسميّة، والنسب بغير ياء، وعلى هذا قول زهير بن أبي سلمى[٥٢٦]:

ودارٌ لها بالرَّقْمَتَيْنِ كأنّها ... مراجيعُ وَشْمٍ في نواشِرِ مِعْصَمِ

فمشائيم، وملاعين، ومكاسير، وما جرى مجراها فإنّها تدور في فلك النسب بغير ياء، كأنّه قيل: ذو شؤم، وذو لعنة، وذو كسر، وعليه جاء الجمع. والذي أميل إليه أنّ (مفعولاً) جمع على (مفاعيل) لغلبة حكم الاسم على الوصف؛ لأنّه عليهم أخفّ. وهذا بيّن في عبارة سيبويه السابقة. وكسروا (فَعَلا) على (مفاعيل) على غير قياس،

---

(٥٢٢) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٤١.

(٥٢٣) الأحزاب: ٦١.

(٥٢٤) الحملاوي، شذا العرف: ١١٩.

(٥٢٥) التونسي، أضواء على لغتنا السمحة، الكتاب التاسع، سلسلة كتاب العربي ١٩٨٥: ١٢٤ وما بعدها.

(٥٢٦) الزوزني، شرح المعلقات العشر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ١٩٧٩: ١٣٣.

نحو: ذكَر ومذاكير[527]، وذكر سيبويه قول الخليل: «مذاكير جمع مِذكار وهو بمعنى ذكَر وإنْ لم يستعمل»[528]. وغير خفيٍّ أنّ تحقيق أمْن اللبس ظاهر في هذه المسألة، فالذكر ضد الأنثى، والذكَر عضو التناسل، ويشتركان في بناء الجمع القياسيّ، ذكور، وأذكار، الذي لا يؤمن اللبس فيه إن انعدمت القرائن، لذا خصّوا عضو التناسل بـ(مذاكير)[529] ليفرّق بينه وبين ذكَر ضد الأنثى.

٢٢- بناء أفاعل وأفاعيل والشذوذ:

ذكر سيبويه ألفاظاً وردت في بناء (أفاعيل) على غير قياس، نحو: أراهط، وأكارع، وأباطيل، وأحاديث، وأقاطيع، وأعاريض؛ «لأنّ هذا لو كسّرته إذ كانت عدّة حروفه أربعة أحرف بالزيادة التي فيها لكانت «فعائل»، ولم تكن لتدخل زيادة تكون في أوّل الكلمة، فكذلك هذا إذا كسّرته بالزيادة لا تدخل فيه زيادة سوى زيادته فيصير اسماً أوّله ألف ورابعه حرف ليّن»[530]. والذي أراه في هذه المسألة أنّ «أراهط» جَمْعُ جَمْعٍ فكأنّهم جمعوا (رَهْطاً) على (أرْهُط) وجُمِعَ (أرْهُط) على أراهط، ومثله (أكارع) جمع «أكْرُع» و«أكْرُع» جمع (كراع) مؤنثاً. وهذا ما ذهب إليه الجوهريّ[531].

ويبدو لي أنّهم جمعوا «حديثاً» على «أحاديث»، استغناءً بهذا الجمع عن غيره، ومثله عروض وأعاريض، أمّا (أقاطيع) فهو جَمْعُ جَمْعٍ. فكأنّهم جمعوا (قطيعاً) على (أقْطِعة) الوارد في القياس، ثُمّ أرادوا الكثرة لمتزايدة فجمعوا (أقطعة) على (أقاطيع).

---

(٥٢٧) المؤدب، دقائق التصريف: ٤٠٢.

(٥٢٨) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٦.

(٥٢٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٥.

(٥٣٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٦١٦، وانظر: المؤدب، دقائق التصريف: ٤٠١، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢٤٢.

(٥٣١) الزبيدي، تاج العروس ٥: ١٤٤، ٤٩٣.

ويبدو لي في (أباطيل) أنّهم غلّبوا فيه (أبطولة أو إبطالة) المهمل، على (باطل) المستعمل؛ لأنّ (باطلاً، وأبطولة، وإبطالة) بمعنى واحد[٥٣٢]، وبهذا أحدثوا نوعاً من التعادل، أحْيوا المهمل في الجمع، وتركوا الجَمع القياسيّ في المستعمل.

(ج) المصادر والشذوذ:

اضطربت آراء النّحويّين والتصريفيِّين في قياسيّة مصادر الثلاثيّ، ممّا دعا بعض اللغويّين إلى القول بأنّ «مصادر الثلاثيّ مقيسة وغير مقيسة»[٥٣٣]، وقد بسطت الدكتورة وسميّة عبدالمحسن القول في اختلافات اللغويّين القدماء في قياسيّة المصدر المبني على الثلاثيّ، في كتابها الموسوم بـ «أبنية المصدر في الشعر الجاهليّ»[٥٣٤].

وقد ارتأيت أن أخضع المصدر للقياس؛ لغلبة القاعدة في أبنية الثلاثيّ المجرّد، متّخذاً عُمْدَتي في قياسيّة مصدر الثلاثي، قولَ سيبويه: «والعَرَبُ ممّا يبنون الأشياء إذا تقاربت على بناء واحد، ومن كلامهم أن يدخلوا في تلك الأشياء غير ذلك البناء، وذلك نحو: النفور، والشُّبوب، والشَّبّ»[٥٣٥].

ويبدو لي أنّ ما شذّ من مصادر في باب الثلاثيّ، لم يَحْظ بالتفسير والتعليل عند اللغويّين القُدامى، ولعلّ الاختلاف في قياسيّة مصدر الثلاثيّ قد ساعد في الانصراف عن التعليل والتفسير، إذا ما استثنينا بعض التفسيرات العارضة، التي تناثرت في كتاب سيبويه، نحو قوله: «وممّا جاء من المتعدّي على فُعُول، لَزِمه لُزُوماً، شبّهوه بجلس جلوساً؛ لأنّ بناءَ الفعل واحدٌ»[٥٣٦]. ويطالعنا ابن قتيبة بـ (باب المصادر المختلفة عن المصدر الواحد، نحو: وَجَب القلب وجيباً، وَوَجَبَت الشمسُ وجُوباً، وَوَجَبَ البيع جِبة...»[٥٣٧]، وكأنّه يشير إلى مسألة تحقيق أمْن اللبس بين الدلالات.

---

(٥٣٢) المصدر السابق نفسه ٧: ٢٢٩.

(٥٣٣) ابن مالك، شرح التسهيل، ت. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٠، ٣: ٤٧١.

(٥٣٤) منصور، د. وسمية عبد الرحمن، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، جامعة الكويت ط١، ١٩٨٤.

(٥٣٥) سيبويه، الكتاب ٤: ١٢.

(٥٣٦) المصدر السابق نفسه ٤: ٥، ٦.

(٥٣٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٥٧.

وقد ذهب الدكتور فاضل السامرائي -من المحدثين- إلى أنّ تداخل المصادر، وتعدّدها يعود إلى سببين، هما: اختلاف لغات العرب، واختلاف المعنى[٥٣٨]. أمّا الدكتور عبدالصبور شاهين فقد رأى عدم قياسيّة مصدر الثلاثي، حتّى ما كان منها كثير الوقوع «وكلّ أوزانه سماعيّة في الحقيقة»[٥٣٩].

وبعد فقد ارتأيت أنْ أناقش هذه المسألة في فلك ما شذّ من مصادر اللازم، والمتعدّي، والمرّة، والهيئة، والميمي.

١- فَعَل اللازم وما شذّ في مصدره:

وممّا عُدّ شاذاً في مصدر الفعل (فَعَل)، قولهم: (كَفَر كُفْرا)[٥٤٠] على غير قياس، قالوا: كَفَر الأرض كَفْراً إذا زرعها، وكَفَر باللّه كُفْراً وكُفُوراً. فالكُفْر ضد الإيمان، وقد كثُر استعمال هذا المعنى، ويبدو لي أنّ تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة. فالكُفْر دلالته خاصّة نقيض الإيمان، والكُفْران جحود النعمة. والكُفُور (المصدر القياسي) دلالته عامّة؛ إذ يستعمل نقيض الإيمان، وفي جحود النعمة[٥٤١]، وممّا يقوّي هذا القول «وقد وردت كلمة الكُفْر في القرآن الكريم في سبعة وعشرين موطناً كُلّها تدلّ على الكُفْر في الدين، ووردت الكُفْران في موطن واحد، وهو قوله تعالى:

قال تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ وَإِنَّا لَهُۥ كَـٰتِبُونَ ﴾[٥٤٢]، وهي بمعنى الجحود تقابل الشكر، ووردت الكفور في ثلاثة مواطن في القرآن الكريم تحتمل المعنيين دالّة على عموم»[٥٤٣].

---

(٥٣٨) السامرائي، معاني الأبنية: ١٨، ١٩.

(٥٣٩) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٠٩.

(٥٤٠) سيبويه، الكتاب ٤: ٨.

(٥٤١) الفيروزبادي، القاموس المحيط ٢: ١٢٨، وانظر: وأنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ٢: ٧٩٢.

(٥٤٢) الأنبياء: ٩٤.

(٥٤٣) السامرائي، معاني الأبنية: ٢٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٢٥.

(سُفْل وسَفْل)[٥٤٤]، مصدران لـ (فَعَل) على غير قياس، والقياس سُفُول، قالوا: سَفَل يَسْفُل سُفُولاً إذا نَزَل، «ومن المجاز سَفُل فلان في خُلقه ككُرم سُفْلاً، وسَفَل سُفْلاً إذا أرادوا نقيض العلوّ»[٥٤٥]، ولا يخفى أنّ لكلّ مصدر في هذا دلالته، وهم بهذا يفرّقون بين الدلالات. (رُجْحان) مصدر (رَجَح) على غير قياس، والقياس (رُجُوح)، قالوا: رَجَح رُجُوحاً ورُجْحاناً بمعنى ثقُل ومال، ورَجَح فلاناً زاد عليه في الرزانة[٥٤٦]. ويظهر لي أنّ المصدر القياسيّ (رُجُوح) دالّ على ثبوت المعنى، فإنْ كان فيه شكّ، أو اضطراب، قالوا: رُجْحان، وليس من العَبث أنْ يستعير النحويّون هذا المصطلح للدلالة على الأفعال التي يساور المرء فيها الشكّ، حيث وسموها بـ (أفعال الرُجْحان)، ولعلّهم في هذا يميّزون بين دلالات المصدر ليحقّقوا أمْن اللبس فيها.

(السَكْت) مصدر اللازم (سَكَت) على غير قياس، وقالوا: سَكَت سُكُوتاً في القياس، وتشير المعجمات إلى الدلالات المختلفة لـ (سَكَت)، سَكَت يَسْكُت سُكُوتاً وسَكْتاً إذا قطع الكلام، وقالوا: سَكَت الرجل سَكْتاً إذا سَكَن وفتر[٥٤٧]، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾[٥٤٨]، ولمّا كانت الدلالة مختلفة، فقد خصّوا معنى الانقطاع عن الكلام بالمصدر (سُكُوت)، والمعنى المجازيّ بنوه على (سَكْت) وبذا حقّقوا أمْن اللبس بين الدلالات.

(الهَدْء) مصدر هَدَأ بمعنى سَكَن على غير قياس، وجاء في القياس، قولهم: هَدَأ فلان يهدأ هُدوءاً (مات) وهذا من المجاز[٥٤٩]، وقالوا: قد هَدَأ الناس. أي سَكَنوا فهم هادئون يهدؤون هدوءاً[٥٥٠]، وبهذا فقد فرّقوا بين المعنى المجازيّ؛ إذ خصّوه بـ (هدوء) على القياس، والمعنى الحقيقيّ الذي بنوه على (هَدْء) ليحقّقوا أمْن اللبس بينهما.

---

(٥٤٤) سيبويه، الكتاب ٤: ٢٢.

(٥٤٥) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٧٦، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٩٦.

(٥٤٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٢١، والزبيدي، تاج العروس ٢: ١٤١.

(٥٤٧) الزبيدي، تاج العروس ١: ٥٥٤، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٥٠

(٥٤٨) الأعراف: ١٥٤.

(٥٤٩) الزبيدي، تاج العروس ١: ١٣٧، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٣.

(٥٥٠) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٦١.

(العجْزُ) مصدر لـ (عجَز)، من قولهم: عَجَز فلان عن الشيء (عجْزاً) بمعنى لم يقدر عليه، وعَجَزَتِ المرأة عُجُوزاً إذا كبرت، وعَجِزت المرأة عُجْزاً، إذا عَظُمَت عجيزتها[551]. فاختلاف بناء المصدر على الأصل الواحد يشعر باختلاف الدلالة؛ ليتحقق أَمْن اللبس بين الدلالات إذا لم تتوافر قرائن المعنى.

(الوَثْبُ) مصدر على غير قياس للفعل (وثَب)، بمعنى قَفَز، ووثَبَ إلى المجد وثوباً إذا بلغه، ووثب على فلان وثوباً، إذا غلبه[552]، وكأنهم فرّقوا بين المعنى الحقيقيّ والمجازيّ، أنْ بنوا الحقيقيّ على (فَعْل) إنْ لم تتوافر القرائن، والمجازي على (فُعُول).

(ذهاب) مصدر على غير قياس للفعل (ذهَب)، وقد ضمّت المعجمات اللغويّة المصدر القياسيّ إلى هذا، فقالوا: (ذُهُوب)[553]، ويأتي على هذا البناء جَمْعُ (ذهَب) مُكسَّراً بمعنى التبر[554]. ولمّا كان (فُعُول) القياسيّ مُحدِثاً للبس عند التجرّد عن السياق، خُصّ المصدر بالتغيير، فنُقل إلى بناء (ذَهَاب)؛ ليتحقّق أَمْن اللبس بين المصدر والجمع.

(الثَبَات) مصدر (ثَبَت) على خلاف القياس، والقياس الوارد فيه (ثُبُوت)، والمصدر القياسيّ (فُعُول) يُبْنى عليه جمع (ثَبْت) مكسّراً، بمعنى الشجاع[555]. فالمصدر القياسيّ تلتقي فيه دلالتان، إحداهما مصدريّة، والأخرى جمعيّة، فإذا انعدمت القرائن وقع اللبس، ففرّقوا بينهما أنْ أخرجوا بناء المصدر، نحو: فَعَال، لتحقيق أَمْن اللبس بين المصدر والجمع التكسيريّ.

---

(551) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٨٠، والزبيدي، تاج العروس ٤: ٤٩، وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٦٣، والجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٠١.

(552) الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٩٩، والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٣٥، وأنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ٢: ١٠١٠.

(553) ابن قتيبة، أدب الكاتب ٤٤١، ٥٠٨.

(554) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٦٩، وما بعدها، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٥٧ وما بعدها.

(555) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٤٤، والزبيدي، تاج العروس ١: ٥٣٣.

(النَّبات) مصدر لـ (نَبت) على خلاف القياس، من قولهم: نَبت الزرع نَباتـاً، إذا نشأ وظهر، و(النُّبوت) مصدر قياسيّ، جاء في قولهم: نَبتَ ثدي الجارية نُبوتاً، إذا نـهَد وارتفع، وهو من المجاز[556]، فخصّوا الدلالة الحقيقيّة بـ (فَعَال)، والمجازيّـة بـ (فُعُـول) ليحقّقوا أمْن اللبس بين الحقيقة والمجاز، وعلى الحقيقة جـاء قولـه تعـالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَـا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًـا حَسَنًا ﴾[557].

(رَقَص رَقْصاً)[558] على غير قياس، ومثلـه (رَقَص رَقَصـاً)، وقالـوا: (رَقَص رَقَصاناً) للدلالة علـى الحركـة والاضطـراب[559]، ولم ينطقـوا بالقيـاس، وكأنّهم استغنوا عنه، حيث مالوا إلى (فَعَل، أو فَعْل) لما فيهما مـن الخفّـة ما لا يخفى، وحَمَل صاحب تاج العروس تعدّد المصدر في هذا الحرف على غير قياس، على اختلاف اللغات[560].

(الرَّوَاح) مصدر رَاح، والقيـاس الـوارد (رَوْح)، إلاّ أنّ المصـدر القياسـيّ يكون اسماً بمعنى الراحة أو الرحمة[561]، فإذا تجرّد البناء ألبسـت دلالتـه، فكـان العدول بالمصدر عن القياس علـى (فَعَال) لتحقيـق أمْـن اللبـس بـين الاسـم والمصدر.

(الزَّوَال) مصدر (زَال الشيء يزول عن مكانه ويزال قليلـه)[562]، علـى غـير قياس، والقياس الوارد فيه (زَوْل)، إلاّ أنّه يقـع اسمـاً بمعنـى الصقـر[563]، والتقـاء المصدر، والاسم في بناء واحد يشعر باللبس، إذا انعدمت القرائن، فميّزوا بينـهما

---

(556) الزبيدي، تاج العروس ١: ٥٨٨، ٥٨٩. والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٥٨.

(557) آل عمران: ٣٧.

(558) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٨٦.

(559) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٠٥.

(560) الزبيدي، تاج العروس ٤: ٣٩٨.

(561) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٢٤، والزبيدي، تاج العروس ٢: ١٤٨.

(562) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٦٢.

(563) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٩١، والزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٦٢، ٣٦٣.

إذ عدلوا بالمصدر عن السَّمْت القياسيّ، نحو: (فعَال) لتحقيق أمْن اللبس بين المصدر والاسم.

(الدوام) مصدر (دام)، والقياس (دَوْم)، وقد قالوا: دام الشيء يدوم دَوْماً، ودواماً إذا طال زمانه، ودامت الدلو دَوْماً (امتلأت)[٥٦٤]. فالمصدر القياسيّ (دَوْم) ملبس الدلالة إذا انعدمت القرائن، فحققوا أمْن اللبس بين دلالتي المصدر أن أخرجوا (دام يدوم دواماً) على غير قياس، بمعنى طال زمانه، فيما أبقوا معنى الامتلاء على القياس، وبهذا يتوافر أمْن اللبس.

(المَيَلان والحَيَدان) مصدران للفعلين (مال، وحاد) على غير قياس، قال سيبويه: «قالوا في (حَيَد حَيَدان)، و(مَال مَيَلان) فأدخلوا الفعَلان في هذا وهذه الأشياء لا تضبط بقياس، ولا بأمر أحكمَ من هذا، وهكذا مأخذ الخليل»[٥٦٥]، ووجه الشذوذ فيهما مجيئهما على (فَعَلان) دون أن تدلاَّ على حَرَكة، قال ابن قتيبة: «ليس هما من الحركة في شيء»[٥٦٦].

ويبَيِّن تحقيق أمْن اللبس في هذه المسألة، فقد قالت العرب: مالت الشمس ميولاً، أي دنت للغروب، ومال عن الحقّ مَيْلاً، وعليه قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ ﴾[٥٦٧]، ومال إليه مَيْلاً ومَيَلاناً بمعنى أحبّه[٥٦٨].

فبناء المصدر اختلف على الصدْر الواحد، تبعاً لاختلاف المعنى، حيث خصّت الشمس بالميول، والظلم والمحبّة (بالمَيْل)، فإذا انعدمت القرائن فإنّ المصدر القياسيّ يصبح ملبساً في دلالاته، فعدلوا بمعنى المحبّة في (مَال)، نحو: مَيَلان؛ ليحققوا أمْن اللبس بين دلالته، ودلالة (ظَلَم)، ومثله حَيَدان.

---

(٥٦٤) الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٩٥، ٢٩٦.

(٥٦٥) سيبويه، الكتاب ٤: ١٥.

(٥٦٦) ابن قتيبة، أدب الكاتب . ٤٦٦.

(٥٦٧) النساء: ١٢٩.

(٥٦٨) الزبيدي، تاج العروس ٨: ١٢٢، وما بعدها. والفيروزآبادي، القاموس المحيط ٤: ٥٣.

(غِيَاب) مصدر (غَاب) على خلاف القياس، والقياس الوارد فيه (غَيْب)، إلاّ أنّ هذا البناء يتفق مع بناء الاسم. فقد وَرَد (الغَيْبُ) اسماً لكلّ ما غاب عنك[٥٦٩]، ففرّقوا بين المصدر والاسم أنْ جعلوا المصدر على (فِعَال).

(الجُوْعُ والنُّوْع) بالضم. قالوا: جُوْعاً ونُوْعاً في الدعاء عليه[٥٧٠]، والجُوْع مصدر (جَاع) على غير قياس، وقالوا: جاع إليه جَوْعاً على القياس، إذا اشتاق[٥٧١]. فلمّا اختلفت دلالة الفعل، استدعت اختلاف بناء المصدر، إذ انعدمت قرائن المعنى. فجعلوا بناء (فَعْل) للمعنى الحقيقيّ، و(فُعْل) للمجازيّ؛ ليحققوا أمْن اللبس، ولمّا ضُمّ المصدر (نَوْع) إلى (جُوْع) أحدثوا التعادل بينهما في التركيب[٥٧٢]، إذ قالوا: جُوْعاً ونُوْعاً، بإتباع (نَوْع) بـ (جُوْع) بناء وضبطاً صرفياً.

(جَرْي) مصدر (جَرَى) والقياس فيه (جُرُوّ)[٥٧٣]. ومثله (عَدْو) مصدر (عَدَا)، والقياس فيه (عُدُوّ)، ويبدو لي أنّهم قد استغنوا عن (فُعُول) لما فيه من ثقل ظاهر، حيث آثروا التخفيف[٥٧٤]؛ إذ فرّوا من التقاء واوين مسبوقتين بضمتين.

(زِنىً) مصدر (زَنَى) بمعنى فَجَر، على غير قياس، وزَنا زُنُوّاً بمعنى ضاق على القياس[٥٧٥]، ولعلّهم قد ميّزوا بين دلالة الفعل، إذ خصّوا الفعل المنقلبة ألفه عن ياء بالتغيير، فقالوا: زِنىً، تمييزاً له عن مصدر الفعل (زَنَا) المنقلبة ألفه عن واو، مع اختلاف دلالة كلّ منهما، واختلاف الدلالة آذن باختلاف بناء المصدر لكل منهما؛ ليتحقّق أمْن اللبس بينهما.

---

(٥٦٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١١٢، والزبيدي، تاج العروس ١: ٤١٦.

(٥٧٠) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٣١٠، ٥٣٣.

(٥٧١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٥.

(٥٧٢) الحموز، التعادل في العربية: ٨٥.

(٥٧٣) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٧١.

(٥٧٤) الحموز، التعادل في العربية: ٦٨، ٦٩.

(٥٧٥) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٦٥، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٣٩.

(سُرىً) مصدر (سَرَى) على غير قياس، ومنه سَرَى يَسْري سُرىً (سَيْرُ عامة الليل)، وسَرَى عِرْق الشجرة سَرْياً (إذا دبّ تحت الأرض)[٥٧٦].

ففرّقوا بين المعنيين، إذ أخرجوا (سَرَى) بمعنى سار ليلاً، نحو: (سُرَى)، و(سَرَى) بمعنى دبّ على (سَرْي)، ليحقّقوا أمْن اللبس بينهما، أمّا (فُعُول) فقد استغنوا عنه مصدراً لـ (سَرَى)، كونهم آثروا التخفيف فيه[٥٧٧].

٢- بناء فَعُل وما شذّ عنه:

قياس هذا البناء أنْ يكون على (فَعَالة أو فُعولة)، إلاّ أنّ ثمّة ألفاظاً قد خرجت على هذه القاعدة، فقد ورد في دواوين اللغة، ومعجماتها، كَرُم كَرَماً، وعَظُمَ عِظَماً، ومَجُد مَجْداً، وحَسُن حُسْناً، وحَلُم حِلْماً، وجَمُل جمالاً، قال سيبويه: «أمّا الفَعْل من هذه، فنحو: الحُسْن والقُبْح، والفَعَالة أكثر»[٥٧٨].

وقد ورد القياس في مصادر بعض هذه الألفاظ، فقالوا: كَرَامة، ومَجَادة، وعَظَامة[٥٧٩]، وأمّا ما لم يرد فيه القياس، فهو من باب الاستغناء. ويبدو لي في هذه المسألة، أنّ المصادر القياسيّة (فَعَالة، وفُعُولة) دلالاتها ثابتة، وأمّا مجيء (فَعُل) على غير قياس في بناء المصدر، فكأنّه ضَرْبٌ من الدلالة على معانٍ سلوكيّة غير ثابتة، ولعلّها توافق التوقف، ثمّ تتلاشى، وبهذا فإنّهم يفرّقون بين الدلالة الثابتة (فُعُولة وفَعَالة)، والدلالة المتغيرة الوارد مصدرها على غير قياس، وبذا يتحقّق أمْن اللبس بين هذه الدلالات، بتغيّر بناء المصدر.

---

(٥٧٦) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٧٣، ١٧٤، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٤١.

(٥٧٧) الحموز، التعادل في العربية: ٦٨، ٦٩.

(٥٧٨) سيبويه، الكتاب ٤: ٢٨، وما بعدها، وابن قتيبة، أدب الكاتب: ٥٠٨، ٥٠٩.

(٥٧٩) الفيروزبادي، القاموس المحيط ٤: ١٧٠، ١: ٣٣٦، ٤: ١٥٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ٤١، ٤: ٤٩٦، ٨: ٤٠١.

٣- فَعِل اللازم وما شذ في مصدره:

(سِمَن)، مصدر (سَمِن) على غير قياس[٥٨٠]، ولم يرد القياس فيه (سَمَن). فكأنّهم استغنوا بـ (سِمَن) عن (سَمَن).

(قُوّة) مصدر (قَوِي) ضد الضعف، والقَوَى مصدر قياسيٌ لـ (قَوِي) بمعنى جاع، ومنه البَيْتُوتَة على القَوَى، أي المبيت على الجوْع[٥٨١].

ويبدو لي أنّ اختلاف دلالة (قَوِي) قضى باختلاف بناء المصدر فيه، لتحقيق أمْن اللبس بين الدلالتين، فخُصّت دلالة (قَوِي) ضد الضعف بـ (قُوّة)، و(قَوِي) بمعنى جاع (قَوَى) على القياس.

(النُضْج) مصدر (نَضِج) على غير قياس، من قولهم: نَضِجَ الثمر واللحم نُضْجاً، ونَضْجاً بمعنى طاب ولذّ[٥٨٢]. ولعلّهم قد استغنوا عن المصدر القياسيّ (نَضَج)، أمّا ضمّ المصدر وفتحه في غير القياس؛ فيبدو لي أنّه محمول على اختلاف اللغات، حيث ذكر الدكتور عبدالصبور شاهين أنّ الضمّ من خصائص اللهجة البدوية[٥٨٣].

٤- مَصْدر (فَعْل) وما شذ عنه:

وممّا يُحْمَل على الشذوذ في هذا البناء، ما جاء على بناء (فَعَل)، وقياسه (فَعْل)، نحو: (طَلَب) مصدر (طَلَب)[٥٨٤]، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُصْبِحَ مَآؤُهَا غَوْرًا فَلَن تَسْتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبًا ﴾[٥٨٥]، ولم يسمع فيه القياس، وكأنّهم حملوه على باب الاستغناء.

---

(٥٨٠) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢٤١.

(٥٨١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٨١، والزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٠٦.

(٥٨٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢١٠، والزبيدي، تاج العروس ٢: ١٠٧.

(٥٨٣) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠.

(٥٨٤) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٨٦.

(٥٨٥) الكهف: ٤١.

ونحو هذا قولهم: (حَلَب حَلَباً)[586]، جاء قولهم: «حَلَبت الناقة والشاة حَلَباً، وقد حَلَبت ناقتك تُحْلَبُ حَلْباً وحَلَباً إذا استدر منها اللبن، وحلَب يحلب حَلْباً إذا جلَس على ركبتيه»[587].

ويبدو أثر تحقيق أمْن اللبس بيّناً في هذه المسألة، فالتقاء دلالتي (حَلَب) المختلفتين في بناء (فَعْل) القياسيّ يوقع اللبس، لذا فرّقوا بينهما أنْ بنوا (حَلَب) على (حَلَب) على غير قياس بمعنى (استدرّ).

(الغَلَب) مصدر (غَلَب) على غير قياس، وذكروا القياس فيه (غَلْباً)، وعلى غير قياس جاء قوله تعالى: ﴿ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝ فِىٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ﴾[588].

ويبدو لي أنّ الاختلاف في بناء المصدر في هذه المسألة ناشيء عن اختلاف اللغات، فالغَلْب مصدر قياسيّ عند قوم، والغَلَب على غير قياس عند آخرين.

وممّا عُدّ شاذاً عن القياس قولهم: (قضى قضاءً)، إذ يقتضي القياس فيه أنْ يكون على (قَضْيٍ)، ويبدو لي أنّه يُحْمل على لغة بعض الأقوام، جاء في المعجمات اللغوية: قضى بين الخصمين يقضي (قَضْياً) على القياس و(قضاءً)، وقضى قضاءً بمعنى صنع وقدّر وخلق، وعلى الأخير قوله تعالى: فقضاهنّ سبع سموات في يومين، ومن المجاز قضى نحبه قضاءً، أي مات[589].

(كتاب) مصدر (كَتَب)، قال سيبويه: «وبعض العرب يقول: كَتْباً على القياس»[590]، «والكتاب في الأصل اسم يُقَام مقامَ المصدر، تقول كتبه كِتَاباً، وكَتْباً، ثُمّ جُعِل الكتاب للمكتوب فيه الشيء، وأصل الكَتْب الجمع والضمّ من ذلك كَتَبْتُ

---

(586) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 86.

(587) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: 125، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 1: 221.

(588) الروم: 2، 3.

(589) الزبيدي، تاج العروس 10: 296، وانظر: انيس ورفاقه، المعجم الوسيط 2: 742.

(590) سيبويه، الكتاب 4: 7.

البغلة إذا جمعت بين شُفْريها بحَلْقة»[٥٩١]، وكأنّهم فرّقوا بين دلالتيّ (كَتَب)، (فكتب) بمعنى جمع، المصدر فيه قياس على (كَتْب)، و(كَتَب) بمعنى خطّ مصدره (كِتاب)، وبذا يحقّقون أمْن اللبس بين الدلالتين باختلاف بناء المصدر فيهما.

(كِذاب) مصدر (كَذَب)، والقياس (كَذْب) ولم يسمع، وقد ذكرت المعجمات اللغويّة ستة مصادر لـ (كَذَب) هي: كَذِب، وكِذْب، وكِذاب، ومكاذبة، وكِذْبة، وكَذْبة[٥٩٢]، ولعلّهم استغنوا عن المصدر القياسيّ (كَذْب)، أمّا تعدّد هذه المصادر غير القياسيّة، نحو: كَذِب، وكِذْب، وكِذْبة، وكَذْبة، فيُحمَل على لغات بعض الأقوام. وأمّا (كِذّاب ومكاذبة) فهما مصدران مقيسان للمزيد (كاذب)، وأنّ المعجمات لم تفصل فيه بين مصدر الثلاثيّ والمزيد.

(حِجاب) مصدر (حَجَب) على خلاف القياس، والقياس الوارد فيه (حَجْب)، قالوا: حَجَبه (حَجْباً، وحِجَاباً) ستره. وحَجَب الحاجب يحجب حَجْباً بمعنى منع[٥٩٣]، ولمّا كان القياس في (حَجْب) يُحْدِثُ لبساً في الدلالة، إذا انعدمت قرائن المعنى، فقد بنوا (حَجَب) بمعنى ستر على (حِجَاب)؛ ليحقّقوا أمْن اللبس بين الدلالتين.

(نِكَاح) مصدر (نَكَحَ) والقياس الوارد (نَكْح)، قالوا: نَكَحَ في بني فُلان نِكاحاً، إذا عقد العقد. ونكح زوجته نَكْحاً بمعنى الوطء[٥٩٤]. وبذا يفرّقون بين الدلالات، ليحقّقوا أمْن اللبس بينها، ببناء المصدر على غير قياس. ويعزّز هذا ما ورد في تاج العروس «قالوا: لم يرد النكاح في القرآن إلاّ بمعنى العقد»[٥٩٥]، ولم تذكر المعجمات المزيد (ناكح).

---

(٥٩١) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٨٦، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٢١. وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٤٥.

(٥٩٢) الفيروزابادي. القاموس المحيط ١: ١٢٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٤٤٧. وما بعدها.

(٥٩٣) الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٠٢، ٢٠٣ والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٥٢.

(٥٩٤) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٤٣، والفيروزابادي. القاموس المحيط ١: ٢٥٤.

(٥٩٥) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٤٢.

(سِفَاد) مصدر (سَفَد) من قولهم: سَفَد الذكر الأنثى، وسَفِد الطائر يَسْفَد سَفْداً وسِفاداً، إذا نكح أنثاه[596]، وجاء في تاج العروس «سَفَد الذكر الأنثى يَسْفِدُها سَفْداً. وسافدها سفاداً فيهما جميعاً»[597]، وذكر ابن قتيبة قول الأصمعي وأبي زيد «يُقال للسباع كلّها سَفَد يسفد سفاداً، وكذلك التيس والثور، وكلّ طائر»[598].

ويظهر لي أنّهم فرّقوا بين الدلالة العامّة، والدلالة الخاصّة، فإذا أرادوا الخصوصيّة قالوا: (سِفَاداً)، وإذا أرادوا العموميّة قالوا: (سَفْداً).

(هِدَاية) مصدر (هَدَى) على غير قياس، قالوا: هديتُ العروس إلى زوجها أهديها هِداءً، إذا زففتها، وهديتُ القوم الطريق (هداية)، وهديته، إلى الدين هُدَىً إذا دللته عليه[599]، فاختلفت أبنية المصدر على الأصل الواحد، لتحقيق أمْن اللبس بين الدلالات.

(حِمَاية) مصدر (حَمَى) على غير قياس، والقياس (حَمْي)، قالوا: حَمِيت الشمس والنار حَمْياً، وحَمِي الفرس (حِمَى) سَخُن وعرق، وحَمَيْتَ المريض حِمْيةً، وحَمَيْتُ القوم والمكان حِمَايةً، إذا دافعت عنه، وانتصرت لأهله[600].

وتحقيق أمْن اللبس بيّن في هذا الحرف، فاختلاف الدلالة قضى باختلاف بناء المصدر على الأصل الواحد.

(حِرَاسة: مصدر (حَرَس)، من قولهم: حَرَس المكان حَرْساً وحراسة إذا حفظه، وحَرَس الإبل والغنم يحرسها حَرْساً إذا سرقها، وهو من المجاز[601].

---

(٥٩٦) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١١٤.

(٥٩٧) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٣٧٩، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٠٢.

(٥٩٨) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ١٣١.

(٥٩٩) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٣٦، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٤٠٦، ٤٠٧، وبن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٦٠.

(٦٠٠) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٥٩، والفارسي، التكملة: ٥١٠، والزبيدي، تاج العروس ١٠: ٩٩.

(٦٠١) الزبيدي، تاج العروس ٤: ١٢٧، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٢٠٦.

فاتفاق الحقيقة والمجاز في المصدر القياسيِّ يقضي بوقوع اللبس، إذا انعدمت القرينة، لذا فرّقوا بين المعنى الحقيقيِّ والمجازيِّ أنْ عَدَلوا بـ (حَرَس) بمعنى حفظ، نحو: حِرَاسة، ليتحقّق أمْن اللبس في هذه المسألة.

وممّا يُحْمَل على الشذوذ ما جاء من (فَعَل) المتعدّي على (فَعَلان)، وبابه (فَعْل)، نحو: غَشَيان، غُشي عليه يُغشى غَشْياً وغَشَياناً أُغمي عليه. وغَشِيه الأمر (أتاه) غَشْياً[602].

فالمصدر القياسيّ تلتقي فيه دلالتان مختلفتان، لا يؤمن اللبس فيهما، إذا تجرّد المصدر عن السياق، فبنوا (غُشِي) بمعنى أُغمي على (غَشَيان)؛ ليتحقّق أمْن اللبس بينه، وبين دلالة الفعل المبني للمعلوم (غَشِي) بمعنى أتى.

(شَنَآن) مصدر (شنأ) على غير قياس، وعليه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ﴾[603]، وقد أوصل ابن القطاع مصادر (شنأ) إلى أربعة عشر مصدراً[604]، وهذا ما يُحْمَل على لغات بعض الأقوام.

(حِسْبان)، و(رِئمان)، و(رِضْوان)، و(لِقيان)، مصادر للأفعال المتعديَة، حَسِبَ، ورَئِمَ، ورَضِيَ، ولَقِيَ، وجاء القياس في حَسِب، ورَئِمَ: قالوا: حَسِب حَسْباً وحِسْباناً «وحَسِبتُ الشيء بمعنى ظننتُ حِسْباناً»[605]، والمصدر القياسيّ (حَسْب) يكون اسماً بمعنى (كافٍ)، واختلاف الدلالة في المصدر (حَسْب) يقضي بوقوع اللبس، في حال انعدام القرينة، لذا عَدَلوا بـ (حَسِب) بمعنى ظَنَّ، نحو: حِسْبان لتحقيق أمْن اللبس.

---

(٦٠٢) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٢٧، والزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٦٦، والفيروزابادي، القاموس المحيط، ٤: ٣٧٠.

(٦٠٣) المائدة: ٢.

(٦٠٤) الزبيدي، تاج العروس ١: ٨١، والفيروزابادي، ١: ١٩، وابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١٣٧.

(٦٠٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٦١، والزبيدي، تاج العروس ١: ٢١٠.

أمّا الرَأْمُ فمصدر قياسيّ، وهذا البناء يكون اسماً، إذ يطلق على (البو)[٦٠٦]. ولا يخفى أنّ ورود الدلالة المصدريّة والاسميّة في مبنى واحد، يحدث اللبس، إذا لم تتوافر القرائن. لذا بنوا رَئِمَ على (رئمان) لتحقيق أمْن اللبس بين المصدر والاسم أمّا المصدران (رضْوان)، و(لقْيان)، فيبدو لي أنّ العرب قد استغنت بهما عن القياس.

(حُسْبان) مصدر (حَسَب)، تقول: حَسَبْتُ الحِساب أحسبه حَسْباً وحُسْباناً بضم الحاء: إذا عَمِلْتَ الحساب وعَدَدْتَ[٦٠٧]، وعليه قوله تعالى: ﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾[٦٠٨]، والحَسْبُ يأتي اسماً بمعنى دفن الميت في الحجارة[٦٠٩].

والحَسْبُ يكون اسماً، ويكون مصدراً، فإذا تجرّد عن القرائن، ألبست دلالته، ففرّقوا بين الاسم والمصدر إذا جعلوا المصدر على (حُسْبان) ليتحقّق أمْن اللبس.

(غُفْران) مصدر (غَفَر)، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ﴾[٦١٠]. غَفَر يغفر غَفْراً على القياس بمعنى ستره، وغَفَرَ الله له ذنبه غَفْراً، وقيل الغُفْران والمغفرة من اللّه يصون العبد من أن يمسّه العذاب[٦١١]، فغفر يعني الستر، والعفْو، ولتقاؤهما في (غَفْر) يحدث اللبس، إذا لم تتضام القرائن، ففصلوا بين الدلالة العامّة، والدلالة الخاصّة (الدينيّة) أنْ بنوا (غَفَر) بمعنى عفا على (غُفْران).

ونحو هذا (شُكْران) مصدر (شَكَر) المتعدّي، أمّا اللازم في قولهم: شكر لك فمصدره (شكور). والمصدر القياسيّ لـ (شَكَر) المتعدّي (شكْر)، وقالوا: شَكَرت

---

(٦٠٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١١٦.

(٦٠٧) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٦٦، وتنظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٦١.

(٦٠٨) الرحمن: ٥.

(٦٠٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٥٥.

(٦١٠) البقرة: ٢٨٥.

(٦١١) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٤٥١، وابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ١٨٨، والعكبري، إملاء ما من به الرحمن ت. إبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٦٩، ١: ١٢٢.

الدابة شكْراً على القياس إذا سَمِنت، وشَكِرتِ الشجرة شكَراً كثرت فراخها، والشُكْر عرفان النعمة والإحسان[٦١٢]، واختلاف أبنية المصدر هنا استدعته طبيعة اختلاف الدلالة، فجاؤوا بـ (شُكْران) لتخصيص الدلالة، وقصرها على الله سبحانه وتعالى؛ لأنّ الشُكْران يعني المجازاة من الله[٦١٣].

(وِجدْان) مصدر (وَجَد) على غير قياس، جاء في دواوين اللغة، وَجَدتُ المال (وَجْداً) إذا كثُر مالك، ووجَدْتُ في الحُزْن (وَجْداً)، ووجدتُ على الرجل مَوْجِدة، إذا غضبت عليه، ووجدتُ الضالة (وِجْداناً)، إذا أصبت ما ضاع منك[٦١٤].

وقد اختلفت أبنية المصدر على الأصل الواحد (وَجَد) تبعاً لاختلاف الدلالات؛ ليتحقّق أمْن اللبس بينها.

(كِتْمان) مصدر (كَتَم) والقياس (كَتْم)، قالوا في القياس: كَتَم الفَرَسُ الربوَ كَتْماً، إذا ضاق منخره عن نَفَسه. وقالوا: كتم الشيء كتماناً في موضع السر[٦١٥]، ففصلوا بين المعنيين أنْ جاؤوا بالقياس في كَتَم بمعنى (ضاق)، وعلى غير قياس في كَتَم بمعنى سَتَر وأخفى؛ ليدفعوا اللبس بينهما.

(حِرْمان) مصدر (حَرَم)، والقياس (حَرْم)، جاء في شرح الفصيح في اللغة «وحَرَمْتُ الرجل عطاءَه، إذا منعته، حَرْماً، وحرِمة، وحَرِيمة. وحَرِماً، وحِرْماناً»[٦١٦].

ويظهر لي أنّ الشذوذ في هذا الحرف يُحْمَل على لغة بعض الأقوام؛ لكثرة المصادر المجموعة على (حَرَم).

---

(٦١٢) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٣١٣.

(٦١٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٦٣.

(٦١٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٥٧، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٦٤، والزبيدي، تاج العروس، ٢: ٥٢٣.

(٦١٥) الزبيدي، تاج العروس ٩. ٣٨. ٣٩.

(٦١٦) الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٢٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٤٠ وابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٤٢.

(عِصْيان) مصدر (عَصَى)، وجاء القياس فيه (عَصْياً)، والعصيان ضد الطاعة، ومخالفة الأمر، وأمّا (عَصْي) فهو مخالفة الأمر دون الخروج من الطاعة[٦٦٧]، لذا فرّقوا بينهما؛ لأنّ العِصْيان أشدُّ في المخالفة من «عَصْي»، وبذا يحقّقون أمْن اللبس.

(عِرْفان) مصدر (عَرَف)، والقياس (عَرْف)، نحو قولهم: عَرَف الفَرَس عَرْفاً إذا جزّ عُرْفه، وفلاناً جازاه، والعَرْف نبت طيِّب الرائحة[٦٦٨]، فمجيء القياس (عَرْف) تختلط فيه دلالة الاسم بدلالة المصدر، لذا عَدَلوا بـ (عَرَف) بمعنى المجازاة، نحو: عِرفان؛ لدفع اللبس في هذه المسألة.

(إتْيان) مصدر أتَى، والقياس الوارد (أتْي)، وممّا سُمِع من مصادره «إتيانة، ومأتاة، وأُتِيّاً، بالضم»[٦٦٩]. ويبدو لي أنّ هذا المصدر يُحمَل على لغة بعض الأقوام، فهو من باب تداخل اللغات.

ولستُ أميلُ إلى القول إنّ زيادة الألف والنون في المصادر السابقة جاءت لإفادة المبالغة؛ لأنّ تجريد المصادر من الألف والنون يبقيها على حال الشذوذ، فليست كَرَقبانيّ، ونفسانيّ، إذ لو جُرِّد الاسم المنسوب هنا من الألف والنون، لجاء على القياس، فهذه للمبالغة، ليست كتلك التي لا تلحظ إفادة المبالغة فيها.

(كَراهية) مصدر (كَرِه)، والقياس (كَرْه) بتسكين الراء، ويكون (الكَرْه) اسماً للجمل الشديد[٦٧٠]. فاتفاق الاسم والمصدر في بناء واحد، يُلْبِسُ الدلالة إذا انعدمت القرائن، ففرّقوا بينهما أنْ عَدَلوا بالمصدر نحو: كَراهية.

---

(٦٦٧) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٤٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٦٣.

(٦٦٨) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٧٣؛ والزبيدي، تاج العروس ٦: ١٩٢.

(٦٦٩) الزبيدي، تاج العروس، ١٠: ٨، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٩٧.

(٦٧٠) الزبيدي، تاج لاعروس ٩: ٤٠٨؛ والفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٩١، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢٦١.

(لَعِبٌ) مصدر (لَعِبَ) على غير قياس، والقياس فيه (لَعْب)، قالوا: لَعِب لَعْباً، ولَعَب لَعْباً إذا سال لُعَابُه[٦٢١]، فاختلاف دلالة الفعل اقتضت التغيير في بناء المصدر القياسيّ، فعَدَلوا بـ (لَعِب) نحو (لَعِب)؛ لتحقيق أمْن اللبس بين دلالة (لَعِب) و(لَعَب).

(قبول) مصدر (قَبِلَ)، والقياس الوارد (قَبْل)، وتأتي (قَبْل) ظرفاً، وهي نقيض بعد، فإذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، قالوا: قَبْلاً، فإذا لم يكن هناك ما يشير إلى دلالة الكلمة، فإنّ احتمال وقوع الظرفيّة والمصدريّة في هذا الحرف وارد. ويظهر لي أنّهم فرّقوا بين المصدر والظرف أنْ عَدَلوا بالمصدر عن القياس، نحو: قَبول، ولم يكتفوا بذا، بل فرّقوا بين دلالات (قَبِل) الأخرى، قال ابن قتيبة: «وقَبِلت العين تَقْبَلُ قَبَلاً وقَبِلَ الهديّة قَبولاً، وقَبِلت المرأة القابلة قِبَالةً»[٦٢٢].

(سَمَاع) مصدر (سَمِع)، والقياس (سَمْع)، ويكون (سَمْع) اسماً للأذن وما وقر فيها[٦٢٣]، وعليه قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ ﴾[٦٢٤]، فإذا جُرّد اللفظ عن السياق، التبست الدلالة، ففصلوا بين الاسم والمصدر، أن جعلوا المصدر على (سَمَاع) ليحقّقوا أمْن اللبس بين الاسم والمصدر.

٥ المصدر الدّال على المرّة والشذوذ:

يصاغ المصدر الدالّ على المرّة من الثلاثيّ على وزن (فَعْلة)، فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على وزن (فَعْلة)، وجب زيادة لفظ آخر معها ليدلّ على المرّة، وخرج عن هذا الشرط قولهم: (إتيانة)، والقياس (أتْية)، وحمله

---

(٦٢١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٢٨، والزبيدي، تاج العروس ١: ٤٧٠، ٤٧١، وابن قتيبة، أدب الكاتب: ٥٠٨، والجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢١١.

(٦٢٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٥٨، والجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢١٠، والزبيدي، تاج العروس ٨: ٧٠.

(٦٢٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٤٠، والزبيدي، تاج العروس ٥: ٣٨٦.

(٦٢٤) البقرة: ٧.

سيبويه على النظير، قال: «وقالوا: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة واحدة، فجاؤوا به على المصدر المستعمل في الكلام، كما قالوا: أعطى إعطاءة»[٦٢٥].

ويظهر لي أنّ الفعل (أتى) له دلالات مختلفة، منها: أتيته بمعنى جئته، وأتى بمعنى كان، ومنه لا يُفْلح الساحر حيث أتى، وأتى الأمْرَ فَعَلَه، وأتى عليه الدهر أهلكه[٦٢٦]، فكأنّ للكلمة دلالتين: إحداهما كثيرة الاستعمال على وجه الحقيقة بمعنى (المجيء)، والأخرى مجازيّة، حيث خصّوا مصدر الدلالة الحقيقيّة بالتغيير عن القياس، لتحقيق أمْن اللبس بين الحقيقة والمجاز.

(لِقَاءة) مصدر (لَقِي)، والقياس (لَقْيَة)، قال سيبويه: «وقالوا: الفَعْلة، نحو: الرّحْمة واللَقْية»[٦٢٧]. وذكرت المظانّ اللغويّة عشرة مصادر للفعل (لَقِي)، قالوا: لَقِيتُ زيداً لِقاءً، ولِقاءة، ولُقيّ، ولِقْيانة، ولُقيًا، ولُقْيَة، ولِقياناً، ولِقيًا، ولُقاة[٦٢٨]؛ وأوصلتها المعجمات إلى أربعة عشر مصدراً[٦٢٩]. ويبدو لي أن الشذوذ في هذا الحرف يُحْمَل على لغة بعض الأقوام، فاختلاف اللغات أدّى إلى كثرة مصادر الفعل (لَقِي).

(حِجّة) مصدر (حَجّ)، والقياس في المرّة أن يكون على (حَجّة)، إلاّ أنّ بناء (فَعْلة) يكون اسماً، (فالحَجّة) خرزة أو لؤلؤة تُعلّق في الأذن[٦٣٠]، فإذا تجرّد المصدر الدالّ على المرّة عن السياق، وقع اللبس في الدلالة، لذا تصرّفوا في بناء المصدر، فكسروا الفاء في (حِجّة)؛ لتحقيق أمْن اللبس بين المصدر والاسم، شريطة توافر القرائن بين المصدر الدالّ على المرّة والهيئة.

---

(٦٢٥) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٥، والسامرائي، معاني الأبنية: ٢٨.

(٦٢٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٩٧، والزبيدي، تاج العروس ١٠: ٨.

(٦٢٧) سيبويه، الكتاب ٤: ٨، وابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٣٣، وابن مالك، شرح التسهيل ٣: ٤٧٠.

(٦٢٨) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٥٨، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٣١٨.

(٦٢٩) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٣٠، والفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٨٦، والسامرائي، معاني الأبنية: ١٨.

(٦٣٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٨٢، والزبيدي، تاج العروس ٢: ١٧، وانظر: حسن، النحو الوافي ٣: ٢٢٧، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٥.

(رُؤْية) مصدر (رأى) في الدلالة على المرّة، على غير قياس، والقياس الوارد بالفتح (رَأية)، وقال ابن خالويه: «وحدّثني أبو عمرو عن ثعلب عن ابن الأعرابيّ: رَأيته رَأية واحدة بالفتح، فهذا أصل ما يَجبُ»[٦٣١].

ويبدو لي أنّ اختلاف الدلالة في (رأى) استدعى التغيير في بناء المصدر القياسيّ الدالّ على المرّة، فالفعل رأى، له دلالتان، إحداهما بصريّة، والأخرى اعتقاديّة، ومجيء المصدر القياسيّ الدالّ على المرّة في كليهما -إذا انعدمت القرائن- يلبس الدلالة، فَعَدلوا بـ (رأى) البصريّة، نحو: رُؤْية لتحقيق أمْن اللبس بين دلالتي الفعل. وقد تنبّه ابن قتيبة لهذا «ورأيت في المنام رُؤيا، ورأيت في الفقه رَأياً، ورأيت الرَّجُلَ رُؤْية»[٦٣٢].

٦- المصدر الدالّ على الهيئة والشذوذ :

يصاغ المصدر الدالّ على الهيئة على وزن (فِعْلة) من الثلاثيّ، فإن كانت صيغة المصدر الأصلي موضوعة في أصلها على (فِعْلة)، وجب زيادة لفظ آخر معها ليدلّ على الهيئة، وخرج على هذا الشرط قولهم: اختمر خِمْرة، وانتقب نِقْبة، وتعمّم عِمّة، وتقمّص قِمْصة[٦٣٣].

وتسعفنا المعجمات اللغويّة بتتبّع دلالات هذه الألفاظ، فتشير إلى أنّ العِمامة ما يلف حول الرأس، ولهذا قالوا: اعتمّ، وتعمّم إذا لبس العِمامة، وقالوا: هو حسَنُ العِمّة، وأمّا الخمار فهو ما تستر به الفتاة وجهها، وقالت العرب: خَمَر بمعنى ستر، وتقمّص القميص إذا لبسه، وانتقب النقاب - وهو ثوب كالإزار- إذا لبسه[٦٣٤].

---

(٦٣١) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٣٥.

(٦٣٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٦١، والجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٩٣، ١٩٤.

(٦٣٣) ابن هشام، أوضح المسالك ٢: ٢٦٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ١٢٣، وحسن، النحو الوافي ٣: ٢٣٠.

(٦٣٤) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ١: ١٣٣؛ ٢: ٢٣، ٣١٥؛ ٤: ١٥٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٤١٠؛ ١: ٤٩١؛ ٣: ١٨٨؛ ٤: ٤٢٩.

ويلحظ هنا أنّ أفعال هذا الباب قد وردت على وزنين هما: افتعل، وتفعّل. وهُما خماسيّان قاما مقام المجرّد الثلاثي، فقد ورد الأصل الثلاثيّ لبعض هذه المفردات، ولكنّه مهمل، وكأنّ العرب أحلّت الفعل الخماسيّ مكان المجرّد، وإذا كانت الزيادة في المبنى تعني زيادة في المعنى، فإنّ هذا لم يتحقّق في الأفعال السابقة، فكأن (افتعل، وتفعّل) هي عينها (فَعَل)، وهم بذا يغلّبون الأصل الثلاثيّ على الفرع الخماسيّ عند صياغة المصدر الدالّ على الهيئة؛ لنشدان الخفّة، ويعزّز هذا قول سيبويه: «قالوا: افتقر كما قالوا اشتدّ، ولم يقولوا فَقُر كما لم يقولوا شدد ولا يستعمل بغير زيادة»[٦٣٥].

٧- المصدر الميميّ والشذوذ:

يصاغ المصدر الميميّ من الثلاثي على وزن (مَفْعَل)، وخرج على هذا الشرط من صحيح العين، قولهم: مَرْجِع، ومَعْرِفة، ومَعْذِرة، إذ يقتضي القياس في مصدرها الميميّ أن تكون على (مَرْجَع، ومَعْرَفة، ومَعْذَرة)، ولكنّ (مَفْعَلاً) القياسيّ يلتقي فيه بناء الاسم، فإذا تجرّد البناء القياسيّ عن السياق، فإنّ اللبس غير مأمون بين الاسم والمصدر، والمَرْجَع اسم، والمَعْرَفة موضع العُرْف من الفرس، والمَعْذَرة اسم[٦٣٦]، ففصلوا بين الاسم والمصدر أنْ جعلوا المصدر على (مَفْعِل)، جاء في المزهر «ومنها أسماء بالزيادة تشبه المصادر في وزنها وتخالفها في بعض حركاتها للفصل بين الاسم والمصدر»[٦٣٧].

وممّا عُدَّ شاذاً ما ورد على (مَفْعِل) من معتلّ العين، نحو: المجيء، والمبيت، والمعيب، والمحيض، والمكيل، والمسير، والمصير، والمعيش، والمحيد، والمعيل، والمشيب[٦٣٨]. وقد أجاز ابن السكّيت هذا «قال ابن السكّيت: لو فتحا جميعاً في اسم

---

(٦٣٥) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٤٧٣.

(٦٣٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٨٦، ٣: ٢٨، ١٧٣ والزبيدي، تاج العروس ٣: ٣٨٥، ٥: ٣٤٨، ٦: ١٩٤.

(٦٣٧) السيوطي، المزهر في اللغة، ت. محمد أحمد جاد المولى، دار الجيل، بيروت، دون ٢: ٩٦.

(٦٣٨) الزبيدي، تاج العروس ١: ٢، ٤٠٢: ٥٣.

الزمان والمكان. وفي المصدر الميميّ أو كسرا معاً فيهما -أي في الاسم والمصدر- لجاز، لقول العرب: المعاش والمعيش»[٦٣٩].

وقد ورد القياس في هذه المفردات، ويبدو لي أنّ (مَفْعِلاً) تُحْمَلُ على لغة بعض الأقوام ممّن يؤثرون الياء، والكسر على غيرهما، ويعزّز هذا قول الدكتور عبدالصبور شاهين: «إنّ الياء مِنْ خصائص النطق الحضريّ، كما أنّ الكسرة كذلك»[٦٤٠]، أمّا مَنْ نطق بـ (مَفْعَل) فقد نشد القياس.

(د) المشتقّات وما يحمل عليها:

١- اسم الفاعل والشذوذ:

يُصاغ اسم الفاعل من الثلاثيّ على وزن (فاعل)، ومن غير الثلاثيّ على زنة مضارعه، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر[٦٤١].

وما جاء على خلاف هذه القواعد عُدّ شاذاً في هذا الباب، كمجيء (فاعل) من (أفْعَل)، ومُفْعَل من (أُفْعِل)، و(فَعُول) من (أفْعَل).

وقد تناول هذه المسألة بالبحث والاستقصاء الأستاذ الدكتور محمد بهجة الأثري، في بحثه الموسوم بـ «تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ»[٦٤٢]، ونفى عنها صفة الشذوذ، بعدما وَجَد لها أصولاً ثلاثيّة في المعجمات اللغويّة، حيث أحيا نظرية الأصل والفرع التي قال بها أبو علي الفارسيّ، وتلميذه ابن جنّي وغيرهما، إلاّ أنّ نفي صفة الشذوذ لا سبيل إلى القول به، أو أخذه؛ لأنّ اللغويّين من نحويّين وتصريفيّين قد استقصوا هذه المسألة، وأودعوها مظانّهم اللغويّة على أنّها شاذّة، فما طالعنا به الأثري هو تفسيرات، وتعليلات لظاهرة الشذوذ؛ لأنّنا نتعامل مع صورة الفعل الذي أخذ منه اسم الفاعل.

---

(٦٣٩) حسن، النحو الوافي ٣: ٢٣٦.

(٦٤٠) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠. الحملاوي، شذا العرف: ٧٧.

(٦٤١) الحملاوي، شذا العرف: ٧٧، وانظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١١٤.

(٦٤٢) الأثري، محمد بهجة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ٣٩١.

وممّا سُمِعَ على (فاعل) من (أفْعَل)، وقياسه (مُفْعِل)، قولهم: (يافِع) من (أيْفَع)[643] والقياس فيه (مُوْفِع)، وذكرت المعجمات الثلاثيّ منه (يَفَع الغلام إذا راهق العشرين)[644]، ولكنّها لم تذكر (مُوْفِعاً) المقيس في (أيْفَع)، ونحن إنْ فسّرنا مجيء (فاعل) على الأصل الثلاثيّ (يَفَع)، فإنّنا نقف حائرين أمام (أيفع يافع)، وهذا يقول الدكتور فوزي الشايب: «إنّ هناك تضارباً بين الشكل والوظيفة؛ لأنّ شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليهما تقليدياً في تقرير فصيلة الفعل»[645]، وهذا يقود إلى القول إنّ هناك خصوصيّة في الدلالة أرادها العربيّ في هذا اللفظ، زيادة على معنى الحدث المجرّد، في أنّ (يافعاً) يفيد نسبة، أي (ذُوْيَفَع)[646]. فخصّص بناء (فاعل) للدلالة على هذا المعنى.

ونحو هذا: (أبقل: باقل)، جاء في المعجمات اللغويّة، بَقَل وأبْقَل، من قولهم: بَقَلت الأرض وأبْقَلت، وهما لغتان فصيحتان[647]، وقد ورد القياس من اسم الفاعل فيه، ومنه قول دواد بن أبي دواد حين سأله أبوه ما الذي أعاشك؟[648]:

أعاشَني بَعْدَكَ وادٍ مُبْقِلُ ... آكُلُ من حَوْذانِه وأنْسِلُ

وعلى هذا يُمكن ردّ (باقل) نحو الأصل الثلاثيّ (بَقَل)، ومُبْقِل، نحو: (أبقل)، وأنّ مجيء (أبقل باقل) يُحْمَل على تداخل اللغات، كما أنّني لست أستبعد أن تكون (أبْقَل، وبَاقِل) من باب خصوصيّة الدلالة في (فاعِل) بمعنى النسب، أو الصيرورة

---

(643) ابن قتيبة، أدب الكاتب، 496، والعيني، شرح المراح: 126، والمؤدب، دقائق التصريف: 362.

(644) الفيروزابادي، القاموس المحيط 3: 102، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 5: 565.

(645) الشايب، د. فوزي، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد الواحد والثلاثون، المجلد الثامن، صيف 1988م، 94

(646) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 55، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية: 175.

(647) الزبيدي، تاج العروس 7: 231، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط 3: 336.

(648) الزبيدي، تاج العروس 7: 231، وانظر: الأثري، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: 400.

بمعنى أصبح باقلاً، وهذا ما أميلُ إليه؛ لأنّ اقتصار مجيء القياس في (أبْقَل مُبْقِل) على الشعر قد يُعَدُّ من باب الضرورة الشعريّة، أمّا ما جاء في النثر وهو كثير (فأبْقَل باقل).

ومثله (أوْرَس، وَارس، وأوْرَق وَارق، وأخْنَط خَانِط)[649]: أوْرَس الشجر إذا اصفرّ ورقه، فهو وَارس ومورِس قليل جداً وإن كانت القياس، وأوْرَق النبت وهو وَارق، أي طلع، وأحنط الرِّمْثُ (الرِّمْث شجر يشبه الغضا)، أي أبيض[650].

وجاء في تاج العروس ورس الشجر أورق لغة في أورس[651]، وذكر الأثريّ أنّ أبا حنيفة الدِّيْنَوريّ صاحب كتاب النبات، قد نقل عن أبي عمرو، قال: وَرَس فهو وَارس[652].

والقول فيه كالقول في سابقه من حيث إنّ هذه الألفاظ تُحْمَل على معنى النسب؛ لذا خُصّت ببناء (فاعل) دون (مُفْعِل) الدالّ على الحدث المجرّد، وممّا يُعزّز القول بمجيء فاعل للنسب قول ابن الأنباريّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱمْرَأَتِي عَاقِرٌ ﴾[653] إنّما جاء بغير هاء؛ لأنّه أراد به النسب، أي امرأتي ذاتُ عقرٍ[654].

وقالوا: أعشب البلد فهو عاشب، ولا يقال عَشِبت الأرض وهو قياس إن قيل. وأعشبت الأرض أنبتت، وأعشب القوم أصابوا عشباً، وروض عاشب (ذو عشب)[655]. وقال ابن خالويه: «ليس في كلامهم أفْعل فهو فاعل إلاّ أعشبت الأرض فهي عاشب»[656]. وردّ الأثريّ قول ابن خالويه، والجوهريّ في (أعشب

---

(649) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 54، والسيوطي، المزهر 1: 230.

(650) الزبيدي، تاج العروس 4: 267، 268، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط 3: 257.

(651) الزبيدي، تاج العروس 4: 268.

(652) الأثري، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: 405.

(653) آل عمران: 40

(654) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، 1: 202، وما بعدها.

(655) الفيروزابادي، القاموس المحيط 1: 104، والزبيدي، تاج العروس 1: 382.

(656) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 54.

عاشب) بقوله: «وكلاهما جائز، وجانب الصواب فقد ورد في الشعر جاهليّه وإسلاميّه. قال أعشى قيس[657]:

ما رَوْضَةٌ من رياض الحَزْن مُعْشِبَةٌ   خضراءُ جَادَ عليها مُسْبِلٌ هَطِلُ

وقال النابغة الجعدي[658]:

على جانبي حائر مفرط   ببرثٍ تبوّاته مُعْشِب

إلاّ أنّ ورود القياس (مُعْشِب) في الشعر قد يكون اقتضته طبيعة الوزن، وإنّما المعوّل على ما سُمِع عن العرب بكثرة قولهم (أعشب عاشب) في السّعة والاختيار؛ (فعاشب) تحمل دلالة الفعل، وزيادة، وهذه الزيادة تفيد الصيرورة أو النسب، أي بلد ذو عشب، أو صار عاشباً.

ومثله: أمحل المكان فهو ماحل، ومُمْحِل قليل[659]، وعلى القليل القياسيّ جاء قول حسّان بن ثابت[660]:

أمَا ترى رأسي تغيَّر لَونُه   شمطاً فأصبح كالثّغام المُمْحِل

فمن جاء بـ (مُمْحِل من أمْحل) فقد أصاب القياس، ومَنْ نطق من العرب بـ (مَاحِل) فقد أراد صيرورة المحل أو النسب إليه، أي ذو محل بمعنى الشدّة والجدب.

وسُمِعَ قولهم: أغضى الليل فهو غاضٍ، وعليه قول رؤبة[661]:

تخرُجن من أجواز ليلٍ غاضِ

---

(657) الأثري، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ٤٠٢.

(658) المرجع السابق نفسه. ٤٠٢.

(659) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٤٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ١١٣.

(660) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٩٤ وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ١١٣.

(661) المؤدب، دقائق التصريف: ٣٦٣.

وقد أثنى الأثريّ على صاحب القاموس المحيط؛ لذكره الفعلين (أغضى، وغضى) [٦٦٢]؛ ليردّ الشذوذ عن (غاضٍ من أغضى)، ولكنّ العبْرة لا تكمن بذكر الفعل، أو إهماله، وإنّما المقصود هو وجه الاستعمال، وما سُمِعَ عن العرب بكثرة، فصاحب القاموس، ذكر اسم الفاعل (غاضٍ)، وأهمل (مُغْضٍ)، ولم يفسّر لنا الأثريّ ذلك. ويبدو لي أنّ العرب لو أرادت اسم الفاعل من (غضيت الإبل غَضَىً) إذا أكلت الغضاة، واشتكت بطونها، لقالوا: غاضية، لا يمنعهم من ذلك مانع، ولكنّهم عَدَلوا بـ (أغضى)، نحو: (غاضٍ)؛ لإصابة دلالة جديدة بمعنى الصيرورة أو النسب، كقولهم: أغضى الليل فهو غاضٍ، أي ذو غَضَىً بمعنى الظلمة.

وقالوا: «أقرب الرجل، وهو قاربٌ، إذا قَرُبت إبله من الماء» [٦٦٣]، والمعنى الجديد في (فاعل) هنا هو الصيرورة أو النسب، أي صار ذا قُرْبٍ من الماء، فتجدّد الدلالة يعني خصوصيّة في البناء.

(أتمروا وهم تامرون، وألبنوا وهم لابنون، وأنعلوا وهم ناعلون) [٦٦٤]، وقد حاول الأثريّ أنْ ينفي الشذوذ عن هذه الأحرف بقول بعيد لصاحب اللسان «وقد يكون ذلك من قولهم تمرتهم فأنا تامر» [٦٦٥]. وهذا هو القول السديد الذي يوائم منطق العرب في رأي الأثري.

ولعلّ ما يقوّي معنى النسب، أو الصيرورة في (فاعل) من (أتمر، وألبن، وأنعل) ما ذهب إليه اللغويّون القدماء، قال الخليل: «امرأة حائض، وناقة ضامر فإنّما أراد ذات حيض ولم يجيء على الفعل» [٦٦٦]، ونصّ على ذلك سيبويه «وأمّا ما يكون ذا

---

(٦٦٢) الأثري، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ٤٠٣.

(٦٦٣) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥٦٥.

(٦٦٤) سيبويه، ٣: ٣٨٣، ٣٨٤، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٥٥.

(٦٦٥) الأثري، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ٤٠١.

(٦٦٦) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٨٣، وما بعدها، وانظر: الجوهري، الصحاح ٣: ٩٥٧.

شيء، وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون فاعلاً وذلك قولك لذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن، قال الحطيئة:

فَغَرَرتَنِي وَزَعَمتَ أنَّكَ (م) لابِنٌ بِالصَّيفِ تامِرْ

وتقول لصاحب الفرس فارس، ومكان آهل أي: ذو أهل، وقالوا: ناعل لذي النعل»[667]. ودار في فلك هذا المعنى قول الفرّاء: هذا رَجُلٌ تَمرِيّ إذا كان يُحِبُّ التمر وأكْلَه، فإذا كان يبيعه فهو تمّار، فإن كان عنده التمر وليس بتاجر فهو (مُتْمِر)، وإذا أطعمه الناس فهو (تامر) ومنه قول الحطيئة: فغررتني...؛ ورجل لابن يسقي الناس اللبن، ورجلٌ مُلْبِن، وقوم ملبنون إذا كثر عندهم اللبن»[668].

ونخلص إلى القول إنّ ما جاء على (فاعل) من (أفْعَل) إنّما يُحْمَل على معنى النسب، وصيرورته الذي اختصّ به بناء (فاعل).

وممّا عُدَّ شاذاً من مسائل هذا الباب بناء اسم الفاعل مِنْ (أفْعَل) على (مُفْعَل) وقياسه (مُفْعِل)، كقولهم: أسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ[669].

ويبدو لي أنّ سيبويه قد فسّر هذه المسألة في ضوء تفسيره لـ (أخْدَع مُخْدَع). فقد حَمَل هذه المسألة على تحقيق أمْن اللبس بين الاسم (مُفْعَل). والصفة (مُفْعِل). يقول: «اعلم أنّه ليس اسم من الأفعال التي لحقتها الزوائد يكون أبداً إلاّ صفة – يعني المشتقّات– إلاّ ما كان من (مُفْعَل) فإنه جاء اسماً في (مُخْدَع) ونحوه»[670]، أمّا ابن فارس فيدور قوله في فلك «الشيء يأتي مرّة بلفظ المفعول، ومرّة بلفظ الفاعل والمعنى

---

(667) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٨١، وما بعدها.

(668) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٣٥٣؛ وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٨٠، ٤: ٥٨، ٢٦٥، وانظر السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٧٦.

(669) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٥٠.

(670) سيبويه، الكتاب ٤: ٢٨١.

واحد»[٦٧١]، على أنّ ابن خالويه، قد ذكر أنّ (ثعلباً) قال: اسْهَبَ فهو مُسْهَب في الكلام، وأسْهَب فهو مُسْهِبٌ إذا حفر بئراً فَبَلغَ الماء[٦٧٢].

وقد اختلفت التفسيرات في هذا الحرف، فأبو عليّ البغداديّ يُفرّق بين (مُسْهَب) بالفتح، و(مُسْهِب) بالكسر، فالرجل إذا أكثر الكلام في الخطأ فهو (مُسْهَب)، فإن كان ذلك في صوابٍ فهو (مُسْهِب) لا غير، أي البليغ المكثر من الصواب[٦٧٣]، وقد عزّز هذا الرأي الزبيديّ بقوله: «يقولون مُسْهِب في الصواب من قولهم للجواد من الخيل مُسْهِب بالكسر خاصةً، وجعله بعضهم فاعلاً، وبعضهم مفعولاً في معنى واحد»[٦٧٤].

وذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى القول «ومما يُعَدُّ مُلْبساً ما يستغنى فيه بـ (مُفْعَل) عن (مُفْعِل): مُسْهَب، ومُحْصَن، ومُلْفَج، ومُهْتَر، ومُجْدَع، ومُجْرَش. وقد عَدّ الجوهريّ ما جاء من ذلك من باب الندرة. ويتراءى لي أنّ ما مرّ أسماء مفعولين لا فاعلين على الرغم من أنّ النّحاة على خلاف ذلك. ولعلّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنّ (مُسْهِباً) قد ورد عن العرب، ومن ذلك قول الجعديّ:

غَيْرُ عَيِيٍّ ولا مُسْهِب

ويظهر لي وجه آخرُ في اسم المفعول (مُسْهَب)، وهو أنّ في الكلام مضافاً محذوفاً استتر الضمير بعد حذفه. والتقدير: مُسْهَبٌ كلامه»[٦٧٥].

ويبدو لي أنّ أثر تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة بين الصواب والخطأ في الكلام فيما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ.

---

(٦٧١) ابن فارس، الصاحبي: ٢٦٣.

(٦٧٢) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٥٠، وانظر: العيني، شرح المراح: ١٢٦. والمؤدب، دقائق التصريف: ٣٦٤.

(٦٧٣) الزبيدي، تاج العروس ١: ٣٠٣.

(٦٧٤) المصدر السابق نفسه: ١: ٣٠٣.

(٦٧٥) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: ٢٩.

وقالوا: أسْهم مُسْهم ومُسْـهم كأسْهَب مُسْـهَب زنـة ومعنـى[676]، والقـول فيـه كالقول في سابقه. ولتحقيق أمْن اللبس أثرٌ بيّن في قولهـم: أحْصَـن فـهو مُحْصَـن[677]. جاء في تاج العروس، كُلُّ امرأة عفيفة فهي مُحْصِنة، وكُلُّ امرأة متزوجة فهي مُحْصَنـة ومثله مُحْصَن[678]، ففرّقوا بين الدلالتين إذا عَدَلوا بـ (مُفْعِل)، نحو: (مُفْعَل) مـع إرادة معنى اسم الفاعل فيه، فيما دلّ على حال الزواج.

ويظهر لي أنّ المفردات ألفج مُلْفَج بمعنى أفلس. وأخدع مُخْدَع، وأجْـدع مُجْـدَع (لا أصل له ولا ثبات)، واجرأشت الإبل فهي مُجْرأشّة (سَمِنَت وامتـلأت بطونـها)، وأهتر مُهْتَر (إذا ذهب عقله)[679] تُفَسَّر في ضـوء بـاب الاسـتغناء؛ إذ لم يَـرِد لهـا اسـم فاعل في الصورة والشكل.

وممّا حُمِلَ على الشـذوذ في بـاب اسـم الفـاعل، مـا جـاء علـى (فَعُـول) وبابـه (مُفْعِل)، نحو: أُنتجت الناقة فهي نَتوج، وأشْصَت فهي شصوص: قلَّ لبنـها، وأعقّـت الفرس فهي عَقُوق، أي حَمَلَت. وأخْفَدت الناقة وهي خفود إذا ألقت ولدها[680].

وقد سُمِع القياس في هذه المفردات، ولكنه قليل، كقول الشاعر[681]:

قـد عَتَـق الأجـدعُ بعــــــد رقّْ   بقــارح أوزولـة مُعــــــــقّْ

وكان أبو عمرو يقول عقّت فهي عقوق، وأعقّت فهي مُعِـقّ، واللغـة الفصيحـة أعقّت فهي عقوق[682].

---

(٦٧٦) الزبيدي، تاج العروس ٨: ٣٥٣.

(٦٧٧) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٤٩، ٥٠.

(٦٧٨) الزبيدي، تاج العروس ٩: ١٧٩ وما بعدها.

(٦٧٩) المصدر السابق نفسه ٢: ٩٥، ٣: ٦١٠، ٤: ٢٨٨، ٥: ٢٩٨، ٣١٤.

(٦٨٠) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١١٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٠٤، ٣٤٤.

(٦٨١) الزبيدي، تاج العروس ٧: ١٨، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٦٦، وانظر: المـؤدب، دقائق التصريف ٣٦٣.

(٦٨٢) الزبيدي، تاج العروس، ٧: ١٨، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٦٦.

ومثله : مُنْتِج، ومُشْصِن، ومُخْفِد[٦٨٣].

ويبدو لي أنّ صورة بناء اسم الفاعل على (فَعُول) قد توفر على معنى (فاعل)، وكأنّهم خصّوا ما لا يعقل من أنثى الإبل والخيل بـ (فَعُول) تمييزاً لها عن غيرها، ويقوّي هذا ما قاله ابن قتيبة تحت باب فروق في الحمل «كُلّ ذات حافر نَتُوج وعَقُوق»[٦٨٤]، ولا ينبغي أنْ نحْمِلَ (فَعُولاً) هنا على معنى المبالغة؛ لأنّ صيغة المبالغة لا تؤخذ من غير الثلاثيّ قياساً.

صيغ المبالغة والشذوذ:

للمبالغة خمسة أبنية قياسيّة، حفظتها لنا المظان النحويّة والتصريفيّة، (فَعُول، وفَعِيل، وفعّال، ومِفْعال، وفَعِل)[٦٨٥]، واشترط النّحويّون والتصريفيّون في صياغتها، أن تكون مبنيّة على الثلاثيّ، إلاّ أنّه ثبت بالتتبع والاستقراء أنّ ثمّة ألفاظاً قد صيغت على هذه الأبنية من الرباعيّ، نحو: درّاك، وحسّاس، ورشّاد، وجبّار، وسآر، وبصير، وأليم، ونذير، وزهوق، ومِعْطاء[٦٨٦].

فمقتضى القياس أنْ تكون هذه المذكورات على الثلاثيّ، إلاّ أنّها صيغت من الرباعيّ، ولم يجد الباحث - في حدود ما يعلم - مَنْ تناول هذه المسألة بالتفسير، باستثناء قول الجوهريّ بأنّها لغة[٦٨٧].

ويبدو لي أنّ الفعل الذي بُنِيت عليه صيغة المبالغة قد أحدث إشكاليّة الشذوذ؛ لأنّ شكل الفعل أصبح تقليداً يعتمد عليه -عند القدماء- في حدّ القاعدة، فأفعال الأبنية السابقة ذكرت لها المعجمات اللغويّة صورتين: إحداهما بوزن (فَعَل)،

---

(٦٨٣) الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٠٤، ٤: ٤٠٢، ٢: ٣٤٤.

(٦٨٤) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ١٣٢، وانظر: المؤدب، دقائق التصريف: ٣٦٣.

(٦٨٥) سيبويه، الكتاب ١: ١١٠، وما بعدها.

(٦٨٦) العيني، شرح المراح في التصريف: ١٢٦، والسيوطي، همع الهوامع ١: ٦٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ١٢٦.

(٦٨٧) الزبيدي، تاج العروس ٧: ١٢٦.

والأخرى بوزن (أفْعل)، قالوا: أحسَ الشيَ وحسّه بمعنى عرفه وشَعَر به[688]. وأدركه، ودركه بمعنى لحقه وبلغه[689]، وأرشده ورشده هداه[690]، وأجبرت العظم وجبرته[691]، وسأر وأسأر بمعنى أبقى[692]، وأبصره، وبَصُر به (علمه)[693]، وألِم وآلام (أوجع)[694]، ونذره، وأنذره (حذّره)[695]، وزَهَق، وأزهق العَظْمُ بمعنى (اكتنز)[696]، فإذا كانت الزيادة في المبنى تُغني زيادة في المعنى، فإنّ هذا لم يتحقّق في صورة (أفْعل)؛ لأنّ المعجمات اللغويّة قد كشفت لنا أنّ (أفْعل)، و(فَعَل) في المفردات السابقة بمعنى واحد، ممّا يدفع إلى القول إنّ تلك المفردات قد حُمِلَت على صورة الثلاثيّ لخفّته.

أمّا الفعل (أعْطَى) فيبدو لي أنّه كثير الاستعمال، فتصرّفوا فيه، إذ أسقطوا الهمزة منه، في هذا الموضع، وموضع التعجب منه[697]، لذا تصرّفوا فيه على نيّة الحذف.

وممّا يُحْمَلُ على الشذوذ إلحاق الهاء في (فَعُول) الذي يستوي فيه المذكّر والمؤنث، كقولهم: رَجُلٌ فروقة، وامرأة فروقة، وفي المثل: رُبَّ فروقة يُدْعى ليثاً[698]، فهذه التاء ليست لتحقيق أَمْن اللبس؛ لأنّ (فعولاً) بمعنى فاعل يستوي فيه المذكّر، والمؤنث، وأنّ مجيئها زيادةٌ في المبالغة كما قالوا: نسّابة، وعلاّمة. قال أبو عليّ

---

(688) الزبيدي، تاج العروس ٤: ١٢٨.

(689) الزبيدي، تاج العروس ٧: ١٢٦.

(690) المصدر السابق نفسه ٢: ٣٥٢.

(691) المصدر السابق نفسه ٣: ٨٢.

(692) المصدر السابق نفسه ٣: ٢٥١.

(693) المصدر السابق نفسه ٣: ٤٧.

(694) المصدر السابق نفسه ٨: ١٨٩.

(695) المصدر السابق نفسه ٣: ٥٦١.

(696) المصدر السابق نفسه ٦: ٣٧٤.

(697) الفارسي، المسائل العضديات: ١٦٤

(698) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٤٢، وانظر، الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط٣، ١٩٨٧، ٢: ٩٨ وسيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٨.

الفارسيّ: «هذا باب ما دخلته التاء من صفات المذكّر للمبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكّر والمؤنث»[699]، ومثلها قولهم: امرأة ملول وملولة[700].

٢ - اسم المفعول والشذوذ:

يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثيّ على زنة (مفعول)، ومن غير الثلاثيّ بإبدال ياء المضارع منه ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر[701].

ولكنْ ثمّة ألفاظ قد خرجت على مقتضى ظاهر القواعد الصرفيّة، فعدّت شاذة في هذا الباب، وينحصر شذوذ هذا الباب في ثلاث زُمَرٍ: منها ما صيغ مِنْ (أفْعَل) على مفعول، والقياس فيه (مُفْعَل)، وما صيغ من الفعل الأجوف تاماً، أو مُبْدَلاً. وَمَا صيغ من أفْعَل على فاعل وقياسه (مُفْعَل).

١ - ما صيغ من أفْعَل على مفعول:

وممّا يُحْمَل على الشذوذ في بناء اسم المفعول ما صيغ من (أفْعل) على (مفعول)، وقياسه (مُفْعَل)، نحو: (أجنّ ومجنون، وأسلّ ومسلول، وأحمّ ومحموم، وأزكم ومزكوم، وأورد وموروود، وأحزن ومحزون، وأحبّ ومحبوب، وآرض ومأروض، وأنبت ومنبوت، وأبرّ ومبرور، وأسعد ومسعود، وأبرز ومبروز، وأقرّ ومقرور، وأكرز ومكروز)[702].

ولعلّ سيبويه أوّل مَنْ طالعنا بتفسير هذه المسألة، إذ ردّها إلى باب الاستغناء، فكأنّ العرب قد استغنت عن (فَعَل) بـ (أفْعَل)، قال: «وإنّما جاءت هذه الحروف على جَنَنْتُه، وسَلَلْتُه، وإنْ لم يستعمل في الكلام، كما أنّ يَدَعُ على وَدَعْتُ، ويَذَرُ على

---

(٦٩٩) الفارسي، التكملة: ٣٦٦.

(٧٠٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٦٣٨.

(٧٠١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١١٦. وانظر: الحملاوي، شذا العرف: ٧٩.

(٧٠٢) سيبويه، الكتاب ٤: ٦٧، وابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٩٨. وابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١٢١، والمؤدب، دقائق التصريف: ٣٦٤.

وَدَرَتْ، وإنْ لم يستعملا استغني عنهما بتَرَكْتُ»[703]، ويقول: «فإذا قالوا: جُنَّ وسُلَّ فإنّما يقولون جُعِلَ فيه الجنون والسُّلّ»[704].

ويرى ابن قتيبة أنّ مفعولاً في هذه الألفاظ قد «بُنِي على فُعِلَ؛ لأنّهم يقولون في جميع هذه فُعِلَ بغير ألف، يقولون: جُنّ، وحُبّ، ولا يقال: حَزَنه الأمر، ولكن يقال أحزنه»[705]، ويرى في موقع آخر «أنّ فَعَلْت، وأفْعَلْت متّفقان في المعنى ويختلفان في التعدّي»[706].

وجاء في (البيان في غريب إعراب القرآن): ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَـٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[707]، قُرِيء سُعِدَ بضم السين حملاً على قولهم: مسعود، وإنّما جاء مسعود على حذف الزائد من أسعده، كما قالوا: أجنّه الله فهو مجنون»[708]، إلاّ أنّ هذه التفسيرات لهذا الشذوذ لم تكن لتعجب الأثريّ الذي ذهب إلى نفي الشذوذ عن هذه المفردات، في بحثه الموسوم (تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ)[709]، فرأى أنّ بعضها له أصول ثلاثيّة بُني عليها مفعول، وأنّ بعضها قد أهملت المعجمات أصوله الثلاثيّة لأمر ما، وافترض أن يكون هناك أصل ثلاثيّ أُخذ منه اسم المفعول دون أن يركن إلى السماع. وقد عزّز هذا القول بمجيء مُحَبّ من أحَبّ على القياس في قول عنترة[710]:

وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنّي غَيْرَهُ ... مِنّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

ويبدو لي أنّ سيبويه قد سبقه إلى هذا، إذ قال: «وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ، فجاء به على القياس»[711]، ومجيء مُحَبّ في لغة الشعر قد اقتضته طبيعة الوزن، أمّا المنقول

---

(703) سيبويه، الكتاب ٤: ٦٧.
(704) المصدر السابق نفسه ٤: ٦٧.
(705) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٩٨.
(706) المصدر السابق نفسه: ٣٤٢.
(707) هود: ١٠٨.
(708) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٢٨.
(709) الأثري، محمد بهجة، تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ٤١٢.
(710) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٩٨، وانظر: الزوزني، شرح المعلقات العشر: ٢٣٦.
(711) سيبويه، الكتاب، ٤: ٦٧.

عن العرب فهو أحبّ محبوب. ويبدو لي أنّ ما ذهب إليه الأثري في نفي الشذوذ هنا، ليس له ما يسوّغه؛ لأنّ اللغويّين، من نحويّين وتصريفيّين، قد استقصوا هذه المسألة التي نصّوا فيها على مجيء مفعول من (أفعل)، كما أنّ استدراكات أصحاب المعجمات لم تعزّز ما ذهب إليه، وأنّ السماع والقياس إذا تضاربا أُخذ بالسماع، وأنّ ما ذهب إليه في نفي الشذوذ، إنّما هي مسوّغات لتفسير تلك الظاهرة، وليس لنفي الشذوذ عنها، وفي هذا المعنى يقول الدكتور فوزي الشايب: «لأنّ شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليها تقليدياً في تقرير فصيلة الفعل»[712].

وعلى هذا فقد حمل الزبيديّ في معجمه خلاصة ما قيل في هذه المسألة «وذلك أنّهم يقولون قد فَعَل بغير ألف في هذا كُلّه ثُمّ بُني مفعول على فَعَل، وإلاّ فلا وجه له، فإذا قالوا: أفعله الله فهو كُلّه بالألف»[713].

وممّا يظهر لي في هذا المسألة أنّ الأفعال السابقة غير إراديّة؛ لأنّها ممّا يبتلى به المرء، وعليه يقع، وكأنّي بسيبويه قد تنبّه إلى هذه الدلالة، إذ جعل (أفعل) من باب الاستغناء عن (فَعَل)، وأن(فَعَل) حُملت على (فُعِل)؛ لأنّ الأفعال السابقة «لم تستعمل إلاّ مبنيّة للمفعول، نحو: حُمّ، وزُكم، وجُنّ... فمعظم الأفعال التي جاءت ملازمة لـ (فُعِل)، والأغلب في ذلك الأدواء... فاعلها معروف غير مجهول بيد أنّه لم يستعمل؛ لأنّ من المعلوم في غالب العادة أنّه هو الله سبحانه، فطوى ذكره للعلم به»[714]. فهي محمولة على المعنى لا على ظاهر اللفظ؛ لذا وقع التضارب بين الشكل والوظيفة في وصف تلك المفردات.

وممّا حُمِلَ على الشذوذ في بناء (مفعول) ما أُتِمّ من الفعل الأجوف، يائياً كان أو واوياً، على الرغم من أنّ سيبويه ينكر وروده من بنات الواو «ولا نعلمهم أتمّوا في الواوات؛ لأنّ الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرّون إلى الياء، فكرهوا

---

(712) الشايب، د. فوزي، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي: 94.

(713) الزبيدي، تاج العروس 1: 196.

(714) الشايب، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي: 89، وانظر: ابن جني، الخصائص 2: 219.

اجتماعها مع الضمة»[715]، إلا أن أبا العبّاس المبرّد لا يقرّ ما ذهب إليه سيبويه «وأجاز أبو العبّاس إتمام مفعول من الواو خلافاً لأصحابنا كلّهم، وقال: ليس بأثقل من سُرْتُ سَوُوراً ... وقد خطأه أبو علي الفارسيّ لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموع»[716].

والإتمام لغة بني تميم[717]، ومما سُمع قولهم: مبيوع، مخيوط، مزيوت، مطيوب، مديون، مغيوم وعلى الأخيرة قول علقمة الفحل[718]:

يومُ رَذاذٍ عليه الدَّجْنُ مَغْيـــــومُ

ومما تُمِّم من بنات الواو في الأجوف، قولهم: «ثوب مَصْوُون، ومسك مَدْوُوف، وحكى البغداديّون فرس مَقْوُود، ورجل مَعْوُود من مرضه، وكلّ ذلك شاذ في القياس والاستعمال»[719].

وقد علّل سيبويه هذا الشذوذ: «وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مخيوط، ومبيوع، فشبّهوها بصيُود، وغيُور، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتهمز»[720]، وقد جاء تفسير اللغويّين القُدامى لهذه المسألة، فيما يدور في فلك المظهر اللّهجيّ لقبيلة تميم، أمّا المحدثون فقد ذهبوا في تفسير هذه الظاهرة مذاهب شتّى، إذ يرى الدكتور إبراهيم السامرائيّ أنّ مجيء مفعول مُتمماً «دليل على أنّه من البقايا اللغويّة القديمة التي تتّسم بها المرحلة السابقة»[721]، ويقول في موطن آخر: «ولو أنّا درجنا مع أهل الصرف في سلوك الطريق إلى مبيع ومَكِيل لارتكبنا شططاً، ولجرنا

---

(715) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٤٩، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١١٥.

(716) ابن جني، المنصف ١: ٢٨٥.

(717) المصدر السابق نفسه ١: ٢٨٣.

(718) ابن جني، المنصف ١: ٢٨٦، وانظر: العيني، شرح المراح: ٢٢٧.

(719) ابن جني، الخصائص ١: ٩٩، وانظر: السيوطي، المزهر ١: ٢٢٩.

(720) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٤٨.

(721) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ٤٤.

على العربيّة وتاريخها، ولا أرى هذا الذي سلكه الصرفيّون من العنَت، والـذي أراه أنّ (مبيع ومكيل) صيغتـان مختصرتـان مخفّفتـان للإعـراب عـن اسـم المفعـول، وكذلـك مصون، ومقول. وهما مستعملتان لدى قوم إلى جـانب مبيـوع، ومكيـول، ومصـوون لدى قوم آخرين، وهذا يعني أنّ الصيغتين عرفتهما العربيّة، وأنّهم أعربوا بأيّ منـهما، ومَنْ يدري لعلّ الذين التمسوا التخفيف غير أولئك الذين درجوا على الأصـل بغـير الحذف»[٧٣٢].

وذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى تعليل هـذه المسـألة، فيمـا يـدور في فلـك تحقيق أمْن اللبس، «فبنو تميم يغلّبون التصحيح فيها على الإعـلال، نحـو: مطيـوب... ويظهر لي أنّ ما ألجاهم إلى ذلك تحقيق أمْن اللبس بين اسم المفعول، واسـم المكـان في هذه المسألة، إذ يُعَدّ (مبيع)، و(مسيل)، و(مصير) أسماء مفعولين وأمكنـة فـذا ميّزوا بعدم الحذف»[٧٣٣].

ويرى الدكتور أحمد مختار «أنّ الحجازيّين مالوا إلى نقل الحركة من أجل إعادة التوازن للكلمة، ولذلك تميل اللغة العربيّة إلى أن تعطي الحركة للصوت السـاكن. وتسلبها عن نصف العلّة، من ذلك اسم مفعول مـن قـال أصلـه مقـوول، نقلـت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها صارت (مَقُوْوْل) ثم اكتفي بـإحدى واويَ المدّ فصارت (مقول)»[٧٣٤]. وذهـب الدكتـور غـالب المطلـبي إلى القـول بالقيـاس الخاطىء «ويمكن أن نفسّر ميل التميميّين إلى أن يتمّوا فيقولون مديـون، ومخيـوط، ومقوود على أنّه اطّراد في القياس على وتيرة واحدة، فكأن أن قاسوا المعتلّ علـى الصحيح، أو أنّ ذلك كان لأسباب تتعلـق بالنظـام المقطعـيّ، والنبر في لهجتـهم، ولعلّ ما جاء على لهجة أهل الحجاز من أمثلة هذا الباب أذهب في القدم ممّا جـاء على لهجة تميم»[٧٣٥].

---

(٧٣٢) السامرائي، قطوف ونوادر: ٥٩.

(٧٣٣) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ١٣٩.

(٧٣٤) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ٢٣٨.

(٧٣٥) المطلبي، في الأصوات اللغوية: ١٩٤.

وارتأت الدراسات الصوتيّة الحديثة أنْ لا فرق بين (مقول)، و(مقوول) إلاّ في كميّة الصوت، «لا فرق بين الحركة الطويلة والحركة القصيرة إلاّ في الكميّة، وأنّ الحركة القصيرة أقلُّ حجماً، وأقصر استمراريّة من الطويلة وأنّ تردّد القصيرة أكثر»[٧٢٦].

ويبدو لي أنّ هذه المسألة تُحْمَلُ على النظير، فالذين أتمّوا اسم المفعول من الفعل الأجوف، إنّما طردوا الباب على وتيرة واحدة؛ إذ حملوا الأجوف على الصحيح من الأفعال عند إتمام اسم المفعول.

وممّا يُحْمَل على الشذوذ ما سُمِع من قولهم: شاب مشيب، وقالوا: مشوب، وغار منول، ومنيل، وملوم، ومليم، ومريح في قول منظور بن مرثد الأسدي[٧٢٧]:

مُكْتَئِبِ اللّون مَرِيح مَمْطُــــورْ

ومَهُوْب في قول حميد بن ثور[٧٢٨]:

وَيَأْوِيْ إلى زُغْبٍ مساكِينَ دُوْنَهُـــمْ فلاً لا تخطّاهُ الرِّفاقُ مَهُــــوبُ

فالقياس في الألفاظ السابقة (مشوب، ومنول، وملوم، ومروح، ومهيب). وقد ذهب سيبويه في تفسير علّة هذا الإعلال دون موجبه إلى أنّه «كان ذلك أخفَّ عليهم من الواو، والضمّة، فلم يجعلوها تابعة للضمّة: فصار هذا الوجه عندهم، إذ كان من كلامهم أنْ يقلبوا الواو ياءً، ولا يتبعوها الضمّة فراراً من الضمّة، والواو إلى الياء لشبهها بالألف، وذلك قولهم: مَشُوب ومشيب»[٧٢٩].

---

(٧٢٦) مختار، دراسة الصوت اللغوي ٣٣٩، وانظر مطر، د. عبد العزيز، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، دار المعارف ١٩٨١م: ٥٠.

(٧٢٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٩٠.

(٧٢٨) المصدر السابق نفسه: ٤٩١.

(٧٢٩) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٤٨، وانظر: ابن جني، المنصف ١: ٢٨٨.

وترى الدراسات الصوتيّة الحديثة أنّ الواو والياء قد تتعاقبان دون موجب إعلال، لكثرة استعمالهما، فقد تصرّفوا فيهما، ويدور هذا في فلك نظرية الشيوع[730]. فيما يرى الدكتور عبدالصبور شاهين أنّ الياء أخفّ من الواو، وأنّ الياء من خصائص النطق الحضريّ، في مقابل ما تعوّده البدو من إيثار الواو والضمّة[731]، وتُحمَل هذه المسألة على نكتة التخفيف، أمّا (مهوب بدلاً من القياس مهيب) فيبدو أنّها حُمِلت على قولهم: «قد هُوِب الرجل»[732].

وصاغوا من (أفعل) (فاعلاً) وهم يريدون (مُفْعَلاً)، قالوا: «أسمْتُ الماشية في المرعى فهي سائمة، ولم يقولوا: مُسَامة، وهذا نادر، وأحسبهم أرادوا: أسَمْتُها أنا فسامت هي، فهي سائمة، كما يقال: أدخلته الدار فهو داخل»[733].

وفي هذا يقول الدكتور فوزي الشايب: «إنّ هناك تضارباً بين الشكل والوظيفة في المبني للمفعول؛ لأنّ شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليها تقليدياً في تقرير فصيلة الفعل بغضّ النظر عن حقيقة المسند إليه ما إذا كان فاعلاً للفعل أو غير فاعل»[734].

ويبدو لي أنّ ابن خالويه قد لَحَظَ المعنى (معنى المطاوعة)، ولهذا يقول الدكتور فوزي الشايب: «وتوجد في المقابل أفعال مبنيّة للفاعل شكلاً، ولكنّها مبنيّة للمفعول وظيفة ومعنى... ونخلص من هذا كُلّه إلى أنّ التمييز بين المبني للفاعل والمفعول ليس حاسماً، ذلك أنّه رَسمٌ، وخُطّط على أساس الشكل لا الوظيفة، الأمر الذي ترتّب عليه حصول تضارب أحياناً بين شكل الفعل ووظيفته»[735]، وهذا يعزّز القول إنّ هذه المسألة محمولة على المعنى لا على ظاهر اللفظ.

---

(٧٣٠) أنيس، الأصوات اللغوية: ١٧٧، ١٧٨.

(٧٣١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠.

(٧٣٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٩١.

(٧٣٣) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٢٢٦.

(٧٣٤) الشايب، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي: ٩٤.

(٧٣٥) المرجع السابق نفسه: ٩٢، ٩٥.

٣- الصفة المشبّهة والشذوذ :

ارتأى النّحويّون والتصريفيّون من علماء العربيّة أنّ الصفة المشبّهة، لا تُصاغ إلاّ من الفعل اللازم[٧٣٦]، ولكن واجهتهم ألفاظ خالفت ما ذهبوا إليه، حيث صيغت الصفة المشبّهة من الفعل المتعدّي، فقد سُمع (سميع، وعليم، ورحيم، وصريم، وضريب، وعريف، وحفيظ، وفقيه، وخطيب)، قال سيبويه: «وقد جاء شيء من هذه الأشياء المتعدية، التي هي على (فاعل) على (فعيل)، حين لم يريدوا به الفعْل، شبّهوه بظريف، ونحوه، قالوا: ضريبُ قداح، وصريم للصارم، والضريب الذي يضرب بالقداح بينهم، وقال طريف بن تميم العنبري:

أوَ كُلّما وَرَدَتْ عكاظَ قبيلةٌ بعثوا إليّ عريفَهم يتوسّمُ»[٧٣٧]

وذكر ابن قتيبة (فاعلاً) و(فعيلاً) تحت باب واحد «باب فعيل وفاعل نحو: سميع، وسامع، وعليم، وعالم»[٧٣٨]، أمّا ابن جنّي، فقد ذهب إلى تعليل هذا الشذوذ من باب النقل من (فَعِل وفَعَل) إلى باب (فَعُل) عند إرادة لزوم الصفة، وثباتها «لمّا كان العلم قد يكون الوصف بعد المزاولة له، وطول الملابسة، صار كأنّه غريزة، ولم يكن على أوّل دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلماً لا عالماً، فلمّا خرج بالغريزة إلى باب (فَعُل) صار (عالمٌ) في المعنى كعليم»[٧٣٩].

فالمفردات الشاذّة في هذا الباب جاءت على بناء (فعيل) للدلالة على الثبوت ممّا هو خلقة أو مكتسب، وهو وصف يبنى من (فَعُل)، وهذا الفعل يدلّ على الطبائع، قال ابن فارس: «والصفات اللازمة للنفوس على فعيل، نحو: شريف وضدّه وضيع هذا هو الأغلب، وقد يختلف في اليسير»[٧٤٠].

---

(٧٣٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ١٤١، وشاهين: المنهج الصوتي: ١١٧، والسامرائي، معاني الأبنية: ٧٤.

(٧٣٧) سيبويه، الكتاب ٤: ٧.

(٧٣٨) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٥٣.

(٧٣٩) الزبيدي، تاج العروس ٨: ٤٠٥، وتنظر: الحموز: ظاهرة التغليب في العربية: ١٤٧.

(٧٤٠) ابن فارس: الصاحبي، ٢٢٥.

وجاء في شرح ابن عقيل «إلى أنّ كُلّ فعل ثلاثيّ يجوز أن يبنى منه (فَعُلَ) على (فَعُل) لقصد المدح أو الذمّ، ويعامل معاملة نعم وبئس، في جميع ما تقدّم لهما من الأحكام»[741].

وتنبّه بعض اللغويّين المحدثين إلى هذه المسألة، يقول الدكتور فاضل السامرائي: «وممّا يدلّ على أنّ الضمّة من أقوى حركات التحوّل في الصفات، أن يكون على (فَعُل) بضم العين أيضاً، ومعنى التحوّل في الصفات أن تتحول الصفة لتفيد الثبوت في صاحبها، أو على وجه قريب من الثبوت كما في خَطَب وخطُب، وبَلَغ وبلُغ، وصلَح وصلُح، فخطُب أبلغ من خطَب...، ثمّ إنّ أفعال السجايا والغرائز في الغالب ممّا يكون عينه مضمومة في الماضي نحو قَبُح، وحَسُن»[742].

وذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى أنّ هذا اللون من الشذوذ يعلّل في ضوء المغالبة، يقول: «ولعلّ هذا التغليب يعود إلى أنّ الضمّ أقوى الحركات، ويعززه أنّ المغالبة أسلوبٌ يدور في فلك الغلبة والقهر والسيطرة، فأعطي ما يناسب هذا المعنى ويلائمه ويؤكّده، وهو تغليب قريبٌ ممّا طالعنا به ابن جنّي: «وعلّته عندي أنّ هذا موضعٌ معناه الاعتلاء والغلبة، فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تُغْلِب، ولا تُغلَب، وتلازم، ولا تفارق، وتلك الأفعال بابها (فَعُل يَفْعُلُ، نحو: فَقُه يَفْقُه، إذا أجاد الفقه، وعَلُم يَعْلُم، إذا أجاد العلم»[743].

وبعد، فيبدو لي أنّ استقراء النحويّين والتصريفيّين لهذه المسألة، استقراء واضحٌ بيّن؛ إذ ردّوا هذا الشذوذ إلى الحمل على المعنى، معنى اللزوم، وثبوت الوصف المتوافر في بناء (فعيل)، بحيث حُملت عليه تلك المفردات الشاذة، التي خرجت من باب (فاعل) المشتق من اللازم والمتعدي إلى باب (فعيل) المشتق من اللازم؛ لأنّ النقل من (فَعِل وفعَل) المتعديين إلى (فَعُل) يُشعر باستقرار المعنى وثبوت الوصف في

---

(741) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ۲: ١٦٨.

(742) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٠١.

(743) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ١٤٧، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٠٠.

صاحبه، فلمّا صار العلم طبيعة وسجيّة في صاحبه، قيل: (عليـم) وعلـى هـذا النحـو سارت مفردات هذا الباب الشاذة.

٤ -أفعل التفضيل والشذوذ :

يُصاغ اسم التفضيل على وزن (أفعل)، ويراد به الوصف بالزيـادة. وبينه وبـين التعجّب وحدة في المعنـى واللفـظ، أوجبت اشـتراكهما في شـروط الصـوغ، وليـس أحدهما في ذلك مقيساً على الآخر[٧٤٤].

ولصوغهما شروط استخلصها النحويّون، والتصريفيّون من كون الفعـل ثلاثيـاً، تاماً، متصرّفاً، مثبتاً، مبنياً للمعلوم، قابلاً للتفاضل، ليس علـى وزن (أفعل وفعـلاء)، ولا (فَعْلان وفَعْلى)، وعند إرادة التفضيل أو التعجّـب مـن الأفعـال الـتي لم تسـتوف الشروط المذكورة، يُؤتى بصيغة من فعل مستوف لهـا، ثـمّ يؤتـى بمصـدر الفعـل غـير المستوفي للشروط ليكون تمييزاً[٧٤٥].

وممّا عُدّ شاذاً في هذا الباب ما صيغ من (أفعل وفعلاء)؛ لأنّ هذا البناء دالّ على عيب، أو لون وبابه الصفة المشبّهة[٧٤٦]، نحو: أحمق من هبنّقة، وما أحمقـه، ومـا أرعنـه، وما أنوكه، وما ألدّه، وما أشنعه، وما أهوجه، وأسود من حَلَك الغراب، وأبيـض مـن اللبن[٧٤٧].

وقد علّل سيبويه هذا الشذوذ بقوله: «لأنّ هذا ليس بلون ولا خلقة في جسـده، وإنّما هو كقولك ما ألسنه وما أذكره، وما أعرفـه، وأنظـره، تريـد نظـر التفكّـر، ومـا أشنعه وهو أشنع؛ لأنّه عندهم مـن القبـح، وليـس بلـون ولا خلقـة مـن الجسـد ولا

---

(٧٤٤) شاهين، المنهج الصوتي: ١١٨.

(٧٤٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٥٥. وانظر: شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١١٩.

(٧٤٦) العيني، شرح المراح: ١١٩.

(٧٤٧) سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٨، وما بعدها، وابن السراج، الأصول في النحـو، ٣: ١٥٢، وابـن عقيـل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٥٦، ١٧٥، والعيني، شرح المراح: ١١٩، والسيوطي المزهر ١: ٢٣١.

نقصان فيه»[748]، ونقل هذا المعنى صاحب الأصول «فإنّ هذا عندهم من قلّة العلم ونقصان الفطنة، وليس بلون ولا خلقة في جسد، إنّما هو كقولك: ما أنظره تريد نظر التفكّر، وكذلك ما ألسنه تريد البيان والفصاحة»[749].

وممّا يظهر في هذه المسألة أنّها تُحمَل على المعنى، فالمفردات الشاذّة السابقة لم تُحمَل على ظاهر المعنى الذي يعني اللون أو العيب، وإنّما حُمِلت على المعنى النفسيّ أو الباطنيّ، ولو حُمِلت على المعنى الظاهريّ لكان على غير القياس، فقولهم: هو أحلك من الغراب، أي في القُبْح لا في اللون، وأبيض من اللبن، أي في الصفاء، وأحمق، وأرعن، وأنوك، وألدّ، وأشنع في النقصان المعنويّ دون العيب أو اللون الظاهر في الخلقة. وممّا عُدّ شاذاً من مسائل هذا البناء ما صيغ من غير الثلاثيّ، مثل: أختصر، وأعطى، وأبغض في قول الطُّهَوي[750]:

يقول الخنى وأبغض العُجْمِ ناطقاً ... إلى ربّنا صوتُ الحمار اليجدّعُ

قال أبو عليّ الفارسي: «فالهمزة التي في أعطى قد حذفت. وهذه التي في ما أعطاه غيرها يدلّ على ذلك أنّ الأمر فيه لا يخلو من أن تكون هي هي، أو غيرها، التي كانت في أصل الكلمة في قولهم أعطى لوجب أنّ يتعدّى في التعجّب إلى مفعولين»[751].

ويبدو لي أنّهم قد استغنوا عن (خصَر، وعَطِي) بالمزيد (اختصر، وأعطى)، حيث أقيم المزيد مقام المجرّد.

أمّا (أبغض) فقال فيه صاحب الخزانة: «وأبغض اسم تفضيل على غير قياس؛ لأنّه بمعنى اسم المفعول من أبغضته إبغاضاً فهو مُبْغَض، أي مقته، وكرهته، ولأنّه من غير الثلاثيّ أو هو من بَغُض الشيء بغاضة بمعنى صار بغيضاً فلا شذوذ»[752].

---

(748) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٨.

(749) ابن السراج، الأصول في النحو ٣: ١٥٢.

(750) البغدادي، خزانة الأدب، ١: ٣٤.

(751) الفارسي، المسائل العضديات: ١٦٤.

(752) البغدادي، الخزانة ١: ٣٦.

أمّا ردّ الشذوذ عنه فذلك ظاهر كلام سيبويه: «ما أبغضه إليّ، وقد بَغُض فجيء على فَعُل، وفَعِل، وإن لم يستعمل»[٧٥٣]، وإلى هذا ذهبت المعجمات اللغويّة؛ حيث أشارت إلى مادة (بَغُض)، فهو بغيض، ويقال بغُض جَدُّك[٧٥٤].

وممّا ورد على غير قياس ما صيغ من المبني للمفعول، نحو قولهم: أشغل من ذات النحيين، من شُغِل، وما أزهاه من زُهي، وما أجنّه، من جُنّ[٧٥٥]، ويظهر لي أنّ التفضيل والتعجّب قد صيغا من الفعل المبني للمعلوم لا للمجهول، فقد ذكرت المعجمات، زَها، وشَغَل، وجَنّ[٧٥٦]، جاء في تاج العروس من قول الجوهريّ: «وللعرب أحرف لا يتكلّمون بها إلاّ على سبيل المفعول به، وإن كان بمعنى الفاعل»[٧٥٧]، وقد ذكر الدكتور فوزي الشايب أنّ هذا من قبيل التضارب بين الشكل والوظيفة في المبني للمفعول «ومثل هذه الأفعال تُعرَف في التقليد الغربي بالمبنية للمفعول صيغة وللفاعل معنى، وتوجد هذه الظاهرة في العربية، فهناك أفعال مبنية للمفعول من حيث الشكل، ولكنها مبنية للفاعل وظيفة ومعنى»[٧٥٨].

أمّا قولهم: (أحنك الشاتين، وأحنك البعيرين، وآبل الناس كلّهم ممّا لا فعل له) فقد حَمَله سيبويه على أصل ثلاثيّ مفترض «وقالوا أحنك الشاتين، كما قالوا: آكل الشاتين كأنّهم قالوا: حَنِك، فإنّما جاؤوا بأفعل على نحو هذا، وإن لم يتكلّموا به»[٧٥٩]، وإلى هذا ذهبت المعجمات اللغويّة حيث أوردت الأصل الثلاثيّ «وحَنَك الفرس

---

(٧٥٣) سيبويه، الكتاب ٤: ١٠٠.

(٧٥٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٣٥، والزبيدي، تاج العروس ٥: ٩.

(٧٥٥) سيبويه، ٤: ٩٨، وما بعدها، والعيني، شرح المراح: ١١٩، والسيوطي، المزهر ١: ٢٣١.

(٧٥٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٤٠١، ٤: ٢١١، ٢٤٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٦٧، ٧: ٣٩١، ٩: ١٦٣، واللجبان، شرح الفصيح في اللغة: ١٢٠، ١٥٥.

(٧٥٧) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٦٧.

(٧٥٨) الشايب، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي: ٩٢.

(٧٥٩) سيبويه، الكتاب ٤: ١٠٠.

بحنكه جعل فيه الرَسَن. وقالوا: أبِل، وأبِـل، وإنـه آبـل النـاس مـن أشـدهم تأنقـاً في رعيّتها، وأبلت الإبل كثرت»[760].

ولتحقيق أمْن اللبس أثر بيّن فيما أعلّ في (أفْعل) التفضيل على غير قياس، نحو: فلان أليط بقلبي مـن فـلان بالياء، وأصلـه الـواو، فإنّما جـاؤوا بـه ليفرّقـوا المعنـى الآخر[761]، فقولهم: أليط بمعنـى ألصـق وأحـبّ، والـوط مـن لاط يلـوط لواطـاً[762]. وشتّان بين المعنيين، فلو لم يعلّوا لوقع اللبس.

وقالوا: ما أعساه، وأعسِ به[763]، ويبدو لي أنّـهم غلّبـوا فيـه المعنـى علـى ظـاهر اللفظ؛ لأنّ عسى بمعنى تأمّل أو ترجّي المتصرف.

٥- اسما المكان والزمان والشذوذ:

ضبط اللغويّون القدامى، من نحويّين وتصريفيّين قواعد هذا الباب، إلاّ أنّهم قـد واجهوا من الكلمات ما خرج علـى شـرطهم، فحفظـوا تلـك الكلمـات في مظانّـهم اللغويّة، على أنّها شاذة؛ وقد جارى المحدثون القدامى في جمعهم لتلك المفردات ضمن شواذ هـذا البـاب، علـى أنّ الشـواذ في هـذا البـاب تُحْمَـل علـى التغيـير في الحركـة الصرفيّة، وذلك بيّن في الصيغ الآتية:

(١) ما صيغ من اسم المكان على (مَفْعِل) والقياس فيه (مَفْعَل).

(٢) ما صيغ من اسم المكان على (مِفْعَل)، وقياسه (مَفْعَل).

(٣) ما صيغ على (مَفْعُلَة)، و(مَفْعِلة) والقياس فيهما (مَفْعَلة).

(٤) ما صيغ من اسم المكان على (مَفْعَلة) جامداً.

---

(٧٦٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٠٠، ٣٢٦، والزبيدي، تاج العروس ٧: ١٢٣، ١٩٨.

(٧٦١) المؤدب، دقائق التصريف: ٣٦١.

(٧٦٢) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٢١٨.

(٧٦٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ١٥٦.

وممّا يلحَظ أنّ الحركة الصرفيّة كانت أساساً في هذا التقسيم؛ لأنّ للعرب طرائق شتى في إصابة المعنى. ولعلّ إحداث التغيير في الحركة الصرفيّة ينبيء بتغيّر المعنى، فالتعاقب بين الحركات الصرفيّة في الصيغ السابقة مَدْخل عزيز لا يُدْرك إلاّ بطول الدربة، والممارسة.

ويطالعنا سيبويه في مؤلّفه الشهير بالمفردات الشاذة في هذا الباب، فممّا جاء على (مَفْعِل) وقياسه (مَفْعَل) ومنه قول العرب: المَنْسِك، والمَجْزِر، والمَنْبِت، والمَطْلِع، والمَشْرِق، والمَغْرِب، والمَفْرِق، والمَسْقِط، والمَسْكِن، والمَرْفِق، والمَسْجِد، والمَنْخِر[764].

ويضطرب سيبويه في تفسير هذا الخروج، إذ يحمله على لغة بعض الأقوام تارة، وعلى التفريق بين الدلالات تارة أخرى «قالوا: أتيتك عند مَطْلِع الشمس أي: عند طلوع الشمس، وهذه لغة بني تميم، وأمّا أهل الحجاز فيفتحون»[765]، ويقول: «وأمّا المَسْجِد فإنّه اسم للبيت، ولست تريد به موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت ذلك لقلت مَسْجَد»[766].

على أنّ المتتبّع للألفاظ السابقة في دواوين اللغة، ومعجماتها يجد أنّها تروى بالكسر مرّة، وبالفتح أخرى، فالفتح يتوافق مع وجه القياس التصريفيّ، وأمّا الانحراف نحو الكسر فيشكّل وجه الشذوذ، ويظهر لي في تفسير هذه المسألة أنّها محمولة على تحقيق أمْن اللبس بين الدلالة الخاصّة، والدلالة العامّة المطلقة. وكأنّ العرب جنحت نحو الكسر في هذه الألفاظ، لإصابة الدلالة الخاصّة، فقولهم: البصرة مَسْقِط رأسي، والقياس مَسْقَط بالفتح انحراف نحو تحقيق أمْن اللبس بين الدلالة الخاصّة (مَسْقِط) بالكسر، والدلالة العامّة (مَسْقَط) بالفتح على القياس، إذ لا يعقل أن تكون البصرة كلّها موضعاً لمولده، فلمّا أريد التخصيص قيل: (مَسْقِط) بالكسر، ولو أراد العموم لقال: (مَسْقَط) بالفتح، ويعزّز هذا القول ما رواه الأصمعيّ «مَسْقَط السوط،

---

(٧٦٤) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٠، وانظر: نور الدين، عصام، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان ط١، ١٩٨٢م ٢٢٣، والحملاوي، شذا العرف ٨٩.

(٧٦٥) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٠، وانظر ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٤٥.

(٧٦٦) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٠.

ومَسْقَط النجم حيث سقطا مفتوحان، ومَسْقِط الرمل، أي منقطعه، ومَسْقِط رأسه حيث وُلِد مكسوران»[٧٦٧].

ولعلّ في كلام سيبويه ما يعزّز القول السابق «وأمّا المَسْجِد فإنه اسم للبيت، ولست تريد موضع السجود وموضع جبهتك لو أردت لقلت مَسْجَد»[٧٦٨]. ودار في فلك هذا المعنى قول السيوطيّ: «واسم الشيء المعدّ للفعل كالمَسْجِد للبيت المعدّ للصلاة والسجود، فأمّا المَسْجَد فاسم لمكان السجود وليس اسماً للبيت بل لموضع السجود من البيت»[٧٦٩].

وقد أكّدت الدراسات اللغويّة الحديثة هذا التعليل «وقد وردت أسماء زمان ومكان بالكسر، وقياسها الفتح، كالمَسْجِد، والمَنْسِك، والمَنْبِت، والمَشْرِق، والمَغْرِب، ولعلّ هذه الألفاظ، وما أشبهها إنّما جاءت مخالفة للقاعدة؛ لأنّها لم يقصد بها التعبير عن اسم الزمان، أو المكان بالمعنى النحويّ، بل هي أسماء لأماكن معيّنة، فهي إطلاقات خاصّة لا تندرج تحت شروط الصيغة»[٧٧٠].

أمّا ما جاء على (مِفْعَل) وقياسه (مَفْعَل) فقد ذكر سيبويه لفظين أدرجهما في باب الشذوذ، وهما (مِرْبَد، ومِطْبَخ) قال: «ويجيء المِفْعَل اسماً كما جاء المَسْجِد، والمَنْكِب، وذلك المِطْبَخ، والمِرْبَد، وكلّ هذه الأبنية تقع اسماً»[٧٧١].

فالمِرْبَد موقف الإبل ومحبسها، وبه سُمّي مِرْبَد البصرة، والمِرْبَد ما يجفّف فيه التمر[٧٧٢]. فتحقيق أمْن اللبس بيّن بين ما هو خاص فيما يطلق اسماً نحو: (مِرْبَد)، وعام نحو (مَرْبَد) فلو أُريد موضع الفعل لقيل: (مَرْبَد) على القياس، ومثله مِطْبَخ، وممّا يعزّز هذا ما جاء في معاني الأبنية في العربيّة «فالمِطْبَخ بيت تُطْبَخ فيه الأشياء،

---

(٧٦٧) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٣٤٦.

(٧٦٨) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٠.

(٧٦٩) السيوطي، الأشباه والنظائر ٣: ٢٦٤.

(٧٧٠) شاهين، المنهج الصوتي: ١٢٠، وانظر: السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ٤١.

(٧٧١) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٢.

(٧٧٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٩٣.

وليس مكان الطبخ عموماً، والمِرْبَد مخصوص تحبس فيه الإبل، ولو أريد مكان الطبخ عموماً لقيل مَطْبَخ»[773].

وسُمِع فيما جاء على مَفْعُلة، ومَفْعِلة وقياسهما (مَفْعَلة) قول العرب: مَقْبُرة، ومَشْرُبة، ومَشْرُقة، ومَأثُرة، ومكرُمة، ومأدُبة، ومَعْذُرة، ومَسْرُبة، ومَظْلِمة[774].

ويرى سيبويه أنّ هذا الخروج لم يكن جزافاً، ولا اعتباطاً، بل جاء قَصْداً مرغوباً أرادته العرب؛ لإصابة المعنى، يقول: «وكذلك المَقْبُرة، والمَشْرُقة، وإنما أراد اسم المكان، ولو أراد موضع الفعل لقال مَقْبَر، ولكنه بمنزلة المَسْجِد... ومثل ذلك المَشْرُبة، وإنما هو اسم لها كالغرفة، والمَظْلِمة بوزن مَفْعِلة بهذه المنزلة، وإنما هو اسم ما أخذ منك، ولم تُرد مصدراً، ولا موضع الفعل»[775].

وذهب ابن قتيبة إلى أنّ ذلك ممّا تنتظم فيه لغتان من مَفْعَلة بفتح العين أو ضمّها[776]، ويبدو لي في هذه المسألة أنّها دور في فلك تحقيق أَمْن اللبس بين ما هو مخصوص، وما هو دالّ على العموم، فالمَشْرُقة بالضم اسم يدلّ على جهة الشرق على وجه الخصوص، ولو أردت موضع الفعل على وجه العموم لقلت بالقياس: مَشْرَقة، ولعلّ أبا سعيد السيرافيّ قد أصاب في تفسير هذه المسألة «المَقْبُرة الموضع الذي تجمع فيه القبور، ولو أرادوا موضع الفعل لقالوا: مَقْبَرة»[777]، وعلى هذا القول جاءت تفسيرات اللغويّين المحدثين «وكذا ما دخلته التاء نحو المَقْبُرة، والمَزرعة، والمدرسة، والمَشْرُبة فإنّها تطلق على أماكن مخصوصة، ولا يراد بها موضع الفعل عموماً، فالمَقْبُرة مكان مخصوص، وليست اسماً لكلّ مكان يقبر فيه أي يدفن، إذ لا يقال لمدفن شخص واحد مَقْبُرة»[778].

---

(773) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: 43، وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: 120.

(774) سيبويه، الكتاب 4: 91.

(775) المصدر السابق نفسه 4: 91.

(776) ابن قتيبة، أدب الكاتب: 450.

(777) العيني، شرح المراح: 133.

(778) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: 43، وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: 120.

وأمّا ما جاء من اسم المكان جامداً على مَفْعَلة، فقولهم: مأسَدة، ومَضْبَعة، ومَسْبَعة، ومَذْأبة، ومفْعَاة، ومَأْبلة[779]. وقد تنبّه سيبويه إلى أنّ صياغة هذه الأسماء لا تكون إلاّ في بنات الثلاثة؛ لخفّتها، ولكن سُمِع أيضاً من غير بنات الثلاثة، قولهم: محياة، ومَقْعَاة، ومقثاة، وعلّل هذا الخروج بروْم تكثير الشيء بالمكان[780].

ويبدو لي أنّ هذه الخصوصيّة التي أُسندت لبنات الثلاثة، أو الأربعة، اقتضتها حياة العربيّ في الصحراء، إذ كانت له صراعات مع حيوان الصحراء، فتملّكه الخوف منها، فهوّل أمرها، وعظّم شأنها؛ لأنها تهدّد كيانه وحياته؛ فكثّر، وبالغ، فهو إذ يطلق الحال، وهي الأسود يريد المحلّ وهي الأرض التي تعيش فيها، فاشتهر أمر تلك الأمكنة «بكثرة مسمّاها أو محلّها»[781].

٦- اسم الآلة والشذوذ :

أوزان الآلة القياسيّة ثلاثة في نظر التصريفيّين، (مِفْعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعال) لما في قول سيبويه: «وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأوّل كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن»[782]، وعلى هذا شذّ قول العرب: (مُكْحُلة، ومُنْخُل، ومُشْط، ومُدُق، ومُدْهُن، ومُسْعُط، ومُنْصُل)[783].

وذهب سيبويه إلى أنّ الخروج في هذه الأسماء على القاعدة المطّردة، إنّما يعود تبعاً لإرادة المعنى، بقصد التفريق بين دلالة وأخرى، «ونظير ذلك المُكْحُلة لم ترد

---

(٧٧٩) سيبويه، الكتاب ٤ : ٩٤، وانظر: العيني، شرح المراح: ١٣٣، وانظر: كمال د. رجحي، الإبدال في ضوء اللغات السامية، ١٩٨٠: ٧٥، والسامرائي، معاني الأبنية في العربية: ٤٥.

(٧٨٠) سيبويه، الكتاب، ٤: ٩٤، وانظر الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ١: ١٨٨.

(٧٨١) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ٤٥. وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: ١٢٠، والحملاوي، شذا العرف: ٨٩.

(٧٨٢) سيبويه، الكتاب ٤: ٩٤.

(٧٨٣) العيني، شرح المراح: ١٣٦. وانظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٤٤٩، ونور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ٢٢٣.

موضع الفعل، ولكنه اسم لوعاء الكُحل، وكذلك المُدُقّ صار اسماً له كالجلمود»[784]، وهذا تفريق واضح بين ما يُطلق اسماً على الوعاء الـذي يحفـظ فيه الكُحـل، والأداة التي يعالج بها الكُحل، وهذه إشارة دقيقة مـن سـيبويه تجاه ذلـك التغيـير في الحركـة الصرفيّة في تلك الأبنية، وإذا كان اسم الآلة المشتق لـه أوزانـه المعروفـة، فـإنّ الاسـم الجامد الدال على الآلة مختلف الأوزان «ولعلّ اسم الآلة غـير المشتق لا ضـابط لـه، ويأتي على أوزان مختلفة، نحو: قَدُوم، وسكّين، وفأس»[785].

ورأى بعـض المحدثـين أنّ مـا ورد مـن شـواذ في اسـم الآلـة، يرجـع إلى الركـام اللغويّ، أو ما يُسمّى بالبقايا اللغويّة من نظام لغويّ قديم تبـدّد في صـورة الشـواذ في نظر واضعي قواعد الصرف العربيّ، وأنّ من الجائز أن يكون قد حدث تطوّر في عـهد بعيد سبق العصر الجاهليّ المعروف، فأميتت صيغ، وبقيـت بـواقٍ قليلـة تـدلّ عليـها، وعاشت أخرى، ونمت، ولعلّ هذا هو السبب في بقـاء بعـض الألفـاظ محـدودة علـى صيـغ وأوزان غـدت ميتـة لا يصـاغ اليـوم علـى مثالهـا[786]، ومـن البدهـيّ أنّ هـذه التصوّرات تبقى مجرّد افتراضات يعوزها الدليل، ولا يقوّيها أثر، ويبدو لي أنّ سـيبويه كان أقرب مدخلاً في تفسير شواذ هـذا البـاب، فتفسـيره يـدور في فلـك تحقيـق أمـن اللبس، وإنْ لم يُشر إلى ذلك صراحة. وتحقيق أمْن اللبس بيّن في مفردات هـذه المسـألة الشاذة، فهناك أسماء أطلقت على الأوعية التي تحفـظ فيـها الأشـياء، فخُصّـت بضـم أوائلها، فيما جاء القياس بكسر أوائلـها للدلالـة علـى اسـم الآلـة الـتي يعـالج بـها. فالمُكحُلة بضم الميم وعاءٌ مخصوص لحفظ الكُحْل، ولـو أرادوا مـا يعـالج بـه لقـالوا: مِكْحَلَة، وإن استغنوا عن هذه بمِرْوَد، والمُدْهن قارورة الدُهْن، ولو أرادوا اسـم الآلـة لما يعالج به لقالوا: مِدْهن، وكذلك بقيّة مفردات هذا الباب الشاذة، ويعزّز هـذا قـول الدكتور فاضل السامرائيّ «فالمُنْخُل ليس لكلّ ما ينخل به، بل هو اسم مخصوص بآلـة

---

(784) سيبويه، الكتاب ٤ : ٩١، وانظر: الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ١ : ١٨٧.

(785) كمال، الإبدال في ضوء اللغات السامية. ٧٥.

(786) عبد التواب، التطور اللغوي: ١٢، وانظر: المبارك، فقه اللغـة وخصـائص العربيـة: ١٣٨، وما بعدها.

معينة على هيئة معينة، فلو نخلت بخرقة، ونحوها لم يُسمّ مُنخُلاً، ولو أردت ذلك لَبَنَيْته على الأصل فَقُلْت: مِنْخَل»[787].

(هـ) التصغير والشذوذ :

انتهت بعض الدراسات اللغويّة الحديثة إلى أنّ (التصغير) يكاد يكون قليلاً في الكلام العربيّ، نظمه ونثره، وغير شائع في العربيّة شيوع غيره من المسائل الأخرى، كالنسب وجموع التكسير وغيرها؛ لئلا تلتبس بعض الألفاظ المصغّرة ببعض، وتخضع مكبّراتها للاحتمال والظنّ[788]. إلاّ أنّ اللغويّين القدامى لم يهملوه، وذلك بيّن في أثناء مصنّفاتهم اللغويّة، فقد ضبطوا قواعده، في ضوء ما استقرّ لهم من استقراء لموادّه، إلاّ أنّهم واجهوا ألفاظاً قد خرجت على قواعدهم، فجمعوها، وحفظوها في مظانّهم اللغويّة، وذهبوا يعلّلون بعضها في مسائل مختلفة في التصغير، أمّا المحدثون فقد نقلوا عن القدامى تلك المفردات، وأودعوها مصنّفاتهم اللغويّة، دون أن تكون لهم إضافة جديدة في باب التعليل، والتفسير لتلك الشواذّ، إذا استثنينا الدكتور عبدالفتاح الحموز في بحثه الموسوم بـ «باب التصغير في مظانّ النحو واللغة»[789].

وتدور المسائل الصرفيّة الشاذة في هذا الباب في فلك الحذف والزيادة عند التصغير، وتصحيح الاسم المعتلّ، وتصغير الاسم المبهم، وما صغّر في جمع التكسير على غير قياس، وتصغير الفعل.

١- الحذف والزيادة :

وردت أسماء ثلاثيّة مؤنّثة، حُذفت منها التاء عند التصغير، والقياس أن تُردّ إليها تاء التأنيث؛ لأنّ التصغير يردّ الأسماء إلى أصولها، وقد علّل ابن عقيل هذا

---

(٧٨٧) السامرائي، معاني الأبنية في العربية: ١٢٨. وانظر: الجبان. شرح الفصيح في اللغة: ٢٢٤.

(٧٨٨) الحموز، د. عبد الفتاح، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٤٧، ١٥٠، ١٥١.

(٧٨٩) المرجع السابق نفسه: ١٤٧.

الحذف على غير قياس؛ لأنّ اللبس فيها مأمون[٧٩٠]، كذود وذُوَيْد، وحرب وحُرَيْب، وقوس وقُوَيْس، ونعل ونُعَيْل.

ولست أرى ذلك، إذ إنّ «حُرَيباً» تكون تصغيراً (للحَرَب) بمعنى السلب و(الحَرْب) علماً فكيف يؤمن اللبس في هذا؟! والذي أميل إليه أنّ نكتة التخفيف بيّنة في هذه المسألة، فالحَرْب تذكّر وتؤنث، والتأنيث فيها أشهر[٧٩١]، فغلّبوا التذكير على التأنيث لخفّته، ويبدو لي أنّ مَنْ أنكر التذكير فيها، قد حملها على معنى التذكير عند التصغير (على معنى قتال)، ويعزّز هذا قول الدكتور عبدالصبور شاهين: «فإذا اعتبر بعضها مذكّراً فلا موجب للتاء، ويصبح تصغيره بدونها قياساً مثل: حرب حُرَيب»[٧٩٢]. ونحو هذا (قوس وقُوَيس)، فالقوس تذكّر وتؤنث، والتأنيث فيها أشهر[٧٩٣]. فغلّب التذكير على التأنيث لخفّته، وصغّروا (ضُحَى) على (ضُحَيّ) قال النابغة الجعدي[٧٩٤]:

كأنَّ الغُبارَ الذي غـادَرَتْ ضُحَيّاً دَوَاخِنُ من تَنْضُبِ

قال الفرّاء: «كرهوا إدخال الهاء لئلاّ يلتبس بتصغير ضَحْوة»[٧٩٥]، ويبدو لي أنّ هذا التعليل بعيدٌ؛ لأنّ الضحى والضحوة بمعنى واحد، ويتراءى لي أنّ العرب قد غلّبت التذكير على التأنيث لخفّته فقالوا: ضُحَيّ، ويعزّز هذا القول إنّ المعجمات قد أوردت التذكير والتأنيث في هذا الحرف، وإن كان التأنيث أشهر[٧٩٦].

---

(٧٩٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٨، وانظر الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٥١.

(٧٩١) الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٠٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٥٣.

(٧٩٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٥٨.

(٧٩٣) الجوهري، الصحاح ٣: ٩٦٧، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٢٤٣، وما بعدها، والزبيدي، تاج العروس ٤: ٢٢٤.

(٧٩٤) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٨٥.

(٧٩٥) الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢١٦، وانظر: الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٥٢.

(٧٩٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٥٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢١٦.

ويبدو لي أنّ تحقيق أمْن اللبس كان بيّناً في تصغيرهم (سَحَر على سُحير) من قولهم: «أتانا سُحيراً»[797]، فـ (سَحَر) يكون ظرفاً ويكون علماً لمؤنث، فالظرفيّة كقوله تعالى: ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٍ ﴾[798]، فإنْ دلّ (سَحَر) على علم مؤنث زُدّت إليه التاء عند التصغير فيقال: (سُحيرة)، وإن كان دالاً على ظرف حذفت التاء وقيل (سُحير) لتحقيق أمْن اللبس بين العلم والظرف. ويعزّز هذا قول ابن الأنباري: «وسَحَر إذا كان معرفة فإنّه لا ينصرف، ولا يتصرّف، ونعني بالانصراف دخول التنوين، ونعني بالتصرّف نقله عن الظرفيّة إلى الاسميّة»[799].

ونحو هذا تصغيرهم (نَعْل) على (نُعيل) على غير قياس، وكأنّهم فرّقوا بين (نَعْل) بمعنى ما وقيت به القدم من الأرض، و(النَّعْلة) بمعنى القطعة الغليظة من الأرض[800]، فقالوا في (نَعْلة) (نُعيلة)، وفي (نَعْل) (نُعَيْل) تحقيقاً لأمْن اللبس بينهما.

وممّا يجري على هذا النحو تصغيرهم لـ (ذَود) (ذُوَيْد)، والذَّوْد يكون اسماً مؤنثاً بمعنى الإبل، ومنه قولهم: «الذَّود إلى الذَّوْد إبل، والذَّوْد واحد وجمع»[801]، فلو قالت العرب: «ذُوَيْدة» لَظُنّ أنّه دالّ على المفرد المؤنث، وبهذا يقع اللبس بين المفرد والجمع، فحُذفت الهاء عند التصغير؛ لتحقيق أمْن اللبس بين تصغير الجمع المشهور، والمفرد المؤنث على أنّ تاء التأنيث قد زيدت في بعض الأسماء عند التصغير على غير قياس، فقد قالوا في تصغير «قُدّام» (قُديديمة)، وشذّ لحاق التاء فيما زاد على ثلاثة أحرف[802].

---

(797) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٨٥.

(798) القمر: ٣٤.

(799) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٤٠٦.

(800) الجوهري، الصحاح ٢: ٤٧١، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٥٨، والزبيدي، تاج العروس ٨: ١٣٩.

(801) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٣٤٧، وما بعدها، والفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٩٣.

(802) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ٤٨٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢١، وشاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٥٨.

وقُدّام ضدُّ وراء، ومن دلالاته الأخرى في الأسماء: الجزّار، والسيّد. ومَنْ يتقدم الناس بالشرف[٨٠٣]. ويبدو لي أنّ إلحاق التاء بهذا الحرف يحقّق أمْن اللبس بين تصغير الظرف وغيره من الأسماء، فلو صُغّر (قُدّام) فيما دلّ على الجزّار أو السيّد. لجيء بالقياس (قُدَيْديم). ويعزّز هذا القول ما نصّ عليه صاحب الخزانة: «وقديديمة تصغير قُدّام، وإنما أدخلوا الهاء في تصغير وراء وقدّام، وإنْ كانت قد جاوزت ثلاثة أحرف؛ لأنّ باب الظروف التذكير، فلمّا شذّتا في بابهما، فرّقوا بينهما، وبين غيرها، فأدخلوا فيها علامة التأنيث»[٨٠٤]. ولست أستبعد أنْ تكون التاء تحقيقاً لأمْن اللبس بين الظروف نفسها، فالظروف بابها التذكير. ولكن شذّت (قُدّام ووراء) فسمع فيهما التأنيث[٨٠٥]. فألحقوا التاء بهما عند التصغير لدلالة التأنيث فيهما خلافاً لبقية الظروف التي تذكّر. وعلى هذا جاء قول الأزهري: «ووجه إلحاق التاء بهما أنّ جميع الظروف غير هذه مذكّرة، فلو لم يظهروا التاء فيها لظُنّ أنّها مذكّرة؛ إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها؛ لأنّها ملازمة للظرفيّة، ولا بوضعها، ولا بإعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط»[٨٠٦].

ونحو هذا تصغيرهم ل (وراء) (وريّئة) على غير قياس، والوراء من الأضداد تستعمل بمعنى خلف وأمام، والوراء وَلَدُ الولد[٨٠٧]، والقول فيها كالقول في سابقتها.

وقد تكون الزيادة بغير تاء. فقد زادوا (الواو) في بنية الاسم المصغّر على غير قياس. فقالوا في تصغير رَجُل: (رُوَيجل)، قال سيبويه: «وليس يكون ذا في كلّ شيء إلاّ أن تسمع منه شيئاً، كما قالوا: رُوَيجل. فحقّروا على راجل. وإنّما يريدون الرَّجُل»[٨٠٨]، وعلّل سيبويه هذا الخروج بكثرة الاستعمال[٨٠٩]، ويرى ابن جنّي أنّ مَرَدّ

---

(٨٠٣) الفيروزابادي. القاموس المحيط ٤: ١٦٢، وانظر: الزبيدي. تاج العروس ٩: ٢١.

(٨٠٤) البغدادي. خزانة الأدب ٧: ٨٨.

(٨٠٥) الزبيدي. تاج العروس ٩: ٢١

(٨٠٦) الأزهري. شرح التصريح ٢: ٣٢٤.

(٨٠٧) الفيروزابادي. القاموس المحيط ١: ٣٢.

(٨٠٨) سيبويه. الكتاب ٣: ٤٢٦.

التصغير في هذا الحرف عائدٌ إلى النقل، من وزن (فَعُل) إلى وزن (فاعل) يقول: «رُوَيْجل فهذا ليس بتحقير رَجُل لكنّه نقله من (فَعُل) إلى (فاعل) فصار إلى راجل ثم حينئذٍ قال في تحقيره: رُوَيْجل»[810].

وذهب القزّاز القيروانيّ إلى أنّ التصغير في هذا الاسم جار على المعنى، فمعنى رَجُل، وراجل واحد «والعرب تقول في تصغير رَجُل رُجيل، ورُويجل فمن صغّره رُجيلاً صغّره على لفظه، ومن قال: رُويجل قال: معنى رجل وراجل واحد فصغّره على المعنى، قال الشاعر:

أمَا أقَاتِلُ عَـنْ دِيْنِـي عَلَـى فَرَسِـي　　　وهكذا رَجُلاً إلاّ بأصْحَـــــــــابِ

أبي راجلاً»[811] وأعاد الدكتور عبدالفتاح الحموز هذا الشذوذ إلى تحقيق أمْن اللبس «ومنها رُويجل في رجل على الرغم من أنّه تصغير راجل لتحقيق أمْن لبسه برُجَيْل مُصَغّر رَجْل مصدر رَجِل أو رَجَل»[812].

وتشير المعجمات إلى أنّ «رَجُلاً وراجلاً» بمعنى واحد، وقالوا: رَجُلٌ راجلٌ ورجيل إذا كان كاملاً[813]، ويبدو لي أنّ العرب قد توسّعت في تصغير هذا الاسم، إذ حذفت (رَجُلاً) وجعلت في مكانه (راجلاً) من حذف الموصوف وإقامة الصفة في مكانه، لشهرتها، على أنّني لست أستبعد تحقيق أمْن اللبس في هذا الحرف، إذ إنّ تصغير كلٍّ من (رَجُل) و(رَجْل بمعنى النزو) -على اختلاف دلالتيهما- رُجيل، فلمّا استوى البناء التصغيريّ فيهما أخرجوا رَجُلاً نحو رُوَيجل لتحقيق أمْن اللبس بينهما.

---

(809) المصدر السابق نفسه: ٣: ٤٨٦.

(810) ابن جني، الخصائص ٣: ١١٩.

(811) القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ت. د. رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت بدون ١٥٩.

(812) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٥٩.

(813) الزبيدي، تاج العروس ٧: ٣٣٥، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٨١، وما بعدها.

وقالوا في تصغير ليلة (لييلية)[٨١٤] على غير قياس. إذ يقتضي القياس الصرفيّ أن تكون (لُيَيْلَة)، لكنّهم زادوا ياءً، وذهب الفرّاء في تفسير هذا الشذوذ إلى أنّهم توهّموا واحدته ليلاة والأصل فيها ليلية[٨١٥]، ورأى السيوطي أنّ استعمال ليلة بدلاً من ليلاة يعود إلى باب الاستغناء، وردّ ما أنشده ابن الأعرابيّ «في كُلِّ يوم ما وكُلِّ ليلاه» إلى الشذوذ، قال: وهذا شاذّ لم يسمع إلاّ من هذه الجهة»[٨١٦].

وممّا أراه في هذه المسألة أنّ العرب قد نطقت بالفرع مكبّراً فقالوا: ليلة، وأحيوا الأصل عند التصغير فقالوا: لييلية كأنّهم صغّروا الأصل (ليلاة) وبهذا يحدثون نوعاً من التوازن في استعمال هذا اللفظ، وقد نصّت المعجمات على هذا الأصل المهمل، وأنّ الليلاة بدلالتها تكون من مغرب الشمس إلى طلوع الفجر الصادق، وتجمع على ليالٍ[٨١٧]، فتصغير (ليلة) على (لييلية) إشارة إلى ذلك الأصل المهمل في الاستعمال، فَغُلّب الأصل على الفرع عند التصغير؛ لأنّ التصغير يَرُدّ الأسماء إلى أصولها.

وممّا زيدت فيه الياء عند التصغير قولهم: في تصغير (خاتم) (خويتيم)، قال سيبويه: «وسمعنا مَنْ يقول مِمّن يوثق به من العرب: خُوَيْتيم»[٨١٨]. وذكرت المعجمات (الخاتم، والخاتام، والخيتام)، وأنّ الخاتم بالمعنى الحقيقيّ ما يوضع على الطينة، وحَلْي للإصبع، ويدلّ على آخر القوم[٨١٩]، وذكر سيبويه أنّ العرب قد ذكرت (خاتاماً) قال: «غير أنّهم قد قالوا: خاتام، حدّثنا بذلك أبو الخطّاب»[٨٢٠].

---

(٨١٤) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٨٦، وانظر القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ١٠٩.

(٨١٥) الزبيدي، تاج العروس ٨: ١٠٩.

(٨١٦) السيوطي، الأشباه والنظائر ١: ١٢٣.

(٨١٧) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٤٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ١٠٩.

(٨١٨) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٢٥.

(٨١٩) الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٦٦، وما بعدها، والفيروزابادي ٤: ١٠٢، وأنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٢١٨.

(٨٢٠) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٢٥.

ويبدو لي أنّ مَنْ صغّر على (خاتام) فقد جاء به على القياس، أمّا مَنْ صَغّر «خاتماً» على «خويتيم» فقد خرج على القياس، وكأنّهم فرّقوا بين المعنى الحقيقيّ، والمعنى المجازيّ، «فالخاتم» بمعنى «حَلْي للإصبع» يفيد الحقيقة، وبمعنى البكارة، أو آخر القوم يفيد المعنى المجازيّ وعليه قوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾[821]، فخرجوا بالحقيقة على القياس، وخصّوا المعنى المجازيّ بالقياس عند التصغير ليتحقّق أمْن اللبس في هذا الحرف.

ومِثْلُ هذا قولهم في تصغير (درهم) (دُرَيهيم)، قال سيبويه: «ومِنَ العرب من يقول دُرَيهيم، فلا يجيء به على دِرهم وكأنّهم صغّروا دِرهاماً»[822]، ودرهم ودرهام من لغات العرب على ذلك نصّت المعجمات اللغويّة[823]، فمن صغّر على درهام نطق بالقياس، ومَنْ صغّر على درهم فقد خالف القياس، ويفسّر هذا في ضوء تحقيق أمْن اللبس بين الاسم، والعلم، فالدرهم جزء من اثني عشر جزءاً من الأوقية، والدرهم يطلق علماً على شخص[824]، فصغّروا (درهماً) بمعنى الجزء على غير قياس، وصغّروا ما دلّ على علم على القياس.

وصغّروا (صغيراً) على (صُغَيّير) بزيادة الياء على غير قياس، وكأنّهم حقّروا صغياراً[825]، فالصغير ضد الكبير، وقياسه في التصغير (صُغَيِّر)، ويبدو لي أنّ تحقيق أمْن اللبس بين الصفة والعلم بيّنٌ، فالصغير اسم مشتقّ، إلاّ أنّ العرب قد نقلته إلى العلميّة فسمّت به شخصاً، فقالوا: صغيرٌ، وصغيرة[826]، فمَن صغّر الوصف خرج على القياس، ومَنْ صغّر على العلميّة جاء بالقياس.

---

(٨٢١) الأحزاب: ٤٠.

(٨٢٢) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٢٥.

(٨٢٣) الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٨٩، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١١١.

(٨٢٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١١١.

(٨٢٥) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٢٥.

(٨٢٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٧٠.

ومما يحمل على الشذوذ بزيادة الياء قولهم في تصغير (إنسان) (أنيسيان)، فكأنهم على هذا قد صغّروا (إنسيان)، وعزا سيبويه هذا الشذوذ إلى كثرة الاستعمال[827]، والذي أراه أنّ تصغير (إنسان) على (أنيسيان) بزيادة الياء جاء لتحقيق أمْن اللبس بين دلالات هذا الحرف. فالإنسان يطلق على الرجل والمرأة ممّن يعقل، والإنسان: المثال الذي يُرى في سواد العين[828]، وعلى المعنى الأخير جاء قول جرير بن عطية[829]:

أَلَسْتِ أَحْسَنَ مَنْ يَمْشِي على قَدَمٍ ... يا أَمْلَحَ النَّاسِ كُلَّ النَّاسِ إِنْسَانَا

فلو صُغِّر كُلٌّ منهما على القياس (أُنَيْسان) لوقع اللبس بين الدلالتين؛ لهذا فرّقوا بينهما بزيادة مبنى (إنسان) عند التصغير بالياء، فيما يطلق على الرجل والمرأة، وجاؤوا بالقياس فيما دلّ على مثال العين.

وقد يكون التصغير -على غير قياس- بزيادة الألف والنون، فقد صغّروا (مغرباً) على (مُغَيْربان). قال سيبويه: «فمن ذلك قول العرب في مَغْرب الشمس مُغَيْرِبان»[830]، وذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى أنّ هذا الخروج ضَرْب من تحقيق أمْن اللبس بين المصدر الميميّ واسمي الزمان والمكان[831].

وتشير المعجمات إلى وزنين هما (مَفْعِل)، و(مُفَعّل) في هذا الحرف، فالمغرِب بوزن (مَفْعِل) يطلق على الوقت الذي تغرب فيه الشمس، وتسقط من الأفق، والمُغَرَّب بوزن (مُفَعَّل) الصبح لبياضه[832]. فلمّا اختلفت الدلالتان، واتفقتا في الوزن التصغيري، أصبح من العسير التفريق بينهما؛ فدفعت العرب اللبس أن صغّرت (مَغْرِباً) على (مُغَيْرِبان)، وأبقت (مُغَرَّباً) على القياس.

---

(827) سيبويه، ٣: ٤٨٦.

(828) الزبيدي، تاج العروس ٤: ٩٩، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٩٨.

(829) الخطفي، جرير بن عطية، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٨: ٤٩١

(830) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٨٤.

(831) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٦٠.

(832) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١١٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٤١٠.

وقالوا في تصغير (عَشِيّ) (عُشَيّان) على غير قياس، والعشيّ آخر النهار، والعِشْو قَدَح اللبن يشرب ساعة تروح الغنم[833]، ويقتضي القياس التصغيريّ في كُلٍّ منهما أن تكونا على (عُشَيّ)، فإذا لم تتضام القرائن وقع اللبس بين مراد الدلالتين، فخصّوا العشيّ بمعنى آخر النهار بزيادة الألف والنون، فقالوا: عُشَيّان، وصغّروا (العِشْو) على عُشَيّ على القياس، وبذا يتحقّق أمن اللبس بين الدلالتين، ومّما يدور في فلك هذه المسألة أنّ العرب قد صغّرت (عَشِيّة) (عُشَيْشِية) على غير قياس[834]، فكأنّهم فرّقوا بين دلالة العشيّة بمعنى آخر النهار، والعُشْوة بالضم والكسر بمعنى النار[835]، فالعَشيّة والعُشْوة تلتقيان في (عُشَيّة) فإذا غابت القرائن وقع اللبس، لهذا حقّقوا أمْن اللبس بينهما بأن أخرجوا عشيّة عند التصغير على غير قياس.

٢- تصحيح الاسم المعلّ في التصغير والشذوذ:

شذّ قولهم في عيد: (عُيَيْد)، والقياس (عُوَيد)؛ لأنّ التصغير يَرُدُّ الأسماء إلى أصولها، والأصل فيه الواو؛ لأنّه من عاد يعودُ[836]، فتصغير (عيد) على القياس و(عود) «عُوَيْد»، فيقع اللبس بين تصغير عيد، وعُود، لذا لجأوا إلى تحقيق أمْن اللبس بينهما أن صحّحوا (عيدا) عند التصغير، قال سيبويه: «فأمّا عيد فإنّ تحقيره (عُيَيد) لأنهم ألزموا هذا البدل قالوا: أعياد، ولم يقولوا: أعواد»[837]، ويعزّز القول بتحقيق أمْن اللبس قول الدكتور عبدالصبور شاهين «فإن أوقع في لبس لم يردّ البدل إلى أصله بل يبقى على حاله»[838].

---

(٨٣٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٨٤، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٦٢.

(٨٣٤) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٦٠.

(٨٣٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٦٢.

(٨٣٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٥.

(٨٣٧) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٥٨، وما بعدها.

(٨٣٨) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٥١، وانظر: الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٥٩.

«وزعم يونس أنه سمع ناساً يقولـون: (هُوَيْئِر) على مثال هُوَيْعر، فـهؤلاء لم يحقّروا هاراً إنّما حقّروا هائراً، كما قالوا: رويجل كأنـهم حقّروا راجلاً، والقياس هوير»[839]، ويقول الدكتور عبدالفتاح الحموز: «ومن ذلك أيضاً تصغير المقلوب على مآله على الرغم من أنّ التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ويظهر لي أنـه أولى وأظهر؛ لأنه لو حُمِل عى الأصل المعياريّ المتوهّم لالتبس مُصَغّره بمصغر غير المقلوب، فتصغير آبار، وجَوْز، وهار: أويبار وجُوَيْز، وهُوَير، وتصغير الأصل: أبيئار، وزُويج، وهُوَيْئر»[840].

ويبدو لي أنّ مَنْ صغّره على (هُوَيْئر) – على خلاف القياس، والقياس (هُوَيْر) إنّما نحابه نحو الأصل الذي لا يجيزه سيبويه: «اعلم أنّ كُلّ ما كان فيه قلب لا يُرَدُّ إلى الأصل، وذلك لأنه اسم بُني على ذلك، فلو حقّرت شاك وأصله شائك لقلت: شويك»[841]، وهذا النحو لتحقيق أمْن اللبس بين دلالة (هار) بمعنى متهدّم، و(الهَوْر) بمعنى القطيع من الغنم[842]، (فالهار والهَوْر) على اختلاف دلالتيهما تصغّران في القياس على (هُوَيْر)، فإذا لم تتضام القرائن في سياق الكلام، حدث اللبس، فحقّقوا أمْن اللبس أنْ أعادوا (هارٍ) نحو الأصل عند التصغير، وأبقوا (الهَوْر) عند التصغير على القياس.

٣- تصغير المبهم والشذوذ:

يُعَدُّ التصغير من خواصّ الأسماء المتمكنة. فلا تُصَغّر المبنيات، وشذّ تصغير الذي وفروعه، وذا وفروعه[843]، وقد سُمِع تصغير الأسماء المبهمة، كتلك التي دارت في فلك أسماء الإشارة؛ في حال الإفراد والتثنية، فقيل في ذا: ذَيّا، وتا: تَيّا، وذاك ذَيّاك، وألا: أُلَيّا، وذان: ذَيّان، وتان: تَيّان.

---

(٨٣٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٥٦.

(٨٤٠) الحموز، باب التصغير في مظان النحو والعربية: ١٦٢.

(٨٤١) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٦٥، وما بعدها.

(٨٤٢) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٦٢٤، وانظر: الفيروزبادي، القاموس المحيط ٢: ١٦٢.

(٨٤٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٩.

أمّا الأسماء الموصولة فقد صُغّر (الذي) على (اللّذيّـا)، و(الـتي) (اللّتيّـا)، وقـد ورد تصغير هذه الأسماء في فصيح كلام العرب، قال العجاج[844]:

بَعْـدَ اللّتيّـا واللّتيّـا والّتـــي	إذا عَلَتْـها أنفُـسٌ تَـــردّتِ

وقول رؤبة بن العجاج[845]:

أوْ تَحْلِفِـي بربِّـكِ العَلِـــيِّ	أنّـي أبُـو ذَيّـالِكِ الصَّبِـــيِّ

وقد أجمع النحويّون والتصريفيّون على فتح اللام في تصغيـر (اللّتيّـا)، إلاّ الأخفـش فإنّه أجاز (اللُّتيّا) بالضمّ، وهذا قول ابن خالويه[846]، أمّا مجيء ضَمّ (أُليّـا) فقـال أبـو علـيّ الفارسيّ: «وفي ألا أُليّا فالضمّة هي الـتي كـانت في المكبّر، وليسـت للتحقير»[847]، وقـال الدكتور عبدالفتاح الحموز: «صَغّر العرب اسم الإشارة (أُولَى) المقصور على (أُوليّا)، على أنّ الألف زيدت عوضاً من ضمّة التصغير؛ لأنّ ضمّة الهمزة هي ضمّة همزة اسم الإشارة المكبّر، وصغّروا (أولاء) اسم الإشارة الممدود على (أُوليّاء) على أنّ ألف العوض زيـدت قبل الآخر على خلاف زيادتها في أخواتـها؛ إذ لـو زيـدت في الآخـر لالتبـس تصغيرهـا بتصغير (أُولى) المقصور (أُوليّا)؛ لأنّ أولاء الممدود يعامل في التصغير معاملة كسـاء الـذي يُصَغّر على كُسَيّ (أُوليّ)، وبزيادة ألف التعويض يصير (أوليّا) الـذي هـو تصغـير (أُولَى) المقصور، ولكنّ أمْن اللبس يتحقّق في هذه المسألة بتحقّق زيادتها قبل الهمزة، على أنّ ألف (أولاء) تنقلب في التصغير ياءً، وتدغم فيها ياء التصغـير السـاكنة؛ ويُفتـح مـا قبـل ألـف العوض لتسلم من الانقلاب إلى ياء، وما مرّ مذهب أبي العبّاس المبرّد»[848].

---

(844) سيبويه، الكتـاب، ٢: ٣٤٧، وانظـر: العجـاج، ديـوان العجـاج، ت.د. عـزة حسـن، مكتبـة دار الشرق، بيروت: ٢٧٤.

(845) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١: ٣٥٨، ٢: ٤٨٩.

(846) السيوطي، الأشباه والنظائر ٥: ٢٨.

(847) الفارسي، التكملة: ٥٠٦ وما بعدها.

(848) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغـة: ١٥٦، ومـا بعدهـا، وانظـر: ظـاهرة التعويـض في العربية، دار عمار، عمان ط١ ١٩٨٧: ٥٧.

ويبدو لي أنّ سيبويه - كما يفهم من تفسيراته- جعل الشذوذ فيها، من باب الحركة الصرفيّة؛ لأنّ أوائلها فُتحت، ولم تُضَمّ «اعلم أنّ التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء إلاّ هذه الأسماء، فإنه يترك أوائلها على حالها قبل أن تُحقّر؛ وذلك لأنّ لها نحواً في الكلام ليس لغيرها، فأرادوا أنْ يكون تحقيرها على غير تحقير ما سواها»[849]، ودار في فلك هذا المعنى قول صاحب التكملة: «فإذا حُقّر شيء من هذه الأسماء لم تُضمّ أوائلها، كما تُضمّ أوائل سائر الأسماء، ولكن تترك على حركتها، وتلحق أواخرها الألف»[850].

ويظهر لي أنّ الشذوذ فيها أخذ سبيلين: سبيل البناء، وسبيل الحركة الصرفيّة في أوائلها والتعويض بألف في أواخرها، أمّا البناء فاعتقادي أنّه متأتٍ من وجه الإلحاق. فكما أنّهم ألحقوا هذه الأسماء في التثنية، جاز لهم إلحاقها بالأسماء المتمكنة عند التصغير من طرد الباب على وتيرة واحدة.

أمّا فتح أوائل هذه الأسماء عند التصغير، وإلحاقها ألفاً في أواخرها، فلأنّهم عَمَدوا طريق الإبانة والوضوح؛ لتحقيق أمْن اللبس بين تصغير الاسم المعرب، والاسم المبنيّ، فلو ضُمّت أوائل هذه الأسماء بحركة التصغير، لا بحركة الأصل فإنّ وزنها يصبح على (فُعيل) فيقع اللبس بين تصغير الاسم المعرب والمبنيّ، من هنا فرّقوا بين المعرب الذي يوافق القياس في التصغير، والمبنيّ الذي يخالف القياس، بفتح الأوّل، والتعويض في آخره بألف. ويعزّز هذا القول، ما نصّ عليه سيبويه في تفسيره للأسماء الموصولة عند التثنية: «وإنّما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة كما فرّقوا بينها وبين ما سواها في التحقير»[851]، وقال أبو حيّان: «اسم الإشارة، والموصول يُصغّران لأنّه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث إنّهما يوصفان، ويوصف بهما، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقوا

---

(٨٤٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٨٧.

(٨٥٠) الفارسي، التكملة: ٥٠٦.

(٨٥١) سيبويه، الكتاب ٣: ٤١١.

أولهما على الفتح وزيد في آخرها ألف عِوَضاً عمّا فات من الأوّل»[٨٥٢]. ودار في فلك هذا المعنى قول الدكتور عبدالفتاح الحموز: «أنّ الألف تزاد عوضاً عن ضمّة التصغير في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة من ذلك: ذيّا، وتيّا... على أنّ الألف عوض من ضمّة التصغير؛ لأنّ المصغر يُضَمّ أوّله»[٨٥٣].

٤- ما صغّر في جمع التكسير على غير قياس:

تُصغّر أبنية جمع القلّة على لفظ بنائها دون ردّها إلى المفرد، فقد سُمِع عن العرب أنّهم صغّروا (صِبْيَة) على (أُصَيْبِيَة) على خلاف القياس، والقياس فيها أن تكون على (صُبَيّة)، وفسّر سيبويه هذا الخروج من باب توهّمهم لوزن (أَفْعِلة) لا (فِعْلَة) في هذا الحرف، فكأنّهم صغّروا (أصبية) الذي يجمع فيه (فعيل) يقول: «كأنّهم حقّروا أصبية، وذلك أنّ أفعلة يجمع به فَعيل، فلمّا حقّروه جاؤوا به على بناء قد يكون لفعيل إذا سمّيت به امرأة أو رجلاً حقّرته على القياس. ومن العرب مَنْ يجريه على القياس فيقول (صُبَيّة)، قال الراجز:

صُبَيَّةً على الدُّخانِ رُمْكَا　　　ما إنْ عَدَا أصْغَرهُم أنْ زَكَّا[٨٥٤]

والذي أراه أنّ مَنْ صغّر هنا على وجه الشذوذ إنّما عَمَد إلى تحقيق أَمْن اللبس بين المفرد والجمع في حال التصغير، فتصغير صَبِيّة في القياس (صُبَيّة) وتصغير (صِبْيَة) جمع تكسير يفيد القلّة (صُبَيّة)، ومجيء المفرد المؤنث، وجمع التكسير للقلّة على (صُبَيّة) يوقع اللبس، لذا خرجوا بجمع صبية نحو أصيبية لتحقيق أَمْن اللبس في هذه المسألة، ويعزّز هذا قول الدكتور عبدالفتاح الحموز: «ومنها أُصَيْبِية في جمع القلّة صِبْيَة على الرغم من أنّ القياس صُبَيَّة الذي يلتبس

---

(٨٥٢) السيوطي، همع الهوامع ٦: ١٥٠.

(٨٥٣) الحموز، فن الإملاء في العربية، دار عمار، عمان ط١. ١٩٩٣: ٨٨٤. وانظر كتابه: ظاهرة التعويض في العربية: ٥٧، وبحثه الموسوم بباب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٥٦، وما بعدها.

(٨٥٤) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٨٦، وانظر: الفارسي، المسائل العضديات: ٥٣.

بصُبَيّة مُصغر صَبيّة. وهما لفظان يكثر العرب من استعمالهما، ولـذا تصرّفـوا في تصغيـر أحدهمـا، لئلاً يلتبـس بالآخـــر»[٨٥٥].

ونحو هذا قالوا في تصغير (غِلْمة) (أُغَيْلمة) على غير قياس؛ إذ يقتضي القيـاس أن تُصغّر على (غُليمة). وعلّل سيبويه هذا الشذوذ بـأنّ (فِعْلة) محمولٌ على أفْعِلة الذي يجمع فيه (فَعال) فكأنّهم صغّروا أغْلِمة، ويبدو لي أنّ تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة بين المفرد (غُلْمة بمعنى شهوة الضِراب)[٨٥٦]، و(غِلْمة) جمعاً للقلّة، فكلاهما يُصغّر على (غُلَيمة) في القياس، فإذا لم تتضام القرائن، وقع اللبس. فخرجوا بـ «غِلْمة» نحو «أغيلمة» لتحقيق أمْن اللبس بين المفرد والجمع في دلالتيهما، يعزّز هذا «والقول نفسه في أغيلمة في جمع القلّة غِلْمة: لئلاً يلتبس -كما يتراءى لي- بغُلَيْمة مصغّر غُلْمة»[٨٥٧].

وممّا جاء مصغراً في جمع التكسير للكثرة - على غير قياس- قولهم في تصغير (أصْلان) (أُصَيْلان) وعلى هذا جاء قول النابغة الذبيانيّ في معلّقته[٨٥٨]:

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلاناً كَي أُسَائِلُهـــا عَيّتْ جَواباً وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

وأصلان مفرده (أصيل) وقياس التصغير فيما كان جمعاً أنْ يردّ إلى مفرده، ويجلب له الألف والتاء، إن دلّ على غير عاقل، فقياس تصغير (أصْلان) (أُصَيْلات) وأُصَيْلاَت يلتبس بتصغير «أصيلات» جمع أصيلة لغير العاقل، فيلتقي الجمعان في التصغير على اختلاف دلالتيهما، ففرّقوا بينهما أن أخرجوا (أصْلان) نحو أُصيلان لتحقيق أمْن اللبس في هذه المسألة. ويبدو لي أنّ القزّاز القزويني قد ركب شططاً في تفسير هذا الشذوذ «وتصغيرهم الأصيل (أصَيْلال)، وإنما هو تصغير آصال زيدت عليه لام في آخره، وحذفت الهمزة من أوّله كأنّهم أرادوا أُرَيْصالاً فقالوا:

---

(٨٥٥) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة: ١٥٩.

(٨٥٦) الزبيدي، تاج العروس ٩: ٤.

(٨٥٧) الحموز، باب التصغير في مظان النحو واللغة. ١٥٩.

(٨٥٨) الزوزني، شرح المعلقات العشر: ٢٩٣.

أصَيْلال»[٨٥٩]، أمّا شارح الشافية فقد اكتفى بالقول: «إنه صُغِّر شذوذاً، كأنّهم جعلوا كُلّ جزء منه أصيلاً»[٨٦٠].

وممّا دار في فلك الملحق بجمع التصحيح -الذي ألحِقَ بهذا الباب- مصغّراً على غير قياس، قولهم في تصغير (بنون): (أُبَيْنون) إذ يقتضي القياس في تصغيرها أن تكون (بُنَيّون)، وقد ذكره سيبويه تحت باب «هذا باب تحقير ما حُذِف منه ولا يُرَدُّ في التحقير ما حذف منه»[٨٦١]، وعلّل هذا الشذوذ «فعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيّاها في كلامهم»[٨٦٢].

وارتأى الدكتور عبدالفتاح الحموز أنْ يفسّر هذا الشذوذ بتحقيق أمْن اللبس بين جمع المذكّر السالم وما ألحق به[٨٦٣]. ويظهر لي أنّ من صغروا على (أُبَيْنون) فقد راموا الخفّة، بعيداً عن «بُنَيّون» وما فيه من إدغام، وتوالي حروف العلّة التي تُحدِث ثقلاً في النطق، وكان تصغيرهم له على ظاهر اللفظ أخفّ وأيسر من العودة إلى الأصل المحذوف.

٥- تصغير الفعل والشذوذ :

التصغير حقٌّ للأسماء دون الأفعال، ولكنّ هذا لم يكن مانعاً من ورود بعض الأفعال مصغّرة في أسلوب التعجّب، كقولهم: ما أُميلحه، وما أُحيسنه، وما أُحَيْلاه[٨٦٤].

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: ما أُميلحه، فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنّ الفعل لا يُحقَّر، وإنّما تُحقّر الأسماء؛ لأنّها توصف بما

---

(٨٥٩) القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٧٩.

(٨٦٠) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ١: ٢٧٧.

(٨٦١) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٥٦.

(٨٦٢) المصدر السابق نفسه ٣: ٤٨٦.

(٨٦٣) الحموز، باب التصغير في مظانّ النحو واللغة: ١٦١.

(٨٦٤) البغدادي، خزانة الأدب، ١: ٩٨، وانظر: نور الدين، عصام،أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ٢٥٥، والزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٣١.

يَعْظُم ويهون... ولكنهم حقّروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح، كأنك قُلْتَ: مُلَيح، شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به، وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيد عليه يومان»[٨٦٥]. فالخليل يخرّج هذا الشذوذ من باب التوسّع لدنوّ المعنى بين الوصف والفعل، فالعرب تلفظ بظاهر الفعل وهم يريدون الوصف، ودار في فلك هذا المعنى قول صاحب الخزانة: «كأنك قُلْتَ مُلَيح، لكنّهم عَدَلوا عن ذلك، وهم يعنون الأوّل، ومن عادتهم أن يلفظوا بالشيء، وهم يريدون شيئاً آخر أي هُنّ مليحات»[٨٦٦]، أمّا ابن هشام فقد رأى أنّهم «أجازوا تصغير أفْعَل في التعجّب لشبهه بأفْعَل التفضيل»[٨٦٧]، أمّا الاستراباذي فقال: «إنما جرأهم عليه تجرّده عن معنى الحدث والزمان اللّذين هما من خواصّ الأفعال، ومشابهته معنى لأفعل التفضيل»[٨٦٨].

كُلّ هذا على مذهب البصريّين الذين يجزمون بفعليّة أفْعَل في التعجّب، أمّا الكوفيّون الّذين يقولون باسميته فإنّهم يجوّزون تصغيره مطلقاً، ويقيسون ما لم يرد على ما ورد ويستدلّون بالتصغير على الاسميّة بقول علي بن أحمد العُرَيني[٨٦٩]:

يَا مَا أُمَيلِحَ غِزْلاناً عَطَوْنَ لَنَـــــــا

ويبدو لي أنّ شذوذ تصغير الفعل محمول على معنى الوصف «مُلَيح» دون أنْ يكون محمولاً على ظاهر لفظ الفعل، ممّا يُعَدّ من باب التوسّع في العربيّة.

باب النسب والشذوذ:

للنسب قواعده التي طالعنا بها اللغويّون القدماء، إلاّ أنّ تلك القواعد لم تسلم من عثرات الخروج عليها، فقد واجهت اللغويّين القدماء مفردات، خالفت القواعد

---

(٨٦٥) سيبويه، الكتاب ٣: ٤٧٧، وما بعدها.

(٨٦٦) البغدادي، خزانة الأدب ١: ٩٣

(٨٦٧) ابن هشام، مغني اللبيب ٨٩٤، وانظر: ابن خالويه ليس في كلام العرب: ٢٠١.

(٨٦٨) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ١: ٢٧٩، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٢٠١.

(٨٦٩) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٣١.

التي استنبطوها لهذا الباب، ممّا دفعهم إلى القول بشذوذها، كتلك المفردات التي تدور في فلك التعاقب بين الحركات الصرفيّة على غير قياس، أو التصرّف في أصوات اللين الواقعة قبل الحرف الأخير في الكلمة في أوزان مخصوصة، أو التصرّف في بنية الكلمة بالزيادة أو النقص، أو إجراء الإبدال والإعلال بالقلب مع غير موجب لهما، أو المخالفة في النسب إلى الجمع، أو النسب إلى الأسماء المنحوتة على غير قياس.

وقد ذهب اللغويّون القدماء إلى تأويل بعض ما عَنَّ لهم من المسائل الشاذة في هذا الباب، وذلك بيّن فيما نطالعه في مظانّهم اللغويّة، إلاّ أنّهم لم يبسطوا القول في تلك التعليلات والتفسيرات، وقد جاراهم اللغويّون المحدثون فيما نقلوه عنهم، وكأنّ المحدثين قد اكتفوا بما قاله اللغويّون القدامى، إذا استثنينا الدكتور عبدالفتاح الحموز الذي بسط القول في بعض المسائل الشاذة في هذا الباب، وذلك واضح في بحثيه اللغويّين[870].

وقد ارتأيت أن تكون مسائل هذا الباب الشاذة، مرتبة تبعاً لكثرة دورانها، مبتدئاً بالتعاقب بَيْن الحركات الصرفيّة التي حُمِلَت على الشذوذ في قواعد هذا الباب.

١- التعاقب بين الحركات الصرفيّة والشذوذ :

إنّ التعاقب بين الحركات الصرفيّة في بنية الكلمة، قد تستدعيه الدلالة، أو نكتة التخفيف، وهذان العاملان لهما أثرٌ بيّن في مسائل هذا الباب؛ لأنّ في هذا الباب مسائل لا يتحقّق فيها أمْن اللبس، إلاّ بالتعاقب بين الحركات الصرفيّة، وقد يكون هذا التعاقب بين الحركات؛ لتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة؛ لنشدان الخفّة.

وممّا يلفت نظر الباحث في المسائل التي تدور في فلك التعاقب في الحركات، أنّ حركة الفتح قد استأثرت بدل الضم، أو الكسر، أو السكون، وقد يكون الضمّ، والكسر، والسكون بدلاً منها، فهي محور هذا التعاقب، ولعلّ خفّة هذه الحركة قد دفعت العرب إلى التصرّف فيها.

---

(870) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: 50، 51 وانظر بحثه، اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي: 11.

ومما يُحمل على الشذوذ في هذا الباب قولهم: «سُهْلِيّ» في النسبة إلى السَهْل[871]. والسَهْل من الأرض ضدّ الحَزْن. وسمّت العرب سَهْلاً، ومنه عشرون صحابيًا، ومائة محدّث. ومنه بنو سَهْل[872].

ووجه القياس فيه -تمشّياً مع قواعد التصريفيّين- أن يكون على «سَهْلِيّ»، إلاّ أنّ العرب قد آثرت تغيير الحركة الصرفيّة من فتح السين إلى ضمّها عند النسبة، توخياً لتحقيق أَمْن اللبس بين الاسم، والعَلَم، فإن نسبوا إلى العلم جاؤوا بالقياس، فقالوا: (سَهْلِيّ)، وإن نسبوا إلى الاسم، قالوا: (سُهْلِيّ). ويعزّز هذا ما قاله شارح الشافية: «السَهْل ضدُّ الحَزْن، والنسبة إليه (سُهْلِيّ) فرقاً بينه وبين المنسوب إلى (سَهْل) اسم رجل»[873]. «وقالوا: (دُهْرِيّ) في الرجل القديم السنّ. فإذا جعلت الدَّهر اسم رَجُل، قلت: دَهْرِيّ»[874].

ونصّت المعجمات اللغويّة على أنّ (الدُّهْرِيّ) بالضمّ نسبة إلى (الدَّهْر) على غير قياس، والدُّهْرِيّ الرجل المُسنّ، وأمّا الدَهْرِيّ على القياس فهو القائل ببقاء الدهر، وهو الملحد الذي لا يُؤمن بالآخرة[875].

ولعلّ في اختلاف الدلالة إيذاناً بتغيير الحركة الصرفيّة من فتح الدال إلى ضمّها، ليتحقّق أَمْن اللبس بين ما يدلّ على القديم السنّ المنسوب إلى الدَهْر، وما يدلّ على العلميّة فيما لو سُمّي به رجل، أو خُصّص به مَنْ يقول ببقاء الدهر، بحيث أصبح الدهر علماً لأهل الإلحاد. وبهذا أُمِنَ اللبس بين الاسميّة المطلقة، والعلميّة المقيّدة، ويعزّز هذا القول، قول سيبويه: «وقالوا: غُيّرت الحركة؛ لأنّ الحركة قد تقلب إذا غُيّر

---

(871) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦، وانظر: الحموز، النسب وأمنه في الكلام العربي: ١١.

(872) الفيروزبادي، القاموس المحيط ٣: ٣٩٨، وما بعدها.

(873) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٨٢.

(874) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٨٠، ٣٣٦، وانظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ١٧٦.

(875) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٢٢٠، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٣.

الاسم ألا تراهم قالوا: بِصْرِيّ، وقالوا: دُهريّ»[876]، وقال الاستراباذي: «قالوا للرجل المسنّ: دُهْرِيّ فَرْقاً بينه وبين الدَهْرِيّ الذي هو من أهل الإلحاد»[877]. ويبدو لي أنّ قول الاستراباذي لم يعجب باحثاً معاصراً، إذ ذهب إلى القول: «قالوا: الدَهريّ الـذي هـو من أهل الإلحاد، وهذا التعليـل أستبعده، إذ لم يُعـرف هـذا إلاّ متـأخراً، فمـا علاقـة أعراب لا يدرون من أمر الإلحاد شيئاً بمثل هـذا، وما شـأنهم وهـذا التفريـق»[878]. إلاّ أنّه يكتفي بهذا القول، دون أن يضيف جديداً إلى هذه المسألة.

ونحو هذا قولهم في النسبة إلى (بني جَذِيْمة) (جُذَمي)، قال سيبويه: «وحدّثنا مَـنْ نثق بـه أنّ بعضـهم يقـول في بـني جَذِيْمة (جُذَمـي) فيضـمّ الجيـم ويُجْريـه مجـرى عُبَديّ»[879]، وعلى هذا نصّت المعجمات اللغويّة، من أنّ جَذِيمة بوزن سفينة قبيلة مـن عبد القيس والنسبة إلى هذا الوزن جُذَمي[880].

ويبدو لي أنّ العرب أسرعت إلى تغيير الحركة الصرفيّة في فاء الكلمة مـن الفتح إلى الضمّ على غير قياس؛ لتحقيـق أَمْـن اللبـس؛ لأنّ النسـبة علـى القيـاس في (بـني جَذِيمة) تلتبس مع ما يطلق علماً على شخص. فقـد سمّـت العـرب جَذِيمـة «ومنـهم جَذِيمة الأبرش، وهو ابن مالك بن فهم ملك الحيرة، وهو صاحب الزبّـاء»[881]. وكـأنّ العرب قد ميّزت بين ما يطلق علماً على جماعة، فعدلت به عـن القيـاس، ومـا يطلـق علماً على شخص، ولعلّ ما يعزّز ما ذهبت إليه قول ابن جنّـي: «وممّـا استحبّوا فيـه مخالفة الأصل من أجْلِ البُعْـد عـن الوقـوع فيمـا هـو ملبـس، قولهـم في بـني جَذِيْمـة (جُذَميّ)»[882].

---

(876) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٦٥.

(877) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٢: ٨٢.

(878) سعد، محمد عبد الحميد، الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم: ٨٩.

(879) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(880) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٨٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ٢٢٣، ٢٢٤.

(881) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٨٨.

(882) ابن جني، الخصائص ٢: ٤٣٦.

ومثل هذا قولهم: (عُبَديّ) في النسبة إلى (بني عَبيدة) «وقالوا في حيّ من بني عديّ يقال هم بنو عَبيدة (عُبَديّ) فضمّوا العين وفتحوا الباء، فقالوا: عُبَديّ»[883].

ووجه القياس في هذه الكلمة أن تكون على (عَبَديّ) بفتح العين، إلاّ أنّ هذا النسب القياسيّ لا يؤمن اللبس فيه؛ لأنّ العرب إذا نسبت في القياس إلى (عَبَدة) قالوا: (عَبَديّ)، وعَبَدة عَلَم شخص، ومنه عَبَدة بن الطبيب، وعلقمة بن عَبَدة[884]. ففرّقت العرب بينهما أن نسبت إلى (بني عَبيدة) (عُبَديّ) على غير قياس، وإلى (عَبَدة) (عَبَديّ) على القياس، وبهذا يؤمن اللبس بينهما.

ونسبوا إلى (أبار) بقولهم: (أُبَاريّ) كأنّه بنى الاسم (فُعَال)، ثم أبدلت من الواو المضمومة الهمزة مثل أُقّتت[885]، وَوَبَار كقَطَام، وقد يصرف، ووبار أرض لعاد لا يسكنها إلاّ الجنّ. وسمّت العرب (وَبار)[886]. ولمّا كان النسب في القياس إلى كليهما يحدث لبساً، فرّقوا بينهما، أن أبدلوا حركة الفاء بضم في (أبار) فيما يطلق على أرض عاد، وأجروا النسب على القياس في (العلميّة) فيما يطلق علماً على شخص، وبهذا حقّقوا أمن اللبس بينهما.

بِصْريّ، ونسبوا إلى البَصْرة بقولهم: (بِصْريّ)، على غير قياس، ويقتضي القياس أن تكون (بَصْرِيّاً)، لذا عُدّ شاذّاً يحفظ، ولا يقاس عليه[887]، وأجاب أبو حاتم السجستانيّ عندما سئل عن البَصْرة «إنّما سمّيت البَصْرة للحجارة البيض التي في المربد»[888]، فالبَصْرة بلدٌ معروف في العراق، ومن معاني البصرة: الأرض الغليظة، وحجارة رخوة فيها بياض[889].

---

(883) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(884) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣١٢.

(885) الفارسي، التكملة: ٣٤١.

(886) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ١٥١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٥٩٥.

(887) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦، وانظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٥١٧.

(888) القالي، ذيل الأمالي والنوادر: ٢٠.

(889) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٧٣، وانظر: أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٥٩.

ومّما يظهر في هذه المسألة أنها جاءت تحقيقاً لأمن اللبس بين الدلالة الحقيقيّة للاسم والدلالة العلميّة، فلو نسبوا إلى الدلالة الحقيقيّة لقالوا: بَصْريّ على القياس، وإنّما نسبوا إلى حاضرة العلم (البَصْرة) عَلَماً (بِصْريّ) مخالفة للقياس؛ لاختلاف الدلالة بين المعنى الحقيقيّ للكلمة، وما نقل إليه من معنى جديد دالّ على العلميّة. يسند هذا قول سيبويه: «وقالوا: غُيِّرت الحركة؛ لأنّ الحركة قد تقلب إذا غُيِّر الاسم ألا تراهم، قالوا: بِصْريّ»[890]، ويعزّز ذلك أيضاً ما أورده الاستراباذي في شرح الشافية «وقالوا في البَصْرة: بِصْريّ بكسر الباء؛ لأنّ البصرة في اللغة حجارة بيض وبها سمّيت البَصْرة، والبِصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البَصْرة. فلمّا كان قبل العلميّة بكسر الباء مع حذف التاء، ومع النسبة بحذف التاء كسرت الباء في النسب»[891]، فيما ذهب ابن قتيبة إلى أنّ كسر الباء جاء إتباعاً لكسر الراء[892]، وهو ما يعرف في الدراسات الصوتيّة الحديثة باسم المماثلة الرجعيّة. إلاّ أنّ الرأي الأوّل أولى بالقبول.

إِمْسيّ: ونسبوا إلى (أمْسِ) في اليوم الذي يسبق يومنا بقولهم: (إِمْسِيّ)[893].

وابن جنّي حين ينصُّ على أنّ النسب الشاذ إلى «أمْسِ» لليوم الذي يسبق يومنا، فإنّه يسكت عن النسبة إلى (الأمْس) الزمن المطلق. والذي يبدو لي في هذه المسألة، أنّها من باب تحقيق أمْن اللبس بين المعرفة والنكرة، فأمسِ معرفة، والأمْس نكرة؛ لأنّها تطلق على الزمن الماضي المطلق دون تحديد. ولو نسبنا إلى النكرة لقلنا: (أمْسِي) على نيّة انفصال «ال»؛ لأنّ الكلمة نكرة، فيما يرى بعض المهتمّين بعلم الأصوات أنّ الشذوذ وقع فيها من باب الإتباع، من إتباع حركة الهمزة بحركة السين؛ لتحقيق الانسجام الذي ممّا يدعى من باب المماثلة الرجعيّة المنفصلة، لوجود حاجز غير حصين وهو السكون[894]، ويبدو لي أنّ أمْن اللبس أظهر وأوضح، فهو أولى بالقبول والرضا.

---

(٨٩٠) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٦٥.

(٨٩١) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٨١.

(٨٩٢) ابن قتيبة، أدب الكاتب : ٣٣٠.

(٨٩٣) ابن جني، ٢: ٤٣٦.

(٨٩٤) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.

الحِرْميّ : ونسبت العرب إلى (الحَرَم) بقولهم: حِرْميّ على غير قياس[٨٩٥]. ومما دعاهم إلى التغيير في الحركة الصرفيّة تحقيق أَمْن اللبس بين مَنْ ينسب من الناس إلى الحَرَم. فقالوا: حِرْميّ. وما ينسب لغيرهم مما لا يعقل فقالوا: حَرَميّ بالقياس، ومنه قولهم: ثوب حَرَميّ[٨٩٦]. وفي هذا من بلوغ الإرادة في التعبير عند العرب ما لا يُلْحق، وكأنّهم فرّقوا في هذا التغيير في الحركة الصرفيّة بين مَنْ يعقل، وما لا يعقل.

صِعِقيّ : «وسمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق صِعِقيّ، يدعه على حاله وكسر الصاد؛ لأنّه يقول: صِعِق، والوجه الجيّد فيه (صَعَقيّ)، وصِعِقيّ جيّد»[٨٩٧]. وقال سيبويه في موطن آخر: «والصَّعِق في الأصل صفة تقع على كلّ مَن أصابه الصَعَق، ولكنّه غلب عليه حتى صار علماً بمنزلة زيد وعمرو»[٨٩٨].

وجاء في المعجمات اللغويّة، والصَّعْق شدّة الصوت، والصَّعِق لقب خويلد بن نُفيل الذي أصابته تميم برأسه[٨٩٩]، ويبدو لي أنّ نقل الصاد المفتوحة إلى مكسورة جاء من قبيل المماثلة الرجعيّة بين العلل القصيرة؛ لتحقيق أَمْن اللبس بين العلم والصفة، فالنسبة إلى الصَّعِق علماً تكون (صِعِقيّ)[٩٠٠]، وإلى الصَّعِق وصفاً (صَعَقيّ) على القياس، وهذا قال الدكتور عبدالعزيز مطر: «أمّا الذي يؤثر في نوع الحركة، وكونها كسرة، أو فتحة، أوضمة خالصة. أو ممالة نحو الكسرة فهو أحد عاملين، طبيعة عين الكلمة أو لامها. والانسجام بين الأصوات المتجاورة»[٩٠١]، ويبدو لي أنّ العامل الأوّل لم يتحقّق في (صَعِق)، فلو تحقّق لجاءت على القياس (صَعَقيّ)، كون العين حرفاً حلقياً يتطلّب الفتحة لخفّتها، أمّا

---

(٨٩٥) ابن جني، المحتسب ١: ١٥٦؛ وأنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ١٦٩.

(٨٩٦) أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ١٦٩.

(٨٩٧) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٤٣.

(٨٩٨) المصدر السابق نفسه ٢: ١٠٠.

(٨٩٩) الزبيدي، تاج العروس ٦: ٤٠٨؛ وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٥٣.

(٩٠٠) الزبيدي، تاج العروس ٦: ٤٠٨.

(٩٠١) مطر، د. عبد العزيز، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية، دار المعارف ١٩٨١م: ١١١.

الانسجام المدّي بين العلل القصيرة المتجاورة، فقد بدا بيّناً إذ حُرِّكت فاء الكلمة بالكسر إتباعاً لحركة العين، تحقيقاً «للانسجام بين صوتيّ اللين المتجاورين»[٩٠٢].

أفَقِيّ: «وقالوا: (الأُفُق) أَفَقِيّ، ومن العرب مَنْ يقول (أُفُقِيّ) فهو على القياس»[٩٠٣]. والأفق بالضمّ وبضمتين الناحية يُجمع على آفاق، وقالوا: فَرَس أُفُق، أي رائع للذكر والأنثى[٩٠٤]، ولمّا كان النسب إلى الاسم والوصف يُحدث لبساً: أحدثوا التغيير في الحركة الصرفيّة، من ضمّ إلى فتح، فقالوا: في الاسم (أَفَقِيّ) على غير قياس، وقالوا في الوصف: أُفُقِيّ على القياس، وبذا حقّقوا أمْن اللبس بين الاسم والصفة.

ونحو هذا (أَمَوِيّ)، قال سيبويه: «وسمعنا من العرب مَنْ يقول: أَمَوِيّ، فهذه الفتحة كالضمّة في السُّهل، إذا قالوا: سُهْلِيّ»[٩٠٥].

ولعلّ سيبويه يشير إلى تحقيق أمْن اللبس في هذا الشذوذ، فالقياس في النسبة إلى أميّة (أُمَوِيّ)، فالعرب نسبت إلى بني أميّة على القياس (أُمَوِيّ)[٩٠٦]، إلاّ أنّ هذه النسبة تكون قياساً للعلم المفرد ممّن تسمّى بـ (أميّة)، فالقياس في النسب يوقع اللبس بين النسب إلى قبيلة مشهورة من قريش، والعلم المفرد؛ لذا فإنّ مَنْ جاء بـ (أَمَوِيّ) فقد نشد تحقيق أمْن اللبس، فنسب إلى بني أميّة بالقول (أَمَوِيّ) ولو نسب إلى العلم المفرد (أميّة) كأميّة بن خلف، لجاء بالقياس، ولقال: أُمَوِيّ، ففرّق بين النسب إلى أميّة علماً على قبيلة، وأميّة علماً لشخص.

ولستُ أنكر أنّ بعض الدارسين المحدثين ممّن اهتمّوا بالجانب الصوتيّ، قد ارتأى أن يفسّر الشذوذ في (أَمَوِيّ) بالمماثلة الرجعيّة، فقد تأثرت حركة الهمز وهي الضمّة، بحركة الميم المفتوحة[٩٠٧]، هذه المماثلة استدعاها التخفيف، ولكن إذا لم تتوافر القرائن

---

(٩٠٢) مطر، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية: ١١١.

(٩٠٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦، وانظر ابن جني، الخصائص ٢: ٤٣٦.

(٩٠٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٠٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٢٧٩.

(٩٠٥) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٧.

(٩٠٦) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٠١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٢، ٢٣.

(٩٠٧) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.

فإنّ اللبس واقع لا محالة بين ما يقع علماً على فرد، وما يقع على جماعة، ولـو جارينـا الدكتور مختار في هذا، لقلنا إنّ مَنْ نطق بـ (أَمَوِيّ) «فإنه لا يبالي الالتبـاس»[908].

(تَغْلَبِيّ): «وقال الخليل الّذين قالوا: تَغْلَبِيّ ففتحوا مُغَيِّرين كما غيّروا حين قالوا: سُهْلِيّ»[909]. وجاء في المعجمات اللغويّة، وتَغْلِب أبـو حـيّ، وهـو المعـروف بِتَغْلِـب، والنسبة بفتح اللام، وهو ابن وائل بن قاسط، وقولهم: تَغْلِـب بنـت وائـل ذهـاب إلى معنى القبيلة[910]، وذكر الزبيدي قول ابن السرّاج: والنسبة إليها بفتح اللام استيحاشاً، لتوالي الكسرتين مع ياء النسب[911].

ويبدو لي أنّ الخليل قد أشار ضمناً إلى تحقيق أَمْن اللبس، إلاّ أنّه لم يفسّره عندمـا وازنه مع سُهْلِيّ، المفسّر بأَمْن اللبس كما مضـى، فالنسـبة إلى تَغْلِـب (تَغْلَـبِيّ) جـاءت شاذة لتحقيق أَمْن اللبس بين ما يطلق علماً على قبيلة، وما يطلق علماً على شـخص، فكأنّ العرب عَدَلت في النسبة إلى (تَغْلِب) علماً على قبيلة نحو: (تَغْلَـبِيّ) ليفرّقـوا بـين العلم المؤنّث المسمّى به قبيلة، والعلم المذكّر المُسمّى به شخص، فلـو نسـب إلى العلـم المذكّر لجاؤوا بالقياس (تَغْلِبِيّ).

يَثْرَبِيّ: قالوا في يَثْرِب: يَثْرَبِيّ ذكره الخليل[912]، وجاء في تاج العـروس نقـلاً عـن لسان العرب، فتحـوا الـراء استثقالاً لتوالي الكسـرات، ووجـه الكسـر -مـن قـول الزبيـدي- مجـاراة علـى اللفـظ[913]، وفي هـذا إشـارة إلى نكتـة التخفيـف. وجـاء في المعجمات اللغويّة، ويَثْرِب مدينة النبيّ ﷺ، وهو يَثْرَبِيّ بفتح الـراء وكسـرها، ويَـثْرِب عَلَمٌ يطلق على شخص[914].

---

(908) ابن جني، المنصف 1: 252.

(909) سيبويه، الكتاب 3: 341.

(910) الفيروزابادي، القاموس المحيط 1: 112، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 1: 414.

(911) الفيروزابادي، القاموس المحيط 1: 112، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 1: 414.

(912) سيبويه، الكتاب 3: 340.

(913) الزبيدي، تاج العروس 1: 163.

(914) الفيروزابادي، القاموس المحيط 1: 40، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 1: 163.

والذي أراه أنّ مَنْ نسب إلى مدينة الرسول ﷺ قال: (يـثْرَبيّ) علـى غـير قيـاس عندما لا تتوافر القرائن، لأنّ النسبة القياسيّة فيها تُحدث لبساً مع النسب فيمَنْ تسمّى بـ (يَثْرب)، فإذا توافرت القرائن قالوا بالقياس (يَـثْربِيّ)، فالشـذوذ علـى هـذا تحقيـق لأَمْن اللبس بين العلم المطلق على البلد، والعلم المطلق على الشخص.

حُبَلِيّ: «ومنه ما غيّرته الإضافة على غير قياس كقولهم في بـني الحُبْلـى مـن الأنصار: «حُبَلِيّ»»[915]، «وبنو حُبْلـى بطـن مـن الأنصـار، والنسـبة إليـه حُبَلـيّ كجُـهَنِيّ، وقـالوا: هـي حُبْلـى مـن حُبْليـات، والنسـبة حُبْلـيّ وحُبْلـويّ علـى القياس»[916].

وعلى هذا فإنّ تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة، فقد نقلـت العـرب حركـة الباء من السكون إلى الفتح؛ ليحققوا أمْن اللبس بين العلم المسمّى به قبيلة، والوصف الخاص بالمرأة، لأنّ كلاً منهما في النسبة القياسيّة يكون على (حُبْلِيّ، أو حُبْلويّ) فـإذا انعدمت القرائن الدالّة على المعنى، وقع اللبس؛ لذا فرّقوا بينهما، فقـالوا بالقيـاس في (حُبْلى) لوصفٍ خاصٍ بالمرأة (حُبْليّ) وفي بني (حُبْلـى) علمـاً علـى قبيلـة (حُبَلـيّ). ويعزّز هذا ما جاء في شرح الشافية «وقيل في بني الحُبْلى حـيّ مـن الأنصـار (حُبَلـيّ) بفتح الباء فرقاً بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحُبْلى»[917].

حَمَضِيَـة : وقـالوا: إبـلٌ حَمَضِيَـة إذا أكلـت الحَمْـضَ، وحَمْضِيَــة أجـود[918]. و«الحَمْضُ هو ما مَلُح، وأمَرّ من النبات، وهي كفاكهة الإبل، والحَمْض يطلـق علمـاً، ومنه بنو حَمْضة، ومعاذ بن حَمْضة، وريحان بـن حَمْضـة»[919]، وقـد خصّـت العـرب النسبة إلى الوصف بـحَمَضِيّ من قولهم: إبلٌ حَمَضِيّة، ليفرّقوا بينه وبـين المنسـوب إلى العلم؛ لأنّ «حَمْضِيّاً» على القياس تلْتقي فيه النسبة إلى العلم والوصف، فإذا لم تتوافر

(915) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦، وانظر: ابن جني، الخصائص ٢: ٤٣٦.

(916) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣٥٤، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢٧١.

(917) الاستراباذي، شرح الشافية ٢: ٨٢.

(918) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(919) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٣٢٨.

القرائن، فإنّ اللبس واقع، لذا عَدَلوا بالوصف نحـو حَمَضـيّ. وأجـروا العلـم علـى القياس، فقالوا: حَمْضيّ.

طُهْوِيّ: وقالوا في النسبة إلى (طُهيّة) طُهْوِيّ[920]: ويقتضي القياس في النسبة أن تكون على (طُهَوِيّ)، إلاّ أنّ هذا القياس تلتقي فيـه النسـبة إلى (طُـهَا) الطبيـخ[921]. فإذا انعدمت القرائن، فإننا لا نستطيع التفريق في النسبة إلى طُهَيّة علماً علـى قبيلـة، وطُهَا بمعنى الطبيخ؛ لذا حقّقوا أمْن اللبس أن سكّنوا الهاء عند النسـب إلى (طُهَيّـة) على غير قياس، وفتحوا الهاء على القياس عند النسبة إلى (طُهَا) وبذا يحقّقـون أمْـن للبس بين اللفظين عندما لا تعين قرائن المعنى على الدلالة.

بعض الأوزان والشذوذ :

تصرّف العرب في حرف اللين الواقع قبل الحرف الأخـير، في أوزان (فُعَيـل، وفُعَيْلة، وفَعِيل، وَفَعِيْلَة) فحذفوا حرف اللين عند النسب على غير قيـاس، وزادوا عندما استدعي الحذف على غير قياس، فقد سُـمِع قولهـم في النسـبة إلى (قُريـش) قُرَشيّ، وكان حقّ النسب فيه أن يكون على «قُرَيشيّ»، وقد جاء القيـاس في قـول الشاعر[922]:

بكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إذا مـا لقيتُـــــــــه   سـريعٍ إلى داعِـي النَّــدَى والتَّكَـرُّمِ

إلاّ أنّ الغالب في هذا النسـب «قُرَشـيّ» علـى غـير قيـاس، جـاء في المعجمـات اللغويّة، وقريش عَلَمٌ على قبيلة عربيّة مشهورة، قيل جاءت التسمية من بـاب تصغـير القِرْش، وهو دابّة بحريّة، أو لأنّهم تجمّعوا إلى الحَرَم[923]، وقـد ذهـب بعـض اللغويّـين المحدثين إلى أنّ الشذوذ جاء من باب تحقيق أمْن اللبس، بين مُصغّر القِرْش، وما أطلـق

---

(920) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٧.

(921) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٥٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٢٣٠.

(922) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٧.

(923) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٢٨٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٤: ٣٣٧.

علماً على القبيلة العربيّة[٩٢٤]، والذي أراه أنّ التساوي لمّا كان بعيداً بين الدلالتين، كان من جانب أولى أن يُفسّر هذا الشذوذ من باب الشهرة؛ لأنّ اللبس بين ما هو مشهور، وما هو مغمور غير وارد، ويعزّز ما ذهبت إليه قول ابن قتيبة: «وإذا نسبت إلى اسم مصغّر كانت فيه الهاء أو لم تكن، وكان مشهوراً ألقيت الياء منه تقول في جهينة جهنيّ، وقريش قُرَشيّ، ومزينة مُزَنيّ، وهذيل هُذَليّ»[٩٢٥].

هُذَليّ : «ومن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيل: «هُذَليّ»[٩٢٦]. وهُذَيل قبيلة عربيّة مشهورة، وسمّت العرب هُذيلاً[٩٢٧].

وذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى أنّ الشذوذ في هذه المفردة جاء لتحقيق أمْن اللبس بين حيّ من مُضَر، وهذيل اسم رجل[٩٢٨]. والذي أراه في هذه المسألة أنّ تحقيق أمْن اللبس، وإنْ كان وارداً، إلاّ أنّ الشهرة قد تكون أوضح وأبين؛ لأنّ شهرة هَذيل علماً على القبيلة، ينصرف الذهن إليه مباشرة عند النسب،دون هذيل علماً على شخص، فعدم التساوي في الدلالة عند النسب دفع إلى القول بمسوّغ الشهرة.

مُلَحيّ : وقالوا في (مُليح) خزاعة (مُلَحيّ) على غير قياس[٩٢٩]. ويبدو لي أنّ هذا الحيّ مِنْ خُزاعة لا يرقى إلى الشهرة التي عُرفت بها قبيلة قريش، وقبيلة هُذيل. لذا تساوى في دلالته مع (مُليح) قرية معروفة بهراة[٩٣٠]، فآثر تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة؛ لأنّ النسبة في القياس لكليهما تحدث لبساً، فعدلوا بـ (مُلَيح) خزاعة نحو (مُلَحيّ)، ونسبوا إلى (مُلَيح) علماً على قرية (مُلَيحيّ) على القياس، وبهذا حقّقوا أمْن اللبس بين العلم الدالّ على القبيلة، والعلم الدالّ على القرية.

---

(٩٢٤) الحموز، اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي: ١٤.

(٩٢٥) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٢١، وانظر: الشاوي، ارتقاء السيادة: ٦٤.

(٩٢٦) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٥.

(٩٢٧) الفيروز بادي، القاموس المحيط ٤: ٦٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٨: ١٦٦.

(٩٢٨) الحموز، اللبس وأمنه في النسب: ١٤.

(٩٢٩) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٥.

(٩٣٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٥٠.

وقالوا في (فُقَيم) كِنانة (فُقَميّ) فعَدَلوا به عن القياس[931]، إذ يقتضي القيـاس في (فُعَيْل) أن يكون على (فُعيليّ)، ويبدو لي أنّ هذا العلم المسمّى به قبيلة قد تسـاوى في الدلالة مع (فُقَيم) دارم، فكلاهما لا يتطـاول إلى شـهرة قريـش وهذيـل بـين القبـائل العربيّة، فلمّا تساوت الدلالة كان لا بُدّ من دفع اللبس الواقع بينهما، فخصّت العرب (فُقَيم) كِنانة عند النسب بحـذف صـوت اليـاء فقـالوا: فُقَمِـيّ، وقـالوا في فُقَيـم دارم (فُقَيْميّ) على القياس، ويعزّز هذا ما ورد في القاموس المحيط، «والنسبة إلى فُقَيم كِنَانـة فُقَميّ كَعُرَنيّ، وإلى فُقَيم دارم فُقَيميّ»[932].

سُلَميّ: وقالوا في (سُلَيم) (سُلَميّ) على غير قياس[933]، وسُـلَيم أبـو قبيلـة مـن قيس عيلان، وقد كنّت العرب بأُمّ سُلَيم، ومنهنّ أُمُّ سُلَيم بنت ملحان، وسُـلَيم بنـت سُحَيْم[934]، (فسُلَيم) تقع علماً على قبيلة، وعلماً لمؤنّـث مفـرد، ولـمّا كـان القيـاس في النسبة يحدث إيهاماً في الدلالة إذا انعدمت القرائـن، كـان مـن بـاب أولى تحقيـق أمْـن اللبس، فَعَدلوا عند النسب بـ (سُلَيم) علماً على القبيلة إلى (سُـلَميّ) وأجـروا العلـم المفرد على القياس فقالوا: سُلَيميّ إنْ أرادوا.

وممّا يحمل على الشذوذ في هذا الباب ما جاء من (فُعَيْلَـة) علـى (فُعَيْلـيّ) نحـو: (رُدَينة رُدَيْنِيّ)، ورُدَينة امرأة عربيّـة كـانت تقـوّم الرّمـاح[935]، ونسـبوا إليـها بقولهـم: رُدينيّ[936]، قال مالك بن الريب[937]:

تَذَكَّرتُ مَنْ يَبْكي عليَّ فَلَمْ أَجِـــدْ ... سِوَى السَّيْفِ والرُّمحِ الرُّدَيْنِيِّ باكِيا

---

(931) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٥.

(932) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١٦٠.

(933) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٢١.

(934) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ١٣٠.

(935) أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٣٤٠.

(936) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٤٩٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٩: ٢١٤.

(937) القالي، ذيل الأمالي والنوادر: ١٣٦.

ويبدو لي أنّ عدم إسقاط الياء في (رُدينة) عند النسب، دفعت إليه شهرة هذا الاسم؛ لأنّ اللبس فيه مأمون.

خُرَيبِيّ: وقالوا في خُرَيْبَة: خُرَيْبِيّ[938]، وخُرَيبة كَجُهَيْنة معروف بالبصرة، يُسمّى البُصيرة الصُغرى، والخُرْبة وتصغيرها (خُرَيْبَة) وعاء يجعل فيه الراعي زاده[939]؛ وتحقيقاً لأمْن اللبس، فقد فرّقت العرب عند النسبة بين ما يطلق علماً على بلد، وما يأتي من الأسماء مُصغّراً بوزن فُعَيْلَة؛ لذا نسبوا إلى العلم بإثبات الياء على غير قياس، وأجروا النسب إلى التصغير بإسقاط الياء على القياس، فقالوا: خُرَبِيّ، إنْ أرادوا.

وممّا حُمِل على (فَعِيْل) شاذاً عند النسبة، قولهم في النسبة إلى (ثَقِيْف) (ثَقَفِيّ)، قال سيبويه: «ومن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في ثَقِيْف «ثَقَفِيّ»[940]، وثقيف يطلق علماً على قبيلة عربيّة طبّقت شهرتها الآفاق، وهي من هوازن، ونسبوا إليها على غير قياس، وقد سمّت العرب ثقيفاً، وجاء (ثقِيفٌ) وصفاً من قولهم: (خلّ ثقيف)[941]، وقد تأوّل ابن قتيبة هذا الشذوذ إذ أخضعه لباب (الشهرة) يقول: «وكذلك إذا نسبت إلى فَعِيْل أو فَعِيْلة، من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً، ألقيت منه الياء نحو ربيعة رَبَعيّ، وحنيفة حَنَفيّ، وثَقِيْف ثَقَفِيّ، وعتيك عَتَكِيّ»[942].

ويبدو لي أنّ ابن قتيبة قد أصاب فيما ذهب إليه من تأوّل الشهرة؛ لأنّ تحقيق أمْن اللبس وإن كان وارداً بين (ثقيف) علماً على قبيلة، وعلماً على شخص؛ لأنّ الذهن عند النسب في مثل هذه المفردة ينصرف إلى ما هو مشهور دون المغمور، وعلى

---

(938) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٩.

(939) الفيروزبادي، القاموس المحيط ١: ٦٠.

(940) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٥؛ وينظر: الشاوي، ارتقاء السيادة: ٦٤.

(941) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٢١.

(942) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٢١.

هذا فلست أميل إلى قول سيبويه: «وكذلك ثقيف إذا حوّلته من هذا الموضع قلت ثقيفيّ»[943] إشارة منه إلى تحقيق أمْن اللبس.

ومثلُ هذا قولهم: (عَتَكيّ) في النسبة إلى عَتيك فخذ من الأزد، وجاؤوا بالوصف، فقالوا: يوم عتيك كأمير إذا كان شديد الحر[944]، والنسبة القياسيّة في كليهما (عَتيكيّ)، فإذا لم تتوافر القرينة، أبهمت الدلالة، فخرجوا بـ (عتيك) علماً على قبيلة نحو (عَتَكي) على غير قياس لتحقيق أمْن اللبس بينه، وبين (عتيك) في الوصف الذي ألزموه القياس (عتيكيّ) وكأنّهم فرّقوا بين العلم والوصف لتحقيق أمْن اللبس بينهما.

ونسبوا إلى (الخَرِيف) بقولهم: (خَرْفِيّ) على خلاف القياس: «وقال بعضهم: خَرْفيّ أضاف إلى الخريف، وحذف الياء، والخَرْفيّ في كلامهم أكثر من الخريفيّ، إمّا أضافه إلى الخَرْف، وإمّا بنى الخريف على فَعْل»[945].

والظاهر من كلام سيبويه أنّ مَنْ أضاف إلى الخَرْف، فقال: (خَرْفيّ) فقد جاء به على القياس، والخَرْف مصدر بمعنى جني الثمار[946]، ومن قال: (خَرِيفيّ) جاء كذلك بالقياس، ويختلف الأمر فيمن نسب إلى الخَريف بقوله: (خَرْفيّ)، فيتراءى لي في هذا النسب أمران، أولهما: حذف الياء، والقياس فيها الإبقاء، وثانيهما: تسكين الراء، وحقّها الفتح كثقيف وثقفيّ، والخريف: فصل، وهو ثلاثة أشهر بين القيظ والشتاء، تخترف فيها الثمار، والخَرَف فساد العقل، والخريفة نخلة[947].

ويظهر لي أنّ النسبة إلى (الخَرِيف) بقولهم: خَرْفِيّ بحذف الياء، جاء لتحقيق أمْن اللبس بينه وبين مَن تسمّى بـ (خريف) أو من بني خريف، وأمّا تسكين الراء فلو

---

(943) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٨١.

(944) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٣١٢.

(945) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(946) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٣١، وما بعدها، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٨٢.

(947) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٢١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٨٢.

فُتحت عند النسب بقولهم: (خَرَفِيّ) لوقع اللبس بين النسبة إلى خريف، والنسبة إلى (الخَرَف) أو خريفة، إذا انعدمت القرائن، ومن هذا التصوّر حرّرت العرب الدلالة ممّا قد يعتريها مِنْ خلط أو لَبْس. وممّا جاء مِنْ (فَعيْلة) في النسب شاذاً، قولهم: (حنيفيّ) في النسبة إلى حنيفة، قال سيبويه: «وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌّ قليل»[948].

وحنيفة يأتي لقباً وكنية، والحنفيّة، ملّة الإسلام، والحَنَفيّ مَنْ انتسب إلى مذهب أبي حنيفة[949]، فأثر تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة. فالنسب إلى الإمام أبي حنيفة فعلى القياس (حَنَفيّ) وإلى غيره على غير قياس (حَنِيْفيّ)، وقد حقّق هذه المسألة الدكتور عبدالفتاح الحموز في أبحاثه اللغوية[950].

وقالوا للرجل من أهل السليقة (سليقيّ)، «قال يونس هذا قليل خبيث»[951]. والسليقة، الطبيعة ويتكلّم بـ(السليقيّة) أي عن طبعه لا عن تعلّمٍ، وعليه قول الشاعر[952]:

وَلَسْتُ بنحويٍّ يَلُوكُ لسانَه ... ولكنْ سليقيٌّ أقُولُ فأُعْرِبُ

والسَلَق الواسع من الطُرُق[953]. فلو نُسِب إلى سليقة على القياس. لقيل (سَلَقيّ) ويلتقي في هذا النسب مع النسب إلى (سَلَق)، فإذا لم تتوافر قرينة المعنى. وقع اللبس؛ لذا فرّقوا بينهما أنْ نسبوا إلى (سليقة) بقولهم: (سَلَقيّ) على غير قياس، وجاؤوا بالسَلَق (سَلَقيّ) على القياس، فأُمِن اللبس بينهما.

---

(948) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٩.

(949) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١٣٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٧٧ وما بعدها.

(950) الحموز، اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي: ١٤، وانظر بحثه، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: ٥١.

(951) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٩.

(952) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٤٦، وانظر: أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٤٤٥.

(953) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٤٦.

ونحو هذا النسب إلى عمَيْرة بني كلب (عَمِيْرِيّ) إذْ يقتضي القياس لحذف صوت اللين (عَمْرِيّ). و(عَمْرِيّ) هذا يقع منسوباً إلى (العَمْر)، وهو منديل تغطي به الحرّة رأسها[954]، فإذا لم تتوافر القرينة، فإنّ اللبس واقع لا محالة. لذا فرّقوا بين الدلالتين أن أخرجوا العلم (عميرة بني كلب) نحو: «عَمِيرِيّ» وأجروا «العَمْر» على القياس.

أمّا (سَلِيمِيّ) في النسبة إلى «سَلِيْمة» على غير قياس، ليفرّقوا بينه وبين النسب إلى «السَلَمة نوع شَجَر»[955]، فنسبوا إلى العَلَم (سليمة) على غير قياس، وأجروا النسبة في (السَلَمة) على القياس فقالوا: سَلَمِيّ.

وسُمِع النسب في (زَبِيْنَة) (زَبانِيّ) على الشذوذ[956]، وبنو زبينة كسفينة حيّ. والنسبة إليه (زباني)، وأمّا الزَبَن بالتحريك فهو ثوب على تقطيع البيت[957]، فلو نسبوا إليه لجاؤوا بالقياس (زَبَنِيّ)، وهذه النسبة قياسيّة في (زبينة). فالنسبة القياسيّة تختلط فيها الدلالة، إذا لم تتضام قرائن المعنى. لذا فرّقوا بين (الزَبَن وزبينة) عند النسب أن أخرجوا زبينة نحو: «زَبانِيّ». وأجروا النسب في (الزَبَن) على القياس. ولهذا قال سيبويه: «وإذا سمّيت رجلاً زبينة لم تقل (زَبانِيّ). ولكن تقول في الإضافة إليه زَبَنِيّ»[958].

وأمّا ما سُمِع في النسبة إلى (خَلِيْفَة) (خَلِيفِيّ)، فقد نصّ الأزهريّ على أنّ هذا النسب من قول العامّة، وجاء متأخراً[959].

زيادة الحروف عند النسب والشذوذ:

من أساليب العرب في النسب أنّهم يقحمون حرفاً أو حرفين في بنية الكلمة.

---

(954) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٢: ٩٦.

(955) المصدر السابق نفسه ٤: ١٢٩.

(956) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(957) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٤: ٢٣٠.

(958) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٨.

(959) الأزهري، شرح التوضيح على التصريح ٢: ٣٢٨.

على غير قياس، فقد سُمِع قولهم في النسب إلى «مَرْو» (مَرْوَزِيّ)[960]، والمَـرْو، حجـارٌ بيض برّاقة تورِي النار، والمَرْو بلـد بفـارس، والنسـبة إليـه (مَـرْوَزِيّ)، ومَـرْوة جبـل بمكّة[961]، قال تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِ ﴾[962].

وجاء وجه الشذوذ بزيادة حرف الزاي على بنية الكلمة عند النسب، وكأنّهم يحقّقون أمْنَ اللبس بين النسب إلى (مَرْو) مدينة فارسيّة، ومَرْوة جبـل بمكّـة. فالنسب القياسيّ لكليهما (مَرْوِيّ)، ولمّا كان هذا النسب يحدث لبسـاً في الدلالـة؛ إذا لم تتوافر القرائن، خصّ العرب النسبة إلى مدينة (مَرْو) الفارسيّة بالزيـادة؛ ليفرّقـوا بينـها وبـين النسبة إلى (مَرْوة) جبل بمكّة؛ لأنّ (مَرْوة) ينسب إليها على القيـاس، ويعـزّز هـذا مـا جاء به ثعلب في أماليه: «إنّما دخلت الزاي في النسبة إلى الري، ومرو؛ لأنّـهم أدخلـوا فيه شيئاً من كلام الأعاجم»[963].

ونحو هذا (الـرازيّ)، فقـد نسبوا إلى (الـريّ) بلـد معـروف بزيـادة الـزاي علـى غـير قياس[964]، والريّ مصدر للفعل (رَوَى)[965]، والنسبة إلى كلٍّ منهما في القياس (رَوَوِيّ)، فإذا انعدمت القرينة أبهمت الدلالة، فآثرت العرب سلامة المعنى، ففرّقوا بين ما يطلق علماً على بلد معروف، وما يقع مصدراً، فأحدثوا الزيادة في العلم، وجروا على القيـاس في النسـبة إلى المصدر، وإلى هذا ذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز في بحثه (اللبس وأمنه)[966].

أُنافِيّ : وزعموا أنّهم قالوا لعظيم الأنف (أُنافِيّ)[967]. ويقتضي وجه القياس في النسبة إلى الأنف أن يكون على (أنْفِيّ)، إلاّ أنّهم دفعوا لبساً ما من وقوعه بدّ، فقولهم

---

(٩٦٠) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٥٠٧.

(٩٦١) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٨٩.

(٩٦٢) البقرة: ١٥٨.

(٩٦٣) السيوطي، المزهر ٢: ٢٥١.

(٩٦٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٣٧،وما بعدها، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٦٠.

(٩٦٥) الفيروز بادي، القاموس المحيط ٤: ٣٣٧،وما بعدها، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٦٠.

(٩٦٦) الحموز، اللبس وأمنه في النسب: ١٠.

(٩٦٧) الفارسي، التكملة: ٢٤١.

هذا (ألفي) يلتبس مع اللقب الذي عُرف به بعض الأشخاص. فأنف الناقة لقب جعفر بن قُريع، قال الحطيئة:

قومٌ هم الأنفُ والأذنابُ غيرهُم ومَنْ يُسوّي بأنفِ الناقةِ الذّنَبا

فصار اللقب مدحاً، والنسبة إليه أنفي[968]، وجاؤوا بعظيم الأنف على (أُنافيّ) بضمّ الهمزة، والقياس فتحها؛ لأنّ (فَعَالاً) يفيد المبالغة، ولعلّهم بهذه المبالغة قد فرّقوا بين العلم الوارد على القياس عند النسب، وما أُريد من وصف مبالغ فيه.

ونسبوا إلى (الحانة) بقولهم (حانويّ) على غير قياس، وقد سُمع فيها القياس والشذوذ، قال الشاعر[969]:

فَكَيْفَ لنا بالشُرْب إنْ لَمْ تَكُنْ لنا دَوَانِيْقُ عند الحانويّ ولا نَقْــــدُ

فجاء بـ (حانويّ) على غير قياس، وفي القياس سُمع قول علقمة الفحل[970]:

كأسُ عزيزٍ من الأعْنَابِ عتّقَهــا لِبَعْضِ أربابها حانيّةٌ حُـــومُ

والحانة موضع بيع الخمر، و«حاني» بلد بديار بكر نسب إليه بـ (حانيّ)، ومنه عبدالرحمن الحاني[971]، ويبدو لي أنه من باب دفع اللبس بين (الحانة)، و(الحاني) فالنسب القياسيّ إليها (حانيّ)، فإذا انعدمت القرائن وقع اللبس، ففرّقوا بينهما عند النسب ليؤمن اللبس، فجاؤوا بالقياس في النسبة إلى (حاني) فقالوا: حانيّ. وعدلوا عن القياس في (حانة) فقالوا: حانويّ.

ومما يُحمل على الشذوذ في باب النسب ما جاء مزيداً بالألف والنون، نحو قولهم: (بحرانيّ)، «وزعم الخليل أنّهم بنوا البحر على (فَعْلان)، وإنّما القياس أنْ يقولوا: بَحْريّ»[972].

---

(968) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ١١٩، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٦: ٤٧.

(969) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٤١.

(970) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٤١.

(971) الفيروز بادي، القاموس المحيط ٤: ٢١٨، ٣١٢.

(972) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

ولعلّ كراهيّة العرب في النسب إلى البحرين (بَحْرِيّ) على القياس. يتأتى من سبيل محافظتهم على انصراف الذهن عند النسب إلى الدلالة المقصودة، وأثر تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة؛ فقد ميّزوا بين ما ينسب إلى البحر في الدلالة العامّة، وما ينسب إلى (البحرين) علماً على بلد معروف، ففرّقوا بين النسب إلى عموميّة الاسم، وخصوصيّة العَلَم، ويعزّز ما ذهبت إليه ما جاء في أدب الكاتب «وإذا نسبت إلى اثنين فهو بمنزلة الواحد إلاّ ثلاثة أحرف نسبوا إلى البحرين (بحرانيّ)، وإلى الحصنين حصنانيّ، وإلى النهرين نهرانيّ. للفرق بين النسب إلى البحر والبحرين، والحصن والحصنين، والنهر والنهرين»[973]، وجاء في القاموس المحيط «وكُره بحريّ لئلاّ يشتبه بالمنسوب إلى البحر»[974].

والقول نفسه في (حصنانيّ)، وحصنان بلد، وقلعة معروفة[975]، والقياس في النسب إليها (حِصْنِيّ) بردّ المثنى إلى المُفْرد عند النسب. إلاّ أنّ هذه الصورة من النسب تلتبس مع النسبة إلى (حِصْن) بمعنى الموضع الحصين[976]، ولهذا نُسِبَ إلى الحِصْن على القياس (حِصْنِيّ) وإلى (حِصْنَان) (حصنانيّ) على غير قياس ليحقّقوا أمْن اللبس بين العلم، وعموميّة الاسم.

وقالوا في (نهران) (نهرانيّ) على خلاف القياس، والنهران بلد، ومنه بلاد النهرين. وأمّا النَهْر فمجرى الماء[977]، والنسب إلى كليهما على وجه القياس (نَهْرِيّ). إلاّ أنّ غياب القرائن يُبْهِم الدلالة. لذا فرّقوا بينهما بأنْ أحدثوا القياس في النسب إلى (النَهْر) بدلالته العامّة، وعَدَلوا بـ (نهران) عن القياس بزيادة الألف والنون؛ ليحقّقوا أمْن اللبس بين العلم، وعموميّة الاسم.

---

(٩٧٣) ابن قتيبة. أدب الكاتب: ٢٢٠.

(٩٧٤) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٦٦٨، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٣٠.

(٩٧٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢١٤، وما بعدها.

(٩٧٦) الفيروز بادي، القاموس المحيط ٤: ٢١٤، وما بعدها.

(٩٧٧) المصدر السابق نفسه ٢: ١٥٠.

ونسبوا إلى (فوق، وتحت) بقولهم: (فَوْقَانيّ، وتحْتَاني)[978]، بزيادة الألف والنون على غير قياس، فتَحْت نقيض فوق يكون ظرفاً، ويكون اسماً. ويبنى في حال اسميته على الضمّ، فيقال (من تحتُ)[979]، وأمّا فوق نقيض تحت فيكون اسماً، وظرفاً، وفاق قومه فَوْقاً علاهم[980].

ويظهر لي أنّ العرب قد ميّزت بين الظرف والاسم عند إرادة النسب، فقالوا تحتانيّ، وفوقانيّ إذا أرادوا الظرف، فإن أرادوا الاسم أحدثوا القياس، فقالوا: تحتيّ. وفوقيّ. ويضاف إلى هذا أنّهم فرّقوا بين الظرف والمصدر عند الإضافة، فألحقوا الألف والنون في الظرفيّة (فوقانيّ)، وجَرَوا على القياس في المصدريّة فقالوا: فَوْقيّ إذا كان مصدراً للفعل فَاق.

وسُمع (رقبانيّ، ولحيانيّ، وجُمّانيّ).

«فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمّة جُمّانيّ، وفي الطويل اللحية لحيانيّ، وفي الغليظ الرقبة رقبانيّ، فإن سمّيت برقبة أو جُمّة أو لحية، قلت: رَقبيّ، ولِحْييّ، وَجُمّيّ، وذلك لأنّ المعنى قد تحوّل»[981].

ويبدو لي أنّ إشارة سيبويه كانت بيّنة في تحقيق أمْن اللبس بين الوصف المبالغ فيه. والعلم المسمّى به شخص، فزادوا الألف والنون في الوصف؛ ليفرّقوا بينه وبين العَلَم؛ لأنّ العرب قد سمّت (رَقَبَة)، ومنهم (رَقَبة مولى جعدة)، ومليح ابن رقبة. وسمّت جُمّة، ومنه سُليمان بن جُمّة، وسمّت (بذي لحية)[982].

رُوحانيّ : «زعم أبو الخطّاب أنّه سمع من العرب في الإضافة إلى الملائكة والجنّ جميعاً (رُوحانيّ)، كما زعم أنّهم يقولون ذلك لكلّ شيء فيه الروح من الناس،

---

(978) عباس حسن، النحو الوافي ٤: ٧٤٥.

(979) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٤٤؛ وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٥٣٢.

(980) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٢٧٨.

(981) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٨٠، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٧٥.

(982) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٨٥.

والدوابّ والجنّ»[٩٨٣]، فإن صَدَقَت هـذه الزعوم، فـإنّ العـرب قـد عمَدَت الإيضـاح والإبانة، بدفع ما يقع من لبس عند النسبة، فالنسبة إلى الملائكة أو الجنّ، أو مـا بـه روح من الإنسان والحيوان تعطي دلالة عامّة، قالوا فيها (رُوْحَانيّ) فإذا نقلت هـذه العموميّة إلى باب العَلَم خصّصت، لذلك أطلقت الروح علماً على جبريل عليه السلام، وعيسـى عليه السلام، والقرآن، وتحقيقاً لأمْن اللبس بين دلالة الاسم العموميّـة، ودلالـة العلـم، فرّقوا بينهما بزيادة الألف والنون في الدلالة العامّة عنـد النسـب، وأجروا العلـم علـى القياس، وعلى هذا قـول سـيبويه: «وجميـع هـذا إذا صـار اسـماً في غـير هـذا الموضـع فأضفت إليه جرى على القياس»[٩٨٤]، وجاء في تاج العروس «عن عوف الأعرابـيّ عـن وردان بن خالد، قال: بلغني أنّ الملائكة منهم روحانيّون، ومنهم مَنْ خُلِقَ من النور. قال ومن الروحانيّين جبريل، وميكائيل، وإسرافيل، وقال ابـن شُـميل: فالروحـانيّون أرواح ليس لها أجسام هكذا يقال، ولا يقال لشيء من الخلق (رُوْحَـانِيّ) إلاّ لـلأرواح الـتي لا أجساد لهـا مثـل الملائكـة، والجـنّ ومـا أشـبهها، وأمّـا ذوات الأجسـام فـلا يقـال لهـم روحانيّون، وقال الأزهريّ وهذا القول في الروحانيّين هو الصحيح المعتمـد»[٩٨٥]، وكـأنّ تحقيق أمْن اللبس جاء من قبيل التفريق بين الأرواح التي لا أجساد لها فيقال: (رُوْحَانيّ) والأرواح التي لها أجساد فيقال على القياس: (رُوحيّ).

وذكر جرجي زيدان، فيما يتعلق بزيـادة الألـف والنـون عنـد النسـب في (بـاب التراكيب الأعجميّة في اللغة العربيّة) أنّ لغة العصر العباسيّ إذا قورنـت عبـارة كتـب الطبّ والفلسفة من وجه، وعبارة كتب الأدب لرأينا الفرق بينهما واضحاً، وأنّ عبارة أصحاب الفلسفة جاءت ضعيفة ركيكة، ومنها إدخال الألف والنون قبل يـاء المتكلّـم في بعض الصفات كقولهم : روحانيّ، ونفسانيّ، وباقلانيّ، ونحو ذلك مما هـو مـألوف في اللغات الآريّة ولا يستحسن في اللسان العربيّ[٩٨٦]، ولسـت أقطـع بصحّـة مـا

---

(٩٨٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٨.

(٩٨٤) المصدر السابق نفسه ٣: ٣٣٨.

(٩٨٥) الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٤٨.

(٩٨٦) زيدان، جرجي، اللغة العربية كائن حي، مراجعة الدكتور مراد كامل، دار الهلال، دون: ٨٦.

ذهب إليه زيدان لعدم المعرفة باللغات الآريّة، على أنّ ما قاله زيدان بزيادة الألف والنون في الكتب الفلسفيّة في العصر العباسيّ شائع في لغة هذا العصر كقولهم: صيدلانيّ، وفاكهانيّ.

الحذف في النسب على وجه الشذوذ:

شتويّ: وقالوا في (شتاء): شتويّ، وشَتَويّ[987]. وذهب المبرّد إلى «أنّ الشتاء جمعُ شتوة كصِحاف وصَحفة، فعلى هذا قياس»[988]، والشتاء ككساء أحد أرباع الأزمنة الأولى، والشتاء يطلق على البرد والقحط[989].

فدلالتا الشتاء مختلفتان، والنسب القياسيّ إلى كليهما يوقع اللبس؛ لذا فرّقوا بين الدلالتين عندما لا تتوافر قرائن السياق، فقالوا: شَتْوي أو شَتَويّ فيما يطلق على فصل الشتاء، و(شتائيّ) على البرد والقحط. وقد نبّه جرجي زيدان على أنّ صاحب القاموس المحيط لم يدلّل على أصل مادة الشتاء بمعنى الشرب أو الريّ أو الصَبّ، يقول: «وإذا راجعنا هذه المادة في اللغات السامية رأينا الأصل في دلالتها الشرب أو الريّ أو الصبّ فهي كذلك في العبرانيّة والسريانيّة إلى اليوم، ويؤخذ من مراجعات كثيرة أنّ المادة الأصليّة (شتا) كانت تدلّ على الرطوبة أو الريّ في اللغات الساميّة. بينما الشتاء بمشتقّاته في القاموس ترجع في دلالتها إلى معنى الشتاء الفصل المعروف»[990].

حروري وجلوليّ: وقالوا في حروراء، وهو موضع (حروريّ)، وفي جلولاء (جلوليّ)[991]، وذكر صاحب القاموس المحيط أنّ حروراء وجلولاء ممدودتان،

---

(٩٨٧) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٤٧.

(٩٨٨) الاستراباذي، شرح الشافية، ٢: ٨٢، وانظر: الجبان، شرح الفصيح في اللغة: ٢٠٧، ٢٠٨.

(٩٨٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٤٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ١٩٣.

(٩٩٠) زيدان، اللغة كائن حي: ٤٩، وما بعدها.

(٩٩١) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

وقد تقصران[992]، فمَن نسب إلى لغة القصر فقد جاء بالقياس فقال: (حروريّ، وجلوليّ) لوقوع الألف خامسة، فتحذف عند النسب، وأمّا من قال بهما ممدودتين، ونسب إليهما بـ (حروريّ) و(جلوليّ) فقد خالف القياس؛ عمداً للتخفيف؛ لأنّ العربيّ ينشد السرعة في النطق، ولمّا طالت حروف الكلمة، وكثرت مع زيادة ياء النسب، ثقلت الكلمة، فلجأوا إلى الحذف لتحقيق نكتة التخفيف.

خُرسيّ: وقالوا في خُرَسان: خُرْسيّ، وخُراسانيّ أكثر وخراسيّ لغة[993]، وأضاف صاحب القاموس خُرَاسِيّ، وخُرَسَنِي[994].

ويبدو - كما هو واضح من كلام سيبويه - أنّ الأكثر قد نطقوا بالنسبة على القياس، وأنّ مَنْ عَدَلَ عن القياس فقد نشد الخِفّة وسرعة النطق.

وقالوا في النسبة إلى (قَفَا) قَفِيّ[995]، والقَفَا وراء العنق، والنسبة إليه جاءت على وجه الشذوذ، وكان القياس فيه (قَفَويّاً) إلاّ أنّ هذا يلتبس مع النسبة إلى (قَفَا) علماً، ومنه قَفَا آدم جبل مشهور[996]، فأخرجوا (قفا) في العنق عند النسبة نحو (قَفِيّ) ليتحقّق أمْن اللبس بينه وبين النسب القياسيّ في (قَفَا) علماً.

ونسبوا إلى العالية بقولهم: (عُلْويّ)، والعالية علم أطلق على ما فوق نجد إلى أرض تهامة إلى ما وراء مكّة والنسبة إليه عُلْويّ[997]، والعالية في الوصف أعلى القناة، أو رأس السنان، ونسبوا إليه على القياس (عاليّ) فلو نسبوا إلى العالية علماً على القياس؛ لالتبس أمْر الدلالة عند النسب إذا انعدمت القرائن، فَعدلوا بالعلم، نحو: (عُلْوي)، إلاّ أنّ ضمّ العين فيه جاء لتحقيق أمْن اللبس بينه وبين

---

(992) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٨، ٣: ٣٥٠.

(993) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(994) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٢: ٢١٠.

(995) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٧.

(996) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٧٩.

(997) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٦٥.

النسب إلى (العَلْو) بمعنى العَنْوة[998]، وفي هذا من إصابة المعنى عند العربيِّ ما لا يخفى.

ما جاء مُعَلاً في النسبة على الشذوذ :

حاريّ : ونسبوا إلى الحِيْرَة بالكسر محلّة قرب الكوفة (حِيْرِيّ) على القياس، و(حاريّ) على غير قياس[999] بقلب الياء ألفاً دون موجب إعلال، وقد ذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى تفسير هذا الشذوذ من باب تحقيق أمْن اللبس بين الحيرة بلد بالكوفة، والحيرة بلد بفارس[1000].

ويبدو لي أنّ حيرة الكوفة كانت مشهورة بالخمر، لهذا حفظت لنا الأشعار النسبة إليها شذوذاً، تمييزاً لها عن حيرة فارس، نقل أبو العلاء قول الأعشى في حيرة الكوفة[1001]:

مِن زِقَاقِ التَّجْرِ في بَاطِيَةٍ جَوْنَةٍ حاريّةٍ ذاتِ رَوَحْ

وقال امرؤ القيس[1002]:

فلمّا دَخَلْنَاه أضَفْنَا ظُهُورَنا إلى كُلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ

ففي قول الأعشى عَنَى الخمر، وفي قول امرئ القيس الحاريّ بمعنى الرحل المنسوب إلى حِيْرة الكوفة، فالنسب إلى حيرة الكوفة (حاريّ)، وإلى حيرة فارس (حِيْرِيّ) على القياس، ويعزّز هذا ما جاء في تاج العروس «وحيرة الكوفة النسب إليها حاريّ، فأرادوا أن يقولوا (حِيْرِيّ) فسكّنوا الياء فصارت ألفاً ساكنة...

---

(998) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٦٦.

(999) المصدر السابق نفسه ٢: ١٦.

(1000) الحموز، اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي: ١٤.

(1001) المعري، أبو العلاء، رسالة الغفران، ت: محمد عزت نصر الله، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، دون: ٤٢.

(1002) الأهدل، محمد، الكواكب الدرية، ت: محمد الخطاب، دار القلم، بيروت ١٩٨٦، ١: ٧٤.

والحـيْرة بلـد بفـارس ومنـها أبـو إسـحاق إبراهيـم بـن محمّـد الزاهـد العـابد الحَيْرِيّ»[1003].

طائيّ: ونسبوا إلى طيّء بقولهم (طائيّ) بإبدال الياء ألفاً على غير قيـاس[1004]، إذ يقتضي القياس أن تكون على (طيئيّ)، وقـد ردّ الدكتـور غـالب المطلـبي هـذه النسبة الشاذة إلى لهجة طيّء التي تقلب الياء ألفاً «ويبدو أنّ ظاهرة قلب الياء ألفـاً في لهجة طيّء اطّردت في الأسماء أيضاً إذ إنّهم قالوا: طائيّ، والأصل طيئيّ»[1005]. فيما يرى الدكتور رمضان عبدالتواب أنّها محمولة على أصل المعنى «ويبـدو أنّـهم حملوها على أصل المعنى، وهو الطاعة، قال ابن خالويه: سُئل ثعلب عن طَيّء مِـمّ أخذ؟ فقال: من طاءة الفـرس وهـو أعـلاه، فكـأنّ ثعلبـاً يـرى في طـيّء غُلُـوّاً في النسب»[1006].

ويظهر لي أنّ النسب في هذا الحرف جاء من قبيـل التخفيـف في قولهـم (طـائيّ) فِراراً من توالي الأمثـال في الياءات، فطـيّء في الأصـل مشـتملة علـى يـاءين تحـذف إحداهما عند النسب، وتجلب ياء النسب مشدّدة، فتلتقي في الكلمـة ثـلاث يـاءات لا يفصل بينها سوى الهمزة، فكأنّهم لجأوا إلى حركة خفيفة، فقلبوا الياء ألفـاً، ولا يخفـى على ابن اللغة ما في طائيّ من خفّة دون طيئيّ.

قَرَوِيّ : ونسبوا إلى القرية (قَرَوِيّ)[1007]، والقياس (قَرْيِيّ) إلاّ أنّ تـوالي الأمثـال قد جلب الثقل، وهو ما يفرّ منه العربيّ؛ لذا قلبت الياء واواً للخفّة، وغُـيّرت الحركـة الصرفيّة للراء من ساكن إلى فتح لئلا يقع اللبس فيها مع الاسم المنسوب إلى (القَـرْو)

(1003) الزبيدي، تاج العروس ٣: ١٦٥.

(1004) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦، وانظر: ابن عقيل، شرح ابـن عقيـل ٢: ٤٩٧، والأهـدل، الكواكب الدرية، ١: ٧٤.

(1005) المطلبي، في الصوات اللغوية: ٢٠٠.

(1006) عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة: ٢٣١.

(1007) نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب: ٢٢٦، وانظر: حسن، النحو الوافي ٤: ٧٢٢.

بمعنى القَصْد والتتبّع[1008]، ولست أستبعد أن تكون محمولة على نظائرها كـ(حضَرِيّ)، و(بَدَوِيّ) وإلى هذا ذهب شارح الشافية[1009].

بَدَوِيّ: وقالوا في الإضافة إلى البادية (بَدَوِيّ)[1010]، وقيـاس النسب إلى البادية بادَوِي، أو باديّ، ولكـنّ العرب جنحت بـه عـن القيـاس، فقـالوا: بَـدَوِيّ مراعـاة لاستجلاء الدلالة عند غياب القرائن، فالبادية خـلاف الحَضَر، وهـي موطـن البَـدْو، وبادي الرأي، ظاهره[1011]، فلو نُسب إلى البادية وإلى (بـادي) علـى القيـاس لالتبسـت الدلالة فيهما، فأخرجوا النسب في البادية على غير قياس؛ إذ قـالوا: بَـدَوِيّ، وأجْـرُوا القياس في (بادي الرأي)، ولست أنكر ما ذهب إليه الاسـترابادي مـن أنّ الشـذوذ في هذه المفردة يُفسّر من باب الحمل على النظائر «البَدَوِيّ فُتـح ليكـون كـالحَضَرِيّ لأنّـه قرينه»[1012].

وحذفوا عند النسب في قولهم: (يمانٍ، وشآمٍ، وتهامٍ)، «وممّا جاء محدوداً عن بنائه محذوفة منه إحدى الياءين، ياءي الإضافـة قولـك في الشـأم: شـآمٍ. وفي تهامـة تـهامٍ، واليمن يمانٍ، وزعم الخليل أنّهم ألحقوا هذه الألفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين، وكأنّ الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضاً منـها»[1013]، وذهـب الدكتور عبدالفتاح الحموز إلى أنّ الحذف والتعويـض عنـد النسـب في هـذه المفـردات يعود إلى تحقيق التعادل بين حروف الكلمة[1014].

ويبدو لي أنّ هذه الثلاثة خُصّت بهذا النسب الشاذ؛ لشهرتها على بقاع أخـرى لم ترْقَ إلى شهرة تلك الثلاث، «فالشآم أو الشأم هي بلاد تشاءَم - تياسر - إليها قوم من

(1008) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٧٧.

(1009) الاسترابادي، شرح الشافية ٢: ٨٢.

(1010) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(1011) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٣٠٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١٠: ٣٢.

(1012) الاسترابادي، شرح الشافية ٢: ٨٢.

(1013) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٧، وانظر: البغدادي، خزانة الأدب، ١: ١٥٤.

(1014) الحموز، ظاهرة التعادل في العربية: ٧٥، وانظر: بحثه، ظاهرة التعويض في العربية: ٩٤.

بني كنعان، واليمن بلد معروف مشهور، وتهامة أرض معروفة، وقد سُمِعَ القيــاس في الثلاث[1015]، ويعزّز ما ذهبت إليه ما جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴾[1016]؛ فرحلة الشتاء إلى اليمن، ورحلةُ الصيف إلى الشام، فالشهرة دفعتهم إلى التصرّف في ياء النسب بالحذف والتعويض عن المحذوف بالألف؛ لإحداث التوازن في بنية الكلمة بعيداً عن تشويه صورة الكلمة عند النسب، ويرى عبّاس حسن أنّ حذف الياء من باب التخفيف[1017]. ولست أرى ذلك؛ لأنّ التخفيف لا يلجأ إليه إلاّ في حال حدوث الثقل، وما الثقل في يمنيّ، وأخواتها وقد سُمِعَ ذلك على القياس؟!.

الإبدال الشاذ في النسب :

صنعانيّ : وقالوا في صنعاء : (صنعانيّ)[1018]، وصنعاء بلد باليمن كثيرة الأشجار والمياه، وصنعاء أيضاً قرية بباب دمشق، ونسبوا إلى صنعاء اليمن بقولهم: صنعانيّ، وإلى صنعاء دمشق (صنعائيّ)[1019]، وأثر تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة، فلو نسبوا لكليهما على القياس لوقع اللبس، لذا عدلوا بـ (صنعاء) اليمن في النسب نحو: (صنعانيّ) بإبدال الهمزة نوناً لتحقيق أمْن اللبس بينها وبين صنعاء دمشق.

ونحو هذا فقد نسبوا إلى بهراء، بقولهم: (بهرانيّ) والقياس (بهراويّ) وقد سُمِعَ[1020]، وبهراء عَلَمٌ يطلق على قبيلة عربيّة من قُضاعة. وقد سمّت العرب

(1015) الفيروزابادي، القاموس المحيط 4: 84، 134.

(1016) قريش: 1-2.

(1017) حسن، النحو الوافي 4: 746.

(1018) سيبويه، الكتاب 3: 336، وما بعدها، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف 1: 396.

(1019) الفيروزابادي، القاموس المحيط 3: 52، وانظر: الزبيدي، تاج العروس 5: 421.

(1020) سيبويه، الكتاب 3: 336، وما بعدها.

بهـراء[1021]، فإذا نسبوا إليهما على القيـاس وقـع اللبـس إذا لم تتوافـر القرائـن؛ لـذا عَدَلوا بالعلم المسمّى به قبيلة نحو: بهرانيّ، وأجروا القياس فيمـا سمّـت بـه العـرب شخصاً ليأمنوا تحقيق أَمْن اللبس.

ونسبوا إلى (روحاء)، موضع معروف بين الحرمين بقولهم: (روحـانيّ) علـى غـير قياس، والروحاء قرية من رَحَبة الشام[1022]، ويبدو لي أنهم فرّقوا بين روحاء المدينة فقـالوا: روحانيّ، وروحاء دِمشق فقالوا: روحاويّ على القياس، إذ لم يؤمن اللبس فإن أُمِن جـوّزوا بالقياس في روحاء المدينة، ويعزّز هذا ما نصّ عليه سيبويه «ومنهم من يقول: روحاويّ كمـا قال بعضهم بهراويّ، حدّثنا بذلك يونس، وروحاويّ أكثر من بهراويّ»[1023].

دستوانيّ : جـاء في المعجمـات اللغويّـة دستوى بـالقصر والمـدّ قريـة معروفـة بالأهواز، والنسبة إليها دستوانيّ، ودستوائيّ[1024]. وقال سـيبويه: «وقـالوا في دَسْتواء دستوانيّ مثل بحرانيّ»[1025].

ويظهر لي أنّهم تصرّفوا في هذه المفردة، حيث أبدلوا الهمزة نونـاً علـى غـير قياس؛ لأنها لفظة أعجميّة، ولست أستبعد أن تكـون (دسْـتوان) مثـل (بحران) علماً على مكان ما، ونُسِـب إليـها علـى لفظـها تفريقـاً لهـا عـن دسـتوى قريـة بالأهواز، وهذا ظاهر كلام سيبويه.

النسب إلى الجمع شذوذاً :

طُلاحيّ : «وقالوا: إبِلٌ طُلاحيّة إذا أكَلَـت الطلْـح»[1026]، والطَلْـح شـجر عِظـام

(1021) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٧٨.

(1022) المصدر السابق نفسه ١: ٢٢٥.

(1023) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٧.

(1024) الزبيدي، تاج العروس ١: ٥٤٤، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ١٤٧.

(1025) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٣٦.

(1026) سيبويه، الكتاب، ٣: ٣٣٦، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٣٨.

واحدته طَلْحة. وقد سمّت العرب طلحة[1027]، ويقتضي القياس في النسب إلى الجمع أن يُرَدّ إلى واحده، ثم ينسب إليه، فلو جاؤوا بالقياس لقالوا (طَلْحيّ) وهذا النسب يكون للجمع، والمفرد من النبات، وللعلم المسمّى به شخص، فكأنّهم حقّقوا أمْن اللبس بين العَلَم واسم النبات أنْ نسبوا إلى الطَّلْح بقولهم: (طُلاحيّ) على وزن (فُعَال) الذي يفيد المبالغة، وأجروا النسب في العَلَم على القياس. وذهب شارح الشافية إلى أنّ «طُلاحياً بُني على فُعَال؛ لأنّه بناء المبالغة كأُنافي»[1028].

ومما سُمِعَ شاذّاً في النسب إلى الجمع قولهم: (مدائنيّ)، والمدائن: مدينة كسرى قرب بغداد سُمّيت لكبرها والنسبة إليها مدائني[1029].

وتحقيق أمْن اللبس في هذه المسألة ظاهر، فهناك مدينة الرسول -صلى الله عليه وسلّم- فينسب إليها على القياس بالقول: مَدَنيّ، ومنه قولهم: آيات مكيّة وآيات مدنيّة، وهناك مدينة المنصور، وينسب إليها بالقول: مديني[1030]، ومدائن جمع، وحقّ النسب إليه أن يُرَدّ إلى واحده، إلاّ أنّهم قد نسبوا إليه على لفظه في الجمع لئلا يقع اللبس بينه وبين مدينة الرسول، ومدينة المنصور، ويعزّز هذا ما قاله المبرّد: «ونسبوا إلى المدائن فقالوا: مدائنيّ ولم يقولوا مَدَنيّ؛ لأنّه أصبح علماً على تلك المدينة فعومل معاملة المفرد... ونسبوا إلى الجماعة وحقّ الجماعة إذا نُسب إليها أن يقع النسب إلى واحدها، ولكن جعلوا الجمع اسماً للجماعة، ألا ترى أنّ النسب إلى الأنصار (أنصاريّ)، لأنّه كان علماً للقبيلة؟ وكذلك مدائنيّ»[1031].

وقد حقّق هذه المسألة الدكتور عبدالفتاح الحموز، إذ أخضعها إلى باب تحقيق أمْن اللبس بين الأعلام الثلاثة[1032].

(١٠٢٧) الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٩١.

(١٠٢٨) الاستراباذي، شرح الشافية ٢: ٨٣.

(١٠٢٩) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٧٠، والزبيدي، تاج العروس ٩: ٣٤٢.

(١٠٣٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٧٠، والزبيدي، تاج العروس ٩: ٣٤٢.

(١٠٣١) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ٢: ٢٢١، وانظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢: ٤١٢، وشاهين، المنهج الصوتي: ١٦٥.

(١٠٣٢) الحموز، مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها: ٥١.

النسب إلى الأسماء المنحوتة والشذوذ:

«النحت طريقة من طرائق توليد الألفاظ، وهو قليل الاستعمال في اللغة العربيّة، شائع في غيرها من اللغات الهندوأوروبيّة، على عكس الاشتقاق الذي هو القاعدة الأساسية في توليد الألفاظ في اللغة العربيّة، وإنّ ما رواه العلماء من الكلمات المنحوتة في العربيّة محدود العدد جدًا»[1033].

وهذه القلّة اقتضاها تحقيق أمْن اللبس: فالعربيّ لم يلجأ إلى النحت عند النسب إلاّ تحقيقاً لأمْن اللبس؛ لأنّه يريد الإبانة والإفصاح، وقد أجاز سيبويه والمبرّد النحت في الأسماء المضافة عند النسب كراهية الالتباس، «فمن ذلك عبشميّ وعَبْدريّ وليس هذا بالقياس... ولو فُعِل ذلك بما جُعِل اسماً من شيئين جاز لكراهية الالتباس»[1034]، وذكر المبرّد «وقد يجوز وهو قليل أن تبني له من الاسمين اسماً على مثال الأربعة لينتظم النسب، وذلك قولك في النسب إلى عبد الدار بن قُصَيّ عَبْدَريّ وإلى عبد القيس عبقسيّ»[1035]. وإلى هذا ذهب الدكتور عبدالفتاح الحموز، وبه أخذ، فقال: «ولو نسب لأحد الاسمين الأوّل أو الثاني لوقع اللبس»[1036].

وقد سُمِعَ من الكلمات المنحوتة في النسب عبشميّ نسبة إلى عبد شمس، وعَبْدَريّ نسبة إلى عبد الدار، وتيمليّ نسبة إلى تيم اللات، ومرقسيّ ومَرْئيّ نسبة إلى امرئ القيس، ودراورديّ إلى دراب جَرْد اسم موضع، ودَرِيْخيّ نسبة إلى دار البطيخ، وسَقّلي نسبة إلى سُوق الليل[1037].

ولا يخفى من أنّ النسبة إلى أحد جزئي الاسم يوقع اللبس، لذا لجأت العرب إلى طريقة النحت ليأمنوا اللبس بعيداً عن التعمية والإبهام.

(1033) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: ١٤٨ وما بعدها.

(1034) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٧٦.

(1035) المبرد، الكامل في اللغة والأدب ٢: ٢٢٠، ٢٢١.

(1036) الحموز، اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي: ١٦.

(1037) السيوطي، همع الهوامع ٦: ١٧٣، وانظر: الحملاوي، شذا العرف ١٣٧، ١٣٨.

الفصل الثاني

أبنية الأفْعال والشذوذ

اهتمّ النحويّون والتصريفيّون بالفعل؛ لأنّه واحد من أقسام الكلمة، ففصّلوا القول فيه مِنْ حَيْثُ الزّمنُ، والتعدّي واللّزوم، والإسناد، والصيغ، والزيادة، والصحّة والاعتلال، والتوكيد فيه، والبناء للمعلوم والمجهول، وقد قيّدوا كُلَّ باب ممّا سبق بشروط لا يعدوها، إلاّ أنّ ثمّة ألفاظاً قد خرجت على قواعدهم، وذهبوا يتأوّلون لها تعليلاً، وقد دارت الألفاظ الشاذة في فلك استعمال الفعل الممات، والحذف في الفعل المضاعف، وأوزان الأفعال.

(أ) استعمال الفعل الممات:

وممّا يُحْمَل على الشذوذ في باب الأفعال استعمال الفعل الممات، نحو: (وَدَع)، و(وَذَر) فهذان الفعلان شذّا في الاستعمال، واطّردا في القياس، فقد أهمل العرب الماضي منهما، وبقي الفعل فيهما حيّاً في المضارع، والأمر. وكأنّ العرب قد ارتأت أنْ تضع في مكانيهما فِعْلاً يحمل معناهما، فقد سُمِعَ في هذا السَّمْت الفعل (ترك) بدلاً منهما.

وقد وردت للغويّين القدامى تعليقات سريعة في أثناء شروحهم اللغويّة. ولعلّ سيبويه أوّل مَنْ نبّه على هذه المسألة، فقد ذهب إلى أنّ إهمال الماضي لـ «وَدَع»، و«وَذَر»، ضَرْب من الاستغناء «وأمّا استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون: يدع، ولا يقولون: وَدَع، استغنوا عنها بـ (تَرَك)» [1].

---

(١) سيبويه، الكتاب ١: ٢٥.

والقول نفسه مع المازنيّ في التصريف: «وإذا كانوا قد قالوا: يَذَرُ، ويَدَعُ، ولم يقولوا: وَذَرَ، ووَدَعَ استغناءً عنهما بـ (تَرَكَ) على ما قاله سيبويه، مع أنّ بين الماضي والمضارع نسباً قريباً»[٢].

وترسَّم ابن جنّي خُطى سيبويه في شرح علّة هذا الشذوذ «وممّا رفضوه استعمالاً، وإن كان مسوّغاً قياساً (وَذَر، ووَدَع) استغني عنهما بـ (تَرَكَ)»[٣].

وذكر السيوطي قول أبي حيّان:« والعرب تستغني ببعض الألفاظ عن بعض. ألا ترى استغناءهم بترك، وتارك عن وَذَر، ووَاذر، ومثلها وَدَعَ»[٤].

ونصّت المعجمات اللغويّة[٥] على أنّ الفعلين (وَدَعَ، ووَذَرَ) قد أُميت الماضي منهما، وأنّ ما ورد في الشعر من ذكر الماضي للفعل (وَدَعَ) ضرورة شعريّة كقول أبي الأسود الدؤلي[٦]:

لَيتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيْلِي ما الّذي ... غَالَهُ في الحُبِّ حتى وَدَعَهْ

وقول أبي سويد بن أبي كاهل[٧]:

فسعى مَسْعاته في قومه ... ثُمَّ لَمْ يُدْرِكْ ولا عجْزاً وَدَعْ

وما أنشده الهيثم بن كُلَيب[٨]:

عليه شَرِيبٌ وادِعٌ لَيِّنُ العَصَا ... يُسَاجِلُها حماته وتُسَاجِلُه

---

(٢) ابن جني، المنصف ١: ١٦.

(٣) ابن جني، الخصائص ١: ٣٩١، وانظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ٢. ٦٤، ٥١٩.

(٤) السيوطي، الأشباه والنظائر ١: ١٢٢.

(٥) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٣: ٩٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥٣٦.

(٦) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥٣٦، والمؤدب، دقائق التصريف: ١١٨.

(٧) الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥٣٦. وانظر: المؤدب، دقائق التصريف: ٢٤٥.

(٨) المؤدب، دقائق التصريف، ٢٤٦، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥٣٦.

وقول الآخر[9]:

قليلةُ لَحْمِ النَّاظِرين يَزِيْنُها قِوامٌ وَمَوْدوعٌ من الجِسْمِ فاخِرُ

«واعلم أنّ الشاعر إذا اضطّر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس، وإن لم يرد به سماع، وعلى قراءة بعضهم، ما وَدَعك ربّك وما قَلَى، بالتخفيف، أي ما تركك»[10].

وما ينبغي لنا أن نقبل هذا القول على علاّته، فلستُ أدري ما وجه الضرورة فيه؟! فلم يبيّن لنا ابن جنّي واللغويّون باب الضرورة فيما سبق من أشعار، على أنّني لا أرى في استعمال (وَدَعَ) الماضي، ضرورة شعريّة في الأشعار السابقة؛ لأنّ الضرورة يستدعيها الوزن الشعريّ، أو القافية، أو حرف الرويّ، وهذا ما لم يتوافر فيما سبق، فاستعمال (وَدَعَ) في مكان (تَرَكَ) لا يغيّر في طبيعة الوزن الشعريّ شيئاً، ومثله وادعٌ، ومودوع. ويبدو لي أنّ اللغويّين القدامى نظروا إلى هذا الشذوذ من وجه الاستعمال، ولا غرو في ذلك؛ لأنّنا نرى تكرار لفظة «كثرة الاستعمال» في مظانّهم اللغويّة، وكأنّ الذي يدفعهم إلى القول بالشذوذ، قانون الإهمال والاستعمال. أمّا مَنْ جاء بالفعل (ودع، ووذر) على وجه القياس المطّرد، الذي لم يخالف فيه أصلاً من أصول العربيّة، فإنّما هو عودٌ إلى إحياء الماضي المَوات، وفي هذا تغليب للأصل على الفرع العارض؛ لأنّ الأصلَ أخفّ عليهم من الفرع، وعلى هذا جاء في الحديث قوله: «لَيَنْتَهِيَنّ أقوامٌ عن وَدْعِهم الجُمُعاتِ، أو لَيَخْتِمَنّ الله على قلوبهم، ثمّ ليكوننّ من الغافلين»[11].

(ب) الفعل المضاعف وشذوذ الحذف:

نُقلت عن العرب ألفاظ من الفعل المضاعف، عَدَلوا بها عن القياس، إذْ حذفوا عين الفعل، وعلى هذا نصّ سيبويه تحت «هذا باب ما شَذّ من المضاعف» «ومثل

---

(9) المؤدب، دقائق التصريف: ٢٤٧.

(10) ابن جني، الخصائص ١ـ ٣٩٦. وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ٥٣٦.

(11) المنذري، زكي الدين عبد العظيم، مختصر صحيح مسلم، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ط٣، ١٩٧٧م: ١١٦.

ذلك قولهم: ظِلْتُ، ومِسْتُ، حذفوا، وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا: خِفتُ. وليس هذا النحوُ إلاّ شاذاً، والأصل في هذا عربيّ كثير. وذلك قولك: أحسستُ، وَمَسِسْتُ، وظَلِلتُ، وأمّا الّذين قالوا: ظَلْتُ، ومَسْتُ فشبّهوها بلَسْتُ»[12].

وليس ببعيد عن هذا قول أبي العبّاس المبرّد فيما ذكره تحت باب «هذا ما شُبّه من المضاعف بالمعتلّ محذوف في وضع حذفه، وأمّا أَحَسستُ، ومَسَسْتُ تطرح حركته على ما قبله، وتحذفها تشبيهاً بقولك: أَرَدْتُ، وأقَمْتُ، وكِلْتُ، وبِعْتُ»[13].

وكأنّهما يفسّران الحذف في المضاعف الصحيح في ضوء الأشباه والنظائر، بقياس المضاعف الصحيح على معتلّ العين، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَـٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴾[14].

ويرى ابن جنّي أنّ الإبدال في هذه الحروف أحْسَنُ من الحذف «فإذا كانوا قد هربوا من التضعيف إلى الحذف نحو ظِلْت، ومِسْت، وأحَسْتُ. وظِنْتُ كان الإبدال أحْسَنَ وأسْوَغ، لأنّه أقلُّ فحشاً من الحذف وأقْرَب»[15].

ويؤكد ابن جنّي بعد ما يورد قول أبي زبيد الطائيّ:

خَلاَ أنّ العِتَاقَ من المطايا ... أحَسْنَ به فَهُنّ إليه شُوسُ

أنّ هذا كلّه لا يقاس عليه، لا تقول في شَمِمْتُ: شِمْتُ ولاشَمْتُ[16].

وذكر الدكتور عبد الفتاح الحموز أنّ الحذف لغة لبني سُليم، وأنّ المثل الأول قد حُذِف للتخلّص مِنْ توالي مثلين حَمْلاً على معتلّ العين في مثل قُمْتُ[17].

---

(12) سيبويه: الكتاب ٤: ٤٢٢.

(13) المبرد: المقتضب ١: ٣٨٠.

(14) طه: ٩٧.

(15) ابن جني، الخصائص ٣: ١٩.

(16) المصدر السابق نفسه. ٢: ٤٣٩.

(17) الحموز. فن الإملاء في العربية ٤٦، ٧٩٩، ٨٤٨.

وأورد الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ من الأصوات الصامتة التي يجري عليها الحذف القياسيّ ما يحدث للفعل الماضي الثلاثيّ المضاعف المكسور العين: (عينه ولامه من جنس واحد)، مثل: ظلّ والأصل: ظَلِلَ. فإذا أسند الضمير المتحرك، كالتاء مثلاً، جاز استعماله تاماً، فيقال: ظَلِلْتُ. ومحذوف العين بحركتها فيقال: ظَلْتُ. ومحذوف العين دون حركتها، فتبقى الكسرة وتسقط فتحة الفاء. فيقال: ظِلْتُ.

«فإن زاد الفعل من هذا النوع على ثلاثة وجب نطقه تاماً، مثل: أقررت، واحْسَسْتُ»[18].

ويظهر لي أنّ الحذف في الأفعال السابقة لا يوقع لَبساً، ولا يضيّع دلالة، وإلى هذا اطمأن العربيّ، وإليه لَجأ؛ لأنّه بالحذف يبغي الخفّة. ويسعى إليها. فكراهية التضعيف مدعاة للحذف عند العربيّ، ويعزّز هذا قول الدكتور رمضان عبد التواب من أنّ هذا الحذف ضرب من المخالفة الصوتيّة بقصد الخفّة وكراهية توالي الأمثال كقولهم: ظِنْتُ، وظِلْتُ[19].

أمّا ما ورد في الشعر فلا يعدو كونه ضرورات شعريّة، فالبيت من الوافر، وعدم الحذف في (أحْسَسْن) يُخلّ بالوزن الشعريّ.

(ج) صيغ الأفعال والشذوذ:

من القواعد الصرفيّة التي قرّرها النحويّون والتصريفيّون بعد استقراء دقيق، أنّ ما جاء من الأفعال حلقيّ العين أو اللام فإنّه يؤثر الفتحة على عينه، «للتقارب المخرجيّ، واقتصاداً للجهد النطقي، وحروف الحلق هي، الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء»[20].

---

(18) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ١: ٢٠.

(19) رمضان، التطور اللغوي: ٤٥. وما بعدها. وانظر: عبده، د. داود، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان ١٩٧٣م: ٣٣.

(20) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦٦.

وممّا شذّ عن هذه القاعدة قولهم: زَأَرَ يزئِر، وئأم يَئِم، ونَهَق يَنْهِق، ونهت يَنْهِتُ، وشَجَحَ يَشْجِحُ، ونَعَر يَنْعِر، ونَزَعَ يَنْزِعُ، ورَجَعَ يَرْجِعُ، ونَضَحَ يَنْضِحُ، ونَبَحَ يَنْبِحُ، ونَطَحَ يَنطِحُ، ومَنَحَ يَمْنِحُ، وهَنَأَ يَهْنِيء[21].

هذا من باب (فَعَل يَفْعِل) والقياس فيه (فَعَل يَفْعَل)، وقد علّـل ابـن جنّـي هذا الخروج بتداخل اللغات، وتبعه العينيّ في شَرْح المراح[22].

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ هذا الشذوذ ينتمي في الأصل إلى لهجة غـير اللهجة القرشيّة[23]، فيما عدّه بعض المحدثين من باب التراكم اللغـويّ، أو البقايا اللغويّة من نظام لغويّ مندثر[24].

وممّا جاء على باب (فَعَل يَفْعُل) والقياس فيه (فَعَـل يَفْعَـل)؛ لأنّ الفعـل حلقـيّ العين أو اللام، برأ يَبْرُؤ، وجنح يَجْنُح، وصلح يَصْلُـح، وفَـرَغ يَفْـرُغ، وصَبَغ يَصْبُغ، ومَضَغ يَمْضُغ، وقَعَدَ يَقْعُدُ، ونَفَخَ يَنْفُخُ، وطَبَخَ يَطْبُخُ، ومَرَحَ يَمْرُحُ، ونَعَرَ يَنْعُرُ، ورَعَـد يَرْعُدُ، وشَحَبَ يَشْحُبُ، وشَعَرَ يَشْعُر، ومَخَضَ يَمْخُضُ، ونَحَلَ يَنْحُلُ[25].

والقول فيه كالقول في سابقه[26]، إلاّ أنّ أبا العبّـاس المـبرّد قـد جـوّز مجـيء الحرف على أصله، وفيه أحد الستة -الحروف الحلقية- نحو، فَرَغَ يَفْرُغُ[27]. وهـذه رؤية جديدة، إلاّ أنّ صاحبها لم يُفَسّر لنا كيفيّة ورودها على الأصل ومنـها أحـد حروف الحلق.

---

(21) سيبويه، الكتاب 4: 102.

(22) ابن جني، الخصائص 1: 347 وما بعدها، والعيني، شرح المراح: 41. وانظر: عبده، أبحاث في اللغة العربية: 85، 87.

(23) أنيس، أسرار اللغة: 52. وانظر: كتابه في اللهجات العربية: 171.

(24) عبد التواب، التطور اللغوي:12، وانظر: كتابه، بحوث ومقالات في اللغة: 58، والسـامرائي، فقه اللغة المقارن:42، والمبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: 130، 133.

(25) سيبويه، الكتاب، 4: 102، 103.

(26) ابن جني، الخصائص 1: 374، وانظر: أنيس، في اللهجات العربية 171، وما بعدها.

(27) المبرد، الكامل في اللغة والأدب، 1: 366.

ومنْ (فَعَل يَفْعَل) معتلّ اللام، وبابه (فَعَل يَفْعِل) قَلَى يَقْلِي، وعَسَى يَعْسِي، وجَبَى يَجْبَى بمعنى جمع، وأَبَى يَأْبَى[٢٨]، فقد شذّ مجيء هذه الأفعال على (فَعَل يَفْعَل) من معتلّ اللام، دون أن تكون عينها أو لامها حرفاً حلقياً. قال سيبويه: «أَبَى يَأْبَى شبّهوه بيقرأ، وفي يأبى وجه آخر: أن يكون فيه مثل حَسِب يَحْسِب، فُتِحا كما كُسِرا. وقالوا: جبى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى، فشبّهوا هذا بقرأ يقرأ ونحوه. وأتبعوه الأوّل -يأبى- لأنّ الفاء همزة»[٢٩].

ورأى المبرّد «أنّه إذا فُتِح الفعل حَدَث فيه حرف من حروف الحلق؛ لأنّه يصيّر الألف وهي حرف من حروف الحلق، ولكن لم نذكرها؛ لأنّها لا تكون أصلاً إنّما تكون زائدة، أو بدلاً، ولا تكون متحركة، فإنّما هي حرف ساكن ولا يعتمد اللسان به على موضع»[٣٠].

أمّا صاحب الشافية فلا يطمئنّ لقول المبرّد، «وقال بعضهم: إنّما ذلك؛ لأنّ الألف حلقيّة، وليس بشيء لما ذكرنا من أنّ الفتحة سبب الألف، فكيف يكون الألف سببها؟»[٣١].

ويظهر لي أنّ الشذوذ في هذه المسألة يحمل على لغة بعض الأقوام، وأنّ من جاء بالقياس في أبى يأبي فإنّه ينتمي إلى البيئة الحضريّة التي « تؤثر الكسر لأنّه من خصائص نطقها»[٣٢]، ويعزّز ما ذهبت إليه أنّ سيبويه بعد أن ذكر قياسيّة أبى يأبى، ووجه الشذوذ فيه. قال: «وأمّا جَبى يَجْبَى، وقَلَى يَقْلَى فغير معروفين إلاّ من وُجيه ضعيف، فلذلك أمْسك عن الاحتجاج لهما»[٣٣] وكأنّهما لغة لبعض الأقوام.

---

(٢٨) ابن عصفور، الممتع مع التصريف ١: ١٧٨.

(٢٩) سيبويه، الكتاب، ٤: ١٠٥.

(٣٠) المبرد، الكامل، ١:٣٦٦.

(٣١) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ١: ١٢٣.

(٣٢) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠.

(٣٣) سيبويه، الكتاب ٤: ١٠٦.

وشذّ أيضاً من (فَعَل) الصحيح اللام شيء، فجاء مضارعه على (يَفْعَل) بفتح العين، وهو قَنَطَ يَقْنَطُ، ورَكَن يَرْكَنُ[34].

والقول فيه كالقول في سابقه، إلاّ أنّ الدكتور إبراهيم أنيس قد توقف طويلاً عند الفعل (قنطَ يقْنَطُ) قال: «وقد أثار الفعل (قَنَطَ يَقْنَطُ دهشة بين القدماء، وبدأوا يتأوّلونه على أنّه من تداخل اللغات...، ويغلب أنْ يعزى هذا الشذوذ إلى انحدار الفعل من لهجة أخرى تخضع لها، وليس معنى هذا استعارة الصيغة، وإنّما معناه استعارة الفعل بصيغته ولهذا نرجّح أنّ الأفعال نزع ينزَع... وقنطَ يقنط... تنتمي إلى لهجة أخرى غير اللهجة التي نزل بها القرآن الكريم»[35].

وممّا شذّ من المضاعف من (فَعَل) على (يَفْعِل)، وبابه (يفْعُل)، قولهم: هرَّ الكأس، يَهِرّها، وعلّه يعلّه، وحبّ الشيء يَحِبّه[36]، فهذه أفعال في المضاعف متعدّية، والقياسي في مضارعها أن تكون على (يَفْعُل)، ولو كان الفعل لازماً فيها لكان مجيئها على (يَفْعِل) قياساً، نحو: فرَّ يَفِرّ.

والذي أراه أنّ هذه الأفعال الشاذة تُحمَل على لغة بعض الأقوام، ممن يُؤثرون الضمّ على الكسر، وهم من أهل البادية، ويعزّز هذا القول ما ذكره الدكتور عبدالصبور شاهين من أنّ الكسر من خصائص النطق الحضريّ، في مقابل ما تعوّده البدو من إيثار الواو والضمّة[37].

ونحو هذا ما جاء من الفعل المثالي على (فَعَل يَفْعُل) مثل: (وَجَد يَجُد) قال سيبويه: «وإنّما قلَّ مثل يَجُد؛ لأنّهم كرهوا الضمّة بعد الياء، كما كرهوا الواو بعد الياء فيما ذكرت لك، فكذلك ما هو منها، فكانت الكسرة مع الياء أخفَّ عليهم كما أنّ الياء مع الياء أخفّ عليهم»[38]، وقال ابن عصفور: «وشذّ من فَعَل الذي فاؤه

---

(34) ابن عصفور، الممتع في التصريف ١:١٧٨، وانظر: أنيس في اللهجات العربية: ١٧٢.

(35) أنيس، في اللهجات العربية: ١٧٠، ١٧١. وانظر: عبده، أبحاث في اللغة العربية: ٩٤، ٨٨.

(36) ابن عصفور، الممتع في التصريف ١: ١٧٨.

(37) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠.

(38) سيبويه، الكتاب ٤: ٥٤، ٥٥.

واو، لفظة واحدة، فجاء مضارعها على (يفعُل) بضمّ العين، وهي « وَجَد يَجُد»، وأصله «يَوْجُدُ»، فحذفت الواو لكون الضمّ هذا شاذاً، والأصل الكسر، فحذفت الواو كما حذفت مع الكسرة، وعلى ذلك قوله:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ... تَدَعُ الصَّوَادِيَ لا يَجُدْنَ غَلِيلا[39]

والقول فيه كالقول في سابقه من أنّ إيثار الضمّ لغة بدويّة، فالبيت ينسب إلى جرير[40]، وجرير من قبيلة تميم، وفي هذا يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: «وحسبنا أن نذكر هنا قاعدة المعاقبة بين الواو والياء، حيث يُؤْثِر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قريش بالياء... فرواية الواو بدويّة، ورواية الياء حضريّة، إلى جانب أنّ الياء من خصائص النطق الحضريّ، كما أنّ الكسرة كذلك في مقابل ما تعوّده البدو من إيثار الواو والضمّة»[41].

وممّا جاء على باب (فَعِل يَفْعِل) وبابه (يَفْعَل) حَسِب يَحْسِبُ، وبئِس يَبْئِسُ، ونَعِمَ يَنْعِمُ، ويَئِسَ يَيْئِسُ[42]، وزاد ابن عصفور الفعل المعتلّ المثاليّ، نحو: وَمِق يمِق من بنات الواو. فيما يرى سيبويه، والمبرّد، وابن خالويه أنّه مقصور على الألفاظ الأربعة ممّا سبق، قال ابن خالويه: «فأمّا المعتلّ فيجيء كثيراً، نحو: وَرِث يَرِث...»[43].

وذهب سيبويه إلى أنّ الفتح في هذه الأفعال جيّد، وهو أقيس[44]، أمّا العينيّ فرأى «أنّ فَعِل يَفْعِل لا يدخل في دعائم الأبواب لقلّته وشذوذه، والقلّة لا توصف بالقوّة حتى لا تدخل في الدعائم»[45].

---

(٣٩) ابن عصفور، الممتع في التصريف ١: ١٧٧.

(٤٠) جرير، ديوان جرير: ٣٦٤.

(٤١) شاهين، المنهج الصوتي في البنية العربية: ١٩٠.

(٤٢) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٨، والمبرد، الكامل ١: ٣٦٦، وابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٤٥ وما بعدها، وابن عصفور، الممتع في التصريف ١: ١٧٦.

(٤٣) ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٤٥.

(٤٤) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٩.

(٤٥) العيني، شرح المراح: ٤٠.

والقول فيه كالقول في سابقه من أنّه يُحمَلُ علـى لغـة بعـض الأقـوام. فقـد سُمِع فيه القياس، و لشذوذ، ممّا يدلّ على أنّ الشـذوذ والقيـاس في هـذه المسـألة لغتان متداخلتان.

وممّا جاء على (فَعِل يَفْعَل) من المعتلّ المثاليّ، وبابه (يَفْعِـل) الفعـلان (وَجِـع يَوْجَع، ووَجِل يَوْجَل)[46]، وإذا كان هذا الشذوذ يُحمَل على لغة بعـض الأقـوام، فإنّ الدكتور غالب المطلبي يرى «أنّ طائفة مـن العـرب قـالت يَيْجَـل لاستثقالهم الواو بعد الياء المفتوحة، فكأنّهم كرهوا قلب الواو من غير كسر قبلـها، وأجـازوا الكسر مع الواو في الياء لتخفّ الكلمة بانقلاب الواو... وجملـة قولـه في وَجَـل يَوْجَل أنّ ذلك «ظاهرة لغويّة سـاميّة قديمـة إذ إنّـه اطّـرد في لغتـين همـا العبريّـة والسريانيّة»[47]، وكأنّـه يشـير هنـا إلى البقايـا اللغويّـة الـتي أشـار إليـها الدكتـور السامرائيّ، ورمضان عبدالتواب.

وممّا حُمِل علـى الشـذوذ صيغـة (فَعِـل يَفْعُـل) إذ القيـاس يقتضـي في هـذه الصيغة أنْ تكون على (فَعِل يَفْعَل)، وذُكِرت الأفعال فَضِل يَفْضُل، ومِتُّ تمـوُت، ودِمْتُ تَدُوْم، وحَضِر يَحْضُر[48]. وذهب سيبويه إلى أنّ (مُتّ تمُوْت) أقيس[49].

والقول فيه كالقول في سابقه من أنّ الضمّة قد غُلِّبت على الفتحة، عند مَنْ نطق بـ (يَفْعُل)، وأنّ الضمّ يُحمَلُ على لغة أهل البادية الذين يُؤثِرون الضمّ على غيره.

وجاء بعض العرب بالصيغة (فَعَل يَفْعَل) على غير قياس، نحـو: كُـدت تكَـاد، قـال سيبويه: «وقد قال بعض العرب: كُدتَ تَكاد، فقال فَعُلْتَ تَفعَلُ، كما قـال فَعِلـتُ أَفْعُـل، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمّة، وهذا قول الخليل وهو شاذ من بابه»[50].

---

(٤٦) سيبويه، الكتاب ٤: ١٧.

(٤٧) المطلبي، في الأصوات اللغوية ١٨٩، ١٩١.

(٤٨) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٠، والعيني، شرح المراح: ٤، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف ١: ١٧٧.

(٤٩) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٠.

(٥٠) المصدر السابق نفسه ٤: ٤٠.

وقد علّله ابن جنّي من باب تداخل اللغات[51]، ونقله العينيّ بقوله: «وأمّا كُدْت بالضمّ فلم يرد في مستقبله تكود حتى يُحْمَلَ هو أيضاً على التداخل كأخواته»[52]، والقول فيه إنّ الكسر أيسر من الضم وهو لغة حضريّة، أمّا الضم فهو لغة أهل البادية. فيما رأى الدكتور فوزي الشايب أن هناك أفعالاً مبنيّة للمفعول من حيث الشكل، ولكنها مبنيّة للفاعل وظيفةً ومعنىً، ومن ذلك كِيْد وزِيْل، وهذا التضارب بين الشكل والوظيفة عائدٌ إلى «أنّ شكل الفعل وصورته هما المعوّل عليها تقليديّاً في تقرير فصيلة الفعل بغضّ النظر عن حقيقة المسند إليه ما إذا كان فاعلاً للفعل أو غير فاعل»[53].

وممّا جاء شاذّاً في المضاعف قولهم: لَبُبْتَ يا رَجُلُ، ذكره يونس[54]، وقالوا: عَزُزت الشاة إذا قلّ لبنها[55]، جاء في تاج العروس «وقد لَبُبْت بالكسر والضمّ، أي من باب فَرِح وقَرُب (تَلَبُّ) بالفتح فيهما، صِرْت ذالُبّ، ومثله دَمّ الرجل من باب ضَرَبَ، ودَمُمَ الرجل من باب قَرُب لغة فيه، ومثله: شَرُرت تشُر، ولا يكاد يوجد لها رابع من المضاعف»[56].

ويظهر لي أنّ ورود (فَعِل) و(فَعُل) في هذه الأفعال المضاعفة يُؤذن بالقول إنّ ذلك ممّا يُحْمَل على لغة بعض الأقوام، فأهل البادية يؤثرون الضمّ على الكسر؛ لأنّ الضمّ من خصائص نطقهم[57]، أمّا الذين آثروا الكسر، فقد جاؤوا بالقياس؛ لأنّ الكسر أيسر وأسهل عليهم؛ ولأنّ النطق بالكسر من خصائص النطق الحَضَري[58].

---

(51) ابن جني، الخصائص ۱: ۳۷٤ وما بعدها.

(52) العيني، شرح المراح: ٤۱، وانظر: ابن جني، الخصائص: ۲۷٤، وما بعدها.

(53) الشايب، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي. ۹۲.

(54) سيبويه، الكتاب ٤: ۲۷، وابن خالويه، ليس في كلام العرب: ۷۳، ۷٤؛ والسيوطي. المزهر ۱: ۲۳۸. والفيروزابادي، القاموس المحيط ۱: ۱۲۷.

(55) الزبيدي، تاج العروس ۱: ٤٦٥، وابن خالويه، ليس في كلام العرب: ۷٤.

(56) الزبيدي، تاج العروس ۱: ٤٦٥.

(57) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ۱۹۰.

(58) المرجع السابق نفسه: ۱۹۰.

ونحو هذا ما جاء على (أَفْعَل يَفْعُل) نحو: أحْزَنَـه يحْزُنـه، ذكـره السـيوطيّ عـن الفارابيّ، وقال: إنّه شاذ في القياس مُطّرد في الاسـتعمال[59]، وجـاء في تـاج العـروس «حَزَنه لغة قريش، وأحزنه لغة تميم وقد قُرئ بهما»[60]، فـالضمّ في (يَفْعُـل) محمـول على لغة تميم التي تسكن البادية، والكسـر يحمل على لغة قريش المتحضّرة.

وبعد فإنّ اللغويّين منْ قُدامى ومحدثين قد أخضعوا الشذوذ في الصيغ السابقة إلى (تداخل اللغات)، أو المظاهر اللهجيّة، أو التراكم اللغويّ، وعلـى الأخـير جـاء قـول السامرائيّ: «لعلّ خير ما يقال في هذا أنّ هذا الفعـل فَضِـل يَفْضُـل وزن قديـم كـان شائعاً في العربيّة قبل أن تتّجه هـذه اللغـة إلى القياسـيّة، والضبـط والتصنيـف، فثبـت الشائع الكثير وهجر القليل، ولكنّ هذا الهجران للقليل لم يأتِ علـى كـلّ شـيء فقـد تبقى بقيّة، وهذا الأمر يعرض لجميع الأمور التي تزول لسبب ما، فلا يعني أنّها زالـت دون أن يكون لها رواسب كما يقال في عصرنا»[61]. ولكنّ هـذا الافـتراض لا يُطْمَـأنّ إليه؛ لبعده عن المعززات التي تؤكّده، ولذلك فإنّي أميل إلى القول بأنّ الشذوذ الواقـع في الصيغ السابقة يعود إلى المظاهر اللهجيّة المتداخلة آنـذاك، وليـس هـذا بغريـب، إذ نرى امتداد ذلك في لهجات اليوم، فنسمع خَرِب يَخْرَب عنـد قـوم، وخَـرِب يَخْـرُب كفَضِل يَفْضُل عند آخرين.

---

(59) السيوطي، المزهر، 1: 230.

(60) الزبيدي، تاج العروس 9: 174.

(61) السامرائي، قطوف ونوادر: 60.

الفصل الثالث

الإعــلال والشــذوذ

الإعلال من سمات العربيّة، وهو يدور في فلك حروف العلّة، من حيثُ القلبُ، أو الحذفُ، أو النقلُ والتسكينُ، وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام اللغويّين من قدامى ومحدثين، وذلك واضح في بسطهم لمسائل هــذه الظاهرة في مظانّــهم اللغويّــة، وبيــان ضوابطها الصرفيّة، إلاّ أنّ العربيّة تطالعنا بألفاظ قد حــافظت علــى أصلــها المعيــاريّ، وذلك بيّن فيما يدور في فلك تصحيح الفعل الثلاثــيّ الأجــوف، ومصــدره، وفي وزن (أفعل) الرباعيّ، و(افتعَل) الخماسيّ، و(استفعَل) السداسيّ، واســم المكــان، وبعــض جموع التكسير ممّا جاء في وزن (فَعِل)، و(فَعَلة)، و(فِعَلة)، و(فُعّال)، و(فعائل)، أو مــا يدور في فلك الحذف، أو النقل دون موجب إعلال.

(١) تصحيح الفعل الأجوف والشذوذ:

أ- الفعل الثلاثيّ ومصدره:

أوردت المظانّ اللغويّــة مــن نحويّــة، وصرفيّــة، الأفعــال الثلاثيّــة: عَــوِر، ورَوِع، وحَوِل، وحَوِر، وصَيِد[١]، ومصادرها: «العَوَر، والرَوَع، والحَوَل، والحَوَر، والصَيَد».

والقياس يقتضي ألاّ تصحّح هذه الأفعال، ومصادرها؛ لأنّ شــرط الصرفيّــين في مثل هذه المسألة، أنّ الواو، والياء إذا تحرّكتــا، وانفتــح مــا قبلــهما قلبتــا (ألفــاً)، وقــد واجهوا من الكلمات ما تحقّق فيه هذان الشرطان، ومع ذلــك لم تبــدل فيــه الــواو، أو الياء ألفاً؛ فأخذوا يتأوّلون هذه المسألة، قال سيبويه: «وأمّا قولهم: عَوِر يَعْوَر، وحَــوِل

---

(١) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٤٤، ٣٩٨، وانظر: المبرد، المقتضب، ١: ٢٤٢ وابن جني، الخصائص ١: ١٤٦، والعيني، شرح المراح: ٢١١.

يَحْوِل، وصَيِد يَصْيَد، فإنّما جاؤوا بهنّ على الأصل؛ لأنّه في معنى ما لا بُدّ له من أن يخرج على الأصل، نحو: اعوررت، واحْوَلَلْت،.. فلمّا كُنّ في معنى ما لا بُدّ له من أنْ يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلّت»[2].

ودار في فلك هذا المعنى قول صاحب المقتضب: «إنّ هـذه الأفعـال مـن عـور، وحَوِل، إنّما هي منقولة من اعورّ واحـولّ»[3]، والقـول نفسـه مـع ابـن جنّـي، وابـن عصفور[4]. أمّا العينيّ فقد وضّح المعنى الذي ذهـب إليـه مَـنْ سـبقوه «وعَـوِر بمعنـى اعورّ؛ لأنّ الأصل في العيوب أنْ يكون من باب (افعـلّ)، و(افعـالّ) وكـلّ لفـظ مـن العيوب والألوان ليس على وزنهما فهو دخيل»[5]، ومثلها مصادرها.

ويبدو لي أنّ شرط التصريفيّين القدامى لم يُعْجِـب بعـض الدارسـين المحدثـين، إذْ رأى «أنّ القدماء قد أخطأوا في تصوّر هذه المسألة، وأنّ مـن الممكـن تحديـد القـاعدة بطريقة أخرى، مباشرة، ودون حاجة إلى هذا الحشد مـن الشـروط المانعـة؛ لأنّ اللغـة تميل دائماً إلى جعل الحركة الثلاثيّة ثنائيّة، أو آحاديّة، وإلى جعل الثنائيّـة آحاديّـة، فـإذا تأمّلنا الأمثلة التي بين أيدينا، وجدنا أنّها من قبيـل الحركـة المزدوجـة أو الثلاثيّـة الـتي تتحوّل إلى حركة واحدة طويلة. فالفعل قام: قَوَم اجتمعت فيها حركة ثلاثيّة نشأ عـن اتصـال أجزائـها واو، فـإذا سـقطت الضمّـة انتفـى الانـزلاق، واتصلـت الفتحتـان القصيرتان قبلها، وبعدها لتصبح الكلمة: قام فكلّ ما حدث هو إسقاط عنصر الضمّة في واقع الأمر هروباً من ثلاثيّة الحركة إلى الحركة الطويلة»[6].

فهو يسقط شرط التصريفيّين من قلب الواو أو الياء إذا تحركتا إلى ألف، ويفسّـر ما حدث بالقانون الصوتيّ من أنّ عين الفعل قد حُذِفت، وما هذه الألـف إلاّ حركـة مزدوجة طويلة. وأنّ الأفعال السابقة، ومصادرها، لم يقع فيها الحـذف فجـاءت علـى

---

(٢) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٤٤، ٣٩٨.

(٣) المبرد، المقتضب ١: ٢٥٣.

(٤) ابن جني، الخصائص ١: ١٤٦، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف ٢: ٤٨٧.

(٥) العيني، شرح المراح: ٢١١.

(٦) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٤ وما بعدها.

الأصل الثلاثيّ. وارتأى الدكتور رمضان عبدالتواب أنّ هذه الأفعال، ومصادرها تفسّر (بالركام اللغويّ)، أو (البقايا اللغويّة) الذي يشير إلى مرحلة سابقة، مرّت بها الأفعال الجوفاء «وقد بقيت من هذه المرحلة عدّة أفعال في العربيّة مثل: عَور بمعنى اعورّ، وحَوِر من الحَوَر»[7].

أمّا محمد الأنطاكي فيرى أنّ هذه المسألة تخضع لغاية التخفيف «لأنّ قوانين التبدلات الصوتيّة تسعى كُلّها إلى غاية واحدة هي التخفيف، وهذا ما صرّح به النّحاة القدماء في كُلّ مناسبة، لكنّ الذي لم يصرّحوا به هو نص القانون التالي: يتوقف عمل قانون صوتيّ ما إذا أدّى تطبيقه إلى أحد الأمور الآتية: إلى تشويه الكلمة وابتعادها كثيراً عن أصلها، أو الدخول في ثقل أكبر من الذي فرض، أو الوقوع في اللبس، أو إلى حرمان الكلمة من صيغة تحمل مقولة صرفيّة معيّنة»[8]، ولكنّ الأنطاكيّ ابتعد عن التطبيق هذا القانون في المسائل الصرفيّة الشاذّة.

والذي أميل إليه في هذه المسألة، أنّها تُفسّر في فلك قانون المخالفة الصوتيّة، الذي يشير إلى تحقيق أمْن اللبس؛ «لأنّ المخالفة الصوتيّة هدفها تيسير الجانب الدلاليّ، ولا تلقي بالاً إلى العامل اللفظيّ، لذا فإنّ المخالفة مرتبطة بسهولة التفريق بين المعاني»[9]. فصورة الأفعال السابقة على القياس (عار، حال، صاد، راع، حار)، وهذه الصورة المفترضة في نظر التصريفيّين، فما دلالة تختلف عن دلالة (عَوِر، وحَوِل، وصَيِد، ورَوِع، وحَوِر)، فعاره بمعنى أخذه أو ذهب به وأتلفه، وحال بمعنى أتى عليه الحول، وصاد بمعنى اصطاد، وراع بمعنى زاد ونما، وحار بمعنى رجع وتردد[10].

فإحداثيّة الصورة القياسيّة تُحْدث لبساً بين دلالتي الفعل إذا لم تتوافر القرائن، فَعَوِر، وحَوِل عيبان في العين، وحَوِر صفة مستحبة في العين، ورَوِع بمعنى فزع،

---

(٧) عبد التواب، وبحوث في اللغة: ٦ وانظر: كتابه، التطور اللغوي: ١٢.

(٨) الأنطاكي، المحيط في أصوات اللغة، ١: ١٠٧، وما بعدها.

(٩) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ٣٣١، وما بعدها، وانظر: الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ١٣٨.

(١٠) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ٢: ٩٧؛ ١: ٣٠٩؛ ٢: ٣٢، ٣٣ وانظر: الزبيدي، تاج العروس، ٣: ٤٣٠؛ ٥: ٣٦٤؛ ٧: ٢٩٣، ٢: ٤٠٣؛ ٣: ١٦٠ وانظر: أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٢٠٨.

وصَيِدت الإبل إذا أصابها داء الصيد[11]، وتطبيق القاعدة الصرفيّة يقضي بضياع الدلالة لوقوع اللبس، لهذا صححت هذه الأفعال، ومصادرها لتحقيق أمْن اللبس بين الدلالات.

(ب) الفعل الرباعيّ من باب «أَفْعَل» ومصدره:

سمع في هذا الباب الأفعال: أطْيَبَ، وأجْوَدَ، وأغْيَلَ، وأطْوَلَ، وأغْيَمَ، وأخْيَلَ، وألْوَكَ، وأشْوَكَ، وأفْوَقَ، وأحْوَلَ، وأخْوَصَ، وأعْوَزَ، وأسْوَدَ، وأحْوَشَ، وأغْوَلَ[12].

ويقتضي القياس عند التصريفيّين أن تقلب الواو، والياء ألفاً، لتحركهما، وانفتاح ما قبلها. ولستُ أنكر أنّ هذه الأفعال قد سُمِع فيها الإعلال «أمّا أغْيَل فلا يحفظ فيه كافة النحويّين إلاّ التصحيح إلاّ أبا زيد الأنصاريّ، فإنّه حكى أغيلت وأغالت بالتصحيح والإعلال»[13]. وقد أوردت معجمات اللغة الإعلال والتصحيح في هذه الأفعال، وأنّها بمعنى واحد[14].

وقد عزّز النحويّون والتصريفيّون ورود هذه الأفعال بالتصحيح بالشاهد الشعريّ لمرّار الفقعسي[15]:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصدودَ وقلّما   وِصَالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُوْمُ

وذكر الشنتمري أنّ هذا التصحيح في (أطول) يعود إلى باب الضرورة الشعريّة «وأجرى أطْوَلْتِ على الأصل بما استعمل في الكلام على أصله نحو: استحوذ، وأغيلت المرأة، وأخيلت السماء»[16].

---

(11) الفيروزبادي، القاموس المحيط، ٢: ٩٧، ١: ٣٠٩، ٣: ٣٢، ٣٣ وانظر الزبيدي، تاج العروس، ٣: ٤٣٠، ٥: ٣٦٤، ٧: ٢٩٣، ٢: ٤٠٣، ٣: ١٦٠ وانظر: أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١: ٢٠٨.

(12) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٥٠، وانظر: السيوطي، المزهر، ٢: ٢٣١، وابن جني، المنصف ١. ١٩١، وابن عصفور المتع ٢: ٤٨٢، والحموز، ظاهرة التغليب في العربية. ١٣٨.

(13) ابن عصفور، الممتع ٢: ٤٨٢.

(14) الفيروزابادي، القاموس المحيط ٤: ٢٧، وانظر: الزبيدي، تاج العرس ١: ٣٥٩، ٧: ٤٢٣، ٨: ٣٧، ٣٨.

(15) السيوطي، المزهر ٢: ٢٣١، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف ٢: ٤٨٢.

(16) الشنتمري، تحصيل عين الذهب، ت د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق ط١، ١٩٩٢م: ٦٢، ٦٣ وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ١١٤.

على أننا – في حدود ما أعلم- لا نجد تفسيراً مرضياً لهذا التصحيح عند اللغويين القدامى، فقد اكتفوا بالإشارة إلى التصحيح دون التعليل، فسيبويه يرد التصحيح في هذه الأفعال إلى كثرة الاستعمال[17].

ويبدو لي أنّه من باب أولى أنْ نفرّق بين لغة الشعر، ولغة النثر الفنّي، فما جاء في الشعر من أفعال مصححة، فلا يعدو كونه حادثاً لضرورة شعريّة، تقتضي إعادة التوازن الموسيقيّ للبيت الشعريّ، أمّا ما جاء في النثر من أفعال مصححة فقد اكتفى الدكتور عبدالفتاح الحموز بتعليل أعول وأنّه من قبيل تحقيق أمْن اللبس «ويظهر لي أنّ عدم الإعلال فيه يعود إلى تحقيق أمْن اللبس بين (أعال) بمعنى كَثُر عياله، و(أعول) بمعنى صرخ»[18]، ويرى «أنّ مصادر هذه الأفعال صحّت فيها العين لتحقيق أمْن اللبس بين هاتين اللغتين من حيث الصحّة والاعتلال، إذ يقال: أغيم إغياماً، وأغام إغامة...»[19]. ويظهر لي أنّ التصحيح في هذه الأفعال لا يدور في فلك أمْن اللبس؛ لأنّ التصحيح والإعلال قد تعاقبا فيها، والمعجمات اللغويّة تفيدنا أنّ (أفعل) إنْ صحّح على خلاف القياس، أو أُعلّ على القياس فإنّ الدلالة فيه لا تتغير، فأطول وأطال بمعنى[20]. وأطيب وأطاب[21]، وأعول وأعال[22]، (فأعول) كثر عياله، و(أعول) رفع صوته بالبكاء، فهي تؤدّي الدلالتين معاً.

والذي أميل إليه في تفسير هذه المسألة، أنّ التصحيح في هذه الأفعال، ومصادرها راجع إلى المحافظة على صيغة المفردة، بعيداً عن حرمانها من صيغة تحمل مقولة صرفيّة معيّنة، فوزن (أفْعل) للأفعال السابقة، إذا جرى فيه القياس فَقَد هذا الوزن، وأصبحت الأفعال على وزن (أفال)، وقد تنبّه لهذا عبدالقاهر الجرجانيّ، ومن بعد

---

(17) سيبويه، الكتاب، 4: 399.

(18) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: 138.

(19) المرجع السابق نفسه: 138.

(20) الزبيدي، تاج العروس 7: 423.

(21) المصدر السابق نفسه 1: 359.

(22) المرجع السابق نفسه 8: 37، 38.

الدكتور عبد الصبور شاهين، مِنْ أنّ الكلمة يجب أن توزن على ما هي عليه فعلاً، لا على ما كانت عليه أصلاً، وأنّ الإعلال في الأفعال السابقة يكون بحذف العين فيها، وإنّ الألف الحادثة حركة مزدوجة طويلة، وأنّ اللغة تميل دائماً إلى جعل الحركة الثلاثيّة ثنائيّة أو آحاديّة، وإلى جعل الثنائيّة آحاديّة[23]، وعلى هذا فإنّ ما صحّح من الأفعال السابقة فإنّه عَوْدٌ إلى الأصل الثلاثيّ، وهذه مغايرة لما رآه اللغويّون القدامى من تحرّك حرف العلّة، وانفتاح ما قبله.

(ج) الفعل الخماسيّ بوزن افتعل:

وممّا سُمِع قولهم: اجتوروا، واهتوشوا، واعتونوا، وازدوجوا، بتصحيح العين فيها، مع وجود موجب الإعلال، إذ تحرّكت الواو، وانفتح ما قبلها، فقياسها: اجتاروا، واهتاشوا، واعتانوا، وازداجوا.

وممّا يلحظ في وزن (افتعل) أنّه يفيد المشاركة إذ لا يقع من واحد، لذا تنبّه سيبويه إلى حقيقة هذه الأفعال ومخالفتها للقياس «وأمّا قولهم: اجتوروا، واعتونوا، وازدوجوا، واعتوروا، فزعم الخليل أنّها إنّما تثبت؛ لأنّ هذه الأحرف في معنى تفاعلوا، ألا ترى أنّك تقول: تعاونوا، وتجاوروا، وتزاوجوا، فالمعنى في هذا، وتفاعلوا سواء، وكذلك احتوشوا، واهتوشوا»[24].

والقول نفسه مع المازنيّ «وممّا يجيء على أصله؛ لأنّ معناه معنى ما لا يعتلّ كما جاء عَوِرَ، وحَوِلَ؛ لأنّه في معنى اعورّ، واحولّ، واجتوروا، وازدوجوا، واعتوروا، واهتوشوا؛ لأنّ معناها تجاوروا، وتزاوجوا، وتهاوشوا، ولولا ذلك لاعتلّ ألا تراهم قالوا: اختاروا، وابتاعوا حين لم يكن في معنى تفاعلوا»[25].

---

(٢٣) شاهين، المنهج الصوتي ٤٨، ١٩٤. وانظر: الإنطاكي، المحيط في اللغة ١: ١٠٧، وما بعدها، وانظر: عبده، أبحاث في اللغة العربية: ٣٨، ٣٩.

(٢٤) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٤٧.

(٢٥) ابن جني، المنصف، ١: ٣٠٥.

وخلص ابن عقيل إلى تأكيد قول مَنْ سبقوه «إن كان افتعل بمعنى تفاعل حُمِل عليه في التصحيح»[26].

ويبدو لي أنّ أقوال القدامى دارت في فلك تحقيق أمْن اللبس بين ما فيه معنى المشاركة من هذه الأفعال فجاء مصحّحاً، وما لا يفيد المشاركة فأعلّ، هذا قالوا: (اجتور) القوم بمعنى تجاوروا، أي جاور بعضهم بعضاً، و(اجتاروا) أي ظلم بعضهم بعضاً، ومال عن الحق[27]، ومثله (اعتونوا) بمعنى تعاونوا من المساعدة، و(اعتانوا) فتعني المجيء بالخبر[28].

والبون شاسع بين الدلالتين، فكأنّ العربيّ عَمَد نحو التصحيح؛ لإصابة معنى يريده (المشاركة)، خلاف الذي يريده فيما إذا أُعلّت الكلمة، وذلك لتحقيق أمْن اللبس. وفي هذا من دقّة التخيّر ما لا يخفى على دارس اللغة.

(د) الفعل السداسيّ بوزن استفعل:

وقالت العرب: استنوق الجمل إذا صار ناقة، واستصوب رأيه، واستتيست الشاة، واستروح، واستحوذ، واستطيب. وقد ردّ سيبويه عدم الإعلال فيها إلى التوهّم، قال: «بيّنوا في هذه الأحرف كما بيّنوا في فاعلت فجعلوها بمنزلتها في أنّها لا تتغيّر كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتلّ فيه نحو: اجتوروا إذ توهّموا تفاعلوا»[29].

أمّا أبو عثمان المازني فيقول: «احفظ ما جاء من هذا ولا تقِسْه، فإنّ مجرى بابه على خلاف ذلك»[30].

ويرى ابن جنّي أنّ الخروج «إنّما جُعِلَ تنبيهاً على باقي المُعتلّ، واقتصارهم على تصحيح (استحوذ، وأغيلت) دون الإعلال ممّا يؤكّد اهتمامهم بإخراج ضَرْبٍ من

---

(26) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2: 568، وما بعدها. وانظر: الحموز، ظاهرة التغليب في العربية 137.

(27) الفيروزابادي، القاموس المحيط 1: 394.

(28) الزبيدي، تاج العروس 9: 285.

(29) سيبويه، الكتاب، 4: 346، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: 113.

(30) ابن جني، المنصف 1: 276.

المعتلّ على أصله، وأنّه إنّما جُعِلَ تنبيهاً على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيّرة، وفي هذا ضَرْبٌ من الحكمة في هذه اللّغة العربيّة»[31].

ويرى بعض اللغويّين المحدثين أنّ التصحيح في (استفعل) إنّما يعود إلى الركام اللغويّ، أو البقايا اللغويّة «وهذه البقايا الصرفيّة من النظام القديم. تبدو في صورة الشواذ في داخل النظام الجديد، ونؤثر أن نسمّيها (بالركام اللغويّ)»[32].

وقد علّل الدكتور عبد الفتاح الحموز عدم التصحيح في (استفعل) بتحقيق أمن اللبس، بين ما أُعِلَّ وما لم يُعلّ منها، «وهو لبس يكمن في الغالب في المعنى، ويبدو ذلك في استروح، واستراح، على أنّ استروح بمعنى (وَجَدَ)، أمّا استراح فمن الراحة، على الرغم من جواز الوجهين»[33].

ويبدو لي أنّ تحقيق أمْن اللبس كان هاجس العربيّ، إلاّ أنّ اللبس لا يكمن في المعنى؛ لأنّ الدلالة قبل التصحيح وبعده واحدة[34]، بل يكمن بين الفعل المأخوذ من الاسم الجامد، وغيره. فاستنوق مأخوذ من (الناقة)، واستصوب من (الإصابة)، واستتيست الشاة من (التيس)، واستروح من (الراحة)، واستحوذ من (الحَوْذ)، واستطيب من (الطيب). لذا صحّحت، ولو لم تؤخذ من هذا الأسماء الجامدة لأعلّت، وجرت على القياس.

(٢) تصحيح اسم المكان والشذوذ:

من الألفاظ التي ترك فيها الإعلال، وبقيت على وجه التصحيح في هذا الباب قولهم: مَقْوَدَة، ومَبْوَلَة، ومَنْوَمَة، ومَطْيَبَة، ومَثْوَبَة[35]. ويقتضي القياس فيها أن تكون على: مقادة، ومبالة، ومنامة، ومطابة، ومثابة[36].

---

(٣١) المصدر السابق نفسه، ١: ٢٧٧.

(٣٢) عبد التواب، التطور اللغوي ١٢، وانظر: كتابه، بحوث ومقالات في اللغة: ٦٠.

(٣٣) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية. ١٣٧.

(٣٤) الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٥١.

(٣٥) ابن جني، الخصائص ١: ٣٢٩.

(٣٦) المصدر السابق نفسه ١: ٣٢٩.

ذكر سيبويه «وقد قال قوم في (مَفْعَلة) فجاؤوا بها على الأصل، وذلك قول بعضهم إنّ الفكاهة لَمَقْوَدة إلى الأذى، وهذا ليس بمطّرد»[37].

وكأنّ سيبويه يشير إلى الأصل المفترض في بنية الكلمة، أمّا ابن جنّي فقد رأى أنّه ضَرْب من (التوسّع)، قال: «قالوا: إنّ الفكاهة لَمَقْوَدة إلى الأذى، وقالوا: كثرة الشراب مَبْوَلة، وكثْرة الأكْل مَنْوَمة، وهذا شيء مَطْيَبة للنفس، وهذا طريق مَهْيَع، إلى غير ذلك ممّا جاء في السعة ومع غير الضرورة، وإنّما صوابه مقادة، ومثابة، ومبالة، ومنامة، ومطابة، ومهاع»[38].

وجاء من قول المازنيّ في المنصف، «مكوزة، ومَزْيد، ومَرْيم، ومَصْيدة، وكلّها شواذ»[39]، وارتأى أبو عليّ الفارسيّ أنّ اعتلال «مَزْيد، ومَرْيم؛ لأنهما اسمان علمان، والأعلام تغيّر كثيراً عن القياس»[40]، وأبو عليّ الفارسيّ يومىء إلى تحقيق أمْن اللبس بين اسم المكان، والعلم، (فمَزْيد) علم، ومثله (مَرْيم)، ولو أريد بهما اسم المكان لقيل: مَزاد، ومَرام.

ودار في فلك قول أبي عليّ الفارسيّ، المبرّد إذ يقول: «فإنْ صُغت اسماً لا تريد به مكاناً من الفعل، ولا زماناً للفعل، ولا مصدرا، قلت في (مَفْعَل) من القول هذا (مَقْوَل)، ومن البيع (مَبْيَع)، كما قالوا في الأسماء: مَزْيد، وقالوا: إنّ الفكاهة مَقْوَدة إلى الأذى، مَقْوَدة سبب، وعلى هذا قالوا: مَرْيم، ولو كانت مصدراً لقلت مراما»[41].

هذا رأي القدامى، أمّا المحدثون فقد ارتأى بعضهم أنّه من باب «التراكم اللغويّ» لمرحلة سابقة[42]، أو من باب تحقيق أمْن اللبس[43].

---

(37) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٥٠.

(38) ابن جني، الخصائص ١: ٣٢٩.

(39) ابن جني، المنصف ١: ٢٩٦.

(40) المصدر السابق نفسه ١: ٢٧٦، وانظر: أنيس، الأصوات اللغوية: ١٧٨.

(41) المبرد، المقتضب ١: ٢٤٦

(42) عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة: ٦٠.

(43) الأنطاكي، المحيط ١: ١٠٧.

ورأى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ القدماء قد أخطأوا في تصوّرهم لمسألة القلب، بتحرك حرف العلة، وانفتاح ما قبله، وأنّ ما حدث هو إسقاط الواو، أو الياء، وإطالة الحركة بعدها؛ لأنّ اللغة تكره أن تتتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة؛ لتصبح فتحة، أو كسرة أو ضمّة طويلة[44].

ويتراءى لي أنّ الشذوذ في هذا الباب يفسّر في ضوء قانون المخالفة الصوتيّة، لتحقيق أمْن اللبس بين اسم المكان، وغيره، فالمَقْوَدة على غير قياس تعني السبب، ولو أرادوا اسم المكان لجاؤوا به على القياس، ولقالوا: مقادة، ونحو هذا: المَنْوَمة على غير قياس، نسبب النوم، والمنامة على القياس اسم للمكان. ومثلها، (المَهْيَع) من الطريق البيّن الواضح، ولو أرادوا اسم المكان لقالوا: مهاع على القياس، فالمخالفة بين الأصوات تولّدت لتحقق أمْن اللبس بين الدلالات.

(٣) الإعلال في المصادر والشذوذ:

اشترط التصريفيّون في قلب الياء، والواو ألفاً -إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما- ألا تكونا عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء: ولذلك صحّت الكلمات، الجَوَلان والهيمان... وشذّ الإعلال في «قولهم: داران من دار يدور، وحادان من حاد يحيد، وهامان، ودالان، وهذا ليس بالمطّرد كما لا تطّرد أشياء كثيرة»[45].

وعلّل سيبويه هذا الخروج بأنّ (فَعَلان) محمول على (فَعَل) ولا زيادة فيه «وقد قال بعضهم في (فَعَلان)، و (فَعَلى) كما قالوا في (فَعَل) ولا زيادة فيه، جعلوا الزيادة في آخرة بمنزلة الهاء، وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه»[46].

ودار ابن عصفور في فلك ما ذهب إليه سيبويه «ذلك أنّهم شبّهوا في هذه الأسماء الألف والنون بتاء التأنيث، فكما أنّ تاء التأنيث لا تمنع الإعلال في مثل دارة فكذلك الألف والنون»[47].

---

(٤٤) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٩٤ وما بعدها.

(٤٥) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٦٣؛ وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٥٧٠.

(٤٦) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٦٣، وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٥٧٠

(٤٧) ابن عصفور، الممتع ٢: ٤٩٢.

ولست أرى أنها محمولة على الثلاثيّ (فَعَل)، لأنّ الزيادة في (فَعَلان) تختلف عن زيادة تاء التأنيث في (فَعَل)، والذي أميل إليه أنّ هـذه الألفـاظ أعلّـت لتحقيـق غايـة التخفيف، وأنّ اللغويّين المحدثين على صواب في قولهم: إنّ هذه الألف ليسـت منقلبـة عن واو أو ياء، وإنّما هي حركة مزدوجة، أمّا الياء، أو الواو ممّا يشكّل عـين الكلمـة فمحـذوف[48]. أمّا قولهم: (الفتوّة) بالواو، والأصل فيه اليـاء، فشـاذّ، وقـد حملـه ابـن قتيبة على النظائر، «قالوا: الفتوّة، كما قالوا: أبٌ بيّن الأبوّة، وأخ بيّن الأخوّة»[49].

ويظهر لي أنّ التخفيـف كـان مَطْلَـب العربـيّ، إذ كـانت الفـاء مضمومـة في (فُتوّة)، وما بعدها مكسور، والانتقال من ضمّ إلى كسر فيه ثِقَلٌ، فقلبـت اليـاء إلى واو، واستبدلت حركة التاء، بضمة لتحقيق الانسجام الصوتيّ بين الواو والضمة، ولست أستبعد أن تكون (فتوّة) محمولـة علـى نظائرهـا -كمـا قـال ابـن قتيبـة - كالأبوّة والأخوّة، وبه أخذ الدكتور رمضان عبد التـوّاب إلاّ أنّـه وسمـه بالقيـاس الخاطئ[50].

(٤) التصحيح والإعلال في جمع التكسير والشذوذ:

وممّا يحمل علـى التصحيـح في هـذه المسـألة، مـا يحمـل علـى وزن (فِعَـل)، و(فِعَلة)، فمن فِعَل سمع (حِوَج) جمع حاجة على غير قياس، إذ يقتضي القياس - علـى شـرط التصريفيّـين- أن تكـون علـى (حـاج)، ولسـت أنكـر ورود هـذا القياس[51]، ذكر صاحب تاج العروس، وجُمعت حاج على (حِوَج) بكسر، ففتح، قاله ثعلب قال الشاعر[52]:

لَقَدْ طَالَما ثَبّطْتِني عَن صَحَابَتِي ... وَعَـنْ حِـوَجٍ قَضَاؤُهَـا مِـنْ شِفَائِيَـا

---

(٤٨) شاهين، المنهج الصوتي، ١٩٤، ١٩٨، وانظر: أنيس الأصوات اللغوية: ١٧٨.

(٤٩) ابن قتيبة، أدب الكاتب ٤٩١.

(٥٠) عبد التواب، التطور اللغوي: ٧٧، وانظر: الحموز، التعادل في العربية: ٦٨.

(٥١) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ١: ١٨٤، وانظر الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٥.

(٥٢) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ١: ١٨٤، وانظر الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢٥.

فإن اقتصر استعماله في الشعر، فلا يعدو كونه ضرورة شعريّة. وإنْ ورد في كلام العرب؛ فإنّـه يُفسّـر في ضـوء قـانون المخالفـة الصوتيّـة فـ (حـاج) إذا تجـرّدت عـن الحركات، فإنّها توقع لبساً بين الفعل، وجمع التكسير، فقد ذكرت المعجمـات (حـاج)، ومصدره (حَوْج)[53]، وورود الفعل (حاج) يوقع لبساً مع جمع التكسـير لحاجـة إذا لم تتضام القرائن، وقد بيّن الدكتور رمضان عبدالتوّاب، أنّ مـا ورد شـاذاً عـن العـرب، فإنّه بقايا لغويّة لفترة سابقة[54].

وممّا سمع على (فَعَلَة) بالتصحيح قولهم: حَوَكَة، وخَوَنة، وجَـوَرة، ولم يفسّـر سيبويه هذا الخروج، إلاّ أنّ ابن جنّي يرى «أنّ حرفيَ العلّة الياء والواو قـد صحّـا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين سـاكناً بعدهمـا نحو: الحَوَكة، والخَوَنة...، فجرت الياء والواو هنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مُجراهمـا فيـها لوقـوع حـرف اللـين سـاكناً بعدهمـا نحـو: القِـواد، والحِوَاكـــة، والخِوانة»[55].

ويبدو لي أنّ صاحب ارتقاء السيادة لم يعجبه هذا التعليــل لغرابتـه «ويصـحّ التعليل بعلّتين متضادتين لحكمين متضادّين في محلّ واحد، ومنه القَـوَد، والحَوَكـة، عُلّل القلب في أمثاله بالحركة، وعلّلوا عدم القلب حيث وُجد بالحركة، بنـاءً علـى أنّها بعد الحرف فـهي كـالألف جـوّاد مانعـة مـن قلـب حـرف العلّـة وهـو مـأخذ غريب»[56].

ولست أنكر أنّ بعض الدراسات اللغويّة الحديثة، قد وسمت عدم القلب بالخطأ الذي وقع فيه اللسان العربي[57]، فيما يرى آخرون أنّ اللغويّين القدامى قد أخطأوا في تقدير هذه المسألة، وأن لا قلب إذا تحرّكت الواو، أو الياء، وانفتح ما قبلها، وإنّما هـو

---

(53) الزبيدي، تاج العروس ٢. ٣٤. وانظر: أنيس ورفاقه، المعجم الوسيط ١. ٢٠٤.

(54) عبد التواب، التطور اللغوي. ٧٧.

(55) ابن جني، الخصائص ٢. ٣٢١.

(56) الشاوي، ارتقاء السيادة: ٧٦.

(57) سليم، د. عبد الفتاح، اللحن في اللغة: ١: ٣٦٠.

عملية إسقاط للواو أو الياء، وما تلك الألف إلاّ حركة مزدوجة طويلة، فإذا تُرك الحذف جاءت اللفظة على الأصل[58].

ويظهر لي أنّ ورود التصحيح في عين هذه الجموع، يشعر ببعد المسافة بين دلالتين. أرادهما العربيّ، فبالتصحيح دلالة، وبالإعلال أخرى، وكأنّ تحقيق أمْن اللبس قد راود العربيّ، إذا لم تتضام القرائن الهادية إلى اختلاف الدلالة.

(فالحَوَكة) بالتصحيح جمع تكسير لحائك، والقياس (حاكة)، إلاّ أنّ الصورة القياسيّة إذا تجرّدت عن القرائن أوقعت في اللبس بين الجمع، والاسم المفرد، فقد أطلق لفظ (حاكة) اسماً مفرداً على وادٍ ببلاد عذرة عرفته العرب[59].

والجَوَرة جمع تكسيريّ لجائر، والقياس الصرفيّ في هذا الجمع أن يكون على (جارة)، وهذه الصورة القياسيّة تحدث لبساً بين الجمع، والاسم المفرد المؤنث، لذا فرّ العربيّ نحو التصحيح لتحقيق أمْن اللبس، ومثله (خَوَنة) جمع خائن، والقياس فيه (خانة)، و(خانة) سُمع مصدراً للفعل خان[60]، فإذا اتّبع القياس وقع اللبس بين الجمع، والمصدر، فصحّحوا الجمع لتحقيق أمْن اللبس. أمّا ما حُمِل على الإعلال مع عدم توافر موجب الإعلال في جمع التكسير، فقد وقع في الأبنية (فِعَلة)، و(فُعّال)، و(فعائل). فقد سُمع في (فِعَلة) قولهم في جمع ثور (ثِيَرة) على غير قياس، ووجه الشذوذ فيها قلْبُ الواو ياءً في الجمع دون توافر موجب القلب، إذ إنّ الواو إذا لم تعلّ في المفرد، وجب ألاّ تعتلّ في الجمع مثل زوج وزوَجة، وقد علّل سيبويه هذا الخروج بنشدان الخفّة «وقد قالوا: ثِوَرة، وثِيَرة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم وهذا ليس بمطّرد»[61].

---

(٥٨) شاهين، المنهج الصوتي: ١٩٤، ١٩٨، وأنيس، الأصوات اللغوية: ١٧٨، وما بعدها.

(٥٩) الزبيدي، تاج العروس ٧: ١٢٤، وانظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٣: ٣٠٠، وانظر، الحموز، ظاهرة التغليب: ١٣٦.

(٦٠) الفيروزآبادي، القاموس المحيط ٤: ٢٢٠.

(٦١) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٦١.

ويرى المبرّد أنّ الإعلال في هذا الحرف، يرجع إلى تحقيق أمْن اللبس «قال أبو العبّاس: إنّما قالوا: ثِيَرة، ليفرّقوا بين الثور من البقر، وبين الثور من الأقط»[62].

وجاء في المنصف أنّ أبا بكر قد ذهب إلى «أنّه مقصور من فِعالة كأنّه في الأصل (ثِيارة)، فوجب القلب كما وجب في سياط، ثم قُصِرت الكلمة بحذف الألف فبقي القلب بحاله»[63]. وترى الدراسات اللغويّة الحديثة، أنّ الإعلال وقع هنا، للهروب من ثلاثيّة الحركة إلى ثنائيتها، أي: أنه عدول عن تتابع الكسرة والضمّة والفتحة، بإسقاط الضمّة، والاقتصار على الكسرة، والفتحة، نظراً لصعوبة الضمّة بعد الكسرة أولاً، ولأنّ الحركة المزدوجة أيسر نطقاً ثانياً[64].

ويظهر لي أنّ تحقيق أمْن اللبس بيّن في هذه المسألة، لورود القياس (ثِوَرة) في جمع ثور، بمعنى القطعة العظيمة من الأقط، والثيرة جمع ثور[65].

وأمّا (فُعّال) في التكسير، ممّا قلبت فيه الواو ياءً، فقد عُدّ شاذاً، «لبُعد الواو من الطرف؛ لأنّ الألف قد حجزت بين العين، واللام فلم يجز القلب»[66]. وممّا سُمِع من هذا الباب قولهم: نُيّام في قول الشاعر الذي أنشده ابن الأعرابي[67]:

ألا طَرَقَتْنا مَيّةُ ابنةُ مُنْذِرٍ فما أرّقَ النُّيّامَ إلا سلامُها

وقالوا: هو صُيّابة قومه. أي: من صميمهم.

وقد فسّر اللغويّون القدامى هذا الخروج في ضوء تحقيق التخفيف، «لمّا كانت الياء أخفّ عليهم، وكانت بعد ضمّة»[68]، «ولكنّ هذا ممّا هُرِب فيه من الواو إلى الياء

---

(٦٢) ابن جني، المنصف ١: ٣٤٦.

(٦٣) المصدر السابق نفسه، ١: ٣٤٧.

(٦٤) شاهين، المنهج الصوتي: ١٨٩، وانظر: الأنطاكي المحيط ١. ١٠٧ وما بعدها.

(٦٥) الزبيدي، تاج العروس ٣: ٧٩.

(٦٦) سيبويه، الكتاب، ٤: ٣٦٣، وانظر: ابن جني، المنصف ٢:٥.

(٦٧) ابن جني، المنصف، ٢: ٥، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف ٢: ٤٩٨.

(٦٨) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٦٢.

لثقل الواو»[69]. أمّا المحدثون فقد فسّروها في ضوء العامل اللهجيّ، أو ما يدور في فلك التخفيف، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «غير أنّا نلحظ أنّ النطق بالضمّ يشيع في البيئات البدائية. وبين الجفاة الخشنين من الرجال، في حين أنّ النطق بالكسر تسمعه غالباً في المُدن. وفي أفواه النساء بصفة خاصّة، وهناك رواية تجمع عليها كتب اللغة وهي تلك الظاهرة التي تسمّى بالمعاقبة الحجازيّة، ويفسّرها علماء اللغة بقولهم: إنّ الواو في مثل (صوّام) ينطق بها ياءً عند الحجازيّين. فيقولون (صيّام)، فإذا تذكرنا ما نعرفه من دراسة الأصوات وطبيعتها، وجدنا أنّ (الواو) ليست في الحقيقة إلاّ امتداداً للضمّ مع فرق طفيف في وضع اللسان. وأنّ (الياء) هي امتداد للكسر مع نفس الفرق الطفيف في وضع اللسان. فكأنّ الحجازيّين كانوا يميلون إلى الكسر، في حين أنّ غيرهم من البدو كانوا يميلون إلى الضمّ»[70].

ودار في فلك ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس، عبد الصبور شاهين إذ يقول: «والياء أيسرُ نطقاً من الواو، إلى جانب أنّ الياء من خصائص النطق الحضريّ. كما أنّ الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوّده البدو من إيثار الواو والضمّة. وحسبنا أن نذكر هنا قاعدة المعاقبة بين الواو والياء حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قريش بالياء، وهذا هو الذي جعل للكلمات التالية روايتين (صوّام، وصيّام)، و(قوّام وقيّام)، و(نوّام ونيّام). فرواية الواو بدويّة، ورواية الياء حضريّة»[71].

ويظهر لي في أمر هذه المسألة أنّها تحمل على لغة بعض الأقوام.

أمّا وزن «فعائل» فقد سُمع فيه قولهم في جمع مصيبة على (مصائب)، وقراءة نافع بن أبي نعيم (معائش) جمع معيشة في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ﴾[72]. والقياس في (مصائب) مصاوب،

---

(٦٩) ابن جني: المنصف ٣: ٥.

(٧٠) أنيس. في اللهجات العربية ٩٢ وما بعدها، وانظر كتابه. الأصوات اللغوية: ٧٧ وما بعدها.

(٧١) شاهين. المنهج الصوتي: ١٩٠. وانظر: الخموز. التعادل في العربية: ٦٩.

(٧٢) الأعراف: ١٠.

و(معائش) معايش؛ لأنّ الواو والياء في مفرد كلٍّ منهما أصلية، وليست زائدة، بوزن (مَفْعلة)، وقد تنبّه سيبويه إلى هذا «لأنّهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلاّ عليه، وإنّما هو جمع (مقالة)، و(مَعِيْشة)، وأصلهما التحريك فجمعتهما على الأصل كأنّك جمعت (مَعْيشة)، ومقْوَلة، ولم تجعله بمنزلة ما اعتلّ على فعله»[٧٣].

وخطؤوا قول من قال من العرب: (مصائب)، «فأمّا قولهم مصائب فإنّه غلط منهم، وذلك أنّهم توهّموا أنّ مصيبة (فعيلة)، وإنّما هي مُفْعِلة، وقد قالوا: مصاوب»[٧٤].

فالقدامى ارتأوا أنّ الخروج في هذه المسألة راجع إلى باب التوهّم ، إذ توهّمت العرب «فعيلة» كصحيفة وصحائف، فالياء فيها مدّة زائدة، أمّا مصائب، ومعائش، فجمع لمصيبة، ومعيشة بوزن «مَفْعلة» فالياء فيها ليست بزائدة، إنّما هي أصلٌ، وبهذا الرأي أخذ الدكتور رمضان عبدالتوّاب إذ جعل التوهّم في هذه المسألة من باب القياس الخاطئ[٧٥].

وخلصت الدراسات الصوتيّة الحديثة إلى «أنّ ثمّة فروقاً بين الواو كنصف علّة، والواو كعلّة، وهو الفرق نفسه بين الياء كنصف علّة، والياء كعلّة. فنصف العلّة تتّسم بقلّة الوضوح، وضيق المجرى، فبعضهم اعتبرها نصف علّة، وبعضهم ألحقها بالساكن واعتبرها نصف ساكن، وأيضاً يختلفان في الخواصّ الوظيفيّة. فالواو والياء كنصفي علّة تقومان بدور الأصوات الساكنة، وتقعان موقعها، وهذا متحصّل في معيشة، ومقولة، ومنارة»[٧٦]، وبيّن الدكتور نايف خرما أنّ «الياء في مصيبة فونيم مستقل. ولو قلنا مصيبة من باب المدّ الصوتيّ، لاختلف الفونيم، ولهذا جمعوا مصيبة على (مصائب)، والأصل مصاوب، حملوها على الانسجام المدّي بينما هي صوت

---

(٧٣) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٥٥، ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١: ٣٥٥، وانظر: المبرد، المقتضب، ١: ٢٦١.

(٧٤) سيبويه، الكتاب ٤: ٢٥٦، وانظر: ابن عصفور، الممتع ٢. ٥٠٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٥٥٠.

(٧٥) عبد التواب، التطور اللغوي: ٧٧.

(٧٦) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ٢٧٣.

مستقل»[٧٧]، فيما ارتأى الدكتور عبدالصبور شاهين أنّ هذا الشذوذ حدث من باب الحذف، فقد أسقطت الواو، أو الياء وحلّت في مكانها الهمزة[٧٨].

ويظهر لي في هذه المسألة أنّها محمولة على نظائرها، من المفردات بوزن «فعيلة»، رجماً منهم أنّ الواو، والياء في المفردتين «معيشة، ومصيبة» زائدتان.

(٥) الإعلال بالحذف والشذوذ:

سُمِع الفعلان (يِسُ، ويَئِسُ) على غير قياس، إذ حُذف حرف الياء منهما، فالقياس فيهما (يَيْبِسُ، وَيَيْئِسُ) فالياء لا تحذف لخفّتها «وإنّما لم تحذف الياء مِنْ ييئس، وييسر إذْ هو أخفّ من الواو، على أنّ بعض العرب يجري الياء مجرى الواو في الحذف، وهو قليل فيقول: يَسَرَ يَسِرُ، ويَئِس يَئِس بحذف الياء»[٧٩].

وارتأى سيبويه أنّ الحذف قد وقع في هذين الفعلين حملاً على نظائرهما من الفعل المثاليّ الواويّ «قالوا: يَبِسُ كما قالوا: يَئِسُ فشبّهوها بيعد»[٨٠].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ العربيّة قد تعمد إلى نقص الكلمة، وهذا التصرف في الكلمة بالنقص هو أدنى وسائل اللغة أهميّة بالقياس إلى وسيلتي التحوّل الداخلي والإلصاق، على أنّ الحذف يقع كراهية تتابع الحركات، وبخاصّة الحركات الطويلة، فإذا توالت فإنّها تختصر الحركة[٨١].

فالحذف يدور في فلك تحقيق التخفيف؛ لأنّ الحذف أحد ظواهر التبدّل الصوتي الذي يعتري أصوات الكلمة، بقصد التخفيف، والذي لا يترتب عليه تغيّر في المعنى الصرفيّ أو النحويّ، فقول العرب (يَبِسُ، ويَئِس، ويَسِرُ) بالحذف على غير قياس.

---

(٧٧) خورما، د. نايف، أضواء على الدراسات اللغوية الحديثة، عالم المعرفة؛ الكويت ط٢، ١٩٧٩: ٢٦٨.

(٧٨) شاهين، المنهج الصوتي: ١٧٧.

(٧٩) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ١: ١٣٢، وابن عصفور، الممتع ٢: ٤٣٧، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٣: ٦٢٦.

(٨٠) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٣٩.

(٨١) شاهين، المنهج الصوتي ٤٢، ٤٥، وانظر: عبده، أبحاث في اللغة العربية: ٤٣، ١٠٧.

يُفسّر في ضوء الدراسات الحديثة بقانون الجهد الأقل، أو قانون السهولة والتيسير. «وهو وجود اتجاه بين المتكلمين في نطق أصوات اللغة، بأن يحاولوا تحقيق حدٍّ أعلى من الأثر بحدّ أدنى من الجهد. ولذلك يتجنّبون الحركات النطقيّة التي يمكن الاستغناء عنها كالتقاء الياءين. بفتح الممر للهواء، ثمّ غلق ثانٍ من أجل الياء الثانية، وهو جهد غير ضروري،، وبالتالي يقتصر فتح الممرّ للياء، وغلقه، وهذا يؤدي إلى السرعة في النطق»[٨٢]. ويظهر لي أنّ الحذف قد وقع في الأحرف السابقة، بقصد التخفيف في النطق، دون أن يكون لذلك تأثير في الدلالة.

(٦) الإعلال بالنقل والشذوذ:

أوردت المظانّ اللغويّة فعلين، شذّ فيهما الإعلال بالنقل لحدوث اللبس بين الفعل المبني للمعلوم، والمبني للمجهول. والفعلان هما (كاد، وزال) حيث سُمع أنّ ناساً من العرب يقولون فيهما (كِيْد، وزِيْل)، وهم يريدون (كاد، وزال)، ذكر ذلك أبو الخطّاب «حدّثنا أبو الخطّاب أنّ ناساً من العرب يقولون: كِيْد زَيْدٌ يَفْعل. وما زِيْل زيد يَفْعل، يريدون: زال وكاد، لأنّهم كسروها في فَعَل كما كسروها في فَعُلْت حيث أسكنوا العين، وحوّلوا الحركة على ما قبلها، ولم يرجعوا حركة الفاء إلى الأصل كما قالوا: خاف، وباع، وهاب»[٨٣].

ويرى أبو عثمان المازنيّ أنّ «بعض العرب لا يبالي الالتباس، فيقول: قد كِيْد زيدٌ يفعل كذا وكذا. وما زِيْل يفعل كذا وكذا، يريدون كاد، وزال، وأخبرني الأصمعيّ أنّه سمع مَنْ ينشد[٨٤]:

وكِيْدَ ضِباعُ القُفِّ يَأْكُلْنَ جُثّتي ... وَكِيْدَ خِراشٌ يَوْمَ ذلكَ يَيْتَمُ

---

(٨٢) مختار، دراسة الصوت اللغوي، ٣١٩، وما بعدها. وانظر: الأنطاكي، المحيط ١: ١٣٦، وعبد التواب، التطور اللغوي ٤٦، وانظر: أنيس، الأصوات اللغوية: ١٧٤.

(٨٣) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٤٣ وما بعدها.

(٨٤) ابن جني، المنصف ١: ٢٥٢، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٣٣٤، ٣: ٣٩٢ والزبيدي تاج العروس ٢: ٤٨٩.

أما ابن جنّي فيرى أنّ اللبس غير محتمل؛ لأنّ الأصل فيهما (كَيِد، وزيِلَ) لأنّ المضارع على (يَفْعَل) (يكاد، ويزال)، «إلاّ أنّ الذين قالوا: كِيْد، وزِيْل، نقلوا الكسرة من العين إلى الفاء، وألقوا حركة الفاء، فصار كِيْد، وزِيْل، ولم يخافوا التباسه بـ (فُعِل) لأنّك لا تقول: كِدْتُ زيداً يقوم، وما زلت زيداً يقوم، فيخاف أن يلتبس كِيْد زيدٌ يقوم، وما زِيْل زيد يقوم بـ (فُعِل) منه كما يلتبس بيع زيدٌ الطعامَ، إذا كان هو الفاعل، وبِيْع زيدٌ الطعام، إذا كان هو المفعول، فمن ها هنا اجترؤوا على كِيْد، وزيل»[85]. ويدور في فلك هذا المعنى قول ابن عصفور «إلاّ فعلين شذّت العرب فيهما، وهما كاد، وزال فأعلّوهما بنقل حركة الكسرة من العين إلى الفاء، فقالوا: كِيْد، وزِيْل... فأجروهما على ما يُجريان عليه إذا أُسند الفعل إلى ضمير المتكلّم، أو المخاطب»[86].

أمّا دراسات المحدثين، فترى أنّ عين الكلمة قد حذف، وأنّ حركته قد نقلت إلى فاء الكلمة، وأنّ الياء المتولدة ليست عين الفعل، وإنّما هي حركة مزدوجة، تولّدت من الكسرة[87]. ويظهر لي في هذه المسألة، أنّها محمولة على لغة بعض الأقوام؛ لأنّ الذين نقلوا الحركة لم يقصدوا تحقيق أمْن اللبس، أو تخفيف، أو غيرهما.

(٧) متفرّقات شذّت في باب الإعلال:

سُمع في (فُعْلَى) اسماً، قولهم: (القُصوى) بالواو، ويقتضي القياس في هذا اللفظ أن يكون «القُصيا»، بقلب الواو ياءً إن كان دالاً على اسم، قال سيبويه: «وأمّا فُعْلى من بنات الواو فإذا كانت اسماً فإنّ الياء مبدلة مكان الواو، كما أبدلت الواو مكان الياء في فَعْلى - نحو شروى - ومثالها: الدنيا، والعُليا، والقصيا، وقد قالوا: القصوى فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام»[88].

---

(٨٥) ابن جني، المنصف، ١: ٢٥٢، وما بعدها.

(٨٦) ابن عصفور، الممتع ٣: ٤٣٩

(٨٧) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ١٩٨، وأنيس، الأصوات اللغوية ١٧٨ وما بعدها.

(٨٨) سيبويه، الكتاب ٤: ٣٨٩، وانظر: المبرد، المقتضب ١: ٣٠٧.

وذهب ابن جني إلى القول: «إنما ذُكِر العليا، والدنيا، والقُصيا في موضع الأسماء؛ لأنها وإن كان أصلها الصفة، فإنها الآن قد أُخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجراءَها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إيّاها استعمال الأسماء»[٨٩].

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ القَلْب الذي وقع في «قصوى» على غير قياس، حدث «نظراً لأنّ الياء أيسر نطقاً من الواو، وبخاصّة في نهاية الكلمة، إلى جانب أنّ الياء من خصائص النطق الحضريّ. كما أنّ الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوّده البدو من إيثار الواو والضمّة»[٩٠].

أمّا الدكتور عبد الفتاح الحموز فيرى أنّ الأكثر في مسائل الإعلال المختلفة يدور في فلك تغليب الأصل على الفرع لتحقيق أمْن اللبس، أو التعادل[٩١].

ويظهر لي أنّ تحقيق أمْن اللبس ظاهر في هذه المسألة، إذ فرّقوا بين الاسم والصفة، فقولهم: «القصوى»، بالواو هو عَوْدٌ بها نحو الأصل؛ لإرادة الوصف، ولو أرادوا الاسم لقالوا: «القصيا»، ويعزّز هذا قول صاحب الممتع: «وكأنّ القصوى -والله أعلم- إنّما صحّت فيه الواو تنبيهاً على أنّه في الأصل صفة، وإنّما قلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة فرقاً بين الاسم والصفة، وكان التغيير هنا في الاسم دون الصفة»[٩٢]. وقد صحّحت العرب لفظ «حيوان»، إذ يقتضي القياس أنْ يُعلَّ هذا اللفظ، قال سيبويه: «وأمّا قولهم: حيوان فإنّهم كرهوا أن تكون الياء الأولى ساكنة، ولم يكونوا ليلزموها الحركة ها هنا، والأخرى غير معتلّة من موضعها، فأبدلوا الواو ليختلف الحرفان»[٩٣].

وكان الخليل يرى أنّ لفظ (حيوان) في الأصل (حييان) «قلبوا فيه الياء واواً لئلاً يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد»[٩٤].

---

(٨٩) ابن جني، المنصف، ٢: ١٦١.

(٩٠) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠.

(٩١) الحموز، ظاهرة التغليب في العربية، ١٤٠، ١٤١، وانظر: الحموز، ظاهرة التعادل في العربية: ٦٧.

(٩٢) ابن عصفور، الممتع في التصريف ٢: ٥٤٥.

(٩٣) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٠٩.

(٩٤) ابن جني، المنصف، ٢: ٢٨٥، وانظر: ابن عصفور، الممتع ٢: ٥٦٩.

وذهب العينيّ إلى «أنّه لم يُعلّ حتى تدلّ حركته على اضطـراب معنـاه، والمَوَتـان محمول عليه لأنّه نقيضه»[95]. وارتأت بعض الدراسات اللغويّة الحديثة أنّ القدماء قـد أخطأوا في تقديرهم للمسألة، من تحرّك الياء أو الواو، وانفتاح ما قبلهما، فتقلبان ألفـاً «وأنّ اللغة تميل دائماً إلى جعل الحركة الثلاثيّة ثنائيّـة أو آحاديّـة، وإلى جعـل الثنائيّـة آحاديّة، فإذا تأمّلنا الأمثلة التي بين أيدينا، وجدنا أنّـها مـن قبـل الحركـة المزدوجـة أو الثلاثيّة التي تتحوّل إلى حركة واحدة طويلة»[96].

ويظهر لي في هذه المسألة أنّها من تغليب الأصل (الحيوان) على الفـرع العـارض (حان) جاء لنكتة التخفيف، فالقياس يقتضي في لفظـه أن يكـون علـى (حَيَـان)، ثـم تحرّكت الياء، وانفتح ما قبلها، فتقلب ألفاً، فتصبح الصـورة الحادثـة (حاان) فـالتقى ساكنان، والعربيّة تفرّ منه لثقله، فتحذف الألـف، فتصبـح الصـورة للكلمـة (حـان)، فتضيع دلالة الكلمة، بهذا التشويه من تطبيق إعلالين، لهذا آثرت العـرب التصحيـح، محافظةً على دلالة الكلمة، وتحقيقاً لنكتة التخفيف.

وشذّت ألفاظ في هـذا البـاب، فـاعتلّت فيـها العـين دون الـلام، إذ يسـتوجب القياس الصرفيّ أنْ تعتلّ اللام، وتصحّح العين، فقد سُمع آية، ورايـة، وثايـة، وغايـة، وطاية «فممّا جاء في الكلام على أنّ فِعْلَه مثل بعتُ: آيٌ، وغايـة، وآيـة، وهـذا ليـس بمطّرد؛ لأنّ فِعْلَة يكون بمنزلة خشيتُ، ورميْتُ، وتجرى عينُـه علـى الأصـــل، فهـــذا شـــاذّ»[97]. ويقتضي القياس في الأليفـاظ السـابقة أن تكـون علـى (أيـاة)، و(غَيـاة)، و(رياة)، و(ثياة)، و(طياة)، قال ابـن عصفـور: «وكـان حقّـها أن يعتـلّ منـها الـلام، ويصحّ العين، والذي سهّل ذلك كون هذه الأليفاظ أسماء فلا تتصرّف فيلزم فيها من الإعلال، والتغيير ما يلزم في الفعل»[98].

---

(95) العيني، شرح المراح، ٢١٠.

(96) شاهين، المنهج الصوتي ١٩٤، وانظر: الحموز، ظاهرة التغليب في العربية: ١٣٨.

(97) سيبويه، الكتاب ٣: ٣٩٨.

(98) ابن عصفور، الممتع ٢: ٥٨٢.

فإذا كان القدامى قد قالوا بالقلب، في تصوّرهم هذه المسألة مِنْ تحرّك حرف العلّة، وانفتاح ما قبله، فإنّ المحدثين يرون خلاف ذلك، فما حدث أنّ الياء أو الواو حذفت، وما هذه الألف الحادثة إلاّ مدّ صوتيّ، أو ما يسمّى بالحركة المزدوجة الطويلة.

ويظهر لي في هذه المسألة، أنّها تدور في فلك الإبقاء على دلالة الكلمة، والمحافظة على وزنها، بعيداً عن الثقل، فلو جارينا القدامى في قواعدهم الصرفيّة في هذه المسألة، من تحرّك حرف العلّة، وانفتاح ما قبله، لقلنا في أيَيَة (أيَاة)، ولقلنا فيها أيضاً (آآة). فهذه الصورة الحادثة ثقيلة، ولا تؤدي الدلالة؛ لأنّ وزن الكلمة قد ضاع ممّا لا يخفى على ابن اللغة، ويقال في بقيّة الألفاظ مثل هذا.

الفصل الرابع

الشذوذ في الأصوات من وجهة نظر صرفيّة

١ - الإدغام والشذوذ:

خُصّت ظاهرة الإدغام باهتمام الصرفيّين والنحويّين القدامى، فذهبوا يضبطون قواعدها، بعدما جعلوا الإدغام على ثلاثة أقسام، واجب، وجائز، وممتنع، وعدّوا ما خرج على مقتضى ظاهر هذه القواعد شاذًا، وحفظوا لنا منه ألفاظاً، جاءت متناثرة في مظانّهم اللغويّة، وقد جارى المحدثون القدامى في نقل هذه المفردات في مظانّهم اللغويّة، مفسّرين ذلك بالبقايا اللغويّة[1].

ويدور الشذوذ في ظاهرة الإعلال في فلك فكّ الإدغام الواجب، وإدغام الممتنع.

فكّ الإدغام والشذوذ:

وردت في كلام العرب أفعال مضاعفة العين، فُكّ فيها الإدغام على غير قياس، فقد سُمِعَ في كلامهم (ألِلَ السقاء إذا تغيّرت رائحته، ولَحِحَتْ عينه إذا التصقت بالرّمَص وهو الوسخ، وذَبِبَ الإنسان إذا نبت الشعر في جبهته، وصَكِكَ الفرس، إذ اصطك عرقوباه، وضببت الأرض إذا كثر فيها الضبّ، وقَطِطَ الشعر إذا اشتدّت جعودته، ومَشِشَت الدابةُ إذا برز في ساقها، أو ذراعها شيء دون صلابة العظم (وَرمت)، وعَزُزَت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها، وضَبِبُوا أي بَخِلوا[2]. ويقتضي القياس فيما اجتمع فيه المثلان، وكانا متحركين، أنْ يُدغم وجوباً، إلاّ أنّ الألفاظ السابقة

---

(١) المطلبي في الأصوات اللغوية: ١٧٤.

(٢) سيبويه الكتاب، ١: ٢٩، وانظر. ابن جني الخصائص: ١: ٣٢٩، وابن قتيبة، أدب الكاتب ٤٩٣، وانظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب: ٥٣، وابن عقيل. شرح ابن عقيل ٢: ٥٨٧.

خرجت على قواعد النحويّين والتصريفيّين؛ إذ فُكّ الإدغام فيها على غير قياس، فسيبويه يفسّر وُرُوْدَ (ضَبِبُوا) في الشعر من باب الضرورة الشعريّة في قول قعنب بن أم صاحب[3]:

مَهْلاً أعاذِلَ قَدْ جَرّبتِ من خُلُقي — أنّي أَجُودُ لأَقْوامٍ وإن ضَنِنُوا

ويرى ابن جنّي أنّ الشذوذ في تلك الأفعال، جاء من باب التوسّع لوقوعه في غير ضرورة شعريّة «ومن ذلك قولهم في غير الضرورة. ضبب البلد كثُر ضبابه، وأَلِلَ السقاء إذا تغيّرت رائحته، ولَحِحَتْ عينه التصقت، ومَشِشَت الدابة. وإنّما صوابه لَحّت عينه، وضبّ البلد. وألّ السقاء، ومشّت الدابة إلى غير ذلك ممّا جاء في السعة ومع غير ضرورة»[4]. أمّا الشنتمري فيبدو لي أنّه سار في ركاب سيبويه. إذ اكتفى بالتعليق على لفظة واحدة، وردت في الشعر وجعلها من باب الضرورة «أراد ضنّوا فبناه على الأصل. وأظهر التضعيف ضرورة شبّهه بما استعمل في الكلام مضاعفاً على أصله نحو لححت...»[5]. وارتأى بعض المحدثين أن يفسّر هذا الشذوذ في ضوء البقايا اللغويّة لنظام لغويّ سابق، بقيت آثاره في سياقات قليلة «لعلّه كان مرحلة مرّت بها هذه اللهجات قبل الإدغام ثم بقيت آثاره في سياقات قليلة مُعْلِماً على ما حدث، ذلك أنّ العرب لمّا أدغمت إنّما كان ابتغاء أن يرفع اللسان رفعة واحدة»[6]. والقول نفسه عند السامرائيّ. «والذي أراه أنّ من العرب مَنْ كان يجيز فكّ الإدغام مخالفة للقياس المعروف، ومطاوعة سنن العربيّة التي لا تحتمل التقاء الساكنين، فكان يفكّ الإدغام في هذه الألفاظ وعلى هذا جاء قول المتنبي: «فلا يبرم الأمر الذي هو حالل»[7]. ويبدو لي أنّ الشذوذ في هذه الألفاظ يُفسّر في ضوء قانون المخالفة الصوتيّة، فلمّا كان الصوتان

---

(٣) سيبويه، الكتاب ١: ٢٩.

(٤) ابن جني، الخصائص ١: ٣٢٩.

(٥) الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب: ٥٨، وتنظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٥٨٨.

(٦) المطلبي، في الأصوات اللغوية: ١٧٤.

(٧) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ٤١.

متماثلين، فإنّ نطقهما يأتي من نقطة مخرجيّة واحدة، وعمليـة نطقيّـة واحـدة[8]، فيـها يسْرٌ وسهولة، إلاّ أنّ هذه المخالفة الصوتيّة، كـانت مدعـاة لتحقيـق أمْـن اللبس بـين الدلالات، يعزّز ذلك قول الدكتور أحمد مختار: «وإذا كان الإدغام مـن بـاب المماثلـة الكاملة الذي يهدف إلى تيسير جانب النطق، بتيسير جانب اللفـظ، ولا تلقـي بـالاً إلى الجانب الدلاليّ، فإنّ المخالفة الصوتيّة هدفها تيسير الجانب الدلاليّ، ولا تلقـي بـالاً إلى العامل النطقي، ولذا فالمماثلة مرتبطة بسهولة النطق، والمخالفة مرتبطة بسهولة التفريق بين المعاني»[9]. فقولهم: «أَلِلَ السقاء» بفكّ الإدغام علـى غـير قيـاس لتحقيـق أمْـن اللبس بين دلالتي هذا الفعل. فأَلِلَ السقاء إذا تغـيّرت رائحته، وألّ في مشيه -علـى القياس- إذا أسرع[10]، فالمخالفة الصوتيّة حقّقت أمْن اللبس بين دلالتين للفعل، وجاء في كلامهم لحِحت عينه إذا لصقت، على غير قياس. قالوا: لحّت القرابة بيننـا لحّـاً إذا أصرّت على القياس[11]، والبون شاسع بـين دلالـتي الفعـل. فـإذا لم تتضـام القرائـن، وأجري الفعل على القياس، وقع اللبس، لذا دفـع اللبـس بفـكّ الإدغـام علـى غـير قياس، ومثلُ هذا (دَبِب) الإنسان إذا نبت الشعر في جبهته. فـإن أرادوا معنى مغـايراً قالوا: دبّ دبّاً ودبيباً إذا مشى على هيبته[12].

وقالوا[13]: صَكِكَ الفرس، إذا اضطربت ركبتاه على غـير قيـاس، وقـالوا في القياس: صكّ بمعنى ضَرَب، وأغلق، وقالوا: ضَبِبَ البلد إذا كـثرت ضبابـه علـى غير قياس. وسمع القياس في الفعل في قولهم: ضبّ يضُبّ إذا سال الدم والريـق،

---

(8) شاهين، المنهج الصوتي ٢٠٦.

(9) مختار، دراسة الصوت اللغوي، ٣٣١ وما بعدها.

(10) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ٣: ٣٢٩، وما بعدها، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ٢١١، وما بعدها.

(11) الزبيدي، تاج العروس ٢: ٢١٤، وما بعدها، وانظر: الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٢٤٦.

(12) الزبيدي، تاج العروس ١: ٢٤٣، وانظر: الفيروزابادي القاموس المحيـط ١: ٦٥، وانظـر: الحمـوز، التعادل في العربية: ٨٥.

(13) الفيروزابادي، القاموس المحيـط ٣: ٣١٠، ١: ٩٤، ٢: ٣٨٠، ٢٨٨، ١٨٢، وانظـر: الزبيـدي، تـاج العروس ٧: ١٥٣، ١: ٣٤٣، ٥: ٢٠٧، ٤: ٣٥٠، ٥٤.

ونحو هذا: قَطِط الشعر إذا اشتدّت جعودته على غير قياس، وقالوا: قطّ السعرُ إذا غلا وارتفع على القياس، ومثله، مششت الدابة إذا وَرِمــت ركبتاهـا، فـإن أرادوا دلالة أخرى للفعل قالوا: مشّ يده بمعنى مسحها علـى القيـاس، وقـالوا: عـزُزَت الناقة -على غير قياس- إذا ضاق مجرى لبنها، وجاء في القياس عزّ فلان يَعزّ عـزّاً إذا قوي.

وبعد فإنّ تحقيق أمْن اللبس واضح في تفسير شذوذ تلك الأفعال، فالفكّ يـؤدي معنى مغايراً لدلالة الإدغام على القياس، لذا خرجــت تلـك الألفـاظ علـى مقتضـى الظاهر اللغويّ لتحقيق أمْن اللبس بين دلالات الفعل.

شذوذ الإدغام:

ومن ذلك قولهم: ودٌّ، «وإنّما أصله وَتِد وهي الحجازيّة الجيدة، ولكنّ بـني تميـم أسكنوا التاء ويدغمونها في الدال، وتسكين الوسط للتخفيف»[14].

وتكاد الدراسات اللغويّة الحديثة تتفق على تفسير هذا الشـذوذ في ضـوء قـانون المماثلـة الصوتيّـة، فالتـاء حـرف مـهموس، والـدال حـرف مجـهور، فتـأثر الصـــوت المهموس، بالصوت المجهور فقلبت التاء إلى دال ثـم أدغـم الحرفـان، وهـذه «المماثلـة رجعيّة حيث أثر الحـرف الثـاني في الأوّل، فاكتسـب الصـوت الأوّل كـلّ خصـائص الصوت الثاني وفي هذه الحالة تصبح المماثلـة كليّـة»[15]. وَرَوْمُ المماثلـة في مثـل هـذا الحرف لتحقيق الخفّة في النطق.

وتطالعنا المظانّ اللغويّة بشواهد شعريّة، أُظهر فيها الإدغـام علـى غـير قيـاس، ويكاد اللغويّون القدامى والمحدثون يتفقون علـى أنّ إظـهار المدغـم في هـذه الشـواهد يعود إلى الضرورة الشعريّة، إذ استثنينا الدكتور إبراهيم السامرائيّ من المحدثين، الـذي يرى أنّ إظهار المدغم فيها يفسّر بالبقايا اللغويّة لفترة سابقة[16]. ولكنّ هذا التعليـل لا

(14) سيبويه، 4: 482، وانظر: عبد التواب، التطور اللغوي: 31.

(15) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية 209، وانظر: عبد التواب، التطور اللغوي 31.

(16) السامرائي، فقه اللغة المقارن: 40 وما بعدها، وانظر: المطلبي، في الصوات اللغوية: 174.

يقطع بصحته، لضياع تاريخ تلك الفترة الذي لا نعرف عنه شيئاً. ويظهر ذلك في قول ابن أم صاحب[17]:

مهلاً أعاذِلَ قد جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقـي ... أنّي أجود لأقـوامٍ وإنْ ضَنِنُـــــوا

فأظهر المدغم في قوله: (ضننوا) للمحافظة على استقامة الوزن الشعريّ، فالبيت على البحر البسيط (مستفعلن فَعِلن...)، ولمّا كان ضَرْب البيت الشعريّ على (فَعِلـن) في القصيدة التي تلتزم ضرباً واحداً، اضطر الشاعر إلى إظهار الإدغام لتحقيق الموسيقا الشعريّة، فلو أدغم (ضننوا) على القياس، لاضطربت موسيقا البيت؛ لأنّ الضَـرْب في هذا البيت يصبح على (فعْلن). وبذا يخالف غيره من أبيات القصيدة الـتي تلـتزم لونـاً موسيقيّاً واحداً. ونحو هذا قول أبي النجم العجلي[18]:

الحمدُ لِلّه العَليِّ الأَجْلَـــــــلِ

فالمستعمل الأجلّ على القياس، إلاّ أنّ الشاعر اضطر إلى إظهار الإدغام في قوله: (الأجلل)، وحرّكه بما يكون له من الحركات؛ ليستقيم الـوزن الشـعريّ: فـالبيت مـن الرجز (مستفعلن مستفعلن مسـتفعلن)، والتـهدّي بـالقيود الصرفيّـة في إدغـام (الأجـلّ)، يقضي بدخول تفعيلة (فاعلاتن)، وليس هذا مكانها؛ لأنها تُخِلّ بالموسيقا الشعريّة للبيت.

وأورد صاحب الخزانة قول علماء البلاغة في قول أبي النجم العجليّ (الحمدُ لِلّه العلـيّ الأجلـل): «أورده علمـاء البلاغـة علـى أنّ الأجلـل بفـكّ الإدغـام ممّـا يخـلّ بالفصاحة، والفصيح (الأجلّ) وهو القيـاس»[19]. ويظهـر أثـر الضـرورة الشـعريّة في إظهار المدغم في قول العجاج[20]:

تَشْكُو الوَجَى مِنْ أظْلَلٍ وأظْلَـــلِ

---

(17) سيبويه الكتاب، ٣: ٥٣٥. وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ٤٢٧.

(18) ابن جني، الخصائص ٣: ٨٧. وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ٢: ٦٤٨٩، والقزاز القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة: ٢٧١.

(19) البغدادي، خزانة الأدب ٢: ٣٩٢.

(20) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٣٥، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٧: ٤٢٧.

فأظهر المدغم (أَظْلَلَ) على غير قياس، ولو أدغم، لاضطرب البيت الشعريّ؛ فالبيت من الرجز، ويقضي اتّباع القياس في الإدغام، اقحام تفعيلة (فعلاتن) وليس ذا مكانها. هذا الإقحام يُؤذن باختلال الموسيقا الشعريّة في البيت، فـ (أظلّ) يعطينا المقاطع (ص ح ، ص ح ح) أمّا المقطع الثالث فيبدأ بساكن، وهذا ما تنفر منه العربيّة، ولا تسمح بدخوله[21]. فكان لزاماً على الشاعر أن يحافظ على الوزن الشعري الذي هو من مقوّمات الشعر؛ لأنّ اتباع القياس يخلّ بالمقاطع الموسيقيّة الشعريّة، لذا اتبع الشاعر العربيّ الأقل المخالف للقياس، في سبيل تحقيق الأهمّ.

٢- الإبدال والشذوذ:

الإبدال من الظواهر اللغويّة التي نبّه عليها اللغويّون القدامى، وذلك بيّن في أثناء مظانّهم اللغويّة، حيث وضعوا قواعد هذا الباب، ورَصَدوا ما خرج على القياس، إلاّ أنّ ثمّة اختلافاً بينهم في عدد حروف الإبدال الشائع، فقد جعلها بعضهم اثني عشر حرفاً، وعدّها آخرون تسعة أحرف جُمِعَت في عبارتين (طال يوم أنجدته)، أو (هدأت موطيا)[22]. وتدور مسائل الإبدال الشاذة في فلك الإبدال الواقع في الأفعال، والأسماء، ممّا حفظته المظانّ اللغويّة.

(أ) الإبدال الشاذ في الأفعال:

حفظت لنا دواوين اللغة من هذه الأفعال (تسرّيت، وتظنّيت، وتقضّيت، وتقصّيت وأمليت) والأصل في هذه الأفعال، تسرّرت، وتظنّنتُ، وتقضّضت، وتقصّصتُ، وأمللتُ، إلاّ أنّ العرب قد أبدلوا في مكان اللام حرف (الياء) على غير قياس، وقد علّل سيبويه، ومَنْ تبعه من اللغويّين القدامى هذه الظاهرة بكراهيّة التضعيف، أو كراهيّة توالي الأمثال؛ لنكتة التخفيف «هذا باب ما شذّ فأبدل مكان

---

(٢١) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤١.

(٢٢) السيوطي، المزهر ١: ٤٧٤، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٣: ٣١٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢: ٥٤٨.

اللام الياء لكراهيّة التضعيف وليس بمطّرد... وقد أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها وأجلد»[٢٣]. أمّا المحدثون فقد ارتأى بعضهم أنْ يجعل هذه الأفعال من البقايا اللغويّة لفترة سابقة لا نعرف عنها شيئاً[٢٤]، فيما ارتأى آخرون أنْ يفسّروا هذا الشذوذ في ضوء القانون الصوتيّ الموسوم بـ (المخالفة الصوتيّة) بقصد التخفيف، «وأنّ المخالفة الصوتيّة يعود السبب فيها إلى أنّ الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضليّ في النطق بهما في كلمة واحدة، ولتيسير هذا المجهود العضليّ بقلب أحد الصوتين صوتاً آخر»[٢٥].

ويرى الدكتور أحمد مختار أنّ «حدوث هذه الظاهرة ضروريّ لتحقيق التوازن، وتقليل فاعليّة عامل المماثلة؛ لأنّ العلماء ينظرون إلى المماثلة على أنّها قوّة سالبة في حياة اللغة؛ لأنّها ترمي إلى تخفيض الخلافات بين الفونيمات ما أمكن، ولو ترك العنان للمماثلة لتعمل بحريّة لانتهت إلى إلغاء التفريق بين الفونيمات، وذلك التفريق لا غنى عنه للتفاهم»[٢٦]. ويقول المطلبي: «ظنّيت، وقصّيت... اجتمع صوتان متماثلان فينقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بينهما وفي الغالب يكون هذا الصوت هو الياء»[٢٧]. ويدور تفسير اللغويّين من قدامى ومحدثين هذه المسألة في فلك التخفيف، وعلى هذا قول ابن جنّي «ومن ذلك استثقالهم المثلين حتى قلبوا أحدهما في نحو: أمليت، وأصلها أمللت... وأمّا أمليت فلا إنكار لتخفيفه بإبداله»[٢٨].

وممّا سُمِع من هذا الباب قولهم: (استخذ) بدلاً من (اتّخذ)، وذلك من إبدال التاء سيناً على غير قياس. قال بعضهم: «استخذ فلان أرضاً، يريد اتّخذ أرضاً كأنّهم

(٢٣) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٢٤، وانظر: ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ١٧١، ٢: ٢٢٣، ٥١٧ وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف ١: ٣٧٠، وما بعدها، والسيرافي، ضرورة الشعر: ١٣٦.

(٢٤) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ٢٣، ٤١، ٤٣.

(٢٥) عبد التواب، التطور اللغوي: ٤٠، وانظر: الحموز، التعادل في العربية: ٤٠.

(٢٦) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ٣٣٠.

(٢٧) المطلبي، في الصوات اللغوية: ٥٨.

(٢٨) ابن جني، الخصائص، ٢: ٢٣١ وما بعدها.

أبدلوا السين مكان التاء في اتّخذ كما أبدلوا حيث كثرت في كلامهم، وكانتا تاءين، فأبدلوا السين مكانها... وإنّما فُعِل هذا كراهية التضعيف»[29]. والقول في هذا الحرف كالقول في سابقه، من أنّ الإبدال الشاذ فيه جاء تحقيقاً لغاية التخفيف.

إبدال اللام في مكان الضاد شذوذاً:

انتهت دواوين اللغة في مسألة الإبدال بين اللام والضاد إلى أنّ الفعل (اضطجع)، قد أبدلت ضاده باللام على غير قياس، ودار تفسير اللغويّين القدامى لهذا الإبدال الشاذ في ضوء التصوّرات الصوتيّة، فالضاد، والطاء حرفان مطبقان، متواليان، فكرهت بعض العرب هذا التجاور بينهما، فأبدلت اللام مكان الضاد؛ لأنّها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف[30]، وقد حفظ هذا اللون من الإبدال في قول الراجز[31]:

لَمَّا رأى أنْ لا دَعَه ولا شِبَعْ مَالَ إلى أرْطَاةِ حِقْفٍ فالْطَجع

وأورد صاحب الرعاية أنّ الطاء أقوى حروف الإطباق، لجهرها وشدّتها، والضاد متوسطة الإطباق[32]، وقد بيّنت الدراسات الصوتيّة الحديثة، أنّ الضاد مخرجها من حافة اللسان، بينما اللام حرف ذلقيّ من ذلق اللسان، أي طرفه، وكلاهما مجهور، كما أنّ اللام حرف رخو، والضاد شديد[33]. وتفسيرات اللغويّين من قدامى، ومحدثين تدور في فلك كراهية النطق بالتقاء المطبقين، ممّا يدفع إلى القول إنّ مَنْ نطقوا بهذا الحرف الشاذ فقد قصدوا الجهد الأقل تحقيقاً لنكتة التخفيف.

---

(29) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٨٣.

(30) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٨٣.

(31) ابن جني، المنصف ٢: ٣٢٩، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف، ١: ٤٠٣، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٥: ١٠١، ٤٢٨.

(32) القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية ت:د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، ط٢. ١٩٨٤: ١٢٢ وما بعدها.

(33) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: ٤٧، وانظر: الأنطاكي، المحيط ١٢١. وأنيس، الأصوات اللغوية: ١٨٠.

إبدال التاء طاءً والشذوذ:

نقلت المظانّ اللغويّة أنّ بعض العرب تقول: فحصط بدلاً من فحصتُ، وخبطُّ بدلاً من خبطتُ، وعلى هذا قول علقمة الفحل[٣٤]:

وفي كلِّ حيٍّ قد خبطَّ بنعمةٍ فَحُقَّ لِشَأسٍ من نَداكَ ذَنُوبُ

وهم بهذا يبدلون التاء طاءً على غير قياس، إلاّ أنّ القوانين الصوتيّة في الدراسات اللغويّة الحديثة قد أقرّت هذا الإبدال[٣٥].

وليس ثمّة فرق، فيما فسّره القدامى والمحدثون في أمر هذه المسألة، فقد أجمل ابن عصفور هذا الخروج على أنّه ضرب من ابتغاء سهولة النطق للتباعد الحاصل بين التاء والصاد[٣٦]. والرأي نفسه عند مكيّ بن أبي طالب، من أنّ الصاد والطاء كليهما من الحروف المطبقة، وأرادت العرب المماثلة بين الصاد والطاء، وإنْ كانت الطاء أقوى من الصاد إطباقاً[٣٧]. وبيّنت الدراسات اللغويّة الحديثة أنّ الصاد، والطاء قريبتان في المخرج. فالصاد مخرجها من طرف اللسان، وبين الثنايا العليا، والطاء حرف نطعيّ من طَرَف اللسان، وأصول الثنايا العليا[٣٨]. ومع اختلاف الصفة بينهما، إلاّ أنّ قرب المخرج سوّغ وقوع هذا الإبدال؛ لتحقيق غاية التخفيف.

إبدال الدال تاءً شذوذاً:

أورد سيبويه الفعل (اتّلج، والأصل (ادّلج)، ورأى أنّ هذا الإبدال، جاء من قبيل رَوْم حرف أخفَّ عليهم منها، وأجلد[٣٩].

---

(٣٤) ابن جني، المنصف ٢: ٣٣٢، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف ١: ٣٦١.

(٣٥) الأنطاكي، المحيط في اللغة: ١٢١.

(٣٦) ابن عصفور، الممتع في التصريف ١: ٣٦١.

(٣٧) ابن أبي طالب، الرعاية: ١٢٢.

(٣٨) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: ٤٧، وما بعدها، وانظر: عبده، أبحاث في اللغة العربية: ١٣٧.

(٣٩) سيبويه، الكتاب ٤: ٤٢٤.

فالدال والتاء من الحروف النطعيّة؛ لمجاورة مخرجها نطع الفم، وهو غار الحنك الأعلى، ومخرجها من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا[40]. ولعلّ طَلَبَ حرفٍ جَلْدٍ، وهو (التاء) بدلاً من الدال كونها حرفاً مهموساً؛ لتخفيف حدّة أصوات الكلمة، فَمَنْ نطق بهذا الحرف بالإبدال الشاذ فقد رَامَ التخفيف.

(ب) الإبدال الشاذ في الأسماء:

إبدال النون لاماً. وقد سُمع (أصيلال) تصغير (أصلان)، وجاؤوا بالقياس فقالوا: «أصيلان، وهذا الإبدال غير شائع»[41]. وأشارت الدراسات اللغويّة الحديثة إلى أنّ هذا اللون من الإبدال، تقرّه القوانين الصوتيّة، فاللام والنون من مجرى واحد، والفرق أنّ اللام فمويّ، والنون أنفي[42]، وكلاهما حرف مجهور. فاتفاقهما في المخرج والصفة يؤذن بمسوّغ الإبدال، لضرب من الخفّة، وقد تكون المعاقبة إذ تقلب اللام إلى النون كما هو الحال في لفظ (لعنّ) المسموع عن العرب[43]، وأصله لعلّ. وهو من التبدلات الصوتيّة الطارئة في بعض الأحوال، والقول فيه كالقول في سابقه.

إبدال الواو التاء:

قالت العرب: تُجاه، وتُراث، وتقيّة، وتقوى، وتوراة، وتولَج، وتُخَمَة، وتكأة، وتكلان، وتيقور[44]. وقد ردّ سيبويه هذا الإبدال الشاذ إلى نشدان الخفّة؛ لأنّ الابتداء في هذه الألفاظ بالواو ثقيل[45].

أمّا ابن جنّي فقال: «قد أبدلت التاء من الواو فاءً إبدالاً صالحاً. نحو: تجاه، وتراث، وتقيّة، وتوراة، والتليد، والتلاد... وهذه الألفاظ التي جمعتها.

---

(40) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: 47، وما بعدها.

(41) ابن عصفور، الممتع في التصريف، 1: 403، وانظر: العيني، شرح المراح: 252.

(42) الأنطاكي، المحيط 1: 121.

(43) العيني، شرح المراح: 245.

(44) سيبويه، الكتاب 4: 332، وما بعدها. وانظر: ابن عصفور، الممتع 1: 358، 384.

(45) سيبويه، الكتاب 4: 332.

وإن كانت كثيرة فإنّه لا يجوز القياس عليه؛ لقلّتها بالإضافة إلى ما لم تقلب واوه تاءً»[46].

وارتأت الدراسات اللغويّة الحديثة أنّ بعض هذه الكلمات قد تعرّضت لصعوبة البدء بحركة مزدوجة نحو: وورِاة، وولج... فجيء بالتاء تصحيحاً لبداية المقطع[47]، فالتاء حرف جلد، وهي حرف نطعيّ مخرجها من طرف اللسان، وأصول الثنايا العليا، والواو حرف شفوي[48]. وقد ردّ الدكتور رمضان عبد التوّاب هذا الضرب من الإبدال الشاذّ، إلى القياس الخاطيء، مستدلاً بقول (براجشتراسر) «ذكر الزمخشريّ مثلاً أنّ التاء في كلمة (تهمة)، أبدلت من الواو، وهذا هو عين الصواب، إلاّ أنّ التغيّر ليس من التغيّرات الصوتيّة المحضة كما رأى هو، وإنّما أبدلت الواو بتاء، بواسطة بناء الأبنية، وذلك أنّ الافتعال من: وهم هو: اتّهم، بقلب الواو تاء بالتشابه، ثمّ أدغمها في تاء الافتعال، واتّهم كاتّبع في مظهرها، فظنّوا أنّها من : تهم، كتبع، فاشتقّوا منها كلمات عديدة فاؤها التاء، منها التهمة»[49]. ويبدو لي في تفسير هذه المسألة أنّها تدور في فلك التخفيف؛ لصعوبة الابتداء بالواو في مثل هذه الحروف.

إبدال السين تاءً:

قالوا: ستٌّ، والأصل فيها (سدس) بدليل التصغير على سُدَيْسة، حيث أبدلت السين الثانية تاء، فأصبحت (سدتاً) إلاّ أنّ الثقل يطارد الكلمة، فأبدلوا الدال تاء، وأدغموا فأصبحت (ستّاً). وذلك لتحقيق نكتة التخفيف.

ونحو هذا قولهم في ناس: نات، وفي أكياس أكيات، وعلى ذلك قول الشاعر[50]:

---

(46) ابن جني، سر صناعة الإعراب 1: 161، وما بعدها.

(47) شاهين، المنهج الصوتي: 178.

(48) المبارك، فقه اللغة: 48، وأنيس الأصوات اللغوية: 178.

(49) عبد التواب، التطور اللغوي: 74.

(50) ابن جني، سر صناعة الإعراب 1: 173، وانظر: القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة 259، وما بعدها. وانظر: الخموز، فن الإملاء 1: 700.

يـا قـاتلَ اللّـهُ بـني السِّعْـــــــــلاتِ

عمـروَ بـن يربـوع شـرار النـــــاتِ

غير أعِفّاء ولا أكيـــــــــــــاتِ

وفسّر ابن جنّي هذا الخروج «أبدلت السين تـاءً لموافقتـها إيّاهـا في الهمـس. والزيادة، وتجاور المخـارج»[51]. وارتـأت الدراسـات اللغويّـة الحديثـة أنّ «المـبرّر الصوتيّ لانقلاب (السين) (تاء) هيّنٌ واضح، لأنهما يكادان يكونـان متمـاثلين في المخرج، كما أنّ كـلاً منـهما صـوت مـهموس، ولم يبـق إذن إلاّ أن يلتقـي طـرف اللسان بأصول الثنايا العليا التقـاء محكمـاً بـه فيحبـس النفـس حتـى إذا انفصـلا انفصالاً مفاجئاً، سمع ذلك الصوت الانفجاري الذي نسمّيه بالتاء، في حين أنّه في حالة النطق بالسين نلحظ أنّ انحباس النفس لا يكون محكماً، بل هناك فراغ ضيـق بين طرف اللسان، وأصول الثنايـا العليـا ليتسـرّب منـه الهـواء»[52]. وبعـدُ فلعـلّ موافقة حرف الرويّ في القصيدة، بداءة على حرف التاء، كان داعياً لإبدال السين تاءً في رويّ القصيدة، وأرى أنّ الأنطاكيّ – مـن المحدثـين – قـد أصـاب في هـذه المسألة إذ ردّها إلى باب الضرورة الشعريّة[53].

إبدال الباء ياءً:

اقتصر اللغويّون في ذكر هذا اللـون مـن الإبـدال الشـاذ، علـى جمعـين، وردا في الشعر، وهما «أرانيها، و«الثعالي»، في قول الشاعر[54]:

لَـها أشَـارِيرُ مـن لَحْـمٍ تُتَمِّـــرُهُ مِـنَ الثَّعَـالِي، ووخـزٌ مـن أرَانِيــها

(51) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 1: 172.

(52) أنيس، في اللهجات العربية: 105.

(53) الأنطاكي، المحيط: 120.

(54) سيبويه الكتاب، 2: 273. وانظر: السيرافي، ضرورة الشعر: 136، وابن عصفور، المتع 1: 369.

وذكر صاحب الكتاب، أنّ الشاعر لمّا اضطر إلى الياء أبدلها مكان البـاء[55]، وجاء في الممتع «أنّ الشاعر قد اضطُر عندما لم يتمكّن من إسكان الباء، فجعل في مكانها الياء»[56].

قال أبو سعيد السيرافيّ: «أراد أرانبها، ومن الثعالب، غير أنّه كره إبقـاء البـاء في الحرفـين، فيلزمـه تحريكـهما، وتحريكـهما يكسـر الشـعر، فأبـدل منهـا حرفـاً لا يُحـرّك»[57]. وقد اختلفت الدراسات اللغويّة الحديثة في تفسـير هـذه الظـاهرة، فقـد جارى محمّد الأنطاكيّ القدامـى، إذ جعـل هـذا الإبـدال ضـرورة شـعريّة، اسـتدعتها القوافي، أمّا ما جاء منها في أحشاء الأبيات، فقـد عـزاه إلى صنـع الـرواة واختراعـهم ومنهم خلف الأحمر[58].

ويرى الدكتور غـالب المطلـبي أنّ هـذا الضـرب مـن الإبـدال الشـاذ راجـع إلى الانسجام المدّي أو ما سمّاه علماء العربيّة بالتناسب، أو المشاكلة[59].

وأوردت المعجمات أنّ جمع (ثعلبة) ثعالب وثعالٍ من قول اللحيانيّ[60]، فإن صـدق هذا النقل للكلمة في المعجمات بـ «ثعال» فهي لغة قوم، ومنهم صاحب البيـت السـابق، والذي أميل إليه أنّ قول اللغويّين القدامى، ومَنْ جاراهم من المحدثين، كانوا علـى حـقّ في إدراج هذا البيت ضمن الضرورة الشعريّة؛ لأنّ الوزن عماد الشعر، وحـدوث إخـلال في الوزن يدفع الشاعر إلى الخروج على قواعد الصرف والنحو لتحقيق التوازن الشعريّ.

وممّا يلحق بهذه المسألة من الإبدال الشاذ، إبدال العين ياءً في قول الشاعر[61]:

ومنـهلٍ ليـس لـــه حـــــوازقُ ولضفــادي جَمِّـــه نقانــــــقُ

---

(55) سيبويه، الكتاب ٢: ٢٧٣.

(56) ابن عصفور، الممتع ١: ٣٦٩.

(57) السيرافي، ضرورة الشعر: ١٣٦، الأنطاكي المحيط ١: ١١٩ وما بعدها.

(58) الأنطاكي، المحيط ١: ١١٩ وما بعدها.

(59) المطلبي، في الأصوات اللغوية: ٥٨، وانظر: الحموز، التعادل في العربية: ٨٠، ٨١.

(60) الفيروزابادي، القاموس المحيط ١: ٤١، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ١: ١٦٤.

(61) سيبويه، الكتاب ٢: ٢٧٣، وانظر: السيرافي، ضرورة الشعر: ١٣٦.

والقول فيه كالقول في سابقه، فإبدال العين ياءً في قوله: (ضفادي) اقتضته ضرورة الشعر؛ لأنّ الوزن يستدعي الإسكان في «ضفادي».

إبدال الألف همزة على غير قياس:

ورد هذا الإبدال الشاذ في لغة الشعر، والنثر، وبعض القراءات القرآنية، فقد سُمع في قراءة أيوب السختيانيّ -وهو بصريّ- قوله: «ولا الضألّين، فهمز الألف وحرّكها بالفتح؛ لأنّ الفتح أخفّ الحركات، ومثلها في النثر قولهم: دأبّة، وشأبّة»[62].

ومّما ذُكر في الشعر قول الشاعر[63]:

وَبَعْدَ انتهاضِ الشّيبِ من كُلِّ جانبٍ على لِمَتي حتّى اشعألَّ بَهيمُها

وقول كثيّر عزّة[64]:

وللأرضِ أمّا سُودُها فتجلّلَتْ بَياضاً وأمّا بِيضُها فادهأمّتِ

وقد عدّ اللغويّون القدامى هذا الإبدال الشاذ ضرورة شعريّة «قال أبو العبّاس: قلت لأبي عثمان المازنيّ: أتقيس هذا النحو؟ قال: لا، ولا أقبله بل يتقاس ذلك عندي في ضرورة الشعر»[65].

وجاء في البيان في غريب إعراب القرآن «أنّ بعض العرب يبدل من الألف مع المشدّد همزة، فقد قالوا: وَلّ حأرّها من تولّى قارّها؛ لأنه رام أن يحرّك الألف لالتقاء الساكنين فلم يُمكن تحريكُها، فأبدل منها الهمزة لقربها في المخرج، وعلى هذه اللغة قُرِئ في الشواذ (وترى الشمس إذا طلعت تزْوأرُّ عن كهفهم) (من سورة الكهف)»[66].

---

(٦٢) ابن عصفور، الممتع ١: ٣٢٠، وانظر: العيني، شرح المراح: ٢٤١.

(٦٣) ابن عصفور، الممتع ١: ٣٢١.

(٦٤) ابن عصفور، الممتع ١: ٣٢٢.

(٦٥) المصدر السابق نفسه، ١: ٣٢٢.

(٦٦) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٤١.

وقال أبو سعيد السيرافيّ: «وربّما تكلّم بعض العرب بمثل هذا فراراً من التقاء الساكنين كنحو: دأبّة، وضألّ؛ لأنّ الألف ساكنة، والحرف الأول من الحرف المشدّد ساكن، فيكرهون الجمع بين ساكنين، وروي عن أبي زيد أنه قال: صلّيت خلف عمرو بن عبيد في الفجر فقرأ: «ولا الضألّين»، فقلت: ولِمَ فعلتَ هذا؟ فقال: كرهت أن أجمع بين ساكنين»[67]. أمّا قول العجاج[68]: «فَخِنْدَفٌ هامةُ هذا العَألَم» فإنّه ليس بضرورة شعريّة، لاستقامة الوزن الشعريّ قبل الإبدال، وبعده؛ لذا ذهب بعض المحدثين إلى تفسير هذه الظاهرة، في ضوء ما يسمّى بالحذلقة: التي عُرفت عند بعض القبائل العربيّة، ولا سيّما عقيل، فقد كانت تهمز من غير داعٍ، فيقولون في الحوت: (الحُؤت)، والموسى (المؤسى)[69]. وترى الدراسات اللغويّة الحديثة أنّ العربيّة تسعى إلى التخلّص من التقاء الساكنين في المقطع (س ع س س) الذي لا يسمح به إلاّ في حالة الوقف، هذا تخلّصت كثير من اللهجات العربيّة القديمة من نحو: ضالّين، ودابّة، وشابّة عن طريق إبدال همزة مفتوحة بهذه الألف، فتصبح شأبّة من نوع س ع/ س ع س/ س ع س[70].

وبعدُ فيتّضح لنا أنّ إبدال الألف همزاً في غير الضرورة الشعريّة، يدور في فلك تحقيق التخفيف؛ لأنّ التقاء الساكنين يُعدّ ثقيل النطق في العربيّة، فسعت العربيّة إلى التخلص من التقاء الساكنين في مثل هذه المسائل، بإبدال الألف همزة؛ ويتراءى لي أنّ هذا الضَرْبَ من الإبدال لم يكن شائعاً؛ لأنّ القرآن الكريم قد حفظ لنا ما هو مشهور في لسان العربيّ: كقوله تعالى: ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[71]، ومدهامّتان[72].

---

(٦٧) السيرافي، ضرورة الشعر: ١٣٥ وما بعدها.

(٦٨) ابن عصفور، الممتع ١: ٣٢٤.

(٦٩) أنيس، في اللهجات العربية: ١١٢، وانظر: عبده، أبحاث في اللغة العربية: ٨٣.

(٧٠) مختار، دراسة الصوت اللغوي ٢٥٦. وما بعدها، وانظر: عبد التواب، التطور اللغوي: ٦٤. وشاهين، المنهج الصوتي: ٤٠.

(٧١) الفاتحة: ٧

(٧٢) الرحمن: ٦٤؛ وانظر: الحموز، الحمل على الجوار، مكتبة الرشد، الرياض، ط١. ١٩٨٥: ٢٩٨ وما بعدها.

إبدال الياء همزاً:

قال بعضهم: أدْي في يَدْي، وألَلٌ في أسنانه بدلاً من (يلل)، ورئبـال (الأسـد) في ريبال، والشئمة بدلاً من الشيمة بمعنى (الخليقـة)، «وتكـاد تجمـع الروايـات علـى أنّ التزام الهمز، وتحقيقه من خصائص قبيلة تميم، على حين أنّ القرشيّين يتخلّصـون مـن الهمزة بحذفها أو تسهيلها، أو قلبها إلى حرف مدّ. والتخلّص من الهمزة نوع مـن الميـل إلى السهولة»[73]. وارتأى الدكتور عبدالصبور شاهين أنْ يفسّر هذا الخروج فيما يدور في فلك النبر والمبالغة فيه؛ لأنّ الهمز «معناه متصل بالنبر والضغط، أي: أنه دليل على وظيفة قبل أن يكون دليلاً على صوت لغـوي؛ .... وبعـض العـرب يكـره الحركـات الطوال، ويعمد من أجل تجنّبها إلى همزها حين تكـون في مواقـع معيّنـة. ولأنّ الهمـزة صورة من صور النبر والمبالغة فيه»[74].

ويبدو لي في إبدال الياء همزة، أنّه يحمل على لغة بعض الأقوام لأنّ وضع الهمزة في مكان الياء لم يكن أمراً سهلاً، إذا ما علمنا أنّ للهمزة حكمـاً خاصـاً يخـالف جميـع الأصوات الأخرى «لأنها صوت ليس بالمجهور ولا المهموس، وهـي أكـثر الأصـوات الساكنة شدّة، وعمليّة النطق بها، وهي محقّقة من أشدّ العمليّات الصوتيّة؛ لأنّ مخرجها فتحة المزمار التي تنطبق عنـد النطـق بـها، ثـمّ تنفتـح فجـاءة فتسـمع ذلـك الصـوت الانفجاري الذي نسمّيه بالهمزة المحقّقة»[75].

وممّا يلحق بهذه المسألة، ممّا يحمل على لغات بعض الأقوام، إبدالهم الهمزة عينـاً، قال أبو سعيد السيرافيّ: «وقد تبدل بعض العرب حروفاً من حروف، لا يجـري ذلـك مجرى الضرورة؛ لأنّ ذلك لغتهم كإبدال بني تميم العين من الهمزة قال ذو الرمة:

أعَـنْ ترسّـمْتَ مـن خرقـاءَ مَنْزِلَـةً ماءُ الصَّبَابـةِ مـن عَيْنَيـك مَسْـجومُ

---

(73) أنيس في اللهجات العربية: 75 وما بعدها، وانظر: وابن عصفور: الممتع 1: 347، وانظر: شاهين، المنهج الصوتي: 173.

(74) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 173، 175.

(75) أنيس، في اللهجات العربية: 77.

وهو ما يعرف بعنعنة تميم»[76].

إبدال الياء المخففة جيماً غير مطرد:

ولم يسمع هذا الإبدال إلاّ في لغة الشعر، ومنه قول الشاعر[77]:

لا هُمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ   فلا يزالُ شاحِجٌ يأتيكَ بِجْ

يريد حجتي، وبي، وقد أعاد سيبويه هذا الإبدال إلى الحمل على اللغات: من لغة بعض بني سعد، فإنهم يبدلون الياء جيماً في الوقف؛ لأنّ الياء خفيّة، فأبدلوا من موضعها أبين الحروف[78]. ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أنّ هذه الظاهرة من الإبدال الشاذ، تُفسّر من وجهة نظر صوتيّة: «وأنّ العلاقة بين الياء والجيم من الناحية الصوتيّة واضحة، فكلّ منهما صوت مجهور، ومخرجهما واحد، إلاّ أنّ الجيم أقرب إلى الشدّة، والياء أقرب إلى اللين، وأنّ ما ألجأ تلك القبائل إلى الانتقال بالصوت من صفة اليسر إلى صفة العسر، قصد التفخيم في الكلام، وهو ما لا نستطيع تصوّره إلاّ بين قبائل البدو»[79].

ودار في فلك هذا التفسير قول الدكتور رمضان عبدالتوّاب «أمّا تفسير العجعجة من الناحية الصوتيّة فليس بعسير؛ لأنّ الجيم والياء صوتان من وسط الفم، وهو وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى. والجيم ناتجة عن اتّصال طرفي المخرج اتصالاً محكماً، يحبس الهواء، ثمّ يسمح له بالمرور في صورة انفجار لا يمكن أن يكون في هذه المنطقة كاملاً وخطيّاً، كما في صوت الباء مثلاً، بل يسمع في أثر الانفجار احتكاك خفيف هو الذي اصطلح على تسميته بالتعطيش. أمّا الياء فهي نتيجة اقتراب طرفيّ المخرج دون تماس بينهما، لأنها صوت انطلاقيّ فيه شيء من احتكاك. وكلّما ضاقت المسافة بين ظهر اللسان، وسقف الحنك اقتربت الياء من الجيم؛ وكُلّما بعدت المسافة بين ظهر اللسان وسقف الحنك اقتربت الجيم من الياء وهذا هو

---

(٧٦) السيرافي، ضرورة الشعر: ١٥١.

(٧٧) ابن عصفور، الممتع ١: ٣٥٥، وانظر: أنيس، في اللهجات العربية، ١٢٧، والسيرافي، ضرورة الشعر: ١٥٢.

(٧٨) سيبويه، الكتاب ٤: ١٨٢.

(٧٩) أنيس، في اللهجات العربية: ١٢٧.

الذي يفسّر ما أثر عن العرب من العجعجة»[80]. فالعجعجة ظاهرة لغويّة تحمل على لغة بعض الأقوام، ممّن استحبّوا التفخيم في الكلام، فقلبوا الياء جيماً على غير قياس.

إبدال الهمزة ألفاً:

تبدل الهمزة ألفاً، إذا كانت الهمزة ساكنة، وفتح ما قبلها نحو: كأس، يقال فيها «كاس» من باب التسهيل. وقد خرجت بعد الألفاظ على شرط التصريفيّين، حيث تحرّكت الهمزة، ومنه قول حسّان بن ثابت[81]:

سَالَتْ هُذَيْلُ رسولَ اللهِ فاحشةً ... ضَلَّتْ هُذَيلٌ بما جاءت ولم تُصِبِ

وقول الفرزدق[82]:

رَاحتْ بِمَسْلَمَةَ البِغالُ عَشيّةً ... فارعَيْ فَزَارَةُ لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

وقول القرشيّ زيد بن عمرو بن نُفيل[83]:

سَالَتَاني الطَّلاقَ أنْ رَأتاني ... قَلَّ مالي قَدْ جِئْتُماني بِنُكْرِ

أراد في الشاهد الأول (سألت)، وفي الثاني (هَنَأك)، وفي الثالث (سألتا). وقد فسّر اللّغويّون القدامى إبدال الهمزة ألفاً على غير قياس، من باب الضرورة الشعريّة؛ لاقتصاره على لغة الشعر، فالمقاطع الصوتيّة في الشعر هي من أهمّ مقوّمات الشعر من حيث الموسيقا؛ لأحداث التوازن الموسيقيّ بين الوحدات الصوتيّة، وإذا كان تسهيل الهمز مستحبّاً، «فإنّه غير مستحبّ في اللغة النموذجيّة من خطب، وشعر»[84]. والذي أراه أنّ الإبدال الشاذّ في هذه الحروف، يدرج في باب الضرورة الشعريّة؛ لأنّ تحقيق الهمز يخلّ بوزن البيت، فالأوّل على البسيط، والثاني من الكامل، والثالث على

---

(٨٠) عبد التواب، التطور اللغوي: ٦٢.

(٨١) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٥٤. وانظر: الممتع ١: ٤٠٥ والسيرافي، ضرورة الشعر: ١٢٩.

(٨٢) سيبويه، الكتاب ٣. ٥٥٤. وانظر: ابن عصفور، الممتع ١: ٤٠٥ والسيرافي، ضرورة الشعر: ١٣٨

(٨٣) سيبويه، الكتاب ٣: ٥٥٥.

(٨٤) أنيس، في اللهجات العربية: ٧٨.

الخفيف، ويعزّز القول بالضرورة الشعريّة قول الأنطاكي: «وهذا إبدال لا تقرّه القوانين الصوتيّة، وليس له تفسير سوى أنّه ضرورة شعريّة ارتكبها الشاعر في سبيل الوزن والقافية»[٨٥]، ولستُ أستبعد أنْ يكون على لغة تسهيل الهمز.

٣- الوقف والشذوذ:

الوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة، ويقابله الابتداء الذي هو عمل، والوقف استراحة عن ذلك العمل[٨٦]. وإذا كان الوقف لا يغيّر شيئاً في الدلالة الصرفيّة، إلاّ أنّ العربيّ لم يجاوز الحدّ فيما هو مُؤذن بالوقوف عليه، إذ إنّ ثمّةَ مواطنَ مخصوصة يحسن الوقوف عليها، أشار إليها اللغويّون وأصحاب القراءات، ولكنّ بعض العرب قد انحرف عن القاعدة الصرفيّة القياسيّة المستنبطة من كلام العرب، فخرج على مقتضى الظاهر، سواء أكان في الاسم أم الفعل.

الوقف على الأفْعال والشذوذ:

وممّا سُمع عن العرب محذوف الياء على خلاف القياس عند الوقف قولهم: لا أدْرْ إذ القياس يقتضي أن تكون عند الوقوف على غير حذف (لا أدْريْ)، ولكنّهم حذفوا الياء عند الوقف، وأخفوا الكسرة بالوقف، وقد علّل سيبويه هذا الخروج بكثرة الاستعمال في الكلام «وأمّا الأفعال فلا يحذف فيها شيء؛ لأنّها لا تذهب في الوصل في حال إلاّ أنّهم قالوا: لا (أدْرْ) في الوقف؛ لأنّه كثر في كلامهم فهو شاذّ»[٨٧]. ولم تتفتّق أكمام اللغويّين القدامى عن جديدٍ في هذه المسألة؛ إذ ذهبوا يردّدون قول سيبويه. أمّا المحدثون فقد فصّلوا القول في هذه المسألة، فالدكتور عبدالفتاح الحموز يرى أنّ «لظاهرة كثرة الاستعمال في العربيّة أثراً بيّناً في كثير من المسائل، ولعلّ أهمّها مسائل الحذف التي تطالعنا في الرسم الإملائي، لأنّ ما يكثر استعماله كَتْباً ولفظاً تكثر

---

(٨٥) الأنطاكي، المحيط ١: ١١٦.

(٨٦) الحملاوي، شذا العرف: ١٨٨.

(٨٧) سيبويه، الكتاب ٤: ١٨٤؛ وانظر: ابن الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ٢: ٣٣٠.

العرب من التلعّب والتصرّف فيه»[88]. وأمّا المهتمّون بالدراسات الصوتيّة فقد فسّروه في ضوء قانون (الجهد الأقلّ)[89]، ولعلّهم على حقّ في ذلك؛ لأنّ العربيّ يعمد إلى تحقيق حدّ أعلى من الأثر بحدّ أدنى من الجهد، وكأنّ العربيّ بهذا الخروج يتجنّب الحركات النطقيّة التي يمكن الاستغناء عنها، ولا تُخلّ بدلالة الكلمة. ونلمح هنا اضطراب القاعدة الصرفيّة عند القدماء، التي عبّر عنها سيبويه، إذ يستثني «الفواصل والقوافي» التي وقع الوقف فيها شذوذاً، فيما يتعلّق بحذف حرف العلّة من آخره، والوقوف على ما قبله، ولعلّ سيبويه ومَنْ تبعه لم يلزم نفسه بقسريّة القاعدة الصرفيّة المستنبطة من خلال استقراء كلام العرب «وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار أنْ لا يحذف، يحذف في الفواصل والقوافي»[90]. وقد استشهد بآي الذكر الحكيم والليل إذا يَسْرِ[91]، ما كُنّا نَبْغِ[92]، ومن الشعر قول زهير[93]:

وأَرَاكَ تَفْـري مَـا خَلَقْـتَ ... وبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُق ثـم لا يَفْـرِ

وجعل سيبويه ذلك سائغاً وجائزاً «وإثبات الياءات والواوات أقيس الكلامين، وهذا جائز عربيّ كثير»[94]. ومن حذف الواو قول تميم بن مقبل[95]:

لا يُبْعِـدُ اللهُ أصْحَابـاً تركتُهـم ... لم أَدْرِ بعد غـداةِ البينِ مـا صَنَـعْ

لـو سَاوفَتْنا بِسَـوفٍ مـن تحيّتِـها ... سَوْفَ العَيُوفِ لراحَ الرَّكْبُ قد قَنِـعْ

---

(٨٨) الحموز، فن الإملاء: ١٧٥، وانظر: كتابه، ظاهرة القلب المكاني: ٥٧. وانظر: بحثه، التنظير وعدمه في العربية: ١٠٩.

(٨٩) مختار دراسة الصوت اللغوي: ٣١٩، وأنيس، الأصوات اللغوية: ١٧٨.

(٩٠) سيبويه، الكتاب ٤: ١٨٤ وما بعدها.

(٩١) الفجر: ٤.

(٩٢) الكهف: ٦٤.

(٩٣) سيبويه، الكتاب ٤: ١٨٥.

(٩٤) المصدر السابق نفسه: ٤: ١٨٥.

(٩٥) المصدر السابق نفسه ٤. ٢١١ وما بعدها.

وقد نسبت هذه الظاهرة إلى قيس وأسد(٩٦)، ولعلّ المحافظة على لغة الشعر، وزناً ورويّاً، قد اقتضت من الشاعر هذا الخروج، مع إرادة المعنى المتحقّق بما يوحيه السياق، وبذا كان القدامى على صواب، إذ عدّو ذلك ضرورة تستدعيها طبيعة النظم، ويَبْعُد عنها النثر، الذي هو أولى بالتمحّل واستحضار المسوّغ؛ لسعة ميدانه.

الوقف بالهاء شذوذاً:

يجوز الوقف بـ (هاء) السكت على كُلّ متحرّك بحركة بناء لازمة، لا تشبه حركة إعراب، وشذّ وصلها بما حركة البناء فيه غير لازمة، كما ورد في قول الشاعر(٩٧):

يـــا رُبَّ يَـــوْمٍ لِي لا أظَلَّلُـــــــــه ... أرْمَضُ من تَحْتُ وأضحى من عَلُـه

فقد لحقت هاء السكت هنا (عَلُ)، وحركته غير لازمة، فالحركة اللازمة نحو حركة الضمائر: هِيَهْ، ولِيَهْ، جاء في الهمع «وعلّة هذه أنّ حركاتها، وإن كانت بناء، فهي شبيهة بحركات الإعراب لوجودها عند مقتضياتها، وانتفائها عند عدمها، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب»(٩٨). ويرى بعض اللغويّين أنّ هذه الهاء، ليست للسكت، ولكنّها مبدلة من الواو التي هي لام الكلمة؛ لأنّ الأصل فيها (عَلُو)، واستدلّوا على ذلك بقول الأعشى يرثي أخاه:

إنّـــي أتَتْـــني لِسَـــانٌ لا أُسَـــرُّ بِهـــا ... مِنْ عَلُوَ لا عجبٌ منـــها ولا سَخَــرُ

فلمّا أراد الشاعر هنا أن يقف على (عَلُ) ردّ لامها، وقلبها (هاء) ووقف على هذه الهاء»(٩٩). وذهب ابن هشام إلى أنّ هذه الهاء للسكت، بدليل أنّه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً، «ومتى أريد به المعرفة كان مبنيّاً على الضمّ، تشبيهاً له

---

(٩٦) المصدر السابق نفسه ٤: ٢١١.

(٩٧) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ٥١٨، وانظر: الحموز: فن الإملاء ١: ٢٥٦، وما بعدها.

(٩٨) السيوطي، همع الهوامع ٦: ٢١٩.

(٩٩) ابن هشام، أوضح المسالك ٣: ٢٥٩.

بالغايات كما في هذا البيت إذ المراد فوقيّة نفسه لا فوقيّة مطلقة»[100]. وذهب الدكتور إبراهيم أنيس – من المحدثين– إلى أنّ هذه الهاء منقبة عن واو، وليست هاء سكت، حيث أخضع هذا الإبدال إلى (نظرية الشيوع)؛ نظراً لكثرة استعمال حرف الواو، حيث تصرّفوا به، وغيّروه كما يشاؤون[101]. ويرى الدكتور عبدالصبور شاهين أنّ إقفال المقطع بهاء ليست على وظيفة سوى الإقفال، وأنّ الهاء وسيلة لتقوية النبر[102]، ولهذا عدّ الدكتور عبدالصبور شاهين الوقف ظاهرة نحويّة لا صرفيّة[103]. ويبدو لي في هذه المسألة، أنّ وصل (عَنْ) بهاء حملاً لها على ما حركته حركة لازمة، فهي من باب الحمل على النظير.

حذف هاء السكت شذوذاً عند الوقف:

يجتلب العربيّ هاء السكت من أجل إبانة حركة الحرف عند الوقف، فهذه الهاء توضيح للصوت الضعيف الذي قبله[104].

فإذا وقفوا على لفظ (سلمى) في حال الترخيم، قالوا: يا سلمه، بحذف الألف، وإبانة الحركة بوصل اللفظ بهاء السكت، إلاّ أنّ الشعراء، قد يضطرون إلى ترك هذه الهاء، عند إرادة الوقف، ويستبدلون بها مدّة، في القوافي، ومن ذلك قول الشاعر عوف ابن عطيّة بن الخَرِع[105]:

كَـأَذَت فَـزَارَةُ تَشْـتَقِي بنـــــا فـأَوْلَى فَـزَارَةَ أَوْلَـى فَـزَارَا

---

(100) ابن هشام، مغني اللبيب: 205.

(101) أنيس، في اللهجات العربية: 136؛ وانظر: كتابه، الأصوات اللغوية: 178، وانظر: محمود، د. عبد الله الربيع، ود. عبد العزيز أحمد، علم الصوتيات، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة ط2، 1988: 291.

(102) شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دون: 86، وانظر: رمضان محيي الدين، في صوتيات العربية، مكتبة الرسالة، عمان، دون، 202، 91.

(103) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: 213.

(104) رمضان، في صوتيات العربية: 202.

(105) سيبويه، الكتاب 2: 243.

وقول القطامي[106]:

قِفِـي قَبْـلَ التفَـرُّقِ يـا ضُبَاعَـا

وقول هدبة[107]:

عُوجِـي عَلَيْنـا واربعِـي يـا فَاطِمَـا

(ففزارا، وضباعا، وفاطما) أعلام مرخمة علـى لغـة مَـنْ ينتظر، وحقّـها عنـد الوقف أنْ تردَّ إليها هاء السكت؛ لإبانة الحركة، إلاّ أنّها حُذفت، وأبدلت بحركة مـدّ، وتتفق الدراسات اللغويّة الحديثة مع ما ذهب إليه القدامى من أنّ الهاء حرف حلقـيّ، وحروف المدّ جوفيّة «هوائية»، فقرابة المخرج الصوتـيّ تـؤذن بـالتبدّل الصوتـيّ بـين الألف والهاء، والذي أراه أنّ هذه المسألة مـن بـاب المـدّ الصوتـيّ؛ إذ زيـد في حركـة الفتحة، والاختلاف بين الفتحة وحـرف المدّ الألـف هـو اختـلاف في الكميّـة، وقـد زيدت في كميّتها لتكون أكثر استمراريّة، أو كميّة من أجل التنغيم الذي سمّاه إبراهيم أنيس بموسيقا الكلام[108]. أمّا قول الثقة من العرب في المرخم (يـا حَرْمَـلُ) وهـو يريـد حَرْمَلَة[109]، فلعلّه ناشيء من الميل إلى الجهد الأقل[110]، دون مساس بدلالة اللفظ؛ لأنّ المتحدّث ينشد السرعة في النطق، ولست أستبعد أن يكون ذلك عائداً إلى موضع النبر «وذلك من انتقال موضع النبر إلى المقطع الذي قبله في معظم الحالات»[111].

شذوذ الوقف بحذف الألف:

الألفات التي تذهب في الوصل، عند الوقوف عليها تثبـت، وذكـر سـيبويه «أمّا

---

(١٠٦) المصدر السابق نفسه، ٢: ٢٤٣.

(١٠٧) المصدر السابق نفسه: ٢: ٢٤٣.

(١٠٨) مختار، دراسة الصوت اللغوي ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٧، وانظر: رمضان، في صوتيات العربية ٩١، ٩٢.

(١٠٩) سيبويه، ليحتاي ٢: ٢٤٤.

(١١٠) مختار، دراسة الصوت اللغوي ٣١٩، وانظر: رمضان، في صوتيات العربية: ٢٠٣.

(١١١) أنيس، في اللهجات العربية: ١٤٧، وانظر: د. عبد الله ربيع محمود، علم الصوتيات: ٢٩١.

الألفات التي تذهب في الوصل، فإنها لا تحذف في الوقف؛ لأنّ الفتحة والألف أخفّ عليهم»[112]، وأرجع سيبويه الوقوف على هذه الألفات بالحذف إلى باب الضرورة الشعرية، كقول لبيد[113]:

وقَبِيلٌ مِن لُكَيْزٍ شاهِدٌ رهطُ مَرْجُومٍ، ورَهْطُ ابنِ المُعَلْ

وذهب ابن عصفور إلى أنّ هذا الضربَ من الحذف يدور في فلك التخفيف[114]، فيما رأى الاستراباذي في شرح الشافية أنّ هذه الضرورة من أقبح الضرورات؛ لأنّ الألف لا تستثقل، كما تستثقل الياء والواو[115].

وقد بيّنت الدراسات الصوتيّة الحديثة أنّ تردّد الحركة القصيرة أكثر من تردّد الحركة الطويلة، وإذا كانت الألف من الأصوات الاستمرارية، التي يمكن إطالتها بقدر ما يسمح نفس المتكلّم، وبالتالي فإنّ الاختلاف هنا في الشذوذ عائدٌ إلى كميّة الصوت ليس إلاّ[116].

حذف الياء من الاسم المنقوص عند الوقف شذوذاً:

الأصل ألاّ تحذف الياء عند الوقف، في الاسم المنقوص المعرّف بـ (ال)، إلاّ أنّ الشعر قد خرج على مقتضى ظاهر القاعدة الصرفية، قال الشاعر[117]:

وطِرْتُ بِمُنصلي في يَعْمَلاتٍ دَوامي الأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

وقد عُلِّلَ هذا الخروج بالضرورة الشعريّة، وترى الدراسات الصوتيّة الحديثة أنّ هذا التقصير ضرب من التوازن، فالبيت الشعريّ على بحر الوافر، وعدم حذف الياء يعني الوقوع في محظور الوزن، الذي يفرّ منه العربيّ؛ لأنّ الوزن من أهمّ مقوّمات

---

(112) سيبويه، 4: 187، وانظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف 2: 622.

(113) سيبويه، 4: 188.

(114) ابن عصفور، الممتع في التصريف 2: 621.

(115) الاستراباذي، شرح الشافية 4: 207.

(116) مختار، دراسة الصوت اللغوي 105، وانظر: المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: 45.

(117) سيبويه، الكتاب 4: 190.

الشعر، ولو أثبت الشاعر الياء؛ لاختلَّ توازن الكلمة في وسط المقطع الشعري؛ لذا سلك الشاعر طريق التقصير في الصوت لإعادة التوازن[118].

ومما يلحق بهذه المسائل أنّ قبيلة طيّء إذا وقفت على لفظ (أفْعَى) جاءت بالواو في محلّ الألف؛ لأنّ الواو أبين وأظهر، ولأنّ الواو تشبه الألف في سعة المخرج والمدّ[119]، ويرى الدكتور محمّد المبارك «أنّ هذا التبدّل الصوتيّ الحاصل عند الوقف متأتٍّ من تغيّر صفات الحروف، وأنّ هذه الألف المنقلبة إلى واو عند الوقف شذوذاً هي ألف التفخيم، كقولهم: صلوة، وزكوة، وحيوة»[120]، وعلى هذا فإنّ قلب الألف واواً عند الوقف يُحمَل على لغة طيّء التي تميل إلى التفخيم الذي لا يؤثر في دلالة الكلمة.

٤- الإمالة والشذوذ:

الإمالة مظهر من مظاهر التحوّل عن أصل الكلمة، إلاّ أنّها لا تصيب بنية الكلمة بالتغيّر، فالمتأثر هو طريق النطق بالكلمة، وباعثها طلب المجانسة الصوتيّة بين حروف الكلمة: «فإذا رأيت عربياً قد أمالَ شيئاً، وامتنع منه آخر فلا تُرَينّ أنّه غلط»[121]. وقد نسب القرّاء الفتح إلى لهجة الحجاز، والإمالة إلى أهل نجد من تميم، وقيس، وأسد[122]، وتبدو الإمالة عادة لغويّة «إذ ليس الأمر أمر مواضعة مقصودة متعمّدة وإنّما هو عادة لكلّ قبيلة، فتلك التي تميل لا تستطيع غير الإمالة، وتلك التي تفتح لا تطاوعها ألسنتها بغير الفتح»[123].

وللإمالة ضوابطها، إذ تُمنع الإمالة مع حروف الاستعلاء (ص، ض، ط، ظ، غ، خ، ق) سواء أكانت هذه الحروف متقدمة أم متأخرة بفصل بينها وبين الألف أم كانت

---

(١١٨) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ٣٣٦.

(١١٩) سيبويه، الكتاب ٤: ١٨١.

(١٢٠) المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية: ٤٩: ٦٥، وانظر: مختار دراسة الصوت اللغوي ٢٧٩، وأنيس، الأصوات اللغوية: ٤١.

(١٢١) ابن السراج، الأصول ٣: ١٧٠.

(١٢٢) أنيس، الأصوات اللغوية: ٤١.

(١٢٣) أنيس، في اللهجات العربية: ٦٩.

بحال وصل؛ لأنّ حروف الاستعلاء «أصوات يصعَد مؤخر اللســان عنـد النطـق بـها مرتفعاً نحو الحنك الأعلى، والفتحة التاليـة لهـا تكـون مفخـمـة. أيْ أنّـها صـوت لـين خلفي، ولو أميلت هذه الفتحة مع هذه الأصوات لما تحقّـق الانسـجام الصوتـيّ؛ لأنّ الإمالة صوت ليّن أمامي غير مفخّم؛ لهذا كان الفتح مع الإمالة السابقة أكـثر مناسبة لطبيعتها، وأدعى إلى الانسجام الصوتيّ من الإمالة»[124]. وتمنع الإمالـة في الـرّاء إذا لم تكن مكسورة، ومنع الرّاء في الإمالة لا يكون إلاّ في حال التفخيم ممّا يقرّ الشـبه، بـين الرّاء والأصوات المستعلية[125]. «أمّا الهاء فإنّها لا تمال إلاّ في حال الوقف، أمّا الألـف والراء فيما لان في حال الوقف والوصل»[126].

ويطالعنا اللغويّون القدماء، من نحويّين، وتصريفيّـين، في مظانّـهم اللغويّـة، بحدّ الإمالة، وموانعها، وما شذّ عن قواعد هذا البـاب[127]. أمّـا المحدثـون فقـد توسّـعوا في الإمالة، كإمالة الفتحة إلى الضمّة، نحو: قَوْل وقُوْل، والكسرة إلى الضمّـة: قُيـل وبُيـع. والضمّة إلى الكسرة، نحو: كِرسي، وقد أثبتت النظريّـات الصوتيّـة الحديثـة أنّ صـوت الضم والكسر متشابهان، فكلاهما صوت ليّن ضيّق[128]، غير أنّ الدكتور عبدالصبــور شاهين قد أسقط باب الإمالة من كتابه المنهج الصوتيّ للبنية العربيّـة؛ لأنّـه يـرى «أنّ الإمالة لم تعُد تمارس على مستوى الفصحى الحديثـة، إلاّ في كلمـات مسـموعة مثـل: بسم الله مجريها ومرسيها. وإنْ كانت فاشية في اللهجات العربيّة علـى اختلافـها فـهي من اهتمامات أصوات اللهجات أساساً»[129].

---

(١٢٤) مطر، د. عبد العزيز، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهورية مصر العربية: ٥٨.

(١٢٥) المرجع السابق نفسه: ٥٩.

(١٢٦) القيسي، الرعاية. ١٢٩.

(١٢٧) سيبويه. الكتاب ٤: ١٢٨، ٤: ١١٩ وما بعدها، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٣: ١٦٣ والقيسي: الرعاية ١٢٩، وأنيس، في اللهجات العربية: ٦٨ وما بعدها.

(١٢٨) مطر، لهجة البدو: ٦٦.

(١٢٩) شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية: ٢١٣.

شذوذ الإمالة في الأسماء الثلاثيّة:

وممّا سُمِع شاذاً في إمالة الأسماء الثلاثيّة، ما يُحمَل على اعتلال العين فيه، من غير بنات الياء، نحو: باب، ومال، وناس، وناب، ومن معتلّ اللام، مثل: عَصَا، وقَفَا، وعِشَا، ومكا، وكِبا (الكناس)، وربا، وممّا جاء منصوباً دون اشتماله على ياء، نحو: عبدا، وعنبا، وعرقا[130].

وقد علّل سيبويه هذا الخروج بأنّ منها ما شُبّه بالياء، أو بالألف المنقلبة عن واو، ومثله: باب، ومال، وهذا، ومنه ما شُبّه بألف حُبْلى، مثل: عبدا، وعنبا، وعرقا، ومنها ما لوحظت فيه الإمالة في حال الجرّ مثل الناس[131].

وذهب صاحب المفصّل إلى أنّ (الربا) أميل لأجل الراء[132]، أمّا الاستراباذي فقد رأى أنّ هذه الأسماء الثلاثيّة قد أميلت لغير سبب، أمّا الربا فلأجل الراء من باب التناسب[133]، فيما ذهب السيوطي إلى أنّ هذا الضرب من الإمالة انسجام بين أصوات اللين كما هو في عَصَا، وقَفَا[134]. وارتأى الدكتور عبد العزيز مطر -من المحدثين- أنْ يُفَسِّر هذه الظاهرة في ضوء القياس الخاطئ «ولعلّ إمالة هذه الكلمات، وأمثالها من نوع القياس الخاطئ على ذوات الأصل اليائي، أو المشتملة على كسر أو ياء»[135].

---

(130) سيبويه، الكتاب ٤: ١٢٧، وما بعدها، والزمخشري، المفصل، ت: محمد عز الدين العيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط١، ١٩٩٠: ٤٠٢، والاستراباذي، شرح الشافية ٣: ٨، والسيوطي، همع الهوامع ٢: ٢٠٠.

(131) سيبويه، ٤: ١٢٧، وما بعدها، وانظر: الفارسي، التكملة: ٥٣٧، وابن هشام، أوضح المسالك: ٣: ٣٠٢.

(132) الزمخشري، المفصل ٤٠٢، وانظر: الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٨.

(133) الاستراباذي، شرح الشافية: ٣:٨.

(134) السيوطي، همع الهوامع، ٢: ٢٠٠.

(135) مطر، لهجة البدو: ٥٦.

وارتأت الدراسات اللغوية الحديثة أن يُعلِّل هذا الخروج فيما يدور في فلك الانسجام بين أصوات اللين[136]، والذي يبدو لي أنها ظاهرة لهجيّة لا تحكمها ضوابط كما يقول الدكتور عبدالصبور شاهين[137].

شذوذ الإمالة في غير الثلاثي:

ومما يُحْمَلُ على الشذوذ في هذا الباب، قولهم: الحجاج، والعجاج، والمناشيط، وقادر في حال الجر، جاء في المظانّ اللغويّة «وقد أميل الحجاج إذا كان اسماً لرجل، وأجروه على القياس إن كان صفة»[138]. وقد عُلّل في هذه المظانّ أن الإمالة وقعت فيه وفي أخواته؛ لكثرة استعمالهم إيّاه في كلامهم فتصرَّفوا فيه كما يشاؤون[139]. فهذه الأسماء قد اشتملت على حرف الاستعلاء الذي يمنع الإمالة، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع بعض العرب من أن يميلوها، فسيبويه يرى أن حدوث الإمالة في مناشيط جاء من قبيل التراخي[140]؛ لأنه يُشْعِرُ ببعد المسافة بين الألف وحرف الاستعلاء (الطاء)، فأمالوا.

قال ابن الأنباريّ: «مَنْ قرأ بإمالة (أبصارهم) فلمكان كسرة الراء، فإنّ الراء إذا كانت مكسورة جلبت الإمالة. وإذا كانت مضمومة أو مفتوحة منعت الإمالة»[141].

---

(136) أنيس، في اللهجات العربية: ٦٧.

(137) شاهين د. عبد الصبور، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٨٨: ٢٢٨ وانظر: المطلبي، في الأصوات اللغوية: ١٦٦، ١٦٨.

(138) سيبويه، الكتاب ٤: ١٢٧؛ والفارسي، التكملة: ٥٣٩، والاستراباذي، شرح الشافية ٣:٨، والسيوطي، الهمع ٦: ١٩٤.

(139) سيبويه الكتاب ٤: ١٢٧، والفارسي، التكملة: ٥٣٩، والاستراباذي، شرح الشافية ٣:٨، والسيوطي، الهمع ٦: ١٩٤.

(140) سيبويه، الكتاب ٤: ١٣٠، والفارسي، التكملة ٥٣٢.

(141) ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١: ٥٣. أنيس، في اللهجات العربية: ٦٧، وانظر: مطر، لهجة البدو: ٧٠.

وقد ارتأت الدراسات الصوتيّة الحديثة أنْ تفسر ذلك في ضوء الانسجام بين الأصوات الليّنة، لأنّ النطق بالصوت الممال أيسر، وأكثر اقتصاداً في الجهد العضلي، ونظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي ممّا اعترف به اللغويّون المحدثون[142].

ويبدو لي أنّ المحدثين قد أصابوا فيما ذهبوا إليه، وأمّا ما جاء من إمالة (الحجّاج) علماً، وفتحه (نعتاً) فيبدو أنّ أثر تحقيق أمْن اللبس واضح فيها، يعزّز ذلك ما جاء في تاج العروس، «ويقال للرجل الكثير الحجّ: إنّه لحجّاج بفتح الجيم من غير إمالة، وكُلّ نعت على فَعّال فهو غير ممال الألف، فإذا صيّروه اسماً خاصاً تحوّل عن حال النعت ودخلته الإمالة كاسم الحجّاج والعجّاج»[143].

شذوذ الإمالة في الأسماء غير المتمكنة:

لا يمال من الأسماء إلاّ المتمكّن، إلاّ أنّ الإمالة قد سمعت في الأسماء غير المتمكنة، نحو: هذا ، ونا، ومتى، وأنّى، ويا، وتا في حروف المعجم، وقد عُلّل هذا الخروج بأنّ أصل الألف الألف ياء في هذا، وأنّه قد صُغّر تصغير الأسماء المتمكنة. وأنّ الإمالة في متى وأنّى لشبه ألفها بالألف المنقلبة[144]. جاء في الأصول «أمالوا: أنّى لأنّها مثل أين وهي اسم، ويا وتا في حروف المعجم؛ لأنّها أسماء ما يلفظ به»[145].

وذهب الحملاوي إلى أنّ الإمالة وقعت في هذه الحروف لكثرة الاستعمال، «واستثنوا ضميري (ها، ونا)، فقد أمالوها عند سبق الكسرة أو الياء لكثرة الاستعمال»[146]. وارتأت الدراسات اللغويّة الحديثة أنّ حدوث الإمالة في هذه الأحرف ضرب من الانسجام بين الأصوات الليّنة؛ لأنّ النطق بالصوت الممال أيسر وأسهل[147].

---

(١٤٢) الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٨، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٣: ١٧٠.

(١٤٣) الزبيدي، تاج العروس ٢: ١٨. وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو ٣: ١٧٠.

(١٤٤) سيبويه، الكتاب ٤: ١٢٧. والسيوطي: همع الهوامع ٦: ١٩٦، والفارسي، التكملة: ٥٣٨، وما بعدها. وابن هشام، أوضح المسالك ٣: ٣٠٢.

(١٤٥) ابن السراج، الأصول في النحو ٣: ١٦٦.

(١٤٦) الحملاوي، شذا العرف: ١٨٣.

(١٤٧) مطر، لهجة البدو ٧٠، وانظر: أنيس، في اللهجات العربية ٦٧، وانظر: كتابه، الأصوات اللغوية: ١٧٨.

شذوذ الإمالة في الحروف :

وممّا يُحْمَلُ على الشذوذ إمالتهم في الحرفين (بَلَى، ولا مقترنة بأمّا)، وقد فُسِّر هذا الشذوذ بكثرة الاستعمال، أو الانقلاب عن ياء، «وإنّما كُتِبْنَ بالياء؛ لأنك تقول: عليك، وإليك، ولديك»[١٤٨]. ومن طريف الرأي ما نصّ عليه صاحب الهمع «ولم يمل من الحروف إلاّ بلى؛ لأنها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك مزيّة على غيرها، و(لا) في (إمّالا)؛ لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل ولو أفردت من (إمّا) لما صحّت إمالة ألف (لا)»[١٤٩]. وذهب الدكتور إبراهيم السامرائيّ إلى أنّ ذلك عائد إلى الصفات اللهجيّة قديماً وحديثاً[١٥٠]، وأمّا الدكتور أحمد مختار فقد فسّره في ضوء ظاهرة النبر، وبما أنه لا يؤثر في الجانب الدلاليّ مطلقاً، فهو يُفَسّر في ظل نظام النبر الذي هو نشاط ذاتيّ للمتكلم يقع على درجات منه ما هو قويّ، ومتوسط، ومنه ما هو ضعيف[١٥١]. وارتأى الدكتور إبراهيم أنيس أنْ يخضع هذا الخروج إلى ما يدور في فلك الانسجام بين الأصوات المتجاورة؛ لأنّ النطق بالصوت الممال أيسر، وأكثر اقتصاداً في الجهود العضليّ، وأنّ نظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضليّ ممّا اعترف به اللغويّون المحدثون[١٥٢].

ويبدو لي أنّ الإمالة لا تثير إشكالاً دلاليّاً، وإنّما هي جانب صوتيّ يروم التخفيف في تحقيقه الانسجام بين الأصوات.

---

(١٤٨) ابن قتيبة، أدب الكاتب: ٢٠٦.

(١٤٩) السيوطي، الهمع: ٦: ١٩٧.

(١٥٠) السامرائي، فقه اللغة المقارن: ٢٠، ٣٦، ٨٧ وانظر: الأنطاكي، المحيط في أصوات اللغة ١: ١٠٢.

(١٥١) مختار، دراسة الصوت اللغوي: ١٨٨ وما بعدها.

(١٥٢) أنيس، في اللهجات العربية: ٦٧، وانظر: كتابه، الأصوات اللغوية: ١٧٨. وانظر: مطر، لهجة البدو: ٧٠.

الخاتمة

وبعدُ فلعلَّ هذا البحث بما فيه من مسائل صرفيّة شاذة يكشف لنا عن كُنْه ظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ، حيث قدّم الباحث فيه ما يُمكن أنْ تُحَدَّ به لفظة الشذوذ لغة واصطلاحاً، وما يُمكن أن يُحْمَل على معناها، أو يقوم مقامها من ألفاظ، وأفضت دراسة المصطلح إلى أنّ كثرة المترادفات التي تدور في معنى الشذوذ، أو تحلّ محلّه تدلّ على تشتت المصطلح، واضطرابه عند اللغويين القدامى. ولعلّ مبدأ الكثرة والقلّة المعتمد عند اللغويّين القدامى هو الذي أوقعهم في مثل هذا الاضطراب؛ لأنّ هذا المبدأ لم يكن واضحاً لديهم.

وفي أثناء بسط مصطلح الشذوذ تبيّن لنا أنّ الشذوذ الصرفيّ لا يعني الخطأ؛ لأنّ هناك مسوّغات استدعتها طبيعة الاستعمال اللغويّ عند العرب، تلك المسوّغات التي استطعنا أنْ نعلّل بها كثيراً من التغييرات الصرفيّة الشاذة التي تلحق كثيراً من الألفاظ العربيّة.

واستطعت في هذا البحث أنْ أبيّن نظرة القدامى والمحدثين إلى الشذوذ الصرفيّ، وتفسيراتهم له، وأنّ تلك التفسيرات جاءت طارئة في أثناء الشرح اللغويّ للقواعد الصرفيّة العامّة، وتختلف تلك التفسيرات باختلاف الأبواب الصرفيّة، فلا نعدم أنْ نجدها في باب النسب تظهر على استحياء، ولكنّها تختفي تماماً في باب جمع التكسير، وأنّ المحدثين من التصريفيّين قد وقفوا عند ما انتهى إليه القدامى، إذا استثنينا قولهم (بالركام اللغويّ) المطلق على عموميته، دون أنْ يعزّز بالسند التاريخيّ، فيبقى مجرّد افتراض.

والمتأمّل لظاهرة الشذوذ في الصرف العربيّ، يجد أنّها متباينة في كمّيتها من باب إلى آخر. فقد استأثر جمع التكسير، والمصادر، والنسب، والإعلال، والتصغير بالنصيب الأكبر، على حين نجد أنّ جمع التكسير يفوقها جميعاً، وأنّ اللغويّين قد أهملوا هذا الباب أو تناسوا الكشف عن غوامضه.

على أنّ من المبالغة - إن لم يكن من الظلم- حَمْـل ما شـذّ مـن مسـائل في الباب الواحد على علّة واحدة، وأنّ هناك بونـاً شاسـعاً بـين مـا حفـظ في المظـانّ اللغويّة - من نحويّة وصرفيّة - وما نقلته المعجمات اللغويّة، فقد رَوَت المعجمات اللغويّة ألفاظاً كثيرة شذّت عن أصل بابها، وأهملتها المظانّ اللغويّة، وأنّ مطـاردة تلك الألفاظ في بطون المعجمات تحتاج إلى دراسة مستقلّة.

وأسأل الله أن تكون هذه الدراسة رافداً من الروافد المعرفيّة الجادّة في المكتبـة العربيّة.

المصادر والمراجع

١- ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ت. محمود محمد الطناجي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دون.

٢- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن الكريم، ت. د. فائز فارس، المطبعة العصريّة، الكويت، ط١، ١٩٧٩.

٣- الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربيّة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، دون.

٤- الاستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، ت. محمد نور الحسن، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٢.

٥- الياس، د. منى، القياس في النحو، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥.

٦- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ت. د. طه عبدالحميد. ومصطفى السقا، دار الكاتب العربي، ١٩٦٩.

٧- الأنطاكي، محمّد، المحيط في أصوات العربيّة، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط١، ١٩٧٢.

٨- أنيس، د. إبراهيم، الأصوات اللغويّة، دار النهضة العربيّة، القاهرة، ط٣، ١٩٦١.

٩- أنيس، د. إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٦، ١٩٧٨.

١٠- أنيس، د. إبراهيم، في اللهجات العربيّة، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط٤، دون.

١١- أنيس، د. إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، دار الفكر، دون.

١٢- الأهدل، محمّد، الكواكب الدريّة على متممة الأجروميّة، ت. محمد بن محمد الخطّاب، دار القلم، بيروت، ١٩٨٦.

١٣- البرقوقي، عبدالرحمن، شرح ديوان المتنبي، بيروت، لبنان، دون.

١٤- البغدادي، خزانة الأدب، ت. عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون.

١٥- التونسي، محمّد خليفة، أضواء على لغتنا السمحة، الكتاب التاسع، سلسلة كتاب العربي، ١٩٨٥.

١٦- الثعالبي، فقه اللغة وسرّ العربيّة، ت. مصطفى السقّا، شركة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة، ١٩٧٢.

١٧- الجارم، علي، ومصطفى أمين، دليل البلاغة الواضحة، دار المعارف، ط١٠، ١٩٧٦.

١٨- الجبّان، أبو منصور، شرح الفصيح في اللغة، ت. د. عبدالجبّار جعفر القزّاز، ط.١ ١٩٩١.
١٩- الجرجاني، عبدالقاهر، العُمُد كتاب في التصريف، ت. البدراوي زهران، دار المعارف، ط.٢، ١٩٨٨.
٢٠- الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز، ت. أحمد مصطفى المراغي، المكتبة المحمودية، مصر، ط.٢ دون.
٢١- الجرجاني، علي بن محمّد، كتاب التعريفات، ت. د. عبدالمنعم الحفني، دار الرشاد، القاهرة، دون.
٢٢- ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب، ت. مصطفى السقّا وزملائه، شركة ومطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٩٥٤.
٢٣- ابن جنّي، المنصف، ت. إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي بمصر، ط.١ ١٩٥٤.
٢٤- ابن جنّي، المحتسب، ت. علي النجدي ناصف، وعبدالحليم النجّار، وعبدالفتاح شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
٢٥- ابن جنّي، الخصائص، ت. محمد علي النجّار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط.٢ دون.
٢٦- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، الصحاح، ت. أحمد عبدالغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤.
٢٧- حسن، عبّاس، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط.٤ دون.
٢٨- حسنين، أحمد طاهر، نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب، القاهرة، ط.١ ١٩٨٧.
٢٩- الحمصي، محمد طاهر، مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٦.
٣٠- الحملاوي، أحمد، شذا العَرْف في فن الصرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط١٦، ١٩٦٥.
٣١- الحموز، د. عبدالفتاح، التأويل النحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤.
٣٢- الحموز، د. عبدالفتاح، الحمل على الجوار، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٥.
٣٣- الحموز، د. عبدالفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربيّة، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٩٨٦.
٣٤- الحموز، د. عبدالفتاح، ظاهرة التعويض في العربيّة، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٩٨٧.

٣٥- الحموز، د. عبدالفتاح، فن الإملاء في العربيّة، دار عمّار، عمان، ط١، ١٩٩٣.
٣٦- الحموز، د. عبدالفتاح، ظاهرة التغليب في العربيّة، منشورات جامعة مؤتة، ١٩٩٣.
٣٧- ابن خالويه، ليس في كلام العرب. ت. أحمد عبدالغفور عطّار، مكّة المكرمة، ط٢، ١٩٧٩.
٣٨- خرما، د. نايف، أضواء على الدراسات اللغويّة المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، ط٢، ١٩٧٩.
٣٩- الخطفي، جرير بن عطيّة، ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٨.
٤٠- الذجني، د. فتحي، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، من منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٤.
٤١- ابن دريد، محمّد، الاشتقاق، ت. عبدالسلام محمد هارون، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٧٩.
٤٢- الرفاعي، نعيم، الصحة النفسيّة، ط٥، ١٩٨١.
٤٣- رمضان، د. محيي الدين، في صوتيّات العربيّة، مكتبة الرسالة الحديثة، عمّان، ١٩٧٩.
٤٤- الرمّاني، علي بن عيسى، رسالتان في اللغة، ت. د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤.
٤٥- الزبيدي، تاج العروس، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، دون.
٤٦- الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط٣، ١٩٨٧.
٤٧- الزمخشري، المفصّل في علم اللغة، ت. محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٩٩٠.
٤٨- الزوزني، شرح المعلّقات العشر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٧٩.
٤٩- زيدان، جرجي، اللغة العربيّة كائن حيّ، مراجعة الدكتور مراد كامل، دار الهلال، دون.
٥٠- السامرائي، د. إبراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٨.
٥١- السامرائي، د. إبراهيم، قطوف ونوادر، دار الجيل، ١٩٨٥.
٥٢- السامرائي، د. فاضل صالح، معاني الأبنية في العربيّة، منشورات جامعة بغداد، ط١، ١٩٨١.
٥٣- ابن السرّاج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، ت. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥.
٥٤- السَّرَقسطي، عثمان بن سعيد، كتاب الأفعال، ت. حسين محمد محمد، المطابع الأميريّة، القاهرة، ١٩٧٧.

٥٥- أبو السعود، عبّاس، الفيصل في ألوان الجموع، دار المعارف، مصر، دون.
٥٦- ابن سلاّم، محمد، طبقات فحول الشعراء، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٦٩.
٥٧- سليم، د. عبدالفتاح، اللحن في اللغة، دار المعارف، ط١، ١٩٨٩.
٥٨- سوسور، فوديناند، علم اللغة العام، ترجمة عزيز ديوئيل، مراجعة الدكتور مالك المطلبي، دون.
٥٩- سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، ت. عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣.
٦٠- السيرافي، أبو سعيد، ضرورة الشعر، ت. د. رمضان عبدالتوّاب، دار النهضة العربيّة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
٦١- السيوطي، همع الهوامع، ت. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، ١٩٨٠.
٦٢- السيوطي، الأشباه والنظائر، ت. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥.
٦٣- السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ت. محمد أحمد جاد المولى، دار الجيل، بيروت، دون.
٦٤- السيّد، د. أمين علي، في علم الصرف، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٧٢.
٦٥- شاهين، د. عبدالصبور، تاريخ القرآن، دار القلم، ١٩٦٦.
٦٦- شاهين، د. عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربيّة، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠.
٦٧- شاهين، د. عبدالصبور، القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، دون.
٦٨- الشاوي، يحيى، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، ت. عبدالرزاق عبدالرحمن السعدي، دار الأنبار، العراق، ط١، ١٩٩٠.
٦٩- الشنتمري، يوسف بن سليمان، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، ت. د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط١، ١٩٩٢.
٧٠- الصالح، د. صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط٩، ١٩٨١.
٧١- الصبّاغ، د. محمد، الحديث النبوي (مصطلحاته وبلاغته وكتبه)، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٣، ١٩٧٧.

٧٢- الصغاني، الحسن بن محمّد، كتاب الشوارد، ت. مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع، القاهرة، ط١، ١٩٨٣.
٧٣- طنطاوي، محمد، تصريف الأسماء، الجامعة الإسلامية، ط٦، ١٤٠٨هـ.
٧٤- أبو الطيب اللغوي، الإبدال، ت. عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦٠.
٧٥- ظاظا، د. حسن، كلام العرب، دار النهضة العربيّة، بيروت، ١٩٧٦.
٧٦- ظاظا، د. حسن، الساميّون ولغاتهم، مكتبة الدراسات اللغويّة، دون.
٧٧- عبدالتوّاب، د. رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مطبعة المدني بمصر، ط١، ١٩٨٢.
٧٨- عبدالتوّاب، د. رمضان، التطوّر اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣.
٧٩- عبدالعال، عبدالمنعم، جموع التصحيح والتكسير، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧.
٨٠- عبده، د. داود، أبحاث في اللغة العربيّة، مكتبة لبنان، ١٩٧٣.
٨١- عبدالواحد، د. علي، فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٧.
٨٢- العجاج، ديوان العجاج، ت. د. عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت، دون.
٨٣- العدناني، محمّد، معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٨٤.
٨٤- عسيلان، عبدالله عبدالرحيم، بحوث ودراسات في الأدب والنقد، دار العلوم، الرياض، ١٩٨٢.
٨٥- ابن عصفور، الممتع في التصريف، ت. د. فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧.
٨٦- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ت. محمّد محيي الدين عبدالحميد، دون.
٨٧- العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ت. إبراهيم عطوة عوض، شركة مكتبة ومطبعة البابي، مصر، ط٢، ١٩٦٩.
٨٨- عمايرة، د. إسماعيل، ظاهرة التأنيث بين اللغة العربيّة واللغات الساميّة، مركز الكتاب العلمي، عمّان، ١٩٨٦.
٨٩- العيني، بدر الدين، شرح المراح في التصريف، ت. د. عبدالستار جواد، دون.
٩٠- ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، ت. مصطفى الشويمي، بيروت، لبنان، ١٩٦٣.
٩١- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، ت. عبدالسلام محمّد هارون، شركة ومطبعة البابي

الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٧٠.

٩٢- الفارسيّ، أبو عليّ، التكملة، ت. كاظم بحر المرجان، مطبوعات الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨١.

٩٣- الفارسيّ، أبو عليّ، المسائل العسكريّات في النحو العربيّ، ت. د. علي جابر المنصوري، مطبعة جامعة بغداد، ط١، ١٩٨٢.

٩٤- الفارسيّ، أبو عليّ، المسائل العضديّات، ت. شيخ راشد، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٦.

٩٥- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، ت. د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، ط٢، ١٩٨٦.

٩٦- الفرّاء، يحيى بن زياد، المقصور والممدود، ت. ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٣.

٩٧- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، دون.

٩٨- القالي، أبو عليّ، ذيل الأمالي والنوادر، المكتب التجاري، بيروت، دون.

٩٩- ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، أدب الكاتب، ت. محمّد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٩٦٣.

١٠٠- القيرواني، القزّاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، ت. د. رمضان عبدالتوّاب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، دون.

١٠١- القيسيّ، مكي بن أبي طالب، الرعاية، ت. د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمّان، ط٢، ١٩٨٤.

١٠٢- الكرْمليّ، الأب أنستاس ماري، نشوء اللغة العربيّة ونموّها واكتهالها، مكتبة الثقافة الدينيّة، دون.

١٠٣-ابن كمال باشا، رسائل ابن كمال، ت. د. ناصر سعد الرشيد، النادي الأدبي بالرياض، ١٩٨٠.

١٠٤- كمال، ربحي، الإبدال في ضوء اللغات السامية، ١٩٨٠.

١٠٥- اللّبدي، د. محمّد سمير، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥.

١٠٦- المؤدب، محمّد بن سعيد، دقائق التصريف، ت. أحمد ناجي القيسي وزملائه، مطبعة المجمع

العلمي العراقي، ١٩٨٧.
١٠٧- ابن مالك، شرح التسهيل، ت. عبدالرحمن السيّد، ومحمد بدوي، دار هجر، ط.١، ١٩٩٠.
١٠٨- المبارك، د. محمّد، فقه اللغة وخصائص العربيّة، دار الفكر، ط.٧، ١٩٨١.
١٠٩- المبرّد، محمّد بن يزيد، المقتضب، ت. محمّد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
١١٠- المبرّد، محمّد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، بيروت، دون.
١١١- محمود د. عبدالله ربيع، وعبدالعزيز أحمد علاّم، علم الصوتيّات، مكتبة الطالب الجامعي، مكّة المكرمة، ط.٢، ١٩٨١.
١١٢- مختار، د. أحمد، دراسة الصوت اللغويّ، عالم الكتب، القاهرة، ط.٢، ١٩٨١.
١١٣- المراغي، أحمد مصطفى، علوم البلاغة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، دون.
١١٤- مطر، د. عبدالعزيز، لهجة البدو في الساحل الشمالي لجمهوريّة مصر العربيّة، دار المعارف، ١٩٨١.
١١٥- مطر، د. عبدالعزيز، علم اللغة وفقه اللغة، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ١٩٨٥.
١١٦- المطلبي، د. غالب، في الأصوات اللغويّة، منشورات وزارة الثقافة، العراق، ١٩٨٤.
١١٧- المعرّي، أبو العلاء، رسالة الغفران، ت. محمّد عزّت نصرالله، المكتبة الثقافيّة، بيروت، دون.
١١٨- مكرم، عبدالعال سالم، ظواهر لغويّة من المسيرة التاريخيّة للغة العربيّة قبل الإسلام، مؤسسة الرسالة، ط.١، ١٩٨٨.
١١٩- المنذري، زكي الدين عبدالعظيم، مختصر صحيح مسلم، ت. محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط.٣، ١٩٧٧.
١٢٠- منصور، د. وسميّة عبدالمحسن، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، جامعة الكويت، ط.١، ١٩٨٤.
١٢١- ابن منظور، محمّد بن مكرم، لسان العرب، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والنشر، دون.
١٢٢- الميداني، أحمد بن محمّد، مجمع الأمثال، ت. محمّد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السنّة المحمديّة، ١٩٥٥.
١٢٣- نور الدين، عصام، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، المؤسسة الجامعيّة للدراسات، بيروت، لبنان، ط.١، ١٩٨٢.
١٢٤- ابن هشام، قطر الندى، ت. محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر ط.١١ ١٩٦٣.